١٠١

[illegible]

في الصحافة العربية في القرن العشرين

١٩٩٣

١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

(١٠١)

اليمـــن

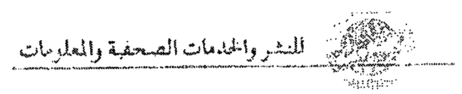
فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٣

المجلد السادس عشر

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى – ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1993

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

اليمن: الفيدرالية بالون اختبار أم خيار نهائي؟

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

جاءت مبادرة الفيدرالية التي طرحها الحزب الاشتراكي على لسان امينه العام المساعد السيد سالم صالح محمد قبلة في الاوساط السياسية اليمنية واثارت ردود فعل قوية واحدثت تغييرات في بعض المواقف صارفة الاهتمام عن معالجة الازمة الى التفكير في اعادة النظر في كثير من الاوراق والافكار.

وعلى رغم كثرة التعليقات والردود من قبل الاحزاب والتنظيمات والشخصيات السياسية الا ان ردوداً فورية تضمنت في مجملها رفض الدعوة الى الفيديرالية رفضاً مطلقاً، ومنها:

– وصفها بانها تمثل تراجعاً عن الوحدة وانتهاكاً للدستور واتفاقات الوحدة، ونسفاً لشرعية الانتخابات، وتجاوزاً للخطوط الحمر او الثوابت الوطنية. وذهب بعض احزاب المعارضة الى تفسيرها بالابتزاز والتهيئة للانفصال.

– الدعوة الى «حوار وطني لحل الازمة، بعيداً عن الاطروحات التي تضر بالوحدة». وقال قيادي في المؤتمر الشعبي «ان المؤتمر ينوي الدعوة الى مؤتمر وطني لكل القوى السياسية في الساحة، لوضع حد لمثل هذه التجاوزات التي تهدد بنسف الوحدة»

– تمنى البعض من قادة الاحزاب، ان يتراجع الاشتراكي عن مبادرته، كما تمنى البعض الآخر ان تكون رأياً خاصاً بالسيد سالم صالح محمد

وخارج نطاق التصريحات دارت مناقشات شارك فيها عناصر من مختلف الاتجاهات السياسية وحضرت «الوسط» بعضاً منها ركز على مبادرة الفيديرالية من اربعة جوانب:

اولاً، اسلوب الطرح، فهي جاءت في تصريح صحافي ولم تأت في شكل مشروع مكتمل في اطار المبادرات والنقاط المطروحة للحوار، وهذا ما يرجح كونها مجرد رأي شخصي.

ثانياً ظهرت متناقضة مع اسلوب طرحها كونها صادرة عن الرجل الثاني في قيادة الحزب الاشتراكي. اضافة الى انه كرر طرحها واكد نسبتها الى حزبه، واشار الى ملامح عامة فيها (تقسيم اليمن الى ثلاثة او اربعة اقاليم). وجاء تصريح مصدر في المكتب السياسي للحزب يدعم هذه المبادرة، الامر الذي يضعف من احتمال ان تكون رأياً خاصاً.

ثالثاً، من حيث التوقيت، جاءت «مبادرة الفيديرالية» مفاجأة غير متوقعة في توقيت شديد الحساسية بعد اعلان المؤتمر الشعبي موافقته على النقاط الـ ١٨ الصادرة عن الحزب الاشتراكي، وفي وقت بدأت فيه جهود الوساطة تحقق بوادر ايجابية.

رابعاً، بالنسبة الى الهدف من طرح الفيديرالية تتعدد الاحتمالات وتختلف التفسيرات، فمنهم من يقول انها موجودة لدى بعض اعضاء المكتب السياسي للاشتراكي، لكنها لا تمثل الحزب، ومن معارضيها الدكتور ياسين سعيد نعمان وجارالله عمر. وهناك رأي ثالث يعتقد بأن الغرض من طرح الفيديرالية هو التراجع عن الوحدة الاندماجية الى وحدة في اطار فيديرالي يضمن للحزب الاشتراكي المحافظة على كيانه وسلطته وفكره.

وتعليقاً على الجدل الدائر يرد الحزب الاشتراكي معتبراً ان ما يحاول «الآخرون» القيام به هو اخفاء حقيقة موقفهم الذي يعيق اصلاح دولة الوحدة مؤكداً تمسكه بالوحدة لكن ليس كما تريدها «هذه القوى».

وتقول مصادر الاشتراكي ان الحزب رفض مشروع الفيديرالية الذي طرحه المؤتمر الشعبي اثناء مفاوضات الوحدة في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، على امل ان الوحدة الاندماجية ممكنة، لكن الوضع الذي آلت اليه دولة الوحدة اصبح اقل من مستوى الفيديرالية ولم تتحقق الوحدة الاندماجية على رغم مرور اكثر من ثلاث سنوات على اعلانها، اذ لا تزال هناك مؤسسات ومرافق لم تُستكمل، مثل الجيش والعملة والخارجية والتعليم والطيران المدني وبعض القوانين والتشريعات. وفي هذه الحال تصبح الفيديرالية، حسب المصادر نفسها، حال ارقى، بوصفها مشروع نظام يمكن في ظله تحقيق الاصلاح وترسيخ الوحدة والديموقراطية.

الا ان مصادر المؤتمر الشعبي، اكدت لـ «الوسط» ان الحزب لم يطرح في مفاوضات الوحدة في عدن، الفيديرالية في شكل مشروع او قرار، وانما جاءت ضمن ثلاثة خيارات في حديث للرئيس صالح هناك، قال فيه «أتيناكم ونحن مستعدون لتحقيق الوحدة، في أي صيغة او شكل تريدون، سواء الكونفيديرالية او الفيديرالية او الوحدة الاندماجية المباشرة». وعلى رغم ان القضية لا تزال تتفاعل، الا ان بالامكان رصد بعض نتائجها التي ظهرت او التي يتوقع لها ان تظهر، من خلال ما اجرته «الوسط» من حوارات واتصالات مع قيادات وعناصر في مواقع سياسية وبرلمانية تتلخص في نتائج وتوقعات منها:

– ظهور تغيير سلبي في علاقة الاشتراكي بشخصيات واحزاب بارزة من احزاب «التكتل الوطني للمعارضة» ومن خارجه. ومن شخصيات في «اتحاد القوى الوطنية»، الذي تشكل اخيراً برئاسة الشيخ سنان ابو لحوم، ومنها احزاب وشخصيات ظلت علاقاتها بالاشتراكي حسنة ومتميزة في الماضي

– ومن ناحية اخرى فان مبادرة الفيديرالية انعكست سلباً على الحوار داخل اللجنة المشكّلة من كل الاطراف لمناقشة المبادرات المطروحة لمعالجة الازمة، لانصراف جزء كبير من الاهتمام الى مناقشتها.

– من جانب آخر تتوقع او تتخوف قيادات وعناصر

من احزاب المعارضة ان ينتج عن طرح الفيديراليه تطور الاختلاف في قيادة الحزب الاشتراكي وهيئاته. ويضيف بعض هذه القيادات (في احزاب المعارضة). «ان الحزب الاشتراكي فتح على نفسه ثغرة غير بسيطة اذ اصبح بإمكان خصومه اختراقه والنفاذ اليه من خلالها».

وأفادت مصادر في لجنة الحوار السياسي ان الاتصالات مع قيادة الاشتراكي تؤكد عدم تمسكها بالفيديرالية كمشروع باسم الحزب وتعتبرها مجرد راي شخصي لأحد قادته. واضافت هذه المصادر، «ان ما ظهر حتى الآن هو ان تخلي قيادة الاشتراكي عن الفيديرالية، ليس مطلقاً. ولكنها ستظل خياراً قائماً يتم التمهيد له مستقبلاً في ضوء ردود الفعل التي واجهته هذه المرة ليعود الحزب الى طرحه في الوقت المناسب» ■



المصدر : العالم اليوم
القاهرة
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٩٣

الحوار الوطنى أداة للتنافس السياسى

اليمن: بقاء الأوضاع يؤدى إلى اجهاض دولة الوحدة

مصر: استبعاد تغييرات كبيرة

الجزائر: فشل العلاج الأمنى..

مجدى عبيد

دعا الرئيس المصرى حسنى مبارك إلى إجراء حوار وطنى واسع النطاق بين المعارضة والحكومة فى جلسة أدائه اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب بمناسبة توليه فترة الرئاسة الثالثة، وسبق هذه الدعوة ظهور حالتين اخريين للحوار الوطنى فى كل من الجزائر واليمن. ورغم اختلاف الظروف السياسية فى الدول الثلاث، واختلاف نوعية الأزمات التى تجتازها، فإن طرح فكرة الحوار الوطنى فى ذاتها تعد تعبيرا عن حدوث تغير فى كيفية إدارة التنافس بين القوى السياسية.

ومن ثم فإن طرح فكرة الحوار الوطنى، ترتكز أساسا على التسليم بوجود اختلافات من جانب، وعدم وجود أى طرف قادر على فرض تصوره على الاطراف الاخرى. ولاتنحصر أهمية ذلك فى ما يتضمنه من تأكيد معنى المشاركة، ولكن أيضا فيما يتيحه من فرص لطرح حلول جديدة، وتصحيح شكل العلاقة بين المعارضة والحكومة.

ومن هذا المنظور تحديدا، ينبغى ان ننظر إلى التفاعلات الجارية فى كل من الجزائر ومصر واليمن. إذ تتميز هذه التجارب الثلاث، بوجود انقسام جوهرى حول القضايا الكبرى للتطور السياسى والاجتماعى. والافتقار إلى القدرة على إدارة هذا الانقسام، بأسلوب يحد من تفاقمه.

وإذا ما نظرنا إلى الطرف المبادر بالدعوة إلى الحوار، نجد ان السلطة الحاكمة فى الحالتين المصرية والجزائرية، هى المبادرة بالدعوة إلى الحوار الوطنى وتأسيسا على ذلك، تشكلت فى الجزائر لجنة تضم ثمانية أعضاء، بينهم ثلاثة ضباط برتبة لواء مكلفة بالاستماع إلى الاحزاب والخروج بخلاصة استنادا إلى مقترحاتهم لايجاد حل للازمة التى تعيشها الجزائر منذ عامين. فيما تنتظر الاحزاب السياسية بمصر، ان يوجه إليها الرئيس مبارك الدعوة الرسمية لبدء جلسات الحوار الوطنى مع الحكومة.

ولعل اتخاذ الحكومتين المصرية والجزائرية زمام المبادرة للدعوة إلى الحوار، يجد تفسيرة فى الظروف السياسية التى تحيط بهما، من زاوية تفاقم حدة ظاهرة الارهاب المسلح، واتساع نطاق حركة الاغتيالات. وهو الأمر الذى يجعل من مسألة الحوار الوطنى أداة ووسيلة تشهد من خلالها الحكومتان كافة قواهما لمواجهة الإرهاب المسلح. وتعبأ عن طريقها كافة القوى السياسية التى تقبل من حيث المبدأ قواعد اللعبة السياسية، وليس الانقلاب أو الخروج عليها.

شروط للحوار فى الجزائر

لذا اشترط المجلس الأعلى للدولة فى الجزائر ضرورة ادانة الإرهاب، واحترام القانون، كشرط لقبول دخول القوى الراغبة فى المشاركة فى الحوار. أما فى حالة مصر، فإنه غير واضح الآن، ماهية الاطراف التى سوف تشارك فى الحوار الوطنى. والارجح أن الحوار يضم الاحزاب السياسية الممثلة فى مجلس الشعب، وتلك المعترف بها قانونيا.

وعلى أية حال، اصطدم الحوار فى الجزائر، كما هو معروف، بموقع جبهة الانقاذ، وباصرار



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ دسمبر ١٩٩٣

القوى السياسية الفاعلة على ضرورة اشراك الانقاذ او من يمثلها فى هذه العملية إذ أصدرت ثمانية أحزاب بيانا طالبت فيه بعدم اقصاء الجبهة الإسلامية للانقاذ واستدعاء الانقاذ إلى جلسات الحوار غير ان هناك تيارا داخل الحكومة الجزائرية يرى ان هناك امكانية لأعضاء الجبهة الذين يحترمون القانون لأن يندمجوا في الحياة السياسية بعد تغيير اسم الجبهة، ووصف السيد بن يوسف بن خده رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال الثورة الجزائرية ورئيس حركة «الأمة» فى بيان له، فى ١٥ نوفمبر الماضى الحوار بانه مجرد مسرحية تهدف إلى طمأنة الحكومات الأجنبية أو محاولة لفتح الطريق أمام حل جديد لايبعث على الاطمئنان، فى حين تلتزم جبهة التحرير الوطنى الصمت، انتظارا لمؤشر ايجابى يمثل مشاركة جبهة القوى الاشتراكية التى يرأسها حسين أيت أحمد والجبهة الإسلامية للانقاذ.

مع ذلك، يلعب الوقت دورا في التعجيل بإنضاج الظروف التى تجعل من ندوة الحوار الوطنى منطلقا نحو حل جدى، فالعمليات التى تطال الأجانب تزيد فى عزلة البلاد وتلك التى تطال المثقفين تشيع جوا رهيبا من الخوف والقلق والشعور بفشل العلاج الأمنى. ثم ان المدة المحددة لدور المجلس الأعلى للدولة تنتهى مع نهاية العام. كل هذه الظروف تجعل الوقت ملائما لاتخاذ قرارات مصيرية.

اختلاف الوضع فى مصر

ولعل الوضع السياسى فى مصر ليس بالحدة التى عليها فى الجزائر. فعلى عكس حالة الأخيرة. مازالت المؤسسات السياسية تتمتع بالفاعلية الكبيرة. ولم ينزلق الوضع الامنى إلى مستوى حرب العصابات التى تدور فى العديد من المدن الجزائرية. كل هذه الاعتبارات تسهم فى جعل الحوار الوطنى فى حالة البدء فيه بمنأى عن الضغوط والمشاكل التى هى موجودة الآن فى الجزائر. والتعبيرات الدالة على ذلك، أن معظم القوى السياسية كالوفد والتجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والخضر اعربت عن موافقتها للدخول فى الحوار وخطت هذه القوى خطوة أكثر تقدما بعرضها مطالب ليس الهدف من ورائها احداث تغييرات جذرية فى النظام القائم. وإنما تحسين قواعد ممارسة العمل السياسى كتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية واتخاذ عدد من الاجراءات التى لاتتطلب تعديلات تشريعية ولا تغييرات دستورية لكنها مجرد أوامر ادارية شأنها ان تصنع مناخا مناسبا للحوار.

تفاقم الأزمة فى اليمن

اما فى حالة اليمن لم تأت مبادرة الحوار من السلطة الحاكمة مثلما الحال فى الجزائر ومصر إنما قامت بها أحزاب ومنظمات شعبية وشخصيات ومن أبرزها مبادرة تشكيل اللجنة الوطنية للاصلاح الدستورى التى طالبت بإجراء حوار واسع على المستوى الشعبى حول مواد الدستور المراد تعديلها، فهذا الحوار لايمكن استبداله باستفتاء شعبى مثلا كما يدعو الحزب الاشتراكى ولا الاستعاضة عنه بدعوة إلى ابداء ملاحظات مكتوبة على مشروع الاصلاح الدستورى وإرسالها إلى لجنة فى مجلس النواب.

وقد صاحب التوصل إلى آلية للحوار خلافات فبينما اقترح المؤتمر الشعبى حصر الحوار فى إطار هيئات الائتلاف القيادية أو الهيئات الرسمية، مع الأخذ فى الاعتبار وجهات نظر القوى السياسية خارج الائتلاف .. فإن الحزب الاشتراكى يصر على آلية أوسع، ويرى أن الأزمة قد تفاقمت ولم تعد موضوعات وآلية الحوار الحالية كافية.

ورغم أن نوعية وطبيعة المشكلات التى تواجهها اليمن تختلف عماهو موجود فى مصر والجزائر، فالحالة فى اليمن أقل حدة من الحالتين الأخريين فأيا كان مدى التوتر المقترن بتعثر الاصلاح الدستورى فى اليمن.. يظل الخلاف حول طبيعة هذا الاصلاح ايجابيا من زاوية أنه ربما يتم التوصل إلى تراض عام وذلك فى حالة نجاح الحوار ولكن الأخطار التى تنطوى عليها الأزمات فى اليمن ربما أكثر حدة من تلك الموجودة فى مصر والجزائر، لأن بقاء الحال على ماهو عليه سيؤدى إلى اجهاض دولة الوحدة والديمقراطية الوليدتين.



استئناف الحوار اليوم في صنعاء

علي ناصر لـ «الحياة»: الحل بالحوار والازمة نتاج عجزنا عن بناء دولة حديثة

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن - :
من اقبال علي عبدالله:
□ دمشق -
من ابراهيم حميدي:

■ اكد الرئيس اليمني السابق السيد علي ناصر محمد في حديث الى «الحياة» امس، انه ارسل الى طرفي القيادة اليمنية اقتراحات لحل الازمة. وشدد على الاحتكام للحوار، معتبراً ان الازمة «نتاج عجزنا على بناء الدولة اليمنية الواحدة الحديثة».

من جهة اخرى (أ ف ب) اعلن الحزب الاشتراكي اليمني في عدن ان وفداً من مكتبه السياسي سيتوجه الى صنعاء لاستئناف الحوار من اجل تسوية الازمة السياسية في اليمن مع المؤتمر الشعبي العام.

وقال مسؤول في الاشتراكي ان الوفد برئاسة رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس «سيستأنف الاثنين (اليوم) الحوار الوطني» الذي بدأ في الرابع من كانون الاول (ديسمبر) بمشاركة اعضاء الائتلاف الحكومي وممثلين عن احزاب المعارضة الرئيسية.

وقد توقف «الحوار» الاسبوع الماضي بعدما اقترح مسؤول كبير في الحزب الاشتراكي الوطني حلاً «فيديرالياً» للازمة انتقده المؤتمر الشعبي العام برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح معتبراً اياه محاولة انفصالية.

الى ذلك (رويتر) وصل وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه الى الدوحة صباح امس في زيارة لقطر تستغرق ثلاثة ايام.

وقالت وكالة الانباء القطرية ان الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية القطري كان في استقبال الوزير اليمني. ولم تفصح الوكالة شيئاً عن محادثات باسندوه مع المسؤولين القطريين.

في غضون ذلك واصل مجلس النواب اليمني مناقشة الحلول للخروج من الازمة، مجدداً تأكيده الثوابت، ومنها الوحدة والشرعية الدستورية و«القوات المسلحة ملك للشعب وليس للاحزاب».

وافاد مصدر مسؤول في وزارة الداخلية ان مجهولين اطلقوا النار، اول من امس السبت، على مكتب صحيفة «صوت العمال» في صنعاء، ولم يصب احد بأذى. واضاف المصدر ان اجهزة الشرطة تمكنت من معرفة هوية السيارتين اللتين اقلتا الجناة.

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : .... 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١٠٣ - ١٩٩٣

علي ناصر لـ«الحياة»: الحل بالحوار

تتمة الصفحة الاولى

وعبرت الوزارة عن اسفها للحادث الذي يعتبر «تهديداً لحرية الصحافة»، ووعدت بتعقب الجناة واعتقالهم.

واعتبر الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد ان التطورات الاخيرة بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام تشكل «تطوراً ايجابياً» على طريق حل الازمة السياسية في اليمن، وحذر من انه اذا فشلت مبادرات الحلول «فلن تقوم قائمة للوحدة» في المستقبل.

وقال علي ناصر انه اجرى اول من امس محادثات «ايجابية» مع عضو المكتب السياسي للاشتراكي السيد جار الله عمر وزير الثقافة اليمني، ونفى ان يكون التقى النائب حميد عبدالله الاحمر الذي يزور سورية حالياً.

وإكد انه تقدم بمشروع وساطة الى طرفي القيادة اليمنية لحل الازمة، معتبراً «ان الحل بيدهم، لاننا بذلنا جهودنا»، ومشدداً على عدم التخلي عن الوحدة اليمنية.

واوضح علي ناصر ان مبادرته تنتظر موافقة الجميع في صنعاء وعدن، وان الازمة نشأت فعلاً «بسبب عجزنا عن بناء دولة المؤسسات والقوانين». وقال ان الاقتراحات التي ارسلها الى القيادة تنطلق من ثلاث نقاط هي:

- اي حل يجب ان ينطلق من الحرص على الوحدة اليمنية وفي اطارها.
- يجب الاتفاق على الحلول عبر حوار وطني مسؤول بعيداً عن استعمال القوة او التهديد باستعمالها.
- التمسك بالخيار الديموقراطي وتعزيز ممارسته.

واضاف ان بداية الاتفاق يجب ان تكون: «لا للانفصال، لا للاقتتال او الاحتكام الى القوة العسكرية».

واضاف علي ناصر في مشروع الحل انه «لا بد من الاعتراف باننا نعيش ازمة حادة ومأزقاً جدياً نتجا من عجزنا عن بناء الدولة اليمنية الواحدة الحديثة، دولة المؤسسات والقوانين التي تسمح بمشاركة شعبية واسعة في ادارتها لشؤونها». وقال ان الخروج من الوضع الحالي يستدعي «وقف التصعيد الجاري، والغاء كل الإجراءات العسكرية، ومزاولة الحكومة لمهماتها اليومية، والاحتكام الى الحوار». ورأى ان التوصل الى حل يكون «بتفعيل اللجنة الحالية للحوار ومناقشتها للاقتراحات المقدمة من الاطراف كافة، والاستعانة بذوي الخبرة والكفاءة لوضع تصورات لكيفية حماية بناء دولة الوحدة وبرمجة كل الحلول لاقتراح آلية تنفيذها على ان تعتبر نتائج اعمال لجنة الحوار الوطني برنامجاً شاملاً للانقاذ الوطني».

وفي صنعاء واصل النواب في جلسة امس مناقشاتهم تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة تقصي الحقائق حول الازمة السياسية الراهنة.

واكدت المناقشات «ضرورة تصحيح الاوضاع الادارية والمالية والاهتمام بجانب الايرادات العامة وتوريدها الى خزينة الدولة وفقاً للاحكام الدستورية والقانونية والانظمة واللوائح المالية، وضرورة القيام بالتحريات الكاملة والموضوعية لتاكيد الالتزام بذلك في عموم مناطق الجمهورية».

وطالب نواب الشعب بضرورة التزام الثوابت التي اتفق عليها، ومنها الحفاظ على الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية واحترام الشرعية الدستورية والشعبية والقانونية، وان «القوات المسلحة وقوات الامن هي ملك للشعب وليست ملكاً للاحزاب».

وحثت مناقشات النواب الحكومة الائتلافية على ان تقوم بالفصل في جميع المشاكل وتنفيذ كل القرارات الصادرة عن مجلس النواب بشأن الازمة السياسية الراهنة، وتنفيذ جميع القرارات الصادرة عن الحكومة ووضع برامج زمنية لتنفيذ ما ورد في برنامج الحكومة وتعقيب البرلمان عليه، والقيام بوضع المعالجات السريعة والمثلى للازمة الاقتصادية، ووضع حد لارتفاع الاسعار وتصحيح الوضع للعملة اليمنية.

وشدد النواب على ضرورة اعطاء رجال القوات المسلحة والامن كامل حقوقهم القانونية حتى يستطيعوا ان يقوموا بدورهم الفعال في حماية الوطن وسيادته واستقلاله ووحدته.

وفي عدن اعربت الاحزاب والتنظيمات السياسية والجماهيرية عن استيائها ازاء الحادث الذي تعرض له مكتب صحيفة «صوت العمال» النقابية في العاصمة صنعاء صباح اول من امس، وذلك بعدما اطلقت «عناصر ارهابية» مجهولة اعيرة نارية على المكتب.

واشار بيان صدر امس في عدن الى ان «الارهاب عندما يصل الى حرمة «صاحبة الجلالة» الصحافة فان قانون الغاب يكون هو السائد». واستغرب بيان

٠٣٠٠٠٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٣

الاحزاب «عدم التمكن من القبض على الجناة على رغم حصول الجريمة على مقربة من قصر الرئاسة ووسط العاصمة وفي وضح النهار؟ واكد ان «وقوع الجريمة في هذا الموقع وتزامنها مع لقاء الرئيس علي عبدالله صالح مع رجال الامن يجسدان حقيقة الوضع الامني المتدهور الذي تعيشه البلاد منذ الوحدة».

وكان السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني الموجود في عدن اجرى امس اتصالاً بقيادة صحيفة «صوت العمال» في عدن معرباً لهم عن «اسف الحزب الاشتراكي واستيائه للحادث الذي يؤكد صدقية ما طرحه الحزب في نقاطه الـ ١٨ بشأن حل الازمة السياسية الراهنة، وفي مقدمة ما وضعه قضية الامن والاستقرار» داعياً قيادة الصحيفة ومحرريها والعاملين فيها الى «مواصلة رسالتهم الوطنية الشريفة على رغم رصاصات الغدر والارهاب والتي تعني ان الوطن في وضع خطير».



المصدر : الانباء الكويتية

التاريخ : ١٩٩٣/١٢/١٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باسندوه في الدوحة

علي ناصر يأمل بالانفراج من لقاء «الاشتراكي» و«المؤتمر»

دمشق - «القبس»:

ابلغ الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد «القبس» انه على اتصال مستمر مع الاطراف اليمنية المتصارعة في الحزبين الاشتراكي والمؤتمر واعرب عن امله في ان ينتهي الحوار بين الحزبين الى تحقيق الانفراج والحفاظ على وحدة اليمن.

وقال انه لابد وان يؤدي لقاء الحزبين في الحوار المباشر، الى الخلاص من هذه الدوامة التى تعصف في البلاد لانه لا سبيل آخر غير هذا السبيل.

واضاف انه سعيد بتلبية النداء الذي كان وجهه قبل ثلاثة ايام، عبر اذاعة تعز اليمنية وناشد فيه الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض بضرورة تجاوز الازمة لان الوحدة اليمنية امانة في عنقيهما.

هذا وقد وصل الى دمشق النائب الاحمر، نجل الشيخ عبدالله الاحمر، زعيم قبائل حاشد، لاجراء اتصالات مع المسؤولين واطلاعهم على الوضع الحالي في اليمن.

وكالة الانباء القطرية ذكرت ان وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني اعرب امس عن «دعم بلاده للوحدة اليمنية» خلال لقاء في الدوحة مع نظيره اليمني محمد صالح باسندوه

واشاد الشيخ حمد «بقدرة المسؤولين اليمنيين على تجاوز الازمة السياسية الحالية لما فيه مصلحة الشعب اليمني الشقيق».

ووصل باسندوه امس الى الدوحة في زيارة رسمية تستمر ثلاثة ايام ستخصص لبحث التعاون الثنائي والوضع في منطقة الخليج.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف
القاهرة

التاريخ : ١٣ [illegible] ١٩٩٣

ماذا يحدث فى اليمن ؟ اول تجربة وحدة عربية حقيقية .. هل تنجح فى الاختبار ؟ هل تستمر ؟
كثير من التقارير الواردة من هنا .. وهناك تلوح بان الانفصال قادم !! هل هذا حقيقى ؟!

الكاتب الصحفى يوسف الشريف وهو المتخصص فى شئون اليمن اجرى حواراً شاملاً مع احد اقطاب الحزب الاشتراكى اليمنى ، صاحب دور البطولة فى الأزمة الحالية ، اثناء زيارته مؤخراً للقاهرة .. وكان يوسف الشريف قد عاد منذ ايام من اليمن . وكان هذا الحوار ..

يوسف الشريف يواجه أحد أقطاب الحزب الاشتراكى اليمنى :



ماذا تفعلون باليمن ؟

وجار الله يجيب :

الجيش لن يتدخل فى الأزمة بين الرئيس ونائبه !



المصدر : .... روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ... ... ١٣ ديسمبر ١٩٩٣

اكد جار الله عمر وزير الثقافة والسياحة اليمنى واحد اقطاب الحزب الاشتراكى هناك ان جيشى اليمن ، الشمال والجنوب ، قد تجاوبا لمبادرات تنقية الاجواء والاتفاق الوطنى وإطفاء حريق الازمة بين الرئيس على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض ، واضاف جار الله عمر فى زيارته الخاطفة للقاهرة ان الجيشين قد تجاوبا الى اللجنة التى شكلت من عدد من الرموز السياسية ، مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء والعقيد احمد حرقش واحمد حنضل وجار الله عمر ، لقد قال لنا الضباط والجنود دعونا نمارس مهماتنا فى الدفاع عن الوطن فى إطار الدستور وبعضهم بكى فى عاطفة صادقة تعبيراً عن استيائهم لما وصلت إليه الحال فى دولة الوحدة مؤكدين حرصهم على صونها وتعزيز مسيرتها ، واعتقد الآن ان هناك رايا عاماً فى اليمن يرفض عسكرة الازمة ، وكفى ما عانيناه على مدى الثلاثين عاماً الماضية من مظاهر الحروب الأهلية الدامية .

بمعنى أن الدخول فى الحرب سهل وإنما من الصعوبة بمكان خروج اى طرف سالما ، الجانب العسكرى إذن لم يعد يمثل ازمة او مشكلة ، والعنف والإرهاب مرفوضان ومدانان وطنياً من الجميع وبات على السياسيين ان يحلوا خلافاتهم فيما بينهم لانهم المسئولون اولاً واخيراً عن الازمة السياسية قبل تفاقمها اكثر مما هى عليه الآن

□ إذن لم يعد يدعو للقلق سوى الأزمة ذاتها .. كيف ترى المخارج الملائمة لها ؟

ــ للاسف ماتزال الازمة تراوح فى مكانها ، وهذه المراوحة تشكل خطراً كبيراً من الناحية السياسية توحى بان الحل اصبح بعيد المنال ، والمشكلة ان الناس سوف يألفون هذا الوضع السلبى المضطرب ويتكيفون معه ، ولا شك ان هذا التباطؤ فى الوصول إلى حل بالسرعة الممكنة والمطلوبة يؤدى إلى مشاكل كثير وسلبيات فى تسيير دفعة الإدارة والاقتصاد والأمن تحديداً وكافة شئون الدولة ويستنفد وقتاً ومالاً وجهوداً ثمينة كانت دولة الوحدة فى مسيس الحاجة لادخارها وتوجيهها للحاق بركب العالم المحيط بنا ، حيث ماتزال المسافة طويلة بيننا وبين ما وصل إليه جيراننا من تقدم وازدهار واستقرار ، الزمن والتطور لا يرحم الشعب المتخلف ولا يفسح له مكاناً ، ومن هنا كان المطلوب إدراك خطورة هذه المراوحة وتلك المماحكات السياسية العبثية وصولاً إلى حلول جذرية للازمة قبل ان تصبح حلول اليوم غير مقبولة أو مستحيلة غداً .

□ لكن هناك من يتهم الحزب الاشتراكى بهذه المراوحة وتلك المماحكات .. إذن كيف تفسر الاتفاق اخيراً على عقد لجنة للحوار الوطنى تضم احزاب السلطة والمعارضة واهل الحل والعقد فى اليمن بحثا عن حلول ديمقراطية للأزمة السياسية فى الوقت الذى لاحقها طرح سالم صالح عضو مجلس الرئاسة والأمين المساعد للحزب الاشتراكى للفيدرالية بديلاً عن الوحدة ؟ ثم تبع ذلك بتفسير طرحه من الناحية العملية عبر تقسيم اليمن إلى اربع مناطق إدارية بدعوى ، اللامركزية ، لكل منها منفذ او ميناء على البحر .. الا يمثل ذلك الطرح تراجعاً عن الوحدة وتفتيتا للكيان اليمنى ؟

ــ الفيدرالية فسرت على غير حقيقتها واخذت وقتاً فى المناقشة وحملت باكثر مما تستحق ، لقد طرح سالم صالح الفيدرالية بدوافع شخصية وسياسية مختلفة استهدفت تطويق الازمة وإخراجها من نفق الجمود إلى مشارف الحركة وحل الازمة ، واظن انه فى ضوء واقع التخلف فى اليمن لا يعرف الكثيرون معنى الفيدرالية ولا الكونفدرالية ، ومن هنا ثارت هذه الضجة المفتعلة ، بينما الوضع الحالى الذى وصلنا إليه فى اليمن اقل بكثير من الفيدرالية التى تعنى قيام جيش موحد للدولة وسياسة خارجية واحدة وقوانين مركزية ذات طابع سيادى تطبق فى كل انحاء البلاد ، بينما هذا المنهج وذلك الاسلوب غير موجود الآن فى اليمن من الناحية العملية والواقعية ، بل دعنى اقول ان هناك الكثير من ملامح ، الكونفدرالية ، السائدة فى بعض مناطق اليمن ، بمعنى انها خارجة عن نفوذ وهيمنة السلطة المركزية ولا تنصاع لتعليماتها ، ولا تدفع الضرائب ولا يطبق فيها القانون ولا تذهب إليها الشرطة .. وهذا فى مجمله يتدنى



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٣

كثيراً عن مستوى الفيدرالية .. إذن المطلوب عدم الإغراق في الجدل حول المصطلحات والتوقف عن تبادل الاتهامات والانغماس فيها .. والوصول سريعاً إلى اتفاقيات وحلول ملائمة لاسدال الستار على الأزمة السياسية .. والشروع إلى بناء اليمن وتحديث دولة الوحدة ..

□ هناك من ينتقد موقف الحزب الاشتراكي عبر تفجير تراكمات المشاكل التي حفلت بها ثلاثة اعوام من عمر الوحدة اليمنية دفعة واحدة وليس في حينها تباعاً بعد ان قرر السيد على سالم البيض الاعتكاف فجاة في عدن منذ ١٩ اغسطس الماضي ؟

ــ مذكرة الحزب الاشتراكي التي تضمنت ١٨ بنداً وشملت مشكلات الوحدة ورؤاه للتغيير والتطوير ليست من عندياته وليست مقتصرة عليه وحده .. وإنما كانت تعبيراً عن هموم ومطالب السواد الاعظم من الشعب ، ولا شك انك لست ياأخ « يوسف » ذلك خلال زيارتك وجولاتك ولقاءاتك في ربوع اليمن من الشعب ، فالشاهد ان معظم سكان المدن اليمنية يئنون ويشكون بوتيرة مختلفة ولغة واحدة من تواجد الجيش داخل المدن ، وما نتج عن ذلك من تدخله في شئون الناس ، والنزاع على الأرضي ، وفي تطبيق القانون والحيلولة دون اداء السلطات المدنية لمهامها ، بينما المطلوب ان تتحول المدن إلى مجتمعات حضارية معاصرة يسودها القانون والأمن والعدل والحدائق والمدارس والمصانع ، ولذلك ضمّنا هذه المشكلة في مذكرة الحزب وطالبنا بخروج الجيش الذي عطل المدينة وعطل اداءه لمهامه في الدفاع عن الوطن ، والحفاظ على روحه القتالية وإعادة تدريبه واندماجه في جيش موحد يتبنى عقيدة واحدة ويدين بالولاء لله والشعب والوطن فقط .

□ هذا الطرح صحيح من واقع معايشتي للازمة السياسة في اليمن .. لكن يؤخذ عليه ان الحزب الاشتراكي ظل على مدى ثلاثة اعوام يتقاسم السلطة مع حزب المؤتمر وخاصة ان المهندس حيدر ابو بكر العطاس كونه الرجل الثاني في الحزب الاشتراكي تولى رئاسة الحكومة في الفترة الانتقالية وخلال الفترة الراهنة التي تلت إجراء الانتخابات النيابية فلماذا القاء مسئولية التهاون او التجاوزات على كاهل حزب المؤتمر فحسب خاصة مايتعلق بحسم الانفلات الأمني ؟

ــ بح صوتنا ونحن ننادي بضبط وتعقب المتهمين بالتفجيرات والاغتيالات السياسية التي طالت معظم حوادثها قيادات ورموز الحزب الاشتراكي .. وصبرنا وتحملنا الكثير وراهنا في النهاية على حسم القضية الأمنية حفاظاً على الوحدة وتهيئة اجواء الثقة والأمن حتى تنتهي الفترة الانتقالية بالانتخابات .. فهل بعد ذلك ثمة مسوغ لاتهامنا بالتطرف السياسي لمجرد المطالبة بضبط الأمن ، بينما الأمن الذاتي للمسئولين والقادة وكبار الوجهاء نحو ١٥ الفا من افراد الحراسات التي تكبد ميزانية الدولة الملايين ، رغم انها لم تحل مشكلة بل اخلت بالنظام والقانون وخلقت بؤراً للتوتر والاحتكاك .

من هنا نرى ضرورة معالجة القضية الأمنية بجدية وحسم وليس عبر الحلول الوسط.. مطلوب أن نتنازل معا عن بعض مواقفنا ، ولكن ماذا يمكننا ان نتنازل عنه في القضية الأمنية .. نريد موقفاً واضحاً وصريحاً مناهضاً للإرهاب والتسيب الأمني .. وانا على يقين بان الدولة إذا اخذت قراراً في هذا الشان سوف يستتب الأمن ، وخاصة ان على راس وزارة الداخلية العقيد يحيى المتوكل ، وهو شخصية وطنية مشهود لها بالكفاءة في هذا المجال .. وهو قد خلص إلى وضع خطة امنية استراتيجية لا ينقصها سوى التمويل والإرادة السياسية لتنفيذها

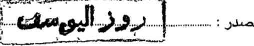
□ العقيد يحيى المتوكل اكد له ان ٥٠٪ من قوات الأمن غير مؤهلة للقيام بمهامها .. وانه يحتاج بعض الوقت لتنفيذ خطة الأمن في ضوء ظاهرة حمل السلاح والقبائل المدججة بكل انواع السلاح ؟

ــ ليس صحيحاً ان اليمنيين مولعون بحمل السلاح والقتال او ان حمل السلاح من تقاليدهم العريقة ولا من موروثاتهم الثقافية والتاريخية .. بينما يشهد لهم التاريخ فقط بفنون الزراعة وبناء السدود والبيوت الحجرية وغير ذلك ، والحقيقة ان القبلية في اليمن مظلومة .. فهي لا تريد الاقتتال والثار ومستعدة لقبول سلطات الدولة .. وعلينا ان نتخذ سياسة امنية مرنة تراعي الخصوصيات والموروثات ولا تستسلم للسلبيات والفوضى .

□ الحزب الاشتراكي يتمسك بتعميم الافضليات التي كانت سائدة في الشطرين سابقاً على مختلف ربوع دولة الوحدة .. كما لو ان هذه الافضليات وقفٌ على النظام السابق في اليمن الجنوبية ؟

ــ لقد ضربنا مثلاً فقط بالافضليات التي سادت تجربة حكم الحزب الاشتراكي في الجنوب ولا ندري لماذا لم تعمم تجربة الجنوب لمنع تعاطي « القات » مرتين في الاسبوع على مستوى اليمن .. ولا منع الثار وحمل السلاح داخل المدن وكذا محاربة الفساد والرشوة والإثراء غير المشروع وفضيلة التقشف والادخار في مواجهة مظاهر الصرف البذخي الاستهلاكي الذي وقد





المصدر : روز اليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٩٣

إلينا من الخارج .. نحن لم نطالب بتعميم الاشتراكية وقوانين المصادرة والتاميم التى كانت سائدة فى الجنوب ولكن قلنا إذا اردت ان توحد اى بلد او امة لا مفر من ان تعترف بالتنوع فى العادات الاجتماعية واسلوب الحياة

□ الرئيس اليمنى اتهم - دون ان يحدد من - بالتخطيط للازمة السياسية فى اليمن خلال المقابلة التى اجرتها محطة تليفزيون عربية معه ومع نائبه ، هل تعتقد انه كان يعنى الحزب الاشتراكى ؟

ــ الازمة لم يخطط لها حتى كان تاريخ اعتكاف النائب فى عدن بعد عودته من العلاج بالخارج يوم ١٩ اغسطس الماضى دون علم المكتب السياسى للحزب الاشتراكى ، وناقشنا الموضوع واتفقنا على موقف موحد عندما عرفنا الأسباب ، ولكن فيما يتعلق بتراكمات الازمة ، فالازمة الاخيرة جاءت عبر تتابع سلسلة ازمات سابقة ، ثم يحدث اتفاق على إزالة اسبابها إلا انها تبقى معلقة ولا تنفذ وتبقى اسبابها ، وفى رايى ان اسباب الازمة متعددة اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، امنية ، وهذه الاسباب موجودة والناس يشكون منها

عندما جاءت الازمة الاخيرة أو الاختلافات الاخيرة برزت كل التناقضات ، فالازمة لا يمكن القول بانها ازمة مفتعلة لكن كون الحزب الاشتراكى بدا الحديث عنها فهذا كلام صحيح ثم دعنى اسال لو ان الحزب الاشتراكى تكلم مثل هذا الكلام من قبل وليس بيده ما يدلل عليه .. هل كان احد سيصدق احدا ؟ فالحزب الاشتراكى يتحمل جزءاً من الازمة ، ولكننى ارى أن رئيس الوزراء والحكومة ليس لهم الصلاحية الكاملة لتطبيق القانون ، وفى رايى ان بعض المؤسسات لا تنفذ تعليمات رئيس الحكومة ومن هذه الناحية فالحكومة مسئولة من جانب إلا انها ليست مسئولة بالكامل .

□ تفجير الحزب الاشتراكى للازمة فجاة او مرة واحدة ينطوى على رغبة فى فرض شروط لحلها او فرض نوع من الإذعان على الاخرين ، ورغم كل مبادرات الوساطة الرسمية والشعبية والمرجعية التاريخية والعربية ، ورغم البيان الامريكى الذى قلت عنه انه متوازن ، إلا ان كل هذا لم يجد فى إقناع السيد النائب بالعودة إلى صنعاء وحلف اليمين الدستورية فى الوقت الذى ابدى الرئيس اليمنى استعداده للذهاب إلى عدن الا تعتقد ان هذا اللقاء هام وملح لا على صعيد حل الازمة فوراً .. وإنما لإشاعة مناخ وروح أيجابية تهيىء لنجاح الحوار الوطنى حولها ؟

ــ فى رايى كإنسان دارس علم الاجتماع ، ان القضايا السياسية والاجتماعية لا يمكن توقيتها لانها تتراكم خارج وعى الناس وخارج إدراكهم ثم تاتى صدفة وتبرز فى وقت معين ، فانا استطيع ان اجزم بانه لم يكن فى تصور على سالم البيض او اى فرد فى الحزب الاشتراكى أن الامور ستصل إلى ما وصلت إليه .. كانوا يدركون فقط ان هناك مشكلات يمكن التغلب عليها وحلها بسرعة ، لكن تكاثرت هذه المشكلات ولم نسرع وتباطانا فى حلها.. ولم نفهم ان الازمة تتطور بسرعة ووقعنا فى اسر ردود الفعل جميعا ، الفعل ورد الفعل وتركنا الازمة إلى معالجة تداعيات الازمة وعلينا الان العودة إلى معالجة الازمة . وانت اشرت إلى راى الرئيس وانا اريد سؤال الإخوان فى المؤتمر الشعبى العام فهم يقولون احيان انهم على استعداد لحل الازمة ، ولكنهم يقولون فى احياناً اخرى ان الازمة مفتعلة فإذا كانت الازمة مفتعلة فهى موضوع للحوار والتفاوض ، ولكن إذا كانت هناك ازمة فلابد ان تحل ولا مبرر للقول إذن ان الازمة مفتعلة .

□ وانتم ايضاً فى الحزب الاشتراكى تتهمونهم فى حزب المؤتمر بانهم وحدهم سبب الازمة ؟

ــ صناع القرار السياسى والوزراء فى المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى ومجلس الرئاسة والوزراء هم مسئولون ولاشك عن حل هذه الازمة ، لكن موضوعات الازمة واسبابها لها تراكمات متعددة : موروثة من عهود التشطير ؛ تداخلت معها إفرازات ازمة الخليج ووضعنا الاقتصادى المتخلف مثل قلة الموارد وانتشار الامية وعدم إدراك الناس لمتطلبات الحياة : لكن يمكن القول فى النهاية انها هى مسئوليتنا جميعا ؛ ومن مسئوليتنا إدراك هذه التناقضات ونعمل على حلها باتجاه سلمى وايجابى يساعدان على عملية التطور ، والنقطة الثانية ان هناك وحدة قامت وهى تحتاج منا ان نكبر بمستواها .

ثالثا . إن هذه الوحدة لا يمكن أن نحافظ عليها بالشعارات او الهتافات لابد من تحويل الوحدة إلى موضوع مصلحى للمواطن حتى يدافع عنها ؛ ويلتف حولها .

□ الحزب الاشتراكى وضع (١٨) نقطة والمؤتمر

وضع (١٩) نقطة ووضعت المعارضة (١٧) نقطة وسطا بين الجانبين .. اين تكمن الجدية والمصداقية في كل هذه الطروحات ؟

— احسب أن الاشتراكي كانت الجدية خياره عندما طرح تصوراته لحل الأزمة ، ولم تكن «للمناكفة» وإذن كان الآخرون يقولون لا توجد أزمة إذا فنقاطعهم من قبيل الرد فقط على طرحنا .

□ وصلنا اخيراً إلى عملية الحوار الوطني وافتتح الرئيس اليمني الجلسة الأولى ثم بدا الخلاف وتراوحت الأزمة مكانها ثم عاد الحوار من جديد للفيدرالية .. ولكن هل هذه الصيغة مقبولة لدى الحزب الاشتراكي ؟

— نعم هذه الصيغة مقبولة لدى الحزب الاشتراكي ونحن على استعداد لإجراء الحوار بأي وسيلة ، وبأي شكل كان إشراك احزاب المعارضة والتكتلات السياسية والقبلية والشخصيات الوطنية مهم جداً لإثراء الحوار لأنها قضية تهم الناس كلهم ومن حقهم والمهم التنفيذ وخاصة ان الاتفاقات السابقة كان يتم الوصول إليها بسهولة عجيبة ، ثم نفاجأ بانه لم ينفذ شيئاً مما كتبناه على الورق .

□ كيف ترى آفاق حل الأزمة الآن عبر خطوات عملية ؟

— لقاء الرئيس ونائبه ينبغي إذا تم الا يفشل وان يأتي تتويجا للاتفاقات التي يصلون إليها عبر لجنة الحوار الوطني وهناك لجنة من الحزب الاشتراكي لديها صلاحيات كاملة من المكتب السياسي للاتفاق .. لكني انبه إلى ان الأزمة تتجاوز ما وراء العام المتغير في الداخل ، وعلينا ان نبدأ بخطوات عملية لنتجاوز هذه الأزمة فالوقت يضيق .

□ كيف يتهيأ المناخ الملائم إذن بعد ما حدث على صعيد الاتهامات المتبادلة بين صحيفة صوت العمال الموالية للاشتراكي وصحيفة ٢٢ مايو لسان حال حزب المؤتمر ؟

— هذه ممارسات فردية لكن تهيئة المناخ ضرورة للحل والإقدام عليها يقربنا من قبول القرارات الصعبة ، لكن الأزمة الآن لابد ان تصل الى محطة وتحل وعلينا الوصول إلى هذه المحطة ، وهذا سيؤدي إلى اتفاق بين النائب والرئيس ويمكن ان نهيىء الاتفاق بنقطتين بأن نمنع اي توتر عسكري وأن يسود رؤى الجميع ومواقفهم تبني الحلول العملية للأزمة .

□ هل تعتقد ان الوساطات العربية يمكن ان تلعب دوراً في هذا الحوار وضمانه ؟

— الوساطات العربية هي عامل ادبي وواجب قومي مناسب حتى نتحاور ونحل المشكلة فالعالم كله اصبح قرية والعالم العربي يؤثر ويتأثر واعتقد ان الذي يستطيع في النهاية حل المشكلة داخل المنزل هم سكانه لأنهم أدرى بطبيعة المشكلات الداخلية ، وان يتقبلوا مساعدات الآخرين ولكن يصعب المساعدة من خارج المنزل ولا اقول انّنا نحتاج إلى سلطة مراقبين من اشقائنا ولكن شهودا على ما يحدث .. وهذه النقطة يجب الاتفاق حولها

□ في النهاية هل تؤكد على عدم تراجع الحزب الاشتراكي عن الوحدة ؟

— إن الوحدة قد اسست لنفسها مصالح كاملة للدفاع عن نفسها لكن إذا لم تحل هذه المشكلة فستبقى اليمن في غرفة الإنعاش وستبقى اليمن موحدة ولكن بجسم ناقص .

□ كيف تفسر الدور الامريكي المشجع على الوحدة والديمقراطية في اليمن ؟

— افسره بانه متعلق بنواحي الاستقرار في اليمن فامريكا تدرك ما يمكن ان يترتب على اي مشكلة في اليمن وانعكاساتها على الأوضاع الامنية في الجزيرة والخليج .. ومن مصلحة امريكا ان يظل اليمن موحدا ، وأرى أن الولايات المتحدة مع الاستقرار والأمن في اليمن لأن هذا يخدم مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية .

□ هل يمانع الحزب الاشتراكي في قيام الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر بوساطة لرأب الصدع على صعيد القيادة السياسية ؟

— الاخ علي ناصر له تجارب سياسية مقدرة على درب الوحدة ونرحب بوساطته على ان يتوافر لها اسبابها الكفيلة بنجاحها مسبقا .

□ خلال زيارتك للقاهرة .. ماهو انطباعك عن رؤى وموقف الشعب المصري إزاء الأزمة في اليمن ؟

— معلوماتي ان الرئيس حسني مبارك اجرى اتصالا مع الجميع ، ونبههم للغاية بأن تجد الأزمة طريقها السياسي الآمن إلى الانفراج والحل ، ولا نستطيع الاستغناء عن دور مصر ونحن راضون تماماً عن الدور الذي تقوم به مصر امتدادا لدورها التاريخي في دعم ثورة اليمن ، وهناك جهود طيبة ايضاً بذلت من الاردن وسوريا وسلطنة عمان واسياسي افورقي وكثير من الشخصيات ، ونحن ممتنون من هذا .

□ هل ترى ضرورة عقد مؤتمر وندوة قومية في صنعاء تشارك فيها مختلف الفعاليات السياسية العربية لمساندة الحوار الوطني في اليمن ؟

— هذه فكرة مهمة ينبغي دراستها . ■

يوسف الشريف



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/١٢/١٩٩٣

●● وسط ضجيج الازمة اليمنية الصاخبة حيث تترنح الوحدة هناك بسبب التمترس في صنعاء والاعتكاف في عدن والقلق الاقليمي على استقرار اليمن والامنيات بأن تبقى هذه الوحدة عنصرا ايجابيا في الحياة العربية الحاضرة ذهبت «السياسة» الى صنعاء واستنطقت عددا هاما من رموز الحياة السياسية اليمنية حول العديد من الامور والقضايا التي تكتنف الازمة اليمنية.

في اليمن الكل حريص على الوحدة والكل يتلهف على استمرارها.. وقد بوغتنا على حين غرة ونحن في صنعاء بحديث عضو مجلس الرئاسة واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني سالم صالح حول الخيار الفيدرالي الذي رأى فيه الكثير من المراقبين دعوة الى الانقسام والعودة الى ذكريات التشطير السوداء.

في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد التي يفترض بها ان تكون منبع السعادة والامن والامان كانت هذه اللقاءات المتشعبة حول كل ما يهم الشان اليمني فتابعوها .. وانتظرونا غدا.. ●●

[illegible] ازمة الوحدة

قضايا الصراع - الحلقة (٧)

هل كان الاندماج الفوري نزوة سياسية؟!

■ في التجربة الألمانية تم الإندماج على انقاض نظام تهاوى... وفي الحالة اليمنية تمت الوحدة في ظل نظامين قائمين.. ومع ذلك تشابه الإحساس بـ «الغبن»



يكتبها بابكر حسن مكي

كيفما كانت المشكلات التي دفعت الشطرين السابقين الى الهروب ناحيه رحاب الوحدة، فالمؤكد ان الامر لم يكن يخلو من طموح سياسي، اعترى القيادتين، لجهة ان يسجل لهما التاريخ انهما صاحبا اول توقيع على دفتر الوحدة اليمنية منذ ثلاثة قرون ، وقد يبدو مثل هذا الطموح مهما بالنظر الى مسألة الوحدة اليمنية في حد ذاتها ، كانت على مدى التاريخ المعاصر صاعقا كهربائيا احترق في تماسه قادة من هنا وهناك!

فلقد كان مجرد الاقتراب من حقل «الوحدة» في الماضي، دافعا لمقتل رؤساء مثل المقدم ابراهيم الحمدي، والمقدم احمد حسين الغشمي (من الشمال السابق) وسالم ربيع علي ومحمد صالح مطيع (من الجنوب السابق). اضافة الى نهايات درامية اخرى، سملت ضمن نزيفها اسماء مثل علي ناصر محمد وعبد الفتاح اسماعيل، ومع اختلاف الوقائع والاسباب، فان (الدم السياسي) في اليمن، ارتبط على نحو او اخر بقضية الوحدة.

من هنا، فانه من السهل قبول المنطق المتصل بان الرئيسين علي صالح وعلي سالم البيض، اراد ان يقتحما هذا الحقل الملغوم دفعة واحدة ويكسرا على الاقل حلقة الدم المرتبطة باحلام الوحدة.

ولابد انه تحت هذا التصور كانت هناك احلام اخرى لا تخرج عن دائرة الطموح، اقربها الى التكهن ان الرئيس علي عبدالله صالح وقد تخطى في سنوات حكمه المستوى القياسي لعمر الرؤساء في الشمال السابق اراد ان يوسع نطاق سلطته بحيث تشمل اليمن كله، لا شطره الشمالي.

وفي مقابل ذلك فان الاستاذ علي سالم البيض. ربما اراد ان يقفز فوق دارة الاحتراب والتربص والثارات الحربية بحيث يتجاوز دوره امانة الحزب الى مصاف الراحل الثاني في دولة وليدة فيها من المتشابكات السياسية ما يؤهله لان يكون رجلها الاول ذات يوم من الايام.

وفي هذا السياق ربما كان مناسبا الاشارة ، الى ان بعض اعضاء المؤتمر الشعبي يتحدثون . عن ان واحدة من مشكلات السيد البيض، انه تصور ان من الممكن ان يصبح نائبا على غرار صدام حسين عندما كان احمد حسن البكر رئيسا لجمهورية العراق. وواضح انهم يريدون القول بان البيض ما كان ليقبل ان يكون نائبا لولا انه تصور ان بامكانه ان يحجم علي صالح بالشكل الذي يجعله الرجل الثاني بروتوكوليا والأول على ارض الواقع. ويقول رجالات المؤتمر ان البيض صدام بعد الوحدة بانه لا علي صالح هو البكر، ولا هو نفسه (البيض) صدام حسين – لسبب بسيط جدا هو أن العلاقة بين صدم والبكر كانت علاقة رجلين يربطهما حزب واحد داخل بلد واحد ، فلم يكن صعبا او مستحيلا ان يطوي احدهما الاخر في سياق الصراع على السلطه سواء كانت سلطة الحزب أو سلطة الدولة.

بينما العلاقة بين علي صالح وعلي سالم البيض، كانت في اساسها بين رجلين اتيا من نظامين مستقلين (ابان التشطير) وجاء من اعلى موقفين في الشطرين السابقين، فلم يكن من السهل على احدهما ان يأكل الاخر بمنطق الصراع على سلطةالحزب الواحد ،وسلطة الدولة الواحدة.

بيد ان رجالات الحزب الاشتراكي اليمني من جهتهم لا يقبلون بهذا المنطق ، مع انهم للمفارقة، يخضعونه لذات القياس،وهوالقياس العراقي، فيقولون ان الحاصل هو ان الرئيس علي صالح اراد ان يجعل من البيض نائبا على غرار عزت ابراهيم له اسم وليس له صلاحيه، له امتيازات وليس له قرار... هو الثاني في الترتيب البروتوكولي - لكنه العاشر في الترتيب الميداني .. واستطرادا للمنطق نفسه فان رجالات الاشتراكي يقولون، انه لا البيض هو عزت ابراهيم ولا على صالح هو صدام حسين!

وعند الاستماع الى سياق هذا الحديث الى نهايته، تتداعى في المناسبةذاتها ان الرئيس العراقي صدام حسين، كان له (دورما) في تسريع عملية الوحدة، من وجهة نظر الذين يؤيدون هذا الطرح. وهناك في الواقع رايان يدوران حول (دور صدام حسين) احدهما يقول ان الزيارة التي قام بها الرئيس العراقي لصنعاء في صيف عام ٨٩، لم تكن عادية باي حال من الاحوال ولم تكن مندرجة في خانة (واجب التشكر) الذي قيل يومها انه كان الدافع للزيارة.

ويمضي اهل هذا الرأي الى القول، بان صدام عندما زار صنعاء كان قرار غزو الكويت حاضرا في ذهنه الى درجة التفاصيل وان الغرض من الزيارة كان دفع صنعاء الى الاستعجال في تطبيق الوحدة، حتى لو اضطرها ذلك الى تقديم تنازلات في شكل الحكم ومؤسساته. وان الرئيس العراقي كان يهدف من وراء كل ذلك الى ان تنشأ على حواف الجزيرة العربية (امبراطورية يمنية) يقابلها عند الطرف الشمالي للخليج (امبراطورية عراقية) تضم العراق والكويت. وان السيناريو الذي كان معدا بعد ذلك هو استيلاء القوى البعثية في كلا الشطرين على السلطة في (مرحلة ما) بما يحقق امتدادا جغرافيا وامنيا لسلطة (الامبراطورية العراقية) على المدى



المصدر : السياسة

التاريخ : ١٧/١٢/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المؤتمر: البيض يريد ان يكون نائبا على غرار صدام حسين أيام البكر

الطويل.
ولعل اقوى ما يستند عليه اهل هذا الرأي هو ان العلاقات اليمنية العراقية، في فترة حرب الخليج الاولى، لم تكن مثلا اقوى من العلاقات الكويتية العراقية، كما انه لا مقارنة اطلاقا لما قدمته صنعاء لبغداد ابان تلك الحرب. بما قدمته الكويت... فلماذا اذن اختار صدام ان تكون صنعاء هي اول عاصمة يقدم لها (الشكر والعرفان ؟

اما الرأي الثاني فهو يقول ان (موضوع الكويت) لم يكن في الصورة المباشرة لزيارة صدام الشهيرة لليمن، وان الأمر كان متصلا بدور (مجلس التعاون العربي) الذي ضم الى جانب العراق واليمن الشمالي (السابق) كلا من مصر والاردن... على ان اهل هذا الرأي يضيفون بان الدور المرسوم لمجلس التعاون العربي ذاته كان بشكل او باخر، متصلا في سياقه مع مخطط غزو الكويت .

ومع ذلك فان هناك من يعارض بشكل مبدئي كلا الرأيين السابقين ويستند في هذه المعارضة الى حقيقة انه اذا كان صدام حسين قادرا وقتها على اقناع صنعاء بالاستعجال في اتمام الوحدة، فانه لم يكن قادرا على ان يفعل ذلك مع عدن، بحسبان أن ما بين عدن وبغداد في ذلك الوقت، ماصنع الحداد، لجهة الخصومة التاريخية بين الحزب اليمني الاشتراكي اليمني وحزب البعث العراقي، مما الذي جعل (الاشتراكيين) يستعجلون من عندهم اتمام الوحدة على تلك العجالة؟

وداخل هذا الاطار تظهر ايضا نقطة اخرى جديرة بالتسجيل. وهي ان اول خلاف ظهر بين قادة دولة الوحدة، كان بسبب الموقف من غزو الكويت، من وجهة نظر الحزب الاشتراكي اليمني، فهم يقولون ان مكتبهم السياسي عقد اجتماعا طارئا بعد ساعات من احتلال الكويت واصدر بيانا ادان فيه الاحتلال، ودعا من خلاله الى انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية، وانهم عندما ارادوا اذاعة هذا البيان قيل لهم في دوائر القرار. ان من الافضل ان يصاغ بيان رسمي واحد بشأن الموقف حتى لا تظهر دولة الوحدة بموقفين، وهي لما يصلب عودها بعد ، غير انهم فوجئوا بعد ذلك بان البيان الرسمي خلا من موقفهم وراح الى الجهة التي تبلور عندها الموقف اليمني المعروف.

غير ان منتقدي هذا الطرح من جانب الحزب الاشتراكي يقولون بانه لم يكن هناك مايمنع الاشتراكيين من تسجيل موقفهم باي صورة من صور الاعلام المتعارف عليها بل ان الخلاف حول هذا الموقف ، كان ادعى لتبرير اي ازمة سياسية بين القياديتين، اكثر من اي مبرر اخر للازمات التي طرات في وقت لاحق.

● كانت التباينات السابقة في مواقف الحزبين، من مواقف اقليمية مثل احتلال الكويت. او مواقف محلية مثل النظرة الى المناصب الدستورية ، كفيلة على اية حال بجعل قطار الوحدة يتحرك متثاقلا في خطاه، ويجعل

خط سيره غير خاضع لجدول منتظم وغير ملتزم بـ التابليت الذي يتقيد به قائد القاطره في التوقف عند المحطات الرئيسيه او العبور في المحطات الفرعية.

فمن المفارقة انك تجد مثلا ان قطار الوحدة اليمنية استطاع ان يتجاوز اهم محطاته على الاطلاق، وهي الاقرار بالاندماج وتجاوز محطه اخرى مهمة، وهي الاقرار بـ «قسمة السلطة» ثم تجاوز فوق ذلك عقدة التناقض بين النهج الماركسي والنهج الرأسمالي المحافظ في حدود الاتفاق العلني على الاقل.

ومع ذلك فقد توقف ذات القطار عن محطة لم يكن التوقف عندها واردا على بال قائدي القاطرة ناهيك عن ركابها، مثل محطة معسكرات الجيش، او محطة الحكم اللامركزي... ولقد كان احد سائقي التاكسيات في صنعاء صادقا وهو يعبر لي عن دهشته كيف استطاع هؤلاء القوم ان يتفقوا على وحدة (بلدين)، ولم يستطيعوا الاتفاق على مصير معسكرات الجيش؟!

ومثل هذه الحيره تعبر عنها النخبة المثقفة، حيث تجالسها في المقايل، بصيغة اكثر اناقة في استفهامها.. فتقول. هل كان قرار الوحده نفسه سابقا على الارادة ام ان الارادة كانت سابقة على ضرورات القرار وعناصره؟

ولعل المعنى الاسهل الى الالتقاط في هذا السؤال الاقرب الى الفزورة، ان قرار الوحدة ثابته بشكل او باخر لحظات من النزوة السياسية ومن آيات ذلك، ان لحظة ميلاد الوحدة كان ينبغي ان تتم في ٣٠ اكتوبر ١٩٩٠ فاذا بها تاتي في ٢٢ مايو من نفس العام. متقدمة على اجلها بخمسة اشهر ... فما الذي غير النزوة السياسية - يمكن ان يكون قد عجل بولادة القرار؟

غير ان التصور العام يمكن ان يجيب على هذا السؤال بصرف النظر عما اذا كانت المحصلة ستنتهي بـ نزوة سياسية، ام بغير ذلك، فالمؤكد انه بعد توقيع اتفاقية الوحدة في ٣٠ اكتوبر ٨٩ رانت على سطح الحياة في الشطرين السابقين اجواء حالة لـ «عش الوحدة». نأى فيها السياسيون عن نبش اي قضية يمكن ان تعكر صفو هذه الايام الخوالي. وهو وضع يشبه الى حد كبير حال الخطاب اليافعين، الذين يحلو للقاءاتهم ان تكون مكسوة باللون البنفسجي. فيتحدثون عند اللقاء اماسي الخطوبة، عن العصافير والاشجار وسهد الليالي ودموع الشجن، لكنهم يهربون عن الخوض في امور على شاكلة فاتورة الكهرباء وايجار المنزل، وديون البنوك باعتبار ان مثل هذه البنود لامكان مناسبا لها في هذه الساعات الساحرة التي يصعب ان يكررها الامن

الاشتراكي: وعلي صالح يريد ان يجعل البيض نائبا على غرار عزت ابراهيم!



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٣

مرة اخرى.

كنا نتحدث عن المراحل التي سبقنا التوقيع على الوحدة فقد كان كل من الحربين يطمح في ان يظهر للاخر افضل مالديه من امنيات واجمل مالديه من احلام ، فانسابت الامور حتى دخل الزوجان الى العش الحقيقي فوجدا امامهما كل المنغصات الضرورية في حياة ... الازواج!

والحقيقة انه ربما ضاعف من وردية ايام الفترة الانتقالية، انه لم يكن هناك شريك ثالث للحزبين في ادارة البلاد. ولم تكن موازين المعادلة السياسية قد استطردت على النحو الذي افرزته انتخابات ٢٧ابريل (١٩٩٣)، فساعد ذلك على جعل القسمة موزعة بين اثنين لا ثالث لهما، اما وقد ظهر بعد الاندماج شريك ثالث، فقد تحولت ثنائية الحكم الى ترويكا وتناقص عائد السلطة الى الثلث بدلا من النصف.

ويقول بعض مريدي الحكم، بصيغته الحالية، ان لا شيء مثير للقلق حتى الان ، وهو كلام يردده ايضا بعض المسؤولين في السلطة، ونقطة الارتكاز في هذا الطرح ، ان تجربة الوحدة الالمانية، برغم كل بواعثها، لم تخرج كثيرا عن مشكلات الوحدة اليمنية.

ولعل المقصود بذلك لفت النظر الى ان الفارق الحضاري كان كفيلا بجعل وحدة الشطرين في المانيا مبرأة من العيوب ومعافاة من الثغرات لكن شيئا من ذلك لم يحدث.

والواقع ان حديث المقارنة بالتجربة الالمانية يدفع اصحابه - على غير مايريدون - الى اخضاع الحالة باكملها للتشريح سعيا لاستخلاص النتائج والمفارقات فيماجرى بين صنعاء وبون، او بين برلين الشرقية وعدن.

والحقيقة انه على الرغم من ان اسس المقارنة لا تبدو متكافئة، بمايعزز التداول حولها، الا ان الارضية تبقى مناسبة ليس لعقد مقارنة، بل لعقد تجانس ، وذلك انطلاقا من ان العنصر الجغرافي هو الذي شكل مفتاح الوحدة الالمانية، وربما كان جديرا هنا ان يقال بان العنصر الجغرافي في التحليل السياسي يتضمن بين امور اخرى الاساس التاريخي نفسه.

ومع ذلك فان الوحدة الالمانية، قامت على انقاض نظام تهاوى، فسقطت المشروعية التي حتمت التشطير والانفصال. لكنها في الحالة اليمنية قامت في ظل نظامين كانا ينبضان بالحياة حتى يوم التوقيع، بصرف النظر عن ارهاصات اية متاعب تشكلت في افق صنعاء وعدن يومها، فانه لم يكن هناك نظام قد تداعى بما يستلزم الحاق مقاعده بالنظام القائم.

وربما كان وجه الشبه في عناوينه الرئيسية، ان اهل الشطر الشرقي من المانيا، في غمرة احساسهم بانهم في الاساس كانوا الاعلى كفاءةبالميزان الثقافي،وفي غمرة شعورهم بانهم الاقل عددا من غالبة السكّان في الشطر الغربي . احسوا بان غبنا ما وقع عليهم، لما راودهم من ان الاندماج كان اقرب الى الالحاق منه الى الوحده.

والان في اليمن لا يخفى بعض كوادر الحزب الاشتراكي خوفهم ، من ان تؤول الوحدة الى جعلهم يشعرون بانهم مواطنون من الدرجة الثانية. ويستشهد هؤلاء بان عددا من برفيسورات المانيا الشرقية وكوادرها التعليمية العليا، وجدوا انفسهم بعد الوحده، يعلمون في وظائف متدنية من اجل الحصول على لقمة عيش. في مجتمع لا مكان فيه لنظرية العدالة الاجتماعية بالاسلوب الاشتراكي.

غير ان ما يتبقى من احد اكثر العناصر اثارة في مقارنة التجربتين الالمانية واليمنية، ان الوحدة في الحالة الاولى اضحت حقيقة قائمة على الارض. من حيث ان المؤسسات كلها اندمجت في بعضها ولم يعد في افق الخطوة طائرا مغردا خارج سرب الواقع الجديد. فكيفما كانت نواقص الوحدة الالمانية ومنغصاتها وافرازاتها، الا ان دولاب الدولة راح يمضي وكان الماضي لم يكن موجودا ، فصار هناك جيش واحد، وحاكمية واحدة، وقرار سياسي واحد في ظل مؤسسات الحكم الديمقراطي وفي ظل قانون اللعبة التعددية.

لكن هذا الواقع في اليمن لم يتحقق ، وحتى تاريخ كتابة هذه الحلقات (الفترة ما بين ٩ الى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣) ما يزال هناك جيشان في اليمن وما تزال هناك عملتان، وماتزال هناك مؤسستان للامن والمخابرات وماتزال هناك شركتان للطيران بل ما تزال هناك مناهج للتعليم في الشطر الشمالي السابق، مختلفة عن مثيلاتها في الجنوب السابق.

ولعل نظرة خاطفة الى هذه الخارطة تبين ان الوحدة اليمنية من حيث مقوماتها الضرورية لم يتحقق منها سوى ازالة الحدود بين الشطرين السابقين، اضافة الى مايمكن اعتباره (نص الوحدة) نفسها، وهو وضع شاذ بكل معايير التحليل الموضوعي للاشياء، اذ ربما كان مفهوما ان تكون العجلة في قرار الوحدة - تركت وراءها مسائل معلقة ضمن التفاصيل الادارية والقانونية لمؤسسات الحكم - على شاكلة قانون العمل، وشروط التوظيف، واسس العلاقات التجارية، فهي كلها فرعيات يستوعب العقل ان يتخطاها ترتيب دولة الوحدة، تحت ضغط الالحا



المصدر : السياسة

التاريخ : ١٣ / ١٢ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في تنفيذ القرار.
اما ان يكون ما سقط [illegible] في تطبيق الوحد
بندا بمستوى القـ[illegible] ـلحة واجهزه الإم
ومنـاهج التعليم، فهـو مـا لايجـد لـه مكانـا ف
التقويم العقلي سوى انه افراز لبعض ما اعتبرت
نزوة سياسية.

يتبع



وزير الخارجية اليمنى

لـ«العرب»

الأزمة اليمنية [illegible] طريقها الى [illegible] [illegible] [illegible]



علاقاتنا مع دول المجلس جيدة وبناءة ونأمل ان تتحسن مع الكويت قريبا

فى الآونة الاخيرة شغل الاعلام ورجاله بالأزمة اليمنية فاليمن الذى دخل الى بوتقة الوحدة بين شطريه الشمالى والجنوبى تثور حوله الآن زوبعة اعلامية حول الاخطار التى تتهدد هذه الوحدة التى وحدت بين أبناء الوطن الواحد بعد طول شقاق، أصبح السؤال المطروح هو : هل تكون الخلافات بين الرئيس اليمنى ونائبه هى سور برلين على الطريقة اليمنية؟

لم يكن هذا هو السؤال الوحيد الذى دار فى ذهنى وانا اتجه لمقابلة سعادة السيد محمد سالم باسندوه وزير الخارجية اليمنى بل كانت هناك الكثير من الأسئلة والكثير من المخاوف حول مستقبل هذه الدولة العربية، الكثير من الاسئلة والشكوك والهواجس التى ارجو ان اكون قد ازحت عنها الستار وجاوبت عليها خلال رحلة «العرب» وحوارها مع وزير الخارجية اليمنى.

● سعادة وزير الخارجية ، بعيدا عما تتناقله وسائل الاعلام أرجو ان تزودني بصورة عن قرب لسير الأزمة الحالية في اليمن.

— هناك جهود كثيرة بذلت أدت مؤخرا الى الاقتناع التام بضرورة مواصلة الحوار الوطني الموسع في اليمن، كما يعرف الجميع فإن الاحزاب الثلاثة المشتركة في الائتلاف الحاكم هي اطراف أساسية في هذا الحوار الوطني والجميع مقتنع تماما بأن الوحدة يجب أن تستمر عن طريق تعزيزها بمزيد من الممارسة ومزيد من الديمقراطية قبل ذلك كانت الأزمة قد بلغت الذروة وأقول لك الآن ان هذه الأزمة في طريقها الى الانحسار، حقيقة يمكن القول ان الازمة الآن في طريقها للانفراج قريبا.

لقد اجتزنا نقطة الخطر لذلك اقول انه ليس هناك مايدعو للخوف الآن.

اجتزنا نقطة الخطر

● ثارت في الفترة الأخيرة تكهنات حول ان خيار الفيدرالية مازال مطروحا ومن ناحية أخرى تناقلت الانباء ان هناك محاولات لسحب كوادر الحزب الاشتراكي من الشمال وان هناك حشودا عسكرية في الشمال والجنوب . ماهو تعليقك على ذلك؟

— انا لست حزبيا على الاطلاق ولذلك فلست مخولا للرد بصورة محددة ولكن ماأقوله ان خيار الفيدرالية هذا قد أثار ردود فعل رافضة فمن المرفوض ومن غير المقبول بالطبع اننا بعد ان وصلنا الى مرحلة الاندماج والوحدة نرتد لمرحلة الفدرالية المطلوب الآن هو تعزيز الوحدة أما مايقال عن وجود حشود عسكرية في الشمال أو الجنوب فغير صحيح بالمرة مثل مايقال عن ان الحزب الإشتراكي قد سحب كوادره الى عدن ، العكس هو ماحدث فحتى من عاد منهم لعدن لسبب أو لآخر طلب إليه العودة لصنعاء.

تشويه الحقائق

● في حديث سابق لك وصفت الوضع في اليمن بأن [illegible] [illegible] معلن [illegible] حقيقة الوضع هناك؟

— هذا التصريح شوه وحرف وقدم بطريقة مثيرة لتحقيق كسب وسبق صحفي غير حقيقي ماقلته هو انه لو وقع انفصال في اليمن فإن هناك من الدول من سيسارع الى الاعتراف بهذا الانفصال وأقول لك الآن ان محاولة الانفصال لن يتصدى لها حزب بعينه أو جهة بعينها بل سيتصدى لها الشعب اليمني كله لأن الوحدة اليمنية كانت حلم هذا الشعب والآن اصبحت مصيره ومستقبله.

قضية داخلية

● هل يقودنا هذا إلى القول بأن هناك قوى خارجية تحرك ذلك في اليمن؟

— انا لاأميل الى البحث عن مشاكل خارجية أو أسباب خارجية لمشاكلنا فهذه هي قضيتنا ويجب الا نلقى التهم جزافا على هذا أو ذاك.

وساطات الاصدقاء

● هناك الكثير من الدول ومنها دول غربية تدخلت للوساطة في الأزمة اليمنية فهل ترى ان وساطة هذه الدول كان لها يد في تعقيد الأزمة اليمنية؟

— نحن نشكر كل من حاول التدخل لإصلاح مابيننا ولاحتواء الأزمة ولكن مايجب ان يعلمه الجميع ان اليمنيين بحكمتهم وحرصهم على الوحدة هم الذين حلوا هذه الأزمة.

توحيد المؤسسات

● هل تجد ان هناك سلبيات في المرحلة الانتقالية مثل عدم الاسراع في توحيد المؤسسات والجيش وغيره ساعدت أوتسببت في احداث هذه الأزمة؟

— بالتأكيد كانت بالمرحلة الانتقالية بعض السلبيات ويمكن ان نعزو لذلك ماحدث لكن الواقع الحقيقي ان هذه الأزمة لم تنفجر بهذا الشكل الا بعد الانتخابات لعدم رضاء البعض عن النتائج التي اسفرت عنها.

● تناقلت الانباء مؤخرا ان الأردن رتب لقاء بين



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/١٢/١٩٩٣

أجرى الحوار :
هشام يونس

● الرئيس اليمني وناشده في عمان قبل ذلك ما حدث داخل؟

— انا لا استطيع تأكيد ذلك ولكن مايجب ان يعرفه الجميع ان الحوار الآن يتم في صنعاء والحل والاتفاق سيحدث في صنعاء وليس في اى مكان آخر غير صنعاء.

صنعاء مفتوحة للبيض

● هل تتوقع عودة النائب علي سالم البيض الى صنعاء قريبا؟

— صنعاء مفتوحة لعلي سالم البيض ونحن نرحب به ولكن له كل احترام شأن كل اليمنيين اما عن عودته فهذا امر متروك له يعود وقتما يشاء وان كنا نتمنى عودته اليوم قبل الغد

حل قريب

● هل انت تتوقع حلا قريبا للازمة اليمنية؟

— الازمة ستحل قريبا جدا. اسبوع او اسبوعين على الأكثر وسيخرج منها أبناء اليمن اكثر قوة واكثر تمسكا بالوحدة بعد ماعايشوه من دروس مستفادة خلال الازمة.

● هل اثرت الازمة اليمنية على صورة اليمن في الخارج؟

— بالتأكيد الازمة اليمنية تركت آثارا سلبية على صورة اليمن بالخارج خاصة مع تضخيم هذه الازمة اعلاميا. انا وانا وزير خارجية اليمن اذا قضيت بعض الوقت بالخارج وقرأت ماتكتبه الصحف والمجلات عن الوضع في اليمن لتصورت ان اليمن على شفا الهاوية رغم ان الاوضاع مستقرة تماما، رغم ذلك فإن قدرة اليمن واليمنيين على معالجة الأزمة بموضوعية ستعيد لليمن بريق الصورة في الخارج.

العلاقات بدول المجلس

● ماذا تقول عن علاقة الوزير ... اليمن مع دول مجلس التعاون العربي؟

— علاقاتنا مع كل دول مجلس التعاون جيدة وبناءة باستثناء دولة الكويت التي نأمل ان تتحسن علاقاتنا معها قريبا

● زيارتك للدوحة هل هي زيارة غير رسمية؟

— في الواقع انا جئت تلبية لدعوة أخي سعادة وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ونحن متفقين على تبادل الزيارات دون رسميات ونامل ان يحدث ذلك مع باقي دول المنطقة.

الأزمة لم تؤثر على دورنا

● هل ... هناك دور لليمن في الوساطة وتقريب وجهات النظر بين الفصائل الفلسطينية المختلفة أم ان ظروف اليمن الداخلية تحول دون ذلك؟

— اليمن لم تتأثر علاقاتها وقدرتها على الوساطة بهذه الأزمة وهناك العديد من الرؤساء ووزراء الخارجية زاروا اليمن اثناء شهر اكتوبر ، الازمة لن تؤثر على دورنا ابدا فالأزمة مضخمة اعلاميا في الخارج ودورنا في المصالحة بين الفصائل الفلسطينية لم ولن نتأثر بالازمة.

نعم للمصالحة العربية

● ... احتمالات حدوث مصالحة عربية في الوقت الحالي

— أعتقد انه اذا كنا قد تصالحنا مع عدونا التاريخي إسرائيل فلابد ان تتم المصالحة العربية – العربية ، يجب ان يتم التصالح بيننا بحيث لايعتدى القوى على الضعيف . الظروف الآن اعتقد انها مناسبة والمسألة الآن مسألة وقت ونحن نسعى للمصالحة لانها شيء اساسي في العلاقات مع الدول العربية.

الوضع الأمني



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ١٢ / ١٩٩٣

● ماذا عن الوضع الأمني في اليمن؟

اقول لك حقيقة ليس هناك توتر أمني في اليمن فحوادثنا لو احصينها وقارنتها بما حدث حتى خلال فترة الانتخابات فنحن كنا اكثر انضباطاً من دول اعرق في التجربة الديمقراطيه وقد تكشف مؤخرا ان المعتقلين من جماعة الجهاد كانوا وراء محاولات الاغتيالات الاخيرة واعترفوا وماقالوه ينفي تماما ان هناك حزباً معيناً وراء هذه المحاولات أو تلك.

مشكلة القات

● اذا تطرقنا الى مشكلة اخرى وهي مشكلة (القات) فهل هناك خطة مستقبلية لوقف انتشار واستخدام هذا المخدر في اليمن؟

— لن اكذب عليك واقول انه ليست هناك خطة في الواقع للقضاء على القات، القات مشكلة اجتماعية ويحتاج لزمن وجهد ولكن ماأقوله هو ان القات مضمون فهو ليس مخدر بل ان تأثيره منبه اكثر من مخدر وهو ليس مشكلة خطيرة

الاوضاع في مصر

● يردد مؤخرا ان الـ[illegible] قد [illegible] كمحطة [illegible] قبل [illegible] [illegible]

— ماتقوله هو ماسمعته حول هذا الموضوع ولكن اليمن لايسمح ابدا بان تكون اليمن نقطة انطلاق للتآمر على مصر الشقيقة، ربما كان الأمر هو متسلل أو مجموعة من المتسللين من مصر نفسها رغم جهازها الأمني القوى والمشهور بمهارته ينسلل اليها البعض وقد تسلل اليها العائدون من افغانستان، كيف عاد العائدون من افغانستان الى مصر، اذا كان هذا حدث مع جهاز الأمن المصري فربما كان هناك متسللون تسللوا الى اليمن. اليمن ليس متواطئاً ابدا وأرجو ان يكون هذا واضحا، ربما هناك عناصر مصرية تسللت الى اليمن ولكن اليمن ليس راضي عن ذلك رغم ان وجود المتسللين طبيعي وحدث حتى في الولايات المتحدة الامريكية، مصر العزيزة التي شاركتنا بالدم لانرضى لها ذلك ولانوافق عليه مطلقا.

العلاقات القطرية ـ اليمنية

● ماذا ترى على صعيد العلاقات القطرية اليمنية؟

— علاقاتنا مع دولة قطر الشقيقة جيدة وحسنة وتسير بوتيرة متسارعة، انا سعيد بزيارتي للدوحة ولاأخفي عليك ان ماشاهدته من تقدم في شتى المجالات قد اسعدني فلقد كانت آخر زيارة لي للدوحة منذ اربعة عشر عاما وعندما جئت هذه المرة اسعدني ان ارى هذا التقدم الذى أتمنى ان أراه في كل الدول



المصدر : العرب

التاريخ : ١٩٩٣/١٢/١٦

العربية اتمنى لدولة قطر الشقيقة النجاح والتقدم كما اتمنى لسمو الأمير حفظه الله وسمو ولي عهده النجاح والتقدم كما اتمنى لكل الدول العربية ان تصل الى هذه الدرجة من التقدم لأن ذلك في صالح العرب والأمة العربية أولا وأخيرا.

● سؤال أخير سعادة الوزير ، هل كون الشعب اليمنى شعب مسلح هل يخلق هذا مشكلة أمنية خاصة عند الانتخابات؟

ـ الانتخابات جرت في ٢٧ ابريل الماضي ولم تحدث اثناءها حوادث كبيرة كما يحدث في بعض البلدان الأكثر عراقة ديمقراطيا، شعبنا لايحمل السلاح للقتل وممارسة العنف بل للدفاع عن نفسه ونحن نحمل السلاح كتقليد من تقاليد اليمن وليس لشيء آخر



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٩٤

وزير الثقافة اليمنى:

التفتيت يهدد اليمن كلها

□ صنعاء ـ مجدى الدقاق :

حذر جارالله عمر وزير الثقافة اليمنى أن الأزمة السياسية فى بلاده اكبر من مجرد خلاف شخصى بين الرئيس على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض وأن جميع القوى السياسية شاركت فى صنعها.

وحذر من خطورة الأزمة التى قال إنها لا تهدد فقط بتقسيم اليمن مرة أخرى إلى شمال وجنوب وإنما بتفتيته الى اجزاء عديدة.. ■

«نص الحديث» ص ١٠



الحوار الوطني يتعرقل مجدداً في اليمن

الزنداي لـ «الحياة»: العلاقات جيدة بين الاصلاح والاشتراكي

□ جدة – من جمال خاشقجي:
□ صنعاء – من فيصل مكرم:
□ عدن – من اقبال علي عبدالله:

■ تاجلت الى غد الاربعاء جلسات الحوار الوطني في اليمن واكد الشيخ عبدالمجيد الزنداني عضو مجلس الرئاسة وعضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح وهو الحزب الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب ان علاقات حزبه بالحزب الاشتراكي «جيدة».

ونفى في تصريحات الى «الحياة» ان يكون حزبه اقرب الى تفهم موقف الرئيس (علي عبدالله صالح) اذ قال: «الشريك الثالث (حزب الاصلاح) اقرب الى تفهم مواقف كل من الطرفين بجدية وانصاف». واضاف «علاقة الاصلاح مع الاشتراكي مرت بالاقرار بتحكيم الشريعة وقيام الائتلاف والاتفاق على التعديلات الدستورية والعمل على استتباب الامن والاستقرار».

وعن دور الاصلاح في معالجة الازمة الحالية قال ان هذا الدور يقوم على «التقريب بين وجهات النظر بما يحقق المصلحة العليا ويحافظ على دين الامة ووحدتها وثوابتها».

ونفى ان يكون الاصلاح معارضاً للحكم المحلي فقال: «نحن مع الادارة المحلية وتوسيع مشاركة الشعب في ادارة شؤونه لكننا لسنا مع تقسيم اليمن الى دويلات وحكومات» وذلك في اشارة واضحة الى مشروع الفيديرالية التي يدعو لها الحزب الاشتراكي.

وعن اهمية تسوية الازمة الحالية ومطالبة الاشتراكي بمحاكمة المتهمين باغتيال عدد من اعضائه وملاحقتهم قال الزنداني «الامن والاستقرار من اهم مرتكزات الدولة وهما اطار الضرورات الخمس في الشريعة الاسلامية وهي حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال. ونحن مع الامن الشامل للناس جميعاً افراداً وهيئات ومؤسسات شعباً ودولة».

وعن ورود اسم الاصلاح في قضية الاغتيالات التي استهدفت الاشتراكيين واتهام بعض الصحف القريبة من

التتمة في الصفحة (٤)

الزنداي لـ"الحياة": العلاقات جيدة

تتمة الصفحة الاولى

الحزب الاشتراكي للاصلاح بان له علاقة بهذه العمليات قال «ان الاصلاح لا يعترف بالتخرصات التي تطلق للمكايدات ولا تستند الى دليل وقد حرك الاصلاح تظاهرات ومسيرات عدة واقام مؤتمرات ضخمة لم يكسر فيها كاس زجاج بل سادها امن وسلام ورحمة وعدل». واشار الى المشاكل الامنية العالقة في اليمن ودعا الى حلها قائلاً: «الاصلاح يتبنى حلول المشاكل بالطرق السلمية ويسعى الى تحقيق الامن لجميع الناس».

ورداً على سؤال عما اذا كان هناك من يقلق من تنامي المد الاسلامي في اليمن قال: «سؤال غريب، لأن الشعب اليمني شعب مسلم متمسك بدينه». وسئل هل هناك ضغوط خارجية ضد مشروع الدولة الاسلامية الذي يتبناه الاصلاح قال الزنداني «نحن شعب متمسك بدينه والحكم بما انزل الله من أسس الدين الثابتة ولن نتنازل عن اي شيء من ديننا حتى لا نقع في غضب الله. ولو تفهم اصحاب الضغوط نظام الحكم في الاسلام وعدله وخيره في ما يسعد البشرية ويجنبها الخوف والشقاء، فلن يجدوا ما يدعوهم الى القلق او يمنعهم من التعاون في ما يحقق الاستقرار والرخاء للبشرية كلها».

ورداً على سؤال عن قضية مصنع الخمر في عدن والاملاك المؤممة وعما اذا كان الاصلاح اصبح اكثر تفهماً وليناً تجاه هاتين القضيتين قال: «ما قصدك باكثر تفهماً وليناً - هل من يسكت عن مصنع الخمر يكون متفهماً وليناً وهل من يدافع عن الحق وحقوق الناس يكون متصلباً؟». ان القضايا التي ذكرتها لم يثر الاصلاح مجرد ضجة حولها بل هي من المبادئ التي يدعو اليها ولم يسكت عن المطالبة بها بعد مشاركته في الحكم. فلقد طلب مجلس النواب من الحكومة تحويل مصنع الخمر الى مصنع ينتج اي مشروبات حلال والتزمت الحكومة ذلك وستستمر في متابعة مثل هذه القضايا وغيرها».

ونفى ان يكون مجلس النواب قصّر في معالجة الازمة القائمة وقال: «عمل مجلس النواب على احتواء الازمة واصبح في حال انعقاد دائمة وشكل لجنة لتقصي الحقائق واتخذ اجراءات تمنع تصعيد الموقف وعقد لقاءات متتالية مع الحكومة لدرس الموقف وليضع معها الحلول لكثير من القضايا».

وعن تقويمه لتجربة الاصلاح في الحكم قال: «لم تمر فترة كافية لتقويم التجربة».

على صعيد الحوار الوطني علم امس «ان مؤتمر الحوار الوطني الموسع المعني بايقاف تداعيات الازمة السياسية الراهنة سيستانف اعماله غداً الاربعاء بعدما اشترط الحزب الاشتراكي اليمني على شريكه المؤتمر الشعبي تغيير بعض الاشخاص من اعضاء المؤتمر في هذا الحوار.

وكان هذا الشرط بين الشروط التي حملها الوسيطان العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء والشيخ سنان ابو لحوم رئيس اتحاد القوى الوطنية من عدن اخيراً. وهما التقيا في عدن كبار قادة الحزب.

وكان قريبون من ابو شوارب وابو لحوم اوضحوا ان الوسيطين اقترحا تعديلاً على وفدي المؤتمر والاشتراكي الى مؤتمر الحوار في محاولة منهما لابعاد الخلافات والحساسيات الشخصية عن الحوار.

وحتى يوم امس لم يصل الى صنعاء اعضاء الوفد المفاوض التابع للحزب الاشتراكي التي شهدت اخيراً نشاطاً حزبياً مكثفاً للاشتراكي تمثل في عقد اجتماع للمكتب السياسي ولفعاليات سياسية اخرى في ضوء الازمة الراهنة.

واصدر امس «التكتل الوطني للمعارضة» بياناً اتهم فيه احزاب الائتلاف الثلاثة المشاركة في الحوار الوطني وهي المؤتمر الشعبي والاشتراكي والاصلاح باتباع «اسلوب التسويف والمماطلة». واكد انه «لا يمكن ان يقبل على نفسه ان يكون شاهد زور او طرفاً في مؤامرة تمزيق الوطن وجر شعبنا الى محرقة والى كوارث لا يعلم مداها الا الله. ولهذا ولكي نضع حداً لأساليب التسويف والمماطلة التي تمارسها احزاب الائتلاف الثلاثي الحاكم ازاء الحوار الوطني الجاد، فان التكتل الوطني للمعارضة يُعلن ما ياتي:

١ - يدعو الى استئناف الحوار الوطني في فترة لا تتعدى - كحد اقصى - يوم السبت المقبل (٩٣/١٢/١٨).



٢ - يجب ان تحدد في جلسة الحوار الوطني المقبل القضايا الآتية:

أ - تحديد سقف زمني لانتهاء اطراف الحوار الوطني من وضع الحلول للازمة وهو ما طالب به التكتل الوطني للمعارضة في اكثر من مرة في الجلسات السابقة.

ب - وضع جدول عمل وبرنامج دقيق لسير اعمال الحوار الوطني ملزم للجميع.

جـ - الاتفاق على القضايا الرئيسية ووضع جدول «اولويات»... وآلية للتنفيذ وبرنامج زمني للتنفيذ.

وما لم يتم ذلك، فان التكتل الوطني للمعارضة اداء للامانة وقياماً بالواجب الوطني ووفاء للجماهير المترقبة، يعلن لشعبنا وللعالم قاطبة ما يرتكبه الائتلاف الثلاثي في حق شعبنا ووحدة اليمن وتجاه كل الثوابت الوطنية والقومية. ومن ثم، على كل ابناء هذا الوطن الخيّرين ان يتحملوا واجبهم ومسؤوليتهم الوطنية للتصدي لقوى الفتنة والتمزق والظلام. والعمل على تنفيذ النقاط الـ ١٦ التي وضعها التكتل الوطني للمعارضة والتي اصبحت ملكاً للشعب الذي يجب العودة اليه عندما تصل الامور الى طريق مسدود».

وفي عدن صعدت من جديد الحملات الاعلامية المتبادلة بين طرفي الخلاف السياسي رغم بوادر الانفراج التي شهدتها الازمة اخيراً خصوصاً بعد اعلان الرئيس علي صالح قبوله النقاط الـ ١٨ التي طرحها الحزب الاشتراكي لمعالجة اسباب الازمة والخروج منها.

وأدلى ناطق مسؤول في المركز الاعلامي للاشتراكي الذي يراسه السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب بتصريح الى «الحياة» امس في عدن ابدى فيه «اسف الحزب الشديد لخروج المؤتمر الشعبي العام (الطرف الرئيسي في الائتلاف الحاكم) عن الاتفاق الاعلامي الذي تم التوصل اليه بين الحزب والمؤتمر والقاضي بعدم اذاعة او بث او نشر كلمة الاخ الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للمؤتمر الشعبي التي القاها السبت الماضي في الاحتفال الذي اقيم في صنعاء في مناسبة تخرج الدفعة الخامسة من حملة الماجستير في علوم الشرطة».

واكد المصدر انه «رغم الاتفاق فان القناة التلفزيونية الاولى في صنعاء نقلت وقائع الاحتفال واعادت بث النص الكامل لكلمة الرئيس علي صالح التي هاجم فيها الحزب الاشتراكي من دون اي مبرر يذكر». واضاف: «بقدر ما يشكل هذا التصرف خروجاً عن الاتفاق الثنائي بين شريكي الحكم قبل الانتخابات الاشتراعية التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي وصانعي وحدة الوطن في ٢٢ ايار (مايو) ٩٠، فانه يشكل خرقاً صريحاً وفاضحاً للتوجيهات الواردة في بياني مجلسي النواب والوزراء بشان عدم الخوض في الازمة السياسية والمهاترات والتصعيد الاعلامي وتوجيه الاتهامات والشتائم من طرف الى آخر».

واضاف المصدر المسؤول في الاشتراكي: «ان عدم التزام الاتفاقات ونقض التعهدات وعدم الوفاء بالالتزامات انما يلقي ظلالاً من الشك حول جدية التصريحات الصحافية التي اطلقها الرئيس علي صالح بشان قبوله النقاط الـ ١٨ التي قدمها الحزب الاشتراكي للخروج من الازمة السياسية الراهنة، كما ان الإمعان في قذف الحزب وتوجيه التهم اليه قد يضطره الى الخروج عن صمته ويدفعه مكرهاً الى الخروج عن سياسة ضبط النفس والردّ بالمثل»، مشيراً الى ان «ما قاله الرئيس علي صالح في كلمته السبت الماضي يحول دون توفر الاجواء السياسية الهادئة لمعالجة الازمة».

وافادت مصادر موثوق بها في عدن امس ان «تحقيقاً يجري الآن مع مسؤولي القناة الثانية للتلفزيون في عدن لرفضهم بث كلمة الرئيس علي عبدالله صالح». وتشير هذه المصادر الى ان «مسؤولي قناة عدن تلقوا تعليمات من قيادة الاشتراكي تقضي بعدم اذاعة كلمة الرئيس».



المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ١٤/١٢/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محطات



اليمن .. أزمة ثقة

محمد أحمد عوض

الأزمة اليمنية تخرج من مطب وتدخل في آخر دون مؤشرات حول امكانية جمع «العليين» وانهاء هذه الازمة التي اخذت الكثير من اعصاب المشفقين على هذا الصرح العربي من الانهيار في اي لحظة خطأ من هنا او هنالك.

والواقع ان الازمة تبدو صعبة رغم التطمينات التي تصدر من مشاركين او مراقبين لها وتكمن صعوبتها في ازمة الثقة التي تعد هي مربط فرس الصراع وتفاعلات الازمة ونحسب تماما انه دون عودة هذه الثقة فلن يكتب اي نجاح لأي مسعى كان مهما خلصت نوايا هؤلاء الوسطاء وجدية ما يطرحونه من مشاريع حل..

صحيح ان هنالك قضية فجرت الازمة والاكثر صحة ان هذه القضية تبدو موضوعية في اكثر من جانب وان طرحها مهما كانت نوايا طارحيها يعد مساً لمشكلة تحتاج الى حل حاسم وانهاء لاسباب قد تتضخم بمرور الزمن وتخلق اكثر من مشكلة ولكن واضح تماما ان الطرح في زمانه ومكانه قد خالف الكثير من قواعد اللعبة السياسية وأعطى للاعلام الذي يتخفى خلفه الكثيرون من المناوئين للوحدة فرصة ثمينة في اشعال الازمة والوصول بها الى هذه النقطة الحرجة...

هذا بالطبع لا ينفي وجود اعداء داخليين لوحدة اليمن وقد يكون منهم نافذين وصناع قرار ايضا ولكن حتى هؤلاء وجدوا ضالتهم في تضخيم عدم الثقة واللعب على اوتارها بذكاء يذكي كل يوم نيران الازمة ويزيدها تعقيدا وهي التي لا تتعدى في جوهرها خلافات وأعراض جانبية طبيعية في اي حالة مشابهة للحالة اليمنية والتي تفوق كثيرا في ايجابياتها مثيلاتها وتتميز بعناصر جمع وبقاء اكثر من غيرها.



المصدر : العرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٣/١٢/١٤

فالواقع ان الازمة اليمنية التي تبدو صعبة في مظهرها هي بسيطة وان حلها يمكن في اعادة هذه الثقة بين القيادة اليمنية من خلال منهج عملي ينهي المخاوف ويطمئن المترددين على جدية الجميع وحرصهم على الوحدة وبناء الدولة وفق اسس ثابتة من العدل والمساواة بين ابناء الوطن الواحد.

ورغم املنا الذي لم ينقطع يوما ما في امكانية عودة الصفاء لهذا الجزء العزيز من عالمنا العربي وعدم انطفاء هذه الشمعة الوحيدة في سراديب الظلام العربي فالرجاء ان تكون عودة الصفاء مقرونة بافعال جادة وحقيقية لترسيخ الوحدة وتجنب كل ما يؤدي الى خلافات مستقبلا وفق منهج يراعي اسباب الخلاف وحسم كل القضايا المعلقة.

فالنقاط الثمانية عشرة التي تدور في فلكها الازمة والتي قبل الجميع بها ليست هي مصباح علاء الدين الذي سينهي هذا الصراع ويزيل كل اسبابه ومسبباته كما يعتقد الكثيرون فينبغي ان تكون هذه النقاط الثمانية عشرة مدخلا لمراجعات شاملة وصادقة لكل الاداء والاسلوب وولادة دولة وحدة جديدة خالية من كل الشوائب والرواسب ومعقمة ضد كل فيروسات التشطير والتلويح بها عند كل خلاف ونحسب تماما ان اهلنا في اليمن مطالبون ومؤهلون كذلك للاستفادة من هذه الازمة نحو يمن سعيد.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ / ١٢ / ١٩٩٣

وزير الخارجية اليمني لـ «العرب»

اليمن إجتاز مرحلة الخطر

الإتفاق بين صالح والبيض سيتم في صنعاء

□ كتب : هشام يونس

أوضح سعادة السيد محمد سالم باسندوه وزير الخارجيه اليمني ان الأزمة في بلاده في طريقها للانحسار وان اليمن قد إجتاز مرحلة الخطر وان مايتردد حول وجود حشود عسكرية في الشمال والجنوب غير صحيح..

وقال باسندوه في حديث مطول أجرته معه «العرب» ان الإتفاق بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض سيتم في صنعاء وليس في أي مكان آخر مشيرا الى ان العاصمة صنعاء مفتوحة لعلي سالم البيض ونحن نتمنى عودته اليوم قبل الغد.

وحول علاقات اليمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كشف الوزير اليمني ان علاقات بلاده بجميع دول المجلس جيدة باستثناء دولة الكويت التي قال اننا نأمل ان تتحسن قريبا.

وحول المصالحة العربية قال الوزير اليمني ان المصالحة العربية قادمة وهي مسألة وقت خاصة وان الظروف مناسبة مشيرا الى انه يجب ان يتم التصالح بيننا بحيث لايعتدى القوى على الضعيف.

وحول ماأثير عن تورط الأحزاب السياسية في اليمن في



محاولات إغتيال متبادلة أوضح ان تنظيم (الجهاد) والموجود افراده تحت يد العدالة اليمنية قد اعترفوا بتدبير هذه الحوادث وعلى هذا فان الأحزاب اليمنية لم تكن متورطة في هذه المحاولات.

وعن ما أثير حول كون اليمن قد تحول الى نقطة انطلاق لاعمال العنف ضد مصر قال بأن اليمن لن ولم يسمح بذلك مطلقا فالدماء المصرية واليمنية قد اختلطت بعضها ببعض والأمر لايعدوا كونه مجموعة من المتسللين الذين لاتخلوا دولة منهم



فيلسوف الحزب الاشتراكى ووزير الثقافة
اليمنى جارالله عمر لـ « العالم اليوم » :

اليمن فى خطر.. واحتمال التفتت غير مستبعد

الأزمة ليست مجرد خلاف شخصى بين الرئيس والنائب

- نحن صنعنا الأزمة.. ونحن المسئولون عن حلها دون وسطاء

- نطالب بإخراج القوات المسلحة من المدن.. وأن يتفرغ الجيش لمهامه



يطلقون عليه فى اليمن.. «رجل الحوار»، فهو أحد المسئولين القلائل الذين مازالوا يقيمون فى صنعاء ولم يغادروها إلى عدن، داعيا إلى التمسك بالمشروع الكبير ودفعه إلى الأمام، وداخل الحزب الاشتراكى الذى يعتبر احد قادته باعتباره عضوا فى المكتب السياسى يطلقون عليه «فيلسوف الحزب» فهو أحد منظريه وأحد رموز التغيير والاعتدال والنظرة الواقعية داخله.

«جارالله عمر» وزير الثقافة فى «جمهورية الوحدة» عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكى اليمنى احد أحزاب الائتلاف الحاكم وأحد المهمومين ببناء دولة جديدة يسودها العلم والديمقراطية وروح العصر «العالم اليوم» التقته بمنزله بصنعاء وأجرت معه هذا الحديث:

أجرى الحوار فى صنعاء:

مجدى الدقاق



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ «العالم اليوم» نريد أن نسمع تشخيصكم للأزمة السياسية الذى يعيشها اليمن الآن؟

■ الأسباب كثيرة، ولكننا إذا أردنا التركيز يمكن حصر هذه الأسباب فى امرين اثنين:

الأول: إننا عندما أقمنا هذا المشروع التوحيدى الكبير ورفعنا إلى جانبه شعارات الديمقراطية والحرية، بما تعنيه من تعددية سياسية وحريات عامة وتداول سلمى للسلطة، لم نعمل بما فيه الكفاية لتمهيد الأرضية المناسبة لتطبيق هذه الشعارات على الأرض.

والثانى: وهو على صلة بالأول اننا لم نباشر فورا إقامة الدولة الجديدة ببناء هيكل هذه الدولة وتأسيسه على أسس جديدة و اكتفينا بالآليات السابقة التى ظلت تحتفظ بطابعها الشمولى إلى حد بعيد، و بقية الأسباب يمكن ان تتفرع عن هذين السببين فى رأيى.

وكان ينبغى علينا أن ندرك أن إقامة الدولة اليمنية الجديدة هى بمثابة مشروع جديد وليس مجرد تجميع لنظامين سابقين، ولاهو تعميم أحد هذين النظامين على الأخر وانما هو مشروع جديد تماما يحتاج إلى رؤية جديدة وإلى نظام يختلف عن النظامين السابقين مع الاعتراف بأن الوحدة متغير هائل وزمن جديد وتغيير فى كل شىء، بهذا كان لابد أن ينتج عنها نظام آخر ولون مختلف عن اللونين السابقين.

□ « العالم اليوم » إذن لماذا الاختلاف ولماذا وصل هذا الخلاف إلى حد الازمة؟

■ الخلاف أمر طبيعى، ولكن كان يمكن الا يصل إلى درجة الأزمة لو أننا أدركنا بعض الحقائق الموضوعية وتصرفنا بمنهج مختلف، وربما ظن بعض الأخوة فى «المؤتمر الشعبى العام» أن الحزب الاشتراكى مهتم فقط بوجوده ومهتم فقط بمصير قادته وبمدى ما يحصلون عليه من مكاسب أو نفوذ فى السلطة السياسية واكتفوا بمعالجة هذا الأمر. لكن الحزب الاشتراكى كان يدرك مسئوليته كطرف مؤسس لدولة الوحدة، مسئوليته تجاه الناس الذين قادهم إلى هذا المشروع وكان يدرك أن أهم مايخدم دولة الوحدة ويحافظ عليها هو أن تحقق هذه الدولة الجديدة مكاسب جديدة يلمسها الناس ويرون فيها مشروعا افضل من المشاريع الاخرى ودولة أفضل من الدولتين السابقتين.

ولذلك ظل الحزب الاشتراكى اليمنى يؤكد باستمرار على أن القضية الاساسية تكمن فى بناء الدولة الجديدة، دولة المؤسسات والنظام والقانون. و تكمن ايضا فى تحديث المجتمع ونقله إلى العصر وإدراك المسافة التى تفصلنا عن العالم العربى ناهيك عن العالم بأسره وأن واجبنا جميعا هو تقليل هذه المسافة ومحاولة اللحاق بالعالم الذى يمضى بسرعة.

□ «العالم اليوم» ربما يجعلنا هذا نتساءل إلى اين وصلت الأزمة؟

■ الان بلغت الأزمة درجة عالية من التعقيد واصبحت ذات أبعاد مختلفة ومتعددة وللاسف اننا أثناء الحوارات التى جرت لم ندرك جميعنا مدى هذا التعقيد الذى طرأ عليها ومدى عمقها ومسها للمجتمع، وأنها صارت تتعدى الحزبين وانتقلت إلى أوساط الناس وإلى المؤسسات، لذلك كنا نسير فى الحوار سيرا بطيئا وكانت الأزمة تتخطانا كل يوم حتى ترتبت عليها ذيول وتداعيات كثيرة وانشغلنا بعد ذلك لا فى معالجة الأزمة بل فى وقف تداعياتها ومعالجة ذيولها.

والان لابد أن نعترف جميعا بحجم هذه الازمة وأنها تلف كل حياتنا، فبدون الاعتراف بالمرض لايمكن معالجته هذا إلى جانب أهمية معرفة كيف ندير هذه الازمة وكيف نسيطر عليها وكيف نعيد زمام القيادة إلى الساسة فى هذه الاشكالية القائمة الآن.

□ «العالم اليوم» هل هناك بوادر انفراج أو حل نهائى للأزمة؟

■ بالطبع انا متفائل، باعتبار أن التفاؤل سمة أساسية من سمات الانسان، ثم انه شرط للحياة وللبقاء، ولكن من الناحية السياسية فإن السياسى يحاول رؤية الواقع وأرى أن الحل الواقعى والفعلى لايزال بعيدا ونحن جميعا لانزال على مسافة بعيدة عنه.

□ «العالم اليوم» : والحل الحقيقى...؟

■ أرى الحل دائما فى الحوار وتوسيع دائرته مع البحث عن آلية جديدة له، فآليات الحوار السابقة لم تعد كافية بل لن تستطيع منع أزمة قادمة فلابد من تطوير الحوار واشراك القوى السياسية إلى جانب اطراف الائتلاف الحاكم لان المشكلة اصبحت ذات طابع وطنى وليست مشكلة تخص احزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة.

لقد أصبحت القضية ذات ابعاد موضوعية تمس حياة الناس ومستقبل البلاد لهذا كان اقتراح الحزب الاشتراكى بتوسيع دائرة الحوار واشراك مؤسسات المجتمع المدنى – مهما كانت بسيطة وناشئة – فنحن نريد للعقل السياسى وللمفكرين ان يسهموا فى حل الازمة عن طريق البحث عن جذورها وتشخيص أسبابها واستكشاف سبل الحل، وبالتالى تقديم الحلول والمقترحات وضع جدول تنفيذى عملى وواقعى يتفق عليه الجميع، أى اننا نهدف إلى إيجاد وثيقة سياسية تنبثق عن فعاليات المجتمع اليمنى يتم تنفيذها ومتابعة بنودها.

□ «العالم اليوم» يقولون إن عودة نائب رئيس مجلس الرئاسة على سالم البيض إلى صنعاء يمكن أن تنهى هذه الأزمة؟



■ اعتقد أن هذا الطرح ينطوى على تسطيح للأمور وشىء من قبيل اعفاء النفس من المسئولية لاشك أن وجود النائب فى صنعاء سوف يؤدى إلى تهدئة الخواطر ويخلق نوعا من الطمأنينة فى النفوس، ولكن علينا أن نعترف بأن الأخ على سالم البيض كان فى عدن فى مثل هذا الوقت من العام الماضى وحدثت ازمتان سابقتان وكان البعض يرى أن عودة النائب إلى صنعاء تشكل وصفة طبية جامعة مانعة وكان فى كل مرة يستجيب لهذا الطلب ويعود ولكن الازمات كانت تتجدد بصورة دورية وهو الأمر الذى كشف لنا أننا جميعا كنا نطفو جميعا على السطح ونعالج ظواهر الأزمة وليس الأزمة فى حدذاتها مما أدى إلى تكرارها.

□ **«العالم اليوم» ماذا يريد الحزب الاشتراكى بالتحديد؟**

■ الحزب الاشتراكى يريد دولة يمنية موحدة ويريد وطنا تكون فيه الدولة للجميع ويكون هذا الوطن مكانا للجميع ويديره الجميع بصورة أساسية.إذا عدنا للنقاط الثمانى عشرة التى طرحها الحزب فسنجد ان قضية الأمن – إلى جانب قضايا اخرى تعتبر رئيسية فى رؤية الحزب فقضية الأمن هى قضية مركزية فى أى بلد. والأمن يعنى أن الدولة تقوم بأهم وظائفها ووظيفة الدولة هى الحفاظ على الأمن والسيادة والحفاظ على أرواح الناس وممتلكاتهم وتوفير الاستقرار والشروط المناسبة للحياة وللعمل وللاستثمار وللتطور ولايمكن لاى دولة أو مجتمع ان ينمى ثقافيا واقتصاديا ومواطنوه يخشون على حياتهم فى كل لحظة.

القضية الاخرى والتى نراها مهمة هى قضية الحكم المحلى فنقل جزء من السلطة فى المجال الادارى والمالى للمحافظات نقطة مهمة وأساسية فى بناء الدولة لان اليمن كانت دائما تتوحد وتنهار وحدتها تاريخيا بسبب المركزية الشديدة، لذلك فإقامة نظام للحكم المحلى يقوم على أساس المواطنة المتساوية وعلى أساس مساعدة النمو والتطور فى المحافظات بما يسهل عليهم عملية التنمية والاسهام فى الحياة العامة.

وهناك قضايا اخرى يرى الحزب انها قد تسهم فى حل الازمة من ضمنها اخراج القوات العسكرية من المدن، لأننا نريد مدنا حضارية ولانريد أن تكون مدننا اقرب إلى الثكنات نريد ملاعب للأطفال وحدائق ومصانع، أى مدنا معاصرة حديثة وبالذات فى العاصمة وأن يتفرغ الجيش للتدريب ولمهماته الاساسية.

كذلك يدخل ضمن مطالب «الاشتراكى» قضايا تتعلق بالفساد ومحاربة الرشوة وبناء مؤسسات الدولة ومعالجة الأزمة الاقتصادية والحد من المصروفات الهائلة التى تصرف خارج الموازنة على اشياء ليست اساسية ونحن نعتقد أنها مطالب تهم الناس وتهم المجتمع وليست فيها أية مطالب أو مكاسب حزبية ولكنها تهدف فى النهاية للحفاظ على دولة الوحدة وحمايتها من اخطائها.

□ **العالم اليوم » لكنكم شاركتم فى السلطة طوال هذا المدة « ٣ سنوات ونصف السنة» من يحول دون تحقيق هذه الامور؟**

■ نحن كنا طرفا ثانيا فى الحكومة التى شكلت بعد الوحدة ونحن الان جزء من ائتلاف ثلاثى ولايمكن ان يتحقق أى شىء الا بإقرار موافقة الشركاء وليس الاقرار فحسب بل الاقتناع بعملية التنفيذ و المتابعة واعتقد ان هذه الامور عندما طرحت للتنفيذ استغرت بعض القوى والعناصر التى تراها مناهضة لمصالحها فحاولت اعاقتها بسبل مختلفة.

□ **«العالم اليوم» كيف ترى توسط اطراف خارجية فى قضية داخلية؟**

■ إذا تم تعريب أو تدويل الازمة اليمنية فهذا يكون خطأ اليمنيين انفسهم وليس العالم. إذا أردنا – نحن اليمنيين– ألا تدول أو تعرب الازمة علينا أن تسرع فى حل هذه المشكلة اما الاخرون فقد سمعوا ان هناك مشكلة فى اليمن ويرون ان هذا العالم اصبح مترابطا وللاخرين مصالح لا ننكرها ولذلك فإن هؤلاء من منطلق الحرص على مصالحهم تحدثوا فى الازمة وبعضهم عرض وساطته، ولكننى على يقين بأن المشكلة القائمة فى اليمن لايستطيع ان يحلها سوى اليمنيين انفسهم فالازمة وصلت إلى درجة من التعقيد لايمكن حلها بمجرد وساطة وصولا إلى مصالحة شخصية بين الرئيس و النائب لان القضية اعمق من ذلك فهى ليست شخصية بل تتعلق ببناء الدولة وإذا استطاع اليمنيون ان يتخلوا عن ذواتهم وان يقسوا على أنفسهم ويروا الخطر عليهم بحجمه الحقيقى وامتلكوا شجاعة مواجهة الواقع واستنباط الحلول وتنفيذها فإنهم سيكفون العالم مشقة الحديث عن الازمة ويعفون انفسهم من الحساسية التى لمحت لها فى سؤالك لذلك اعتقد أن المسألة الان تقع على عاتقنا ولاينبغى أن نرميها على العالم، فنحن صناعها ونحن الذين ينبغى علينا أن نتحمل مسئولية حلها.

□ «العالم اليوم» من المسئول عن الازمة وتداعياتها : المؤتمر، الاصلاح ام الاشتراكي؟

■ آنا لا استطيع اعفاء الاشتراكى ايضا من مسئولية التقصير ولكن الاشتراكى تقدم بمقترحات للحل ونحن نتوقع من شركائنا الاخرين ان يصلوا بهذه المقترحات وان يفهموا ان هذه المقترحات جاءت لحل الأزمة وحل مشاكل البلاد ولاينظروا إليها من زاوية انها مكسب أو خسارة لهذا الحزب أوذاك.

□ «العالم اليوم» هل تعتقدون أن خطر الانفصال أو الحرب الأهلية قد زاد؟

■ اعتقد ان الوطن بأسره فى خطر وأن هذا الخطر يتعاظم ولابد من إدراك هذه الحقيقة والتحذير منها وعدم تجاهلها إذا اردنا فعلاً ان نحافظ على هذا الكيان الوطنى الذى بنيناه وإذا تجاهلنا الازمة وجذورها وأسبابها وتداعياتها فكل الاحتمالات مفتوحة.

□ «العالم اليوم» بما فيها الانفصال مثلا؟

■ إنا لا أتكلم عن الشمال والجنوب ولكن إذا حدث لاسمح الله - وعجزنا عن حل المشكلات القائمة فيمكن ان تصل اليمن إلى تقسيمات عديدة ليس بالضرورة شمالا وجنوبا ويمكن آن تتجزا إلى اجزاء عديدة.

ومع هذا وفى كل الاحوال سيعود اليمن من جديد إلى التوحد، لانه موجود منذ الاف السنين ولم تستطع الحروب والدويلات والانقسامات إلغاءه ولكن إذا تعثر هذا المشروع فإننا سنخسر الأمن والإمكانيات صحيح اننا سنعود إلى السلام والوحدة ولكن بعد أن يكون العالم قد ابتعدعنا ونكون قد تخلفنا عنه إلى الوراء أكثر وأكثر.

غدا: المواجهة بين عبدالعزيز عبدالغنى وسالم صالح محمد



المصدر : الشرق الأوسط الشرقية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٣

وزير خارجية اليمن ينفي لقاء صالح والبيض في الأردن

شيخ قبيلة يعلن مسؤوليته عن حادث «صوت العمال»

صنعاء: من حمود منصر
الدوحة: من يعقوب الزهير

نفى محمد سالم باسندوه وزير خارجية اليمن أن تكون هناك نية للقاء يجمع بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض في عمان مؤكداً ان الاتفاق بين الطرفين سيكون في صنعاء.

وقال باسندوه في تصريح لـ «الشرق الأوسط» خلال زيارته للدوحة: اننا نقدر مساعي العاهل الاردني الملك حسين واهتمامه بالأزمة اليمنية واذا ما قام الرئيس علي عبد الله صالح بزيارة للأردن وهو ما لم يحدد موعده بعد فستكون تلبية لدعوة رسمية.

وفي تطور مفاجئ حول حادث اطلاق النار على مكتب صحيفة «صوت العمال» النقابية اليمنية اعلن احد شيوخ القبائل مسؤوليته عن الحادث.

اذ اتصل الشيخ صالح بن سوده طميعان احد شيوخ قبيلة بني جبر في محافظة مأرب هاتفيا بصحيفة «الشورى» الاسبوعية وابلغها مسؤوليته عن الحادث، وانه ابلغ وزير الداخلية بذلك.

ونسبت الصحيفة الى شيخ القبيلة انه ارسل خمسة اشخاص الى صنعاء لاحضار مندوب الصحيفة للتفاهم معه اثر نشرها خبرا في عددها الاسبوع الماضي اشارت فيه الى ان السيارتين اللتين سلمتا للشيخ مبارك الزائدي اخيرا مقابل اطلاق سراح الرهينة الاميركي هاينز ماهوني مسروقة من شركات النفط العاملة في منطقة مأرب.

واضاف «غير ان الاشخاص الخمسة لم يجدوا مندوب الصحيفة حينها في المكتب فأطلقوا النار على المكتب» واضاف انه اتصل بعد ذلك بوزير الداخلية لابلاغه مسؤوليته عن الحادث، ثم اتصل بصحيفة «الشورى» لاخبارها بذلك.

وكانت «الشورى» قد اجرت مقابلة صحافية مع الشيخ صالح بن سوده قبل يومين من اطلاق النار على مكتب «صوت العمال» سلط فيها الاضواء على عملية اطلاق الرهينة الاميركي في مطلع ديسمبر (كانون الاول) الجاري بعد ايام من اختطافه من احد شوارع صنعاء.

كما اوضح ملابسات جهود الوساطة التي قام بها عدد من زعماء القبائل لاطلاق سراح ماهوني حيث قال «انه اجرى اتصالات مع الرئيس علي عبد الله

التتمة ... ... ص 4
راجع ... ... ص 5



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٤ / ١ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن

صالح، والعميد يحيى المتوكل وزير الداخلية وسلمهما رسائل من المختطف الاميركي، وتفاهم معهما على التوسط لدى الخاطف لاطلاق سراح الرهينة».

وقال الشيخ صالح بن سوده في معرض رده على اسئلة «الشورى» انه استدعي هو والشيخ المعيلي والشيخ بن كعلان للتفاوض مع الخاطف فطلب منهم سيارتين «علامة وجه- في العرف القبلي» فقدم سيارته «لاندروفر 93» وقدم الشيخ المعيلي سيارته «تويوتا 93» كما قدموا ثلاث بنادق.

ولذلك اعتبز الشيخ بن سوده ان ما نشرته «صوت العمال» بأن السيارتين مسروقتان بمثابة اتهام مباشر له وللشيخ المعيلي بالسرقة. .

وفي اول تعليق لأحد مسؤولي الصحيفة على هذا النبأ قال انهم كانوا يرحبون بأي رد من شيخ القبيلة حول ما نشر، وتساءل في ما اذا كان «اللجوء الى لغة الرصاص والرد على خبر في الصحيفة بهذا الاسلوب هو الطريق الوحيد».

من جانب آخر وجه النائب البرلماني العميد الركن يحيى مصلح رسالة الى رئيس واعضاء البرلمان اثر عودته من الولايات المتحدة الى القاهرة اخيرا حدد فيها موقفه من الازمة الراهنة التي يمر بها اليمن وكيفية الخروج منها

وأبدى اعجابه في هذه الرسالة باسلوب الممارسة الديمقراطية والبرلمانية في الولايات المتحدة وأكد انه لا حل للمشاكل التي يتعرض لها الشعب اليمني الا بأن «يقدم الحكام استقالاتهم ويرحلوا اذا كانوا يخافون الله ويحترمون ارادة الشعب ويحرصون على مصلحته، حيث ان بقاءهم لم يعد جائزا لا قانونا ولا شرعا ولا دستورا نظرا لما اوصلوا اليه حال الشعب اليمني من مآس فاقت كل قدراته على التحمل مما اوصل آمالنا المنشودة والمتمثلة في الوحدة والديمقراطية الى طريق مسدود».

وأكد في رسالته انه فضل النزول في القاهرة للعلاج لكي لا يكون شريكا وشاهدا على ما اسماه «ذبح الشعب كما ذبحت كثير من القيم فيه».

والعميد يحيى مصلح عضو مجلس النواب اليمني كان ضمن وفد برلماني يمني من عشرة اعضاء زار الولايات المتحدة اخيرا وهو عضو في البرلمان السابق واحد اعضاء تنظيم الضباط الذي قام بالثورة عام 1962



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤/ ١٢/ ١٩٩٣

قصة مقارنة غير صالحة للمنطق بين الوحدة اليمنية ووحدة «الجمهورية العربية المتحدة»

ملف اليمن - ازمة الوحدة

وخفايا الصراع - الحلقة (٨)

•• وسط ضجيج الازمة اليمنية الصاخبة حيث تترنح الوحدة هناك بسبب التمترس في صنعاء والاعتكاف في عدن والقلق الاقليمي على استقرار اليمن والامنيات بأن تبقى هذه الوحدة عنصرا ايجابيا في الحياة العربية الحاضرة ذهبت «السياسة» الى صنعاء واستنطقت عددا هاما من رموز الحياة السياسية اليمنية حول العديد من الامور والقضايا التي تكتنف الازمة اليمنية.

في اليمن الكل حريص على الوحدة والكل يتلهف على استمرارها.. وقد بوغتنا على



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/١٢/١٩٩٣

حين غرة ونحن في صنعاء بحديث عضو مجلس الرئاسة واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني سالم صالح حول الخيار الفيدرالي الذي رأى فيه الكثير من المراقبين دعوة الى الانقسام والعودة الى ذكريات التشطير السوداء.

في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد التي يفترض بها ان تكون منبع السعادة والامن والامان كانت هذه اللقاءات المتشعبة حول كل ما يهم الشان اليمني فتابعوها .. وانتظرونا غدا.. ● ●

بقلم: بابكر حسن مكي

إن كلام «الاشتراكيين» عما يعتبرونه غبنا وقع عليهم بعد الوحدة، له فيما يبدو جذور وخلفيات وتراكمات، ذلك ان التجربة الماركسية في عدن، افرزت في خضم تفاعلاتها السياسية احساسا بان النظام الاشتراكي في الجنوب السابق، مولود خارج الرحم العربي، ما يجعله عرضة، على الدوام لمحاولات التطويع ومساعي التحجيم.

وسواء كان هذا الاحساس قد يأتي من واقع شكل التجربة نفسها، او من حقيقة ان النظام الماركسي كان طفحا غريبا على جسم المنطقه ذى الطبيعة المحافظة، فان الشاهد ان حالة من الحذر والتوجس صاحبت دخول الاشتراكيين الى كيان الوحدة، فكان ان نتج عنها احساس تلقائي بان هناك غبنا، لحق بهم من تصرفات اهل الشمال السابق.

ولعل هذا القدر المفرط في توجسه يدفع بعدد من الاشتراكيين للمجاهرة بأنهم ليسوا على استعداد لخوض تجربة السوريين في وحدة الجمهورية العربية المتحدة ما بين عامي ٥٨ و ٦١، ولعلهم يقصدون بذلك تكرار ما ترشح في دفاتر خصوم الوحدة المصرية السورية ايام ذاك، بان احساس السوريين بانهم صاروا مواطنين من الدرجة الثانية، كان احد ابرزودوافع الانفصال في وقت لاحق، واكثر من ذلك لا يجد «الاشتراكيون» حرجا في ان يقولوا، انه بمثل ما ارادت الناصرية ان تذيب البعث السوري في اتحاد عبد الناصر القومي، فان صنعاء تريد اذابة الحزب الاشتراكي في المؤتمر الشعبي العام.. فها هى الشواهد - هكذا يقولون - تؤشر الى انا نسلك الى حد كبير درب الوحدة المصرية السورية التي لفظت انفاسها بعد ثلاث سنوات من ميلادها.

لكن هذا الطرح، على مقدار ما قد يكون منطويا عليه من قواسم متشابهة، فانه بالتأكيد يفضل المحور المفصلي الذي يميز التجربة اليمنية عن تجربة الجمهورية العربية المتحدة، وهو ما

يسميه العلماء «ثالوث الارادة» اللازم توافره في اي وحدة اندماجية : الجغرافيا والتاريخ والعرق، فالركيزة الجغرافية هي التي تشكل واقع الاندماج على الارض، فيصبح ان الكيانات المتجاورة اصلا هى الاقرب للاندماج من مثيلاتها التي تباعد

تجربة الجمهورية العربية المتحدة، وهو ما

يسميه العلماء «ثالوث الارادة» اللازم توافره في اي وحدة اندماجية . الجغرافيا والتاريخ والعرق، فالركيزة الجغرافية هى التي تشكل واقع الاندماج على الارض، فيصبح ان الكيانات المتجاورة اصلا هى الاقرب للاندماج من مثيلاتها التي تباعد بينها التضاريس وتفصلها عن بعضها عوازل سي[illegible] قد تشكل في احيان كثيرة دولا كاملة القو..

والركيزة التاريخية هى التي تدفع القيادات لبعض الجذور وتأصيل واقع تغير بفعل الحروب وعوادي الدهر، فيكون السعي لاسترجاع الماضي هو مبعث الطموح نحو المستقبل، اما ركيزة الاعراق فهى الارضية الاجتماعية التي يقوم عليها بنيان الدولة الاتحادية، فلا يشعر جزء من المواطنين انهم غرباء على بعضهم، بل يكون الاحساس الطبيعي ان نصف العائلة قد عاد لنصفه المفقود.

وتأسيسا على هذا الثالوث لا تبدو المقارنة بتجربة الجمهورية، العربية المتحدة صالحة، لانها في الواقع خلت من الركائز الثلاث السابقة، ولم يتوفر لها، سوى موجة المد القومي الذي اجتاح الوطن العربي في خمسينيات هذا العصر، وتبدت معه الوحدة، حلما مشروعا قابلا للتطبيق، ولو قفز المشروع فوق جدار منطق الاشياء، من هنا يتراءى ان التجربة اليمنية نشأت في كنف «الثالوث الضروري»، بحيث لم تعد هناك معللات مقبولة لتفتيتها سوى ان «الوحدة» باكملها كانت اكبر من رؤية القيادتين او انها اكبر من قدرة القيادتين في مواجهة الذين تضررت مصالحهم بلاوحدة نفسها.

ومعلوم ان للانفصال تجارة وسماسرته مثلما للوحدة تجارها وسماسرتها، وهذه معادلة، هى الاخرى شديد التعقيد والتشابك، ففي ظل واقع



الشطرين السابقين كانت هنالك قوى يمنية ذات مصلحة كبيرة في ابقاء الحال على ما هو عليه، وكانما لسان حالها يقول. ان على المتضرر اللجوء الى القضاء!

كان واقع التجارة محصورا في هيكل محدد وفي نطاق اكثر تحديدا، ففي الشمال كان التجار الكبار قد وضعوا ايديهم على مسالك العمل، وخبروا اسس التعامل مع المؤسسات والفنوات والشخوص بحيث ان العائد المالي كان اقرب ما يكون محتكرا لدى بضعة افراد من اساطين التجارة في اليمن الشمالي السابق.

لكن الوحدة فتحت بابا دلف منه رواد جدد، اكثرهم قدموا من المهبط الذي انبعثت منه اشهر فنون التجارة العربية، فدخل السوق الجديد رجالا من حضرموت، واؤلئك الذين ارتبطت تجربتهم بميناء عدن، على ايام عهدها الزاهر.

وهكذا اتسعت الحلقة وتوسعت الحلبة، ولم يعد السوق حكرا على اساطينه السابقين، وسقطت بالضرورة رموز احتكرت المبادلات التجارية لثلاثة قرون، فكونت ثروات ضخمة واكلت المال اكلا لما!

هذا نموذج لمن ارتبطت مصالحهم بالانفصال، وليس هناك احتمال لان تسعدهم الوحدة، فمن الطبيعي ان يشكلوا الكتيبة الاولى المعادية للواقع الجديد.

على ان هذا النموذج لا ينطبق على الشمال السابق لوحده، ففي الجنوب ايضا نشأت طبقة في المجتمع ارتبطت مصالحها بان يكون الجنوب للجنوبيين ! كانت هناك قوى احترفت ارتداء القميص المطلوب، فتمكنت من استثمار الواقع الاشتراكي المتزامت ذي الاقتصاد الموجه، الى صالحها، فاقامت روابط وعلاقات وطفقات وفرت لها يسرا وفيرا، في مجتمع كانت سبل العيش فيه توزع بالقطارة، ثم كانت هناك الطبقة المستفيدة من داخل الحزب نفسه، وهؤلاء كانت

لهم حصاناتهم المستمدة من واقع النظام الشمولي، بحيث انهم كانوا فوق المساءلة واكبر من القانون وقد ساعدهم على ذلك، ان لا احد كان بمقدوره، ان يشكك في ذممهم.

هذه القوى فقدت كل هذه الامتيازات بين عشية وضحاها، فلا الحزب اضحى هو الحاكم الاوحد، ولا طبيعة النظام الديمقراطي اصبحت قادرة على تحصين سماسرة الحكم، فكان من الطبيعي ان ينضم هؤلاء ايضا الى التيار المعادي للوحدة.

على ان ايا من الذين ارتبطت مصالحهم بالتشطير، لا يجاهر الان علنا بترجمة مشاعره، انما يستطيع ان «يمرر» هذه المشاعر ضمن موجة انتقادات سياسية عامة، كأن يقول بعض من

الاشتراكيين، اننا اسرعنا الخطى في الوحدة لانقاذ نظام الشمال السابق من مؤسسة القبائل التي احتوته بالكامل وفرضت عليه «فيتو» الموروثات القبلية في صياغة القرار السياسي.

وعند هذا الاتهام يرد رجالات «المؤتمر» بانهم، هم ايضا، سعوا للاسراع في الوحدة من اجل تخليص نظام عدن من مؤسسة «الكرادلة» التي احتكرت السلطة لنفسها، ولم تخرج على مدى التجربة الماركسية، من نطاق اربعة اشخاص خامسهم رئيس، او خمسة اشخاص سادسهم امين عام! وان مؤسسة القبائل كانت على الاقل ضمن النسيج التاريخي لدولة اليمن، فلم يكن هناك

مجال لانتزاع هذه «الفتلة» من قماشة المجتمع، بينما «الكرادلة» في عدن جاءوا من خارج الحوش اليمني، فكانوا اقرب الى الغزاة منهم الى اهل الدار.

وهكذا تكمن في ثنايا هذه «الغمزات» روحية مصممة على التباري سعيا لمفاضلة غارقة في المن والاحسان، باتجاه ان فريقا بعينه هو الذي انتشل الاخر من بركة الانفصال ووهدة الضياع.

ويحلو لبعض المسؤولين في اليمن ترديد ان اكبر انجازين تحققا خلال الاعوام الثلاثة الماضية، هما الوحدة والديمقراطية، وهذا كلام صحيح بلا شك. ومفخرة ينبغي التباهي بها، الا ان من المفارقة ان كلا هذين الانجازين تحققا دون اعداد انتقالي او تدرج في الخطوات، فنظرة عميقة الى الديمقراطية التعددية تفيد بان الخطوة باكملها كانت نتاج قرار سياسي ولم تكن وليدة تطور سياسي متسق مع تنامي القوى الاجتماعية في البلاد.

فقد جاء ميلاد التعددية في اليمن نقيضا جذريا لواقع ظل ماثلا في البلاد حتى لحظة توقيع القرار. ذلك ان النموذج السياسي الذي كان قائما في صنعاء، على قدر ما فيه من هامش للتعاطي السياسي، الا انه لم يخرج كثيرا عن نطاق السلطة الموجهة، وكان «المؤتمر الشعبي العام» جبهة فضفاضة، ضمت شرائح اجتماعية قد تكون

متباينة في هياكلها، لكنها كانت على اي حال مرتبطة بمصلحة مشتركة في دعم النظام، او في دعم الصيغة التي ارتضاها النظام لحكم البلاد، وبهذا المعنى فان «المؤتمر الشعبي العام» كان صيغة سياسية، قد تكون متطورة، من صيغ الاتحاد الاشتراكي العربي التي ابتدعها الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في اوائل الستينات والاصل في هذه النظرية ان يقوم تنظيم سياسي، يحتوي في عباءته ما يسمى بـ «قوى الشعب العاملة» كالموظفين والتجار !



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٣/١٢/١٤

■ التوجه الديمقراطي في اليمن كان مثل الوحدة نفسها فنزل على الناس تنزيلا ولم يمر بمرحلة انتقالية

■ الرئيس الاريتري نصح الطرفين بمبدأ التدرج انطلاقا من التجربة الاريترية مع عواقب الحساسيات مع اثيوبيا

والمزارعين والطلاب والمهنيين وحتى القوات المسلحه نفسها داخل جبهة واحدة.

وقد قدر مروجو هذه النظرية، ان قوى الشعب العاملة هي البديل الحقيقي للاحزاب باعتبار ان الاخيره في دورانها داخل الفلك السياسي سرعان ما تتحول الى واجهات براقة لا تعبر بالضرورة عن و اقعها وكوادرها وقواعدها.

والواقع ان المؤسس الاول لنظرية «قوى الشعب العاملة» لم يكن عبد الناصر، بل كان الرئيس التنزاني السابق جيوليوس نيريري، وهو احد المفكرين السياسيين المرهفين في افريقيا، وقد سعى مع صديقه ليوبولد سنغور الرئيس السنغالي السابق، الى ايجاد «مؤسسة سياسية» تأخذ افضل ما في التعددية، وافضل ما في الشمولية. وراحت الافكار والدراسات بينهما

تثرى. الى ان خرج نيريري، بنظرية قوى الشعب العاملة، وطبقها في تنزانيا، ثم انتقلت الى الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، فالى الاتحاد الاشتراكي السوداني في السودان، ثم عرجت النظرية الى ليبيا فطورها القذافي الى صيغة المؤتمرات. واللجان، والثابت في كل الاحوال ان النظرية لسوء حظ السيد نيريري اخذت اسوأ ما في النظام الشمولي، واسوأ ما في النظام التعددي.

وهكذا اذن. يتضح ان المؤتمر الشعبي العام في صنعاء، كان صيغة خرجت من حلبات التطور السياسي للانظمة الشمولية.

اما في عدن، فان الحزب الاشتراكي اليمني، كانت نسخة طبق الاصل لافكار الحزب الواحد الشمولي.

الذي لا يعترف بوجود اي قوى سياسيه اخرى من حوله. لا تحت الارض ولا فوقها، فكان النظام في عدن اكثر عداوة للتوجه التعددي من نظيره في الشمال، ولايبدو ان مساحيق العائد المرتجى من تجربة عدن تحت «المساواة والعدالة الاجتماعية». قد افلحت في تزيين حقيقة ان الاشتراكيين، كانوا لا يطيقون سماع الصوت الاخر.

فيبقى الشاهد من كل ذلك، ان الديمقراطية نفسها. كانت انقلابا على واقع قائم، اكثر منها انجازا يتسق بمنطق التطور المتعارف عليه... وتساوى في ذلك. ساحة صنعاء وساحة عدن، الا

محاولات استلامه وتجييره لصالح واحد من الحزبين الكبيرين.. في داخل «المؤتمر» يتسرب كلام مفاده ان «الاشتراكي» سلم بالديمقراطية مرغما لابطل! وتفسير ذلك ان الدولة السابقة في عدن كما رأت ان ثورة البروستوريكا اتية، اليوم او غدا، لم تجد امامها خيار سوى الدخول في دولة الوحدة، وتسليم زمام الحكم للتوجه الديمقراطي التعددي، بصرف النظر عن تراكمات الخصومة التاريخية بين «الاشتراكيين» حيثما في العالم، والمدارس السياسية التعددية.

ومن جانبهم فان «الاشتراكيين» يقولون بان هذا الحال ينطبق على «المؤتمر» الذي كان قد وجد نفسه، عشية الوحدة ، مهددا بتنامي القوى الاصولية، فشعر ولاة الامر بان النار التي اشتعلت في بعض جهات الوطن العربي، تقتربا بالسنتها من صنعاء، فكان افضل بالنسبة اليهم ان يدخلوا دولة الوحدة، على ان ينتظروا حتى يهجم عليهم الاصوليون.

ان الامثلة التى تساق عن مشاحنات الحزبين



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٣/١٢/٢٤

الكبيرين، ايا كان حجمها، تعبر في وجهها الحقيقي، عن ازمة عميقة في الثقة بين القوتين، حتى ان تيارا من اليمنيين المستقلين يقولون في سياق التندر على هذه الهوة الكبيرة. ان الحزبين المؤتمر والاشتراكي.. كان لوحدهما بحاجة الى ثلاث سنوات من الحوار والتفاهم، من اجل رفع الشحن النفسي الذي تعبأت به العقليات، الى درجة انه لم تعد في افق علاقتهما فسحة من ود متبادل.

وادهشني في هذا المقام ما سمعته من واحدة من الشخصيات التي ركزت في وساطتها تجاه الازمة، على نصيحة الحزبين بالتخلي عن حساسية الماضي القديم، هو الرئيس الارتيري اسياسي افورقي، وكان مبعث دهشتي ان الرئيس افورقي، في نصيحة كهذه، انما كان يعبر عن تجربة مريرة في الوحدان الاريتري بشأن عواقب الحساسيات والمرارات التاريخية، فالرئيس الارتيري، لابد انه يسعر في قرارة نفسه بان حساسية الامبراطور الاثيوبي هيلاسلاسي تجاه الكيان الارتيري. اضاعت عمرا مقداره اكثر من ثلاثة عقود للوطن الارتيري.

وربما كان من المفارقة، انه غداة سقوط نظام الرئيس منغستو الماركسي في اثيوبيا، جرى كلام ممزوج بحماس الانتصار حول امكانية قيام اتحاد فيدرالي بين اثيوبيا وارتيريا، يحافظ على السمات العامة للشعبين من جهة، ويشرف على كيانين مستقلين في اطار توجهات واحدة، من جهة اخرى.

غير ان الارتيريين الذين نزفوا دما كثيرا، من اجل الاستقلال، على هضاب اسمرة، اصروا على ان طلاقا باحسان لهو افضل من امساك بمعروف، وكان تقديرهم ان من حق الشعبين والقيادتين ان يأخذا فرصتهما لتعارف اطول واعمق في ظل السلام، قبل ان يدفعا نحو وحدة اندماجية قابلة للتداعي مع اول قراءة في الدفاتر القديمة.

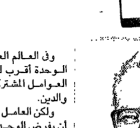
ومع ان اليمنيين يقولون ان الرئيس الارتيري عندما زارهم، كان ينقل اليهم اقتراحا من الاستاذ علي سالم البيض بتغيير نموذج الوحدة الاندماجية الى اتحاد فيدرالي، ومن الجائز جدا ان يكون ذلك صحيحا، الا انه على الارجح ان الرئيس افورقي، كان من عندياته يدعم هذا الاقتراح ويسوقه من واقع تجربة العلاقة بين اريتيريا واثيوبيا.



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ١ / ديسمبر ١٩٩٢

مرحبا



هذه دولة عربية وحدوية تتمزق أمام أعيننا وهى اليمن.

توحدت اليمن شمالها وجنوبها فى مايو ١٩٩٠ وقال العرب حينئذ: الوحدة يكفى أن تتحقق بين دولتين عربيتين وهذه تجربة ناجحة أمامنا.

ولكن بعد ثلاث سنوات فقط اعتزل نائب الرئيس اليمنى على سالم البيض واعتكف فى الجنوب، موطنه عدن وذلك فى أغسطس الماضى.

ولم تبق الأزمة سرا بل قال البيض أنه يختلف مع الرئيس - الشمالى - عبد الله صالح وأن الدولة لم تتوحد خلال هذه السنين فهناك جيشان ودولتان وأن تجربة الوحدة قد فشلت.

وقال مامعناه: الشمال يسيطر على الجنوب

وبعبارة أخرى:

وقعنا فى قبضة الشمال!

وهكذا اصبح الحلم العربى فى وحدة ما وفى دولة عربية ما ضائعا وقتيلا.

وأسباب ذلك كثيرة وكلها تتناقض مع اسس قيام الوحدة بين الدول.

فالوحدة قد تتعلق بزعيم وقد يفرضها زعيم بالغزو والسلاح.

ولكن الوحدة الحقيقية الدائمة هى التى تحققها برلمانات منتخبة انتخابا حرا بحيث تكون الوحدة تعبيرا عن إرادة الشعب فى دولتين.

وفى العالم العربى يقال إن الوحدة أقرب للتحقيق نتيجة العوامل المشتركة مثل اللغة والدين.

ولكن العامل المشترك لايمكن أن يفرض الوحدة بعد قيام دول بمؤسساتها وبعدما اصبح للقيادات مصالح ومناصب لابد من الدفاع عنها.

وذوبان دولة فى أخرى يفرض أن الناس ملائكة يؤثرون مبدأ الوحدة على كل شىء .. والناس ليسوا ملائكة ومن المستحيل أن يكونوا كذلك.

وأوروبا الآن، وبالذات دول السوق المشتركة تعانى مشكلات العملة الموحدة وإلغاء قيود الجمارك والجوازات وذلك رغم مضى أكثر من ثلاثين عاما على قيام السوق.

ولاتزال هناك تفاصيل كثيرة ينبغى علاجها قبل الوصول إلى سوق مشتركة أوروبية بالمعنى الكامل للسوق.

وقد قامت الجامعة العربية التى تحتفل فى العام القادم بمرور نصف قرن على إنشائها ولكنها لم تتخذ الجامعات خطوات جدية لتحقيق التنسيق الثقافى أو الاقتصادى بين البلدين وانتهت كل مساعى الجامعة العربية للتوفيق بين العرب وحل خلافاتهم سلميا عندما قامت حرب الخليج.

وأعتقد أن من أهم أسباب سقوط دولة اليمن الموحدة، حرب الخليج... ايضا بالاضافة إلى أن الوحدة تحتاج إلى خطوات بطيئة مدروسة ومتتابعة وبرلمانات شعبية منتخبة ؟ مبدأ الوحدة وكل أسسها.

محسن محمد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ١٥ [illegible] ١٩٩٣

٢٠ ألف ريال تبرعا من مصر لخدمة المعوقين باليمن

صنعاء - أ.ش.أ - تبرعت سفارة مصر باليمن بعشرين الف ريال يمنى لدار التنمية الفكرية وتأهيل المعوقين ودار الايتام بصنعاء. وقد قدم التبرع للدارين أمس عطاء محمود هارون السفير المصرى باليمن على صورة شيكين قيمة كل شيك عشرة آلاف ريال يمنى. وقامت زوجات الدبلوماسيين المصريين فى اليمن بزيارة أمس لدار التنمية الفكرية ودار الايتام للتعرف على الخدمات التى يقدمانها لابنائهما.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/١٢/١٩٩٣

علي ناصر يستعد للعودة إلى صنعاء لإقامة مركز للدراسات

كتب: محمد زين

يستعد الرئيس علي ناصر محمد رئيس اليمن الجنوبي -سابقا والموجود حاليا في دمشق ، للعودة الى صنعاء خلال الايام القليلة المقبلة ، وتجدر الاشارة الى ان عودة الرئيس اليمني السابق لا علاقة لها بالازمة السياسية الراهنة في اليمن ، بل هي مرتبطة بانتهاء الاستعدادات لتأسيس مركز عربي للدراسات والنشر يهتم بشؤون العالم العربي ولاسيما اليمن والخليج والدول المطلة على البحر الاحمر...وهو مشروع يساعد الباحثين والمحللين والدارسين في هذه المنطقة من العالم على المتابعة الدقيقة والمستمرة والمتعمقة لتطورات الاوضاع السياسية والاقتصادية اقليميا ودوليا في هذا الاقليم .

وقد رصد لهذا المشروع رأس مال وقدره ٢٤,٢٧٥,٠٠٠ دولار اميركي موزعه على انصبة على النحو التالي

- مساهمة الدولة المضيفة ١,٣٠٠,٠٠٠ دولار اميركي عينية.
- مساهمة الوكالة المنفذة ٥٠٠,٠٠٠ دولار اميركي عينية، في التنفيذ
- مساهمة مؤسسات التمويل ٢٠,٧٥٠,٠٠٠ دولار اميركي نقدية، العربية والدولية.
- مساهمة الدول المشاركة ١,٦٠٠,٠٠٠ دولار اميركي نقدية..

اما اسم المشروع فهو انشاء مركز عربي للدراسات الاستراتيجية ، ومدته ثلاث سنوات ، ويحدد موقعه بالاتفاق مع الدول المشاركة.

اما القطاع الذي ينتمي اليه المشروع فهو البناء المؤسسي ، اما الجهة التنفيذية الحكومية فتحدد بالاتفاق مع الدول المضيفة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا -الاسكوا فهي الوكالة المنفذة بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومن المتوقع ان يبدأ المشروع اول شهر يناير المقبل ١٩٩٤.

والجدير بالذكر ان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح امر بمنح قطعة ارض بمساحة ٩٠٠٠ متر جاهزة سلمت اوراقها لاقامة المشروع وكذلك بقية الدعم المالي حيث استكملت كافة التجهيزات الفنية.

تنوية

سقط سهوا في عدد الامس ولاسباب فنية بحتة تتمة هذا الموضوع لذا نعيد اليوم نشره كاملا مع الاعتذار للقارىء العزيز.



المصدر : الحياة (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ ديسمبر ١٩٩٣

المؤتمر الشعبي يدعو الى الاسراع في الحوار

مصادر في عدن تتحدث عن إفراغ أسلحة وذخائر

□ صنعاء–من عبدالرحمن الجيدري وفيصل مكرم:
□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ تحدثت مصادر عسكرية في عدن امس عن «إفراغ كميات من الأسلحة والذخائر في الميناء العسكري في مدينة المعلا في عدن فجر اول من امس الاثنين من باخرة جيبوتية قدمت الى عدن عبر قناة السويس».

واشارت هذه المصادر الى ان «جنوداً من القوات المسلحة في ما كان يسمى اليمن الجنوبي سابقاً أفرغوا حمولة الباخرة ونقلت الحمولة من الميناء الى مخازن الاسلحة في جبل حديد بواسطة شاحنات اخترقت الشارع الرئيسي تحت جنح الظلام».

وقال مسؤول في وزارة الدفاع اليمنية لـ «الحياة» امس ان «لا علم للوزارة بافراغ اسلحة علماً ان كل شيء محتمل في ظل الازمة السياسية التي تشهدها البلاد».

الى ذلك ذكر شهود عيان انهم «شاهدوا قاطرات عند فجر اول من امس تجوب شارع مدرم الرئيسي في مدينة المعلا قادمة من الميناء في اتجاه طريق خورمكسر الذي يقع جبل حديد في وسطه». وعزز ذلك المعلومات التي اشارت اليها المصادر العسكرية.

وكانت انباء ترددت الشهر الماضي عن تفريغ كميات من الاسلحة في عدن من باخرة اجنبية. وتزامنت تلك الانباء مع التحركات العسكرية التي شهدتها بعض وحدات القوات المسلحة في المناطق الحدودية السابقة.

وفي إطار الازمة السياسية ذكرت المصادر في الحزب الاشتراكي ان «استياء واسعاً يسود قيادة الحزب وقواعده في عدن بسبب الكلمة التي القاها علي عبدالله صالح السبت الماضي في احتفال تخريج دفعة جديدة من المعهد العالي للشرطة اقيم في صنعاء».

وكان علي صالح قال في كلمته: «هناك اليوم تجار سياسة لا يمكنهم الظهور على المسرح السياسي الا في ظل الازمات والتوترات». وفسر اعضاء الاشتراكي ذلك بانه «شتيمة وجهت الى قيادتهم».

وعلمت «الحياة» امس ان «اجتماعاً سيعقد اليوم في عدن لقيادة الحزب في المحافظة يتوقع ان يشارك فيه احد القياديين في المكتب السياسي للحزب».

في صنعاء، ادلى مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي بتصريح اكد فيه «حرصه على الحوار وسرعة انجاز القضايا المطروحة امام لجنة الحوار المشكلة من الائتلاف الحكومي وقوى المعارضة وعدد من الشخصيات المستقلة ووضع الآليات والجدول الزمني المحدد لوضعها موضع

التتمة في الصفحة (٤)

مصادر في عدن تتحدث

تتمة الصفحة الاولى

التطبيق وذلك بما يكفل الخروج بالبلاد من الازمة السياسية الراهنة وتداعياتها التي تهدد امن البلاد واستقرارها ووحدتها».

وقال المصدر انه «يؤيد المقترحات التي تضمنها بيان التكتل الوطني للمعارضة ويوافق على ان يكون السبت المقبل الموعد النهائي لاستئناف الحوار كما يؤيد وضع سقف زمني لانتهاء الحوار». واعرب عن «أمل المؤتمر الشعبي العام بأن تتحلى جميع اطراف الحوار بالموضوعية وعدم التسويف او انتحال المبررات لاضاعة الوقت والمماطلة بقصد عدم حسم القضايا والمشاكل التي قد تعصف بالبلاد».

وقال المصدر في تعليق له على بيان صدر اول من امس عن «التكتل الوطني للمعارضة» اتهم فيه اطراف الائتلاف الحكومي بالمماطلة والتسويف في الحوار بان «الاخوة ممثلي التكتل الوطني للمعارضة المشاركين في الحوار الوطني الموسع يعلمون تماماً من يسوف ويماطل والهدف من عرقلة الحوار. وان ممثلي المؤتمر الشعبي العام ساندوا دوماً المقترحات التي طرحها ممثلو المعارضة لتسريع الحوار ووضع التصورات والحلول للقضايا المطروحة للبحث حرصاً منه على ايجاد مخرج سريع لهذه الأزمة السياسية الخانقة التي تنعكس آثارها السلبية بقوة على حياة المواطنين واوضاعهم المعيشية وتضع الوطن امام منزلق خطر». وأهاب بالجميع «ان يتحملوا مسؤولياتهم الوطنية والتاريخية في هذه المرحلة الدقيقة والحرجة من تاريخ اليمن».

وبعد بيانه الذي أصدره اول من امس دعا «التكتل الوطني للمعارضة» كل اطراف الحوار الى استئناف جلسات الحوار في مجلس الوزراء السبت المقبل في الساعة العاشرة صباحاً.

ووضع التكتل الوطني للمعارضة مشروع جدول الاعمال للحوار على النحو الآتي:

١- عرض صياغة النقاط المتفق عليها بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني قبل بدء حوار القوى السياسية.
٢- مناقشة القضايا الواردة في النقاط المقدمة من اطراف الحوار.
٣- آلية تنفيذ ما يتفق عليه في الحوار.
٤- برنامج زمني للتنفيذ.

واقترح التكتل الوطني للمعارضة ان يكون السقف الزمني المقترح لاستكمال الحوار، طبقاً لبرنامج زمني، هو نهاية السنة الجارية.

وتحدثت اوساط المؤتمر الشعبي العام امس عن مطالب جديدة تقدم بها الحزب الاشتراكي الى المؤتمر لتقريب وجهات النظر بين الشريكين الرئيسيين في الائتلاف الحاكم مما يؤدي الى انجاح الحوار الوطني الموسع.

وقالت هذه الاوساط ان الاشتراكي طالب بابعاد السادة علوي السلامي وزير المال من منصبه والعقيد علي الانسي مدير مكتب رئاسة الجمهورية والسيد محمد احمد الجنيد محافظ البنك المركزي اليمني. الا ان قيادياً كبيراً في المؤتمر الشعبي العام قال في تصريح له ان مطالب الحزب الاشتراكي «تعجيزية» وتشكل «هروباً من الحوار الوطني الموسع». واشترط في المقابل على الحزب الاشتراكي استقالة المهندس حيدر العطاس من رئاسة الحكومة اليمنية والسيد صالح ابو بكر بن حسينون من وزارة النفط والعميد صالح منصر السييلي من منصب محافظ عدن وشدد «على ابعاد السييلي كضرورة وطنية وحتمية كونه يقود عملية الانفصال داخل الحزب الاشتراكي».



الأحزاب اليمنية تتفق على بدء الحوار بعد غد

صنعاء: من حمود منصر

اعلن احمد جابر عفيف الأمين العام لاتحاد القوى الوطنية، والمتحدث الرسمي باسم لجنة الحوار لحل الازمة اليمنية مساء امس ان احزاب الائتلاف الحاكم واحزاب المعارضة اتفقت في ساعة متاخرة امس على استئناف الحوار بينها يوم السبت المقبل في مبنى الحكومة بصنعاء.

واكد عفيف أن هذا الاتفاق جاء ثمرة للجهود التي بذلها العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء على مدى الايام القليلة الماضية مع جميع اطراف الحوار.

وقال ان احزاب الائتلاف الثلاثة، المؤتمر والاشتراكي والاصلاح، ستمثل في الحوار بـ 15 عضوا «خمسة عن كل حزب»، بالاضافة الى 5 اعضاء عن التكتل الوطني للمعارضة، و3 عن اتحاد القوى الوطنية، وممثل عن حزب البعث (الجناح الموالي للعراق) وممثلين عن مناضلي الثورة اليمنية، والعميد ابو شوارب بصفته شخصية مستقلة.

ويذكر ان ممثلي الحزب الاشتراكي اليمني موجودون في عدن منذ يوم الاربعاء قبل الماضي، الا ان احمد جابر عفيف اكد لـ«الشرق الأوسط» ان المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء والدكتور ياسين نعمان رئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي سيعودان الى صنعاء مع بقية اعضاء جانب الاشتراكي في الحوار يوم الجمعة المقبل.

واشار الى ان العطاس اخبره بذلك في اتصال هاتفي بعد ظهر امس.

راجع .... ص 2



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/١٢/١٩٩٣

الحوار الوطني اليمني يستأنف السبت

يستانف بعد غد (السبت) الحوار الوطني الموسع بين القوى السياسية اليمنية الذي يستهدف الخروج من الازمة الراهنة التي تشهدها اليمن.

وقال احمد جابر عفيف منسق لجنة الحوار ان ٢٧ عضوا باللجنة يمثلون كافة القوى والتيارات اليمنية بما فيها احزاب الائتلاف الحاكم سيشاركون في الحوار.

واشار الى ان ١٥ عضوا يمثلون الائتلاف الحاكم المكون من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح.. بجانب ثلاثة اعضاء يمثلون اتحاد القوى الوطنية وخمسة اعضاء عن التكتل الوطني للمعارضة وعضوين من مناضلي الثورة اليمنية وعضو من حزب البعث .. بالاضافة الى العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء وهو شخصية مستقلة يشاركون في الحوار.

وكان حزب المؤتمر الشعبي قد ابدى امس الاول موافقته على مقترحات «التكتل الوطني للمعارضة» باستئناف الحوار في موعد اقصاه السبت.

من جهة ثانية تلقى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح رسالة من ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، سلمها له عباس زكي عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة خلال استقباله امس في صنعاء.

وذكرت وكالة انباء الشرق الاوسط ان الرسالة تتعلق بالجهود التي يبذلها عرفات لتقريب وجهات النظر بين الاطراف اليمنية تمهيدا لحل الازمة، فضلا عن تطورات القضية الفلسطينية.

(وكالات)



المصدر : الوفد القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ ديسمبر ١٩٩٢

اقتصاد عربي

انهيار الاقتصاد اليمنى وراء ثورة الشغب

كتب :صلاح صيام

كشفت احداث العنف الأخيرة التى شهدتها اليمن عن اسوأ ازمة اقتصادية واجهت البلاد منذ توحيد شطريه فى عام ١٩٩٠ تزايدت حدة الاضطرابات وحوادث الشغب للمطالبة بزيادة الاجور وخفض تكاليف المعيشة التى اصبحت تهدد حياة الشعب اليمنى.

المصادر الاقتصادية اكدت ان معدل التضخم السنوى فى اليمن يبلغ نسبة ١٠٠٪ بسبب عجز الميزانية بمقدار ١,٦٧ مليار دولار وهبوط قيمة الريال بنسبة ٤٣٪ مقابل الدولار.

والرئيس اليمنى على عبدالله صالح اعترف بان اقتصاد بلاده يواجه كارثة حقيقية وان الاسعار ترتفع ارتفاعا مطردا وطالب الحكومة بضرورة العمل على حل المشكلة واحتواء الأزمة.

والحكومة اليمنية تعكف حاليا على وضع خطة لكبح جماح الاسعار تتضمن اصدار قانون مصرفى جديد يهدف للقضاء على السوق السوداء التى تدفع قيمة الريال اليمنى نحو الانحدار ويخول القانون الجديد للسلطات المصرفية الحق الكامل فى تحديد اسعار الصرف بدلا من السوق السوداء.

اوضحت المصادر السياسية ان السلطات اليمنية بدأت بالفعل فى اعتقال تجار العملة بينما رفض الاقتصاديون هذا الاجراء الذى وصفوه بالمسكن قصير الامد.

ارجع الاقتصاديون اسباب الازمة الى الاسراف الحكومى والفوضى السياسية ونقص المساعدات الخارجية والفساد وعدم وجود تخطيط بعيد المدى بالاضافة الى توقف مساعدات الدول الخليجية نظرا لموقف اليمن من حرب الخليج، وطرد مليون يمنى من الدول الخليجية الامر الذى ادى الى تقلص التحويلات الخارجية التى كانت قد بلغت ١,٤ مليار دولار بينما ارجعت احزاب المعارضة اسباب الازمة الى التناحر السياسى وسوء استغلال الاموال من جانب المؤتمر الشعبى العام بزعامة الرئيس اليمنى والحزب الاشتراكى اليمنى وهما الحزبان الحاكمان فى البلاد.

وطالبت احزاب المعارضة بضرورة انهاء تحالف الحزبين واعطائها الفرصة للحكم بعد ثبوت فشل هذا التحالف فى حل المشكلات التى واجهت البلاد.

اشار بعض المحللين الاقتصاديين الى ان الغموض السياسى الذى ساد البلاد بعد تأجيل الانتخابات التى كان مقررا اجراؤها فى نوفمبر الماضى شجع على اثارة القلاقل السياسية وساعد على اندلاع الازمة ويبلغ الحد الادنى للاجور فى اليمن ٣٣٣ دولارا بسعر الصرف الرسمى الذى يبلغ ١٣ ريالا امام الدولار وفى السوق السوداء هبط سعر الريال الى ٣٧ بدلا من ٥٣ ريالا مقابل الدولار هل تنجح الحكومة اليمنية فى احتواء الازمة والحفاظ على شطرى اليمن.



على عبدالله صالح



المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ١٩٩٣/١٢/١٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ملف اليمن - ازمة الوحدة

وخفايا الصراع - الحلقة (٩)

أهل «سالمين» يطالبون برد اعتباره ويروون قصة جديدة لحكاية مصرعه!

● ● وسط ضجيج الازمة اليمنية الصاخبة حيث تترنح الوحدة هناك بسبب التمترس في صنعاء والاعتكاف في عدن والقلق الاقليمي على استقرار اليمن والامنيات بأن تبقى هذه الوحدة عنصرا ايجابيا في الحياة العربية الحاضرة ذهبت «السياسة» الى صنعاء واستنطقت عددا هاما من رموز الحياة السياسية اليمنية حول العديد من الأمور والقضايا التي تكتنف الازمة اليمنية.

في اليمن الكل حريص على الوحدة والكل يتلهف على استمرارها.. وقد بوغتنا على حين غرة ونحن في صنعاء بحديث عضو مجلس الرئاسة واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني سالم صالح حول الخيار الفيدرالي الذي رأى فيه الكثير من المراقبين دعوة الى الانقسام والعودة الى ذكريات التشطير السوداء.

في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد التي يفترض بها ان تكون منبع السعادة والامن والامان كانت هذه اللقاءات المتشعبة حول كل ما يهم الشأن اليمني فتابعوها .. وانتظرونا غدا.. ● ●



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ١٩٩٣/١٢/١٦

لم يكن الاعتكاف الحالي للسيد علي سالم البيض في عدن، هو الاول من نوعه .بل ان شهر اغسطس نفسه، لم يكن هو الاول الذي يختاره البيض ميقاتاً للاعتكاف ،ففي العام السابق (١٩٩٢)اعتكف البيض في عدن ثلاثة اشهر وثلاثة ايام، من اول اغسطس الى ٤ نوفمبر ، وكانت تلك اول حالة «حرد» من نائب الرئيس تجاه العلاقة مع الرئيس.

على ان اختيار البيض لعدن، بالتحديد ،مقراً للاعتكاف ، يشكل احد الاستفهامات المثيرة للجدل في مجرى الازمة. لان الرجوع الى عدن ،مع هبة اول عاصفة ، يمثل رجوعاً الى «القواعد» الذاتية للبيض ، فكانما هو يلوذ بحصنه ،في الوقت الذي كان يفترض فيه ان تكون اي مدينة يمنية اخرى ملاذاً للنائب «الغاضب» فكان يمكن ان يتجه الى تعز او الحديدة اوصعدة مثلاً اذا كانت الوحدة ، فعلاً ،قد ساوت بين الجنوب والشمال.

وكان من الطبيعي ، في مسالة الرجوع الى عدن ، ان يجد الناس مادة خصبة يستخرجون منها ، ان البيض في رجوعه هذا ، انما هو يحن الى الساحة التي يجد فيها نفسه رئيساً ،لا نائباً للرئيس ، او انه يعوض الغبن الذي يستشعره في صنعاء ،بممارسة الدور الذي يتقمصه في الداخل، وهو دور الرجل الاول في الشطر الجنوبي السابق.

والاشتراكيين تبرير واحد لهذه المسالة، يتم طرحه عادة بلهجة يراد لها ان تكون واقعية، وهو ان البيض في اختياره عدن معتكفاً ، انما هو يبحث عن الأمن الذي لا يجده في صنعاء، ذلك ان الرصاص الذي حصد عدداً من كوادر الحزب الاشتراكي ، في صنعاء ومدن الشمال «السابق» ،يمكن ببساطة ان يصيب الرجل في مقتل .

لكن رجالات «المؤتمر» يسخرون من هذا التبرير ، من جهتين:

فمن الجهة الاولى، لا يرون سبباً مقنعاً يجعل البيض خائفاً على نفسه من لعلعة الرصاص، اعتباراً ان الرجل ، ليس انساناً عادياً ، ولا هو كادر وسطي في الحرب.. فهو نائب الرئيس وامين عام الحزب الذي قاد عملية الوحدة مع نظيره «المؤتمر الشعبي العام» ،وبهذه المقاييس فان البيض لا يسكن في بيت عادي ، بل هو يقيم في قلعة حصينة داخل القصر الجمهوري، يحيط به حراسه ورجال امنه الشخصي ، ثم هو لا ينتقل عبر سيارة عادية، انما عبر موكب تقوده الصافرات وتزفه الدراجات الناريةويجره فوق ذلك رهط من عربات الشرطة والجيش.

فمن اين يأتيه الرصاص؟

ومن الجهة الثانية، فان رجال «المؤتمر» يسالون من قال في الاساس ان الرصاص الذي حصد الاشتراكيين انطلق من رشاشات صنعاء؟ ولماذا لا تكون هذه الاغتيالات هي ثارات من داخل الحزب الاشتراكي ،تريد ان تصفي ما بينها من حسابات سابقة وفواتير قديمة؟

ومفاد هذا الرأي ان تجربة الحزب الاشتراكي في عدن كانت مليئة بالدم ، وان حروب الرفاق افرزت بالضرورة احقاداً لم يقو الزمن على ازالتها ،وان اياً من فرقاء الصراع الطويل ما كان له ان ينسى مع الايام ، كيف فعل الاخرون به.

وهم يضربون مثلاً على ذلك قصة «سالمين» ، وهو الرئيس الراحل سالم ربيع علي الذي جرى اعدامه عام١٩٧٨، بعدما اتهم بانه كان وراء الانفجار الداوي الذي اودى بحياة الرئيس اليمني الشمالي السابق احمد حسين الغشمي.

وبعد اتمام الوحدة تسرب في عدن نفسها ان اسرة «سالمين» طالبت الحزب الاشتراكي برد اعتبار الرجل الذي يعتقد ذووه انه «راح» ضحية صراع على السلطة ، وانه لم تكن له ناقة ولاجمل في قصة مصرع الغشمي.

واصل الحكاية ،كما يرويها الناس في عدن الآن هو ما يأتي

جرى تحسس مفاجيء في علاقات «سالمين» و«الغشمي» واتفق الرجلان على طي صفحة الماضي، والشروع في عملية تحقق الوحدة. وفي خضم هذه المشاعر المرهفة قبل سالمين ان يرسل للغشمي وثائق تختص بانشطة واسماء معارضي اليمن الشمالي السابق ممن يقيمون في عدن، بعد ان اخذ عهداً من الغشمي بان يحتفظ بهذه الوثائق لنفسه ولا يستخدمها ضد اي من هؤلاء المعارضين.



وابلغ «سالمين» الغشمي بانه سيرسل له هذه الوثائق عبر مبعوث خاص، وطلب من الغشمي ان يستقبل المبعوث منفرداً ، وهذا يتطلب ان يكون خط سير المبعوث على النحو التالي «من قصر الرئاسة في عدن الى مطار عدن ثم يستقل طائرة الى صنعاء «ومن مطار صنعاء الى مكتب الرئيس الغشمي ، ثم يقفل راجعاً مطار صنعاء فمطار عدن فقصر الرئاسة ليطلع سالمين على نتائج الزيارة.
ثم جاء اليوم الموعود!
وسلك مبعوث سالمين خط السير السابق «لكنه ذهب الى صنعاء ولم يعد !فقد اراد الرجل ان يفتح الحقيبة الهامة امام الغشمي ليستخرج منها وثائق «سالمين» فاذا بالحقيبة تفجر بركاناً من القذائف نسف الغشمي والمبعوث ومكتب الرئيس وثلاثة مكاتب مجاورة . ووجد الخبراء صعوبة بعد ذلك في العثور على اشلاء الغشمي.
لكن للحكاية جانباً خفياً «ظل طوال المرحلة الماضية حلقة مفقودة،وكانت الرواية الاولى تقول انه جرى استبدال حقيبة مبعوث «سالمين» في مطار عدن .
لكن الذي ظهر الآن . كما تقول مجالس عدن نفسها

- ان الذي استبدل لم يكن الحقيبة ، بل كان المبعوث نفسه! فان «سالمين» لم يبلغ الغشمي باسم المبعوث ولا شكله ولا اوصافه، فكان من السهل ان يكون اي شخص هو مبعوث الرئيس!
وتقول الرواية الجديدة ان مخابرات عدن، آنذاك، استخدمت عميلاً لديها كان مصاباً بالسرطان الرئوي .
وكان في تقديرها ان العميل يعيش ايامه الاخيرة فلا مانع ان تكون نهايته خلال مامورية رسمية!
وبالفعل ادى العميل ماموريته!

٥٥٥٥٥٥٥

هذه الرواية وان بدا انها اقتحمت مسار التسلسل الطبيعي لهذه التقارير ، الا انها تعبر بالفعل عن واقع الثارات الذي يعيشه الحزب الاشتراكي اليمني .
فان اسرة«سالمين» في مطالبتها رد اعتبار الرجل، ربما تكون فتحت جبهة عريضة من خطوات مماثلة ، تصب في مجملها داخل مجرى الاحتقانات الدموية لدى الاشتراكيين .
من هنا فان رجالات «المؤتمر» حين تسالهم عن خفايا العمليات الارهابية التي استهدفت الاشتراكيين ، تجدهم يجيبون بنصف ابتسامة ساخرة وهم يقولون لك . اسأل الاشتراكيين .. فهم ادرى منا بالجاني الحقيقي.
ومع ذلك تبقى الساحة التي جرت فيهاعمليات الاغتيال هي مصدر الريبة والشكوك . فقد كان يبدو منطقياً ان يصفي «الاشتراكيون» حساباتهم في الارض التي شهدت معاركهم ، لاسيما وان

الدافع العام الذي فجر كل هذه العمليات دفعة واحده هو الفسحة الديمقراطية التي مكنت كل القوى السياسية من التعبير العلني عن مكنوناتها ، بحيث اصبحت امكانية الممارسة العنيفة لهذا التعبير ، اكثر قابلية عما كان عليه الوضع في ظل النظام الشمولي، وفي اي حال لم تكن هذه الفسحةالديمقراطية مقصورة على الشمال السابق ، انما هي انسحبت على الجنوب ايضاً في ظل حالة الوحدة
وربما اذا كان هناك تعليل واحد لهذه الملاحظة ، فهو ان ساحة الشمال مهيأة اصلاً لان تجري فوقها التصفيات الدموية، بحكم مشروعيةاقتناء السلاح وحمله وتداوله في الجمهورية العربية اليمنية السابقة، ولذلك يبدو ان تجميع ادوات التصفية كان اسهل في صنعاء منه الى عدن ، مع ان

الاخيرة ليست مبرأة من معارك الدم وقتال الكر والفر.. واذاكان من تلخيص يفرق بين الخطوط الرفيعة في هذا المجال، فهو ان القتال في الشمال السابق اتسم بالعشوائية وفوضى السلاح، بينما هو في الجنوب السابق ،كان الى حد كبير مقنناً من واقع ان القائمين على «ضرب النار» كانوا كبار القوم وعلية المجتمع الاشتراكي!

وبالعودة الى قصة اعتكاف البيض في عدن، تبرز مسالة اخرى يصعب تجاوزها، وهي انه بات ماخوذا عن الرجل انه حين ذهب الى عدن معتكفاً لم يكن قادما من صنعاء ،بل كان قادماً من واشنطن!فالسيد البيض ، قبيل اعتكافه، كان في رحلةخاصة الى الولايات المتحدة الاميركية ، ورغم ذلك فان الرجل وجد اهتماماً ـ مثيراً لمحبي الاستطلاع ـ بين المسؤولين الاميركيين ، ولم يكن

ذلك امراً خافياً على صنعاء التي تابعته بـ «الستلايت» في حله وترحاله ، ولاحظت ان الاميركيين ، على طريقتهم في التناول الاعلامي ، اذا ارادوا ان يعطوا«شخصاً ما» جرعة زائدة من الاهتمام فانهم يعمدون الى «تزويدها حبتين» !

وكانت هاتان «الحبتان» هما بيت العنكبوت الذي نسجي فيه ، وحوله، عشرات من خيوط الشك والظنان حول ما جرى للسيد البيض في واشنطن . وكانت الروايات، على كثرة سيناريوهاتها وتخريجاتها تتلخص في ان شيئاً غير عادي،حصل خلال هذه الزيارة، وغسل دماغ النائب فعاد «متمرداً» على الشرعية . وتكاد معظم هذه الروايات تتفق على ان السيد البيض سمع في واشنطن ان صنعاء«لهفت» عدن في قصة الوحدة ،لان الاخيرة تقوم فوق محيط من النفط وكنوز من الذهب وآبار من الغاز الطبيعي ، وان هذه الخيرات كان يمكن ان تحول اهل الجنوب السابق الى اثرياء جدد في المنطقة ، خصوصاً وان عددهم بالاجمال لا يزيد عن ثلاثة ملايين نسمة. بينما في ظل الوحدة، ستؤول هذه الخيرات الى ١٧ مليون نسمة، فيكون عائد القسمة مجحفاً لـ «الجنوبيين» وهكذا يكون اهل عدن ـ عن حق وحقيق ـ لاطالوا عنب اليمن ولا بلح الشام!

هذه الرواية التي يتداولها الناس في اليمن ، وفي المحافظات الشمالية بالذات ، تجد لها احياناً ما يتراءى انه تعزيز لمقولة ان «شيئاً ما» حدث للبيض في واشنطن ، ذلك ان في اليمن الآن

اكثر من ٢٨ شركة عالية للتنقيب عن النفط ، يعمل ٧٥٪ منها في نطاق المحافظات الجنوبية .وتكاد الفنادق الكبرى في صنعاء الآن تكون مشغولة بكاملها، وهي تعج بالزوار الاجانب، وهم على وجه الخصوص الاميركيون والفرنسيون.

لذلك كله يجد كثير من اهل المحافظات الشماليةفي جملة هذه العناصر، ما يوغر صدرها الى ان الاميركيين يريدون جعل البيض «يلتسين اليمن» كما قال لي استاذ يمني في احدى المدارس !

وقالوا في السياق نفسه، ان البيض ، ساعة عاد الى عدن معتكفاً ، لم يتقدم للرئيس علي صالح بـ ١٨ نقطة . بل انه قدم ثلاث نقاط تتلخص في الآتي

اولا: شكل رئاسة الدولة.. فقد كان يرى فيه صيغة غير واضحة المعالم، فلا هي رئاسة جماعية ، على طريقة يوغسلافيا السابقة مثلاً ، يتداول الناس فيها الحكم بشكل دوري ، ولا هي جمهورية رئاسية نابعة من انماط صيغ الرئاسة المعمول بها في مختلف المجتمعات ، النامية منها والمتقدمة.

كان البيض يريد ان يقول بايجاز ان مجلس الرئاسة الحالي هو مؤسسة رمزية لا وجود فاعلاً فيها الا للرئيس ، فلا داع لان يكون «مجلس رئاسة» . وعلى هذا الاساس كان اقتراحه ان يصار الى انتخاب الرئيس ونائبه على بطاقة انتخابية واحده ، على غرار الرئاسة الاميركية .

ومن المفارقة ان هذه النقطة احدث على البيض ايضاً من راوية انه اقترحها بعد العودة من اميركا ، ما يجعل الامر انبهاراً غير معهود في رجالات النظم الاشتراكية .

ثانياً: اللا مركزية او الحكم المحلي .. فقد رأى السيد البيض انه لا يمكن لدولة الوحدة ان تحكم بذات النمط المركزي الذي كانت تدار به دولة الشطر الشمالي السابقة . ففي ظل «دولة الوحدة» ينبغي توسيع مجرى الحكم المحلي لدفع الاقاليم نحو ابراز امكانياتها من جهة، وتخفيف عبء القرار على العاصمة من جهة اخرى. فليس معقولاً على سبيل المثال ، ان يكون شرط رأس المال المستثمر في محافظات اليمن محكوماً بسقف محدد «عشرين مليون ريال» ، لا يسمح بتجاوزه الا باذن خاص من العاصمة صنعاء . هكذا تقول مجالس السيد البيض.

ثالثاً انشاء مجلس استشاري .. ومنطلق النائب في هذا الاقتراح ، باختصار، ان مجلس النواب



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٣/١٢/١٦

وحده، لا يعبر بالضرورة عن الخارطه الشعبية لليمن ، بالنظر الى الظروف الخاصة والاستثنائية التي تمر بها الانتخابات الديمقراطية وعلى هذا الاساس فانه يعتقد ان الآلية العددية لمجلس النواب لا تنسجم ، في احيان كثيرة، مع واقع القضايا المصيرية التي تمر بها البلاد ، ومن هنا فهو يعتقد بان قيام مجلس استشاري من شأنه ان يحفظ توازن اللعبة الديمقراطية ويكبح جماح جيادها . ولعله اراد من ذلك ان يجعل المؤسسة البرلمانية في اليمن ، طائراً بجناحين ، على وزن الكونغرس الاميركي ، بمجلس النواب والشيوخ ، او على وزن السلطة التشريعية في بريطانيا ،بمجلس العموم واللوردات ، او على وزن الهيئة التشريعية في المغرب، بنواب الانتخابا ت المباشرة ونظرائهم القادمين باقتراع غير مباشر او على وزن مؤسسة البرلمان المصري ، بمجلس الشعب والشورى،او بالطريقة الاردنية، عبر مجلسي النواب والاعيان.

كل هذه الامثلة كانت الى «حد ما» تدور في خواطر البيض بشأن مسالة المجلس الاستشاري .

غير ان الشاهد في كل ذلك ـ كمايقول منتقدوه ـ انه بدأ المطالبة بثلاث نقاط ، سرعان ما حولها الى ١٨ نقطة ، فما الذي جرى واضاف النقاط الـ ١٥ الباقيات؟

(يتبع)



المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ١٦ ديسمبر ١٩٩٣

بدعوى تعطل الأجهزة بسبب الأزمة السياسية

برلمانيون يمنيون يطالبون بسحب الثقة من حكومة العطاس

صنعاء: من حمود منصر

بدأت تحركات داخل البرلمان اليمني امس لدعوة حكومة المهندس حيدر العطاس الائتلافية للحضور الى المجلس والزامها بالوجود الدائم بكامل اعضائها في صنعاء، ومنع تعطيل المؤسسات والاجهزة الحكومية التي اصابها الشلل بسبب الازمة السياسية الراهنة.

في بداية جلسة البرلمان امس دعا النائب عبد الله صعتر - من التجمع اليمني للاصلاح - الى ضرورة استدعاء الحكومة والزامها بممارسة مهامها، وصلاحياتها وعدم تعطيل المؤسسات، او ان يبدأ البرلمان في بحث الموقف، وممارسة سلطاته وسحب الثقة من الحكومة الحالية.

وأشار الى ان معظم المكاتب الحكومية ودواوين الوزارات اصبحت مشلولة تماما بسبب الازمة السياسية، وغياب رئيس الحكومة وعدد كبير من الوزراء في عدن.

وقد ضجت قاعة البرلمان اليمني امس عندما طرح النائب صعتر مقترحاً لسحب الثقة من الحكومة ورفع جميع النواب الحاضرين في القاعة ايديهم تعبيراً عن تاييد المقترح غير ان الشيخ عبد الله الاحمر رئيس المجلس عقب على ذلك بالقول انه سيتم احالة المقترح الى اللجنة البرلمانية المكلفة بمتابعة وتقصي الحقائق حول الازمة للنظر فيه في ضوء النتائج التي توصلت اليها اللجنة من خلال عملها على مدى الاسابيع الماضية.

وأبدى عدد كبير من النواب استياءهم لعدم اكتراث الحكومة بالبرلمان، وأشاروا الى انه اذا كانت الحكومة ستحضر الى البرلمان كالمرات السابقة لتكرر على مسامعهم الحجج والاسباب التي ذكرتها في اوقات سابقة، فإنه لا فائدة من حضورها.

واعتبر آخرون ان انزلاق الاوضاع في البلاد نحو التمزق من جراء الأزمة ادانة للبرلمان ودليل على عجزه عن التحرك، او معاناته من حالة انقسام وتململ لكن الشيخ الاحمر - الذي راس جلسة امس - رد على ذلك بتاكيد تماسك البرلمان ووحدة موقفه كسلطة تشريعية، وعدم وجود ما يثير القلق على وحدة البرلمان.

ولاحظت «الشرق الأوسط» تغيب معظم نواب الحزب الاشتراكي عن اجتماعات البرلمان خلال الايام الاخيرة، ولم يتجاوز عدد الحضور في جلسة أمس الـ 140 عضواً تقريباً من اصل 301. ويشير ذلك الى محاولة لتعطيل البرلمان ايضا من خلال تغيب نواب الاشتراكي وعدد آخر من النواب المستقلين، وخاصة من محافظة تعز والذين يشاركون في التحضير لعقد الملتقى الجماهيري في تعز خلال الفترة من 18 - 19 ديسمبر (كانون الاول) الحالي.

على صعيد آخر اكد مصدر قيادي رفيع لـ«الشرق الأوسط» ان الحزب الاشتراكي اليمني ابلغ امس بواسطة العميد مجاهد أبو شوارب نائب رئيس الوزراء باسماء ممثلي المؤتمر الشعبي العام في لجنة الحوار الوطني حول الازمة.

وقال المصدر ان المؤتمر الشعبي العام سمى ممثليه برئاسة عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للمؤتمر وعضوية كل من الدكتور حسن محمد مكي النائب الاول لرئيس الوزراء والدكتور عبد الكريم الارياني وزير التخطيط والتنمية، والعميد يحيى المتوكل وزير الداخلية، وعبد الله احمد غانم وزير العدل، وجميعهم اعضاء في اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي.

واستبعد مسؤول في الاشتراكي قول حزبه بذلك حيث اشترط على المؤتمر الشعبي في وقت سابق اشراك العقيد علي محسن الاحمر قائد سلاح المدرعات في الحوار ممثلاً عن



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٦ ديسمبر ١٩٩٣

المؤتمر الشعبي العام غير ان المؤتمر يرفض ذلك لعدة اعتبارات اولها ان ذلك ليس من اختصاص الحزب الاشتراكي وايضا لان علي الاحمر قيادي عسكري، وليس قيادياً في المؤتمر الشعبي العام.

على الصعيد نفسه ترددت انباء في صنعاء ان الحزب الاشتراكي طالب المؤتمر الشعبي ايضا بابعاد ثلاثة من وزرائه في الحكومة هم علوي السلامي وزير المالية ومحمد احمد الجنيد رئيس البنك المركزي، وعلي الأنسي مدير مكتب مجلس الرئاسة.

وبينما لم تؤكد دوائر الحزب الاشتراكي هذا الطلب قال مصدر قيادي في المؤتمر الشعبي ان حزبه يوافق على هذا المطلب بشريطة ان يبعد الحزب الاشتراكي ثلاثة من اعضائه في الحكومة هم المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الحكومة وصالح ابو بكر بن حسينون وزير النفط وصالح منصر السيلي محافظ عدن.

ويتهم المؤتمر الشعبي العام صالح منصر السيلي بانه يقود حركة انفصالية من خلال الاجراءات التي اتخذها والممارسات التي يتبعها داخل عدن، وانه وراء المواقف المتشددة للحزب الاشتراكي في الآونة الاخيرة.

المؤتمر يحمل الاشتراكي مسؤولية عدم استئناف الحوار

خطف ضابط جنوبي في صنعاء وسعر الدولار عاد الى الارتفاع

☐ صنعاء - «الحياة»:
☐ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ اثارت قضية خطف ضابط جنوبي مهم في صنعاء واقتياده الى جهة مجهولة مخاوف من انعكاسات سلبية على الازمة اليمنية التي راوحت امس مكانها، اذ حمل المؤتمر الشعبي العام الحزب الاشتراكي مجدداً مسؤولية عدم استئناف الحوار بين القوى السياسية لايجاد مخرج من الازمة. ولوحظ امس عودة اسعار الدولار الى الارتفاع بالمقارنة مع سعر الريال اليمني. وقالت مصادر في عدن ان سعر الدولار ارتفع من ٦٠ الى ٦٦ ريالاً.

وقال مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي «ان الحزب الاشتراكي اليمني يتحمل مسؤولية عدم استئناف الحوار الموسع للخروج من الازمة السياسية التي تمر فيها البلاد وان الحديث عن اعادة تشكيل لجان الحوار الممثلة لاحزاب الائتلاف الثلاثة ليس سوى عذر يبرر به الحزب التسويف والمماطلة. فلم يكن اقتراح اعادة تشكيل لجان الحوار بطلب من اي طرف من اطراف الائتلاف ولكن جاء حسب اقتراح تقدم به الإخوان: مجاهد ابو شوارب وسنان ابو لحوم. ورغم ان القاعدة المعمول بها دائماً هي ان يسمي كل طرف ممثليه في الحوار الموسع، الا ان قيادة المؤتمر الشعبي وافقت عند اجتماعها مع الاخوين مجاهد ابو شوارب وسنان ابو لحوم بعد ظهر يوم السبت ١٩٩٣/١٢/١١ على البحث في الاقتراح وأدخلت عليه تعديلاً ابلغ الدكتور ياسين سعيد نعمان به في الساعة الحادية عشرة والنصف مساء اليوم نفسه. وقد وعد بعرض الاقتراح على الامين

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٦ ديسمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطف ضابط جنوبي في صنعاء

تتمة الصفحة الاولى

العام للحزب الاشتراكي وبقية الزملاء، وحتى اليوم الموافق ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٣، لم يبلغنا الاخ الدكتور ياسين سعيد نعمان راي الحزب في التعديل المقدم اليه من قيادة المؤتمر لكننا فوجئنا بتصريحه الصادر يوم ١٩٩٣/١٢/١٤ والذي قال فيه ان تعذر عقد اجتماع لجنة الحوار الوطني يرجع الى عدم تسمية المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح ممثليهم للحوار وهو ما ليس له اساس من الصحة».

على صعيد خطف الضابط ذكرت مصادر امنية مسؤولة في صنعاء ان «الاجهزة المختصة تواصل جهودها لمعرفة مكان احتجاز المقدم حمود مسعد المريسي احد كبار ضباط القوات المسلحة الذي خطفته فجر اول من امس الثلثاء عناصر مسلحة مجهولة وسط صنعاء».

واشارت هذه المصادر في اتصال اجري من عدن امس الى ان «المعلومات التي تمكنت الاجهزة الامنية من معرفتها عن حادث الخطف تدل على ان العملية تمت لدى وصول سيارة جيب من دون ارقام امام فندق «النهضة» حيث ينزل المقدم القادم في مهمة من عدن، وكانت في السيارة مجموعة مسلحة مجهولة الهوية استدعى افرادها المقدم حمود «للتفاهم معه»، وبمجرد نزوله من غرفته اقتيد تحت تهديد السلاح وقيدت يداه وقذف به الى مؤخرة السيارة التي انطلقت الى جهة مجهولة».

واعربت هذه المصادر عن «اسفها لهذا الحادث الذي يتزامن مع تصاعد حدة الازمة السياسية التي تعيشها البلاد حالياً» مؤكدة ان «وراء الخطف جهات تستهدف اشعال الفتنة بين افراد القوات المسلحة غير الموحدة شمالاً وجنوباً».

وفي عدن قالت مصادر عسكرية طلبت عدم ذكرها ان: «خطف احد كبار ضباط قوات الجنوب المقدم حمود مسعد المريسي وسط صنعاء يدل على ان مرحلة المضايقات واعمال الارهاب ضد افراد القوات الجنوبية الموجودة في الشمال بدأت وان ذلك ينذر بعواقب وخيمة».

على صعيد آخر اغلقت كل محلات الصرافة في عدن ابوابها امس تخوفاً من عمليات دهم بعد اتخاذ المحلات قراراً برفع سعر الدولار من ٦٠ الى ٦٦ ريالاً في خطوة تلاها ارتفاع ملحوظ في اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية.

وكانت قوات الامن دهمت أول من امس في صنعاء عدداً من المحلات الخاصة بالصيارفة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٦ [illegible] ١٩٩٣

قبائل خولان اليمنية تريد مشاركة اوسع في السلطة

□ صنعاء - «الحياة»:

■ عقدت قبائل خولان اليمنية مؤتمراً موسعاً انتهى اول من امس، «ناقش عدداً من القضايا التي تهم قبيلة خولان والقضايا على الساحة اليمنية وبعد التداول والنقاش تم التوصل الى ما يلي:

١ - الحفاظ على الوحدة الوطنية باعتبارها الانجاز التاريخي للشعب اليمني.

٢ - نظراً الى بعض التصرفات الخاطئة التي يمارسها القادة العسكريون في المنطقة ما اوجد شرخاً في العلاقة بين المواطنين والعسكريين وحرصاً منا على استمرار العلاقة نطالب الدوّلة باستبدال القادة العسكريين والعمل على تخفيف المعسكرات الحالية وتحويل اعتماداتها للمشاريع الخدماتية لأن خولان هي من اكثر المناطق اليمنية حرماناً.

٣ - نظراً الى ما قدمته قبيلة خولان من تضحيات في الدفاع عن الثورة والجمهورية نطالب الدولة بمشاركة خولان خصوصاً وبكيل عموماً في مختلف الاعمال المدنية والعسكرية بما يتناسب مع حجمها ودورها.

٤ - نظراً الى الكثافة السكانية والمساحة الجغرافية الواسعة للقبيلة نطالب الدولة بان تكون خولان محافظة ضمن التقسيم الاداري».

واضاف بيان خولان «بما اننا جزء لا يتجزا من بكيل فاننا نطالب مجلس بكيل الموحد بثقله وكل مكوناته العمل للتحضير لعقد مؤتمر موسع يضم كل قبائل بكيل وكل الوطنيين الشرفاء من ابناء اليمن لتدارس القضايا والأوضاع الراهنة على الصعيدين السياسي والاجتماعي» ودعا «الجميع الى العمل على جمع الكلمة وتوحيد الصفوف خدمة للأمة والوطن وكل المكاسب والمنجزات التي تخدم المصلحة العامة».



حاورهما في صنعاء وعدن :
مجدي الدقاق

عبد العزيز عبد الغني:

قيادات الجنوب رفضت توحيد الحزبين الرئيسيين في البلاد

أكد عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام في اليمن «عبد العزيز عبد الغني» ان الازمة السياسية في بلاده بدأت منذ قيام دولة الوحدة بسبب الخلافات التي ظهرت بين شريكي السلطة في ذلك الوقت «المؤتمر والاشتراكي» حول التعديلات الدستورية واستمرت عقب ظهور نتائج اول انتخابات تشريعية في ٢٧ ابريل الماضي. واتهم عبد العزيز عبد الغني الذي يعتبر الرجل الثاني في حزب «المؤتمر الشعبي العام» في حديث خاص لـ«العالم اليوم» بمكتبه في صنعاء بعض قيادات الحزب الاشتراكي بأنها وقفت ضد توحيد الحزبين الرئيسين في البلاد «المؤتمر والاشتراكي». واشار الى ان تصعيد الازمة جاء بعد سلسلة خطب وتصريحات في المحافظات الجنوبية القاها على سالم البيض نائب الرئيس وكانت «متدنية اللهجة» فضلا عن قيام اعضاء الحزب الاشتراكي بتعليق اللافتات المناهضة للمؤتمر وتمزيق صور الرئيس على عبد الله صالح.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ ديسمبر ١٩٩٣

وابدى عضو مجلس الرئاسة عبد العزيز عبد الغنى استعداد حزبه وكافة قيادات المؤتمر الشعبى العام لمناقشة كافة القضايا التى يطرحها الاشتراكى اوتكتل احزاب المعارضة واضاف موضحا «ولكن هناك امورا سياسية لاتقبل» المناقشة ولا المساومة وهى الوحدة والديمقراطية ونبذ العنف وفيما عدا ذلك فنحن على استعداد للحوار.

ورفض عبد الغنى اتهام الاشتراكى لحزب المؤتمر بالهيمنة على الدولة الجديدة مشيرا الى ان كل النظم والقوانين واللوائح التى طبقت تم الاتفاق عليها من قبل لجان مشتركة شكلت من مسئولى الدولتين السابقتين وان القوانين التي لم يتم الاتفاق عليها ظل يعمل بها شطريا مثل قانون العقوبات.

وأكد انه لم يفرض احد قوانينه على الاخر اما الهيمنة والسيطرة فهى للاشتراكى فعناصر المؤتمر من ابناء المحافظات الشمالية لايبلغون عدد اصابع اليد وإذا كان هناك محافظ أومدير امن فهو وحدة، واضاف لكننا لم نعط لهذه المسالة اى اهتمام فالجميع يمنيون بغض النظر عن انتمائهم الحزبى والمناطقى.

وأكد عبد العزيز عبد الغنى ان الحوار هو المدخل الطبيعى لانهاء الأزمة وان لقاء الرئيس ونائبه مهم وضرورى لذلك واقترح عبد الغنى عقد اجتماع بين قيادات الائتلاف الثلاثة.

واكد عبد العزيز عبد الغنى ان الشارع اليمنى يعيش حالة قلق حقيقية أثرت على حياته اقتصاديا وسياسيا وأن الأزمة قد عكست نفسها على الوطن ككل.

وأكد عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبى ان حزبه لن يدخر جهدا من أجل الوصول الى حل سلمى وهادىء فالثوابت بالنسبة للمؤتمر معروفة وكل الاشياء الأخرى قابلة للحوار.

وفيما يتعلق بالاخطار التى تهدد كيان الدولة اوضح عبد العزيز عبد الغنى أن الوحدة اليمنية أصبحت شيئا قائما ودائما وان العودة الى ماقبل الوحدة بأى صيغة فيها ضرر كبير بالشعب اليمنى ومصالحه واستقراره.

واشار الى ان هذه الازمة اختلفت عن سابقاتها لأنها طالت كثيرا والخطر بدأ يتضح عندما بدأ الحديث حول الوحدة نفسها. وأعرب عبد العزيز عبد الغنى عن اعتقاده ان الوحدة قوة لليمن واستمرارها ضمان للأمن والاستقرار فيه بل وللمنطقة ـ واستطرد قائلا: وإذا حدث شىء ـ لاسمح الله ـ فإن البلاد ستنزلق الى منزلق خطير وستكون كارثة على الجميع.

وقال عبد الغنى ان اليمن يمر بظروف اقتصادية صعبة وان الأزمة التى تشهدها البلاد عكست نفسها على كل شىء واعتبر أن بدء تصدير النفط من حقل «المسيلة» بشرى خير لليمنيين وكشف ان البنك الدولى طور علاقاته باليمن وقرر تعيين ممثل مقيم له فى صنعاء الذى يعتبر الثانى فى منطقة الشرق الاوسط وافريقيا بعد ممثله المقيم فى مصر.

عبد العزيز عبد الغنى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٣

مواجهة بين قطبين من أقطاب الأزمة السياسية فى اليمن

سالم صالح محمد:

هيمنة الشماليين وراء تفجير الأزمة

وصف سالم صالح محمد الرجل الثانى فى الحزب الاشتراكى اليمنى مايحدث فى بلاده حاليا بانه مخاض جديد يحاول تثبيت أوضاع الوحدة والنهج المرادف لها وهو الديمقراطية التى يحاول اليمنيون تبنيها.

واشار عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكى اليمنى فى حديث الى «العالم اليوم» أجرى معه بمنزله فى عدن ان هناك عقليتين فى البلاد، الأولى تريد دولة الوحدة على اسس سليمة وعقلية وأخرتعتبر ان للوحدة ثمارها ولابد من الاستفادة منها.

واتهم القيادى اليمنى أصحاب هذه العقلية الاخيرة بممارسة سلوك خارج عن الاتفاقيات والدستور والعرف وحتى عن القيم القبلية الصالحة فضلا عن لجوئها للعنف والارهاب الفكرى والجسدى وأنها تريد إعادة البلاد الى ماقبل ٣٠ عاما مضت.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ [illegible] ١٩٩٣

وأكد سالم صالح محمد ان عودة الامين العام للحزب ونائب رئيس مجلس الرئاسة على سالم البيض الى العاصمة السياسية «صنعاء» لن يحل الازمة التى وصفها بانها متفاقمة وأصبحت شاملة لجميع نواحي الحياة الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية.

ووصف الاتهامات الموجهة الى الحزب الاشتراكى بانه غير ديمقراطى وشمولى ولم يطبق الوحدة فى المحافظات الجنوبية بانها تعكس عقلية الانفصال للذين يرددونها موضحا «وليس عقلية الانفصال فحسب بل عقلية الالحاق والضم والهيمنة» مشيرا الى ان مـاواجهه ابناء الجنوب الذين تركوا بيوتهم وذهبوا الى صنعاء من اصحاب تلك العقليات اكد لهم ان اصحاب تلك العقليات لم يتغيروا ولم يدركوا التطورات التى حدثت فى العالم.

وتساءل سالم صالح محمد: «أريد ان اعرف كم عدد العناصر الموجودة فى صنعاء والقادمة من عدن والتى يسمح لها بممارسة السلطة؟ موضحا ان للحزب الاشتراكى ٣٥ الف عضو فى المحافظات الجنوبية وهم الان على مستوى المحافظات الشمالية و٢٢ الفا لم يسمح لهم بأى وضع قيادى فى محافظات الشمال.

وأوضح ان هناك ٨٤ شخصا من الجنوب مسجلين فى مؤسسة الرئاسة يتسلمون رواتبهم ولكنهم ممنوعون من ممارسة اية صلاحيات وأعمال تتعلق بالدولة مثل زملائهم القادمين من جهاز الدولة فى الشمال.

وأضاف سالم صالح ان ابناء الجنوب يتولون مهمة المحافظين فى محافظتين جنوبيتين فقط وبقية المحافظات يشغلها محافظون من الشمال «المؤتمر» وان اجهزة الامن لايزال يسيطر عليها اعضاء المؤتمر وهكذا بقية الادارات وفى تقديرى ـ يقول سالم صالح ـ ان هذه الاتهامات لاتطلق إلا على من يملك عقلية مازالت تعيش على رواسب الماضى.

وحول دعوته للفيدرالية ـــ اكد سالم صالح محمد انه شخصيا يدعو لتعميق الوحدة والحفاظ على الارض والانسان ولكن يجب «ان ننهى الاستبداد وتنتهى مسالة الالحاق والتبعية والهيمنة من اى جهة كانت فنحن فى عصر وعهد جديدين».

وعلينا ان نستمع لبعضنا البعض دون خوف اوإرهاب ونطرح مالدينا من مشاريع وإذا مارفضت صيغة الحكم المحلى فلايوجد امامنا سوى ايجاد اقاليم تشكل الفيدرالية من اجل ان نحول دون الانفصال.. إنفصال جديد فى اليمن، لن نتبناه نحن لكن بذوره واضحة وموجودة وستقوم به اطراف لها مصلحة ونحن فى الحزب الاشتراكى ضد هذا الانفصال وهذا التوجه ولكننا لن نستطيع منعه بمفردنا.

لهذا فانا ارى أن الفيدرالية أوالاقاليم تتحمل مسئولية نفسها اقتصاديا وأمنيا وفى نفس الوقت تعمل على اساس بناء الوضع الثقافى والاجتماعى داخل هذه الاقاليم التى تتشكل منها الدولة اليمنية الحديثة.

وحول الاطراف التى تقف ضد بناء الدولة اشار سالم صالح محمد قائلا إنها معروفة وهى التى وقفت ضد الوحدة وضد مشروع الدستور والاستفتاء عليه وهى التى مولت وجمت العناصر التي عادت من افغانستان.

وحول موقف الحزب الاشتراكى الداعى لدخول تجمع الاصلاح الائتلاف الحاكم رغم اتهامه بدعم عناصر الارهاب اوضح عضو مجلس الرئاسة ان هناك أجنحة داخل حزب الاصلاح وأضاف: نحن الذين اوصلنا «الاصلاح» لتغيير سياساته والمجىء بسياسات مناقضة لسياساته السابقة تقوم على انقاضها سواء فى مواقفه وتحالفاته الداخلية أوالخارجية ولقد اثبتت الانتخابات ذلك ودخلها بشكل ديمقراطى فيما عدا بعض الدوائر التى وقع فيها قتال حقيقى ونسجلها هنا للتاريخ فعناصر الاصلاح قاتلت بالسلاح فى بعض الدوائر للحصول على نتائج يريدونها.



أزمة اليمن وصراع الهوية

بقلم

احمد نافع

عندما قامت دولة اليمن الموحدة يوم ٢٢ عام ١٩٩٠ عمت الفرحة كل أرجاء الوطن الكبير، اذ كان معنى الحدث الكبير هو أن هناك أملا في أن تخرج دول عربية من مشهد «التجزئة» التي تعيشها الأمة العربية منذ استقلال اقطارها، وأن توحيد شطري اليمن قد يشجع الكثيرين على زيادة معدلات التكامل بما يحقق في النهاية نوعا من «الاتحاد» فيما بينهما، واليوم، فإن الحزن يسيطر على النفوس لأن موسم الفرحة لم يدم طويلا، فبعد أقل من ثلاث سنوات نرى الوحدة مهددة بشكل لم يتوقعه أحد إلى درجة أن الشعور العام هو أن اليمن لايزال «دولتين» متصارعتين بشكل لم يكن قائما قبل أن يوقع اتفاق الوحدة بينهما.

وأكثر مايثير القلق هو أن الأزمة التي نشأت وهي معترف بها من الجميع وتفاصيلها يعرفها كل المهتمين بالشئون العربية العامة.

لم يكن مخططا لها من أي طرف، ويمكن القول إنها من فعل الظروف (اذا صح التعبير). ولكن هناك من استثمرها لحسابه في محاولة للسيطرة على مقدرات الدولة الجديدة، ووضح ذلك من تطورات الأزمة التي لجأ أطرافها إلى مختلف الوسائل بما في ذلك «سلاح الاغتيالات». وانطبق على الجميع ماقاله أحد زعماء اليمن بأن هناك قوى «تريد ان تصادر نضال الآخرين وتاريخهم بالافتراء والارهاب والتصفية الجسدية». وكانت الأزمة فرصة في الوقت نفسه للقوى المجندة للارهاب أن تمارس نشاطها بالتعاون مع عناصر أجنبية عربية وغير عربية.

والمذهل في الأمر هو أن الانتخابات الأخيرة التي جرت في اليمن كانت ناجحة بل كانت مثالية في رأي البعض، الأمر الذي بعث على التفاؤل بامكان حدوث تقدم ديمقراطي في ظل التعددية السياسية رغم «القبلية» عميقة الجذور في البلاد.

ولكن نتائج الانتخابات - في التحليل النهائي - عكست جو الأزمة وكشفت عن طبيعة بعض المشكلات، ففي الجنوب فاز الحزب الاشتراكي بكل مقاعد محافظاته باستثناء مقعدين حصل عليهما نائبان مستقلان، أي أن الحزب حصل على ٥٦ مقعدا كما حصل على ٦ مقاعد في الشمال الذي لم يستطع أي من حزبيه الفوز بمقعد واحد في الجنوب ولهذا الأمر دلالته وكانت له أسبابه وأبرزها أن «وعيا انفصاليا» بدأ يتكون في الجنوب، وهو أمر يؤكد دونما شك بأن الوحدة اليمنية في خطر نتيجة للخلافات التي برزت على السطح بشكل طغت فيه على العوامل الموضوعية.

وترجع الخلافات إلى التناقضات التي زادت تعقيدا بعد قيام الوحدة، ولمعرفتها يتعين الرجوع إلى الماضي القريب حيث كانت كل من شطري الدولة الجديدة قد قطع شوطا في بناء تشريعاته وهياكله الخاصة، وجاءت الوحدة لتجمع نظامين كان التباين بينهما واضحا ثم تضاءل وسمح بقيام كيان واحد. ولكن وضح أن لدى كل منهما مشكلاته الخاصة.. كانت هناك في الجنوب الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة وصراع الحزب الواحد مع خصومه السابقين، وكانت في الشمال مشكلات من نوع آخر تتجسد في المركزية الشديدة والتباين في محاولات التطور وانتاج الثروة وقد ظلت انعكاسات الوضع تتفاعل لعجز الأطراف في الحالين عن معالجته.

وقد زادت التناقضات تعقيدا بعد الوحدة، فمحافظتا عدن وحضرموت تشكلان مع محافظة تعز ٨٠٪ من ثروة البلاد بمختلف اشكالها ولكن بيدها ١٠٪ من السلطة، كما أن محافظة تعز تقدم ٥٠٪ من الكادر الفني الذي يدير عجلة الاقتصاد بينما لايوجد خارج صنعاء أي تغيير منذ عام ١٩٦٤، وخاصة في مناطق المرتفعات ومن التناقضات ان الدولة موجودة في بعض المحافظات بينما يوجد جزء منها حول العاصمة لايخضع الا لحكم «العشائرية الكونفيدرالية» - إذا صح التعبير، وهناك أيضا مشكلة التنافر بين الأرض والسكان، ففي الشمال يوجد ثلثا السكان في ثلث مساحة الدولة بينما يشكل الجنوب مساحة أكبر لايحتلها إلا ربع السكان، البالغ عددهم ١٤ مليون نسمة.

وقد أدت التناقضات إلى الأزمة المركبة التي نشهدها في اليمن الآن، وهي أزمة قلبت الأوضاع بشكل مثير، فبعد أن كان الحزب الاشتراكي مكروها في البلاد - شمالا وجنوبا - فإن مكانته تغيرت بعد الوحدة نتيجة المعاناة المعيشية بعد ارتفاع الأسعار بسبب زوال الدعم الحكومي للسلع، ومع أن الدعم في الشمال زال بنفس الدرجة إلا أن اختلاف الأحوال الاقتصادية في مناطق اليمن جعل الاحساس بالضيق أكثر وطأة في الجنوب عنه في الشمال، وزاد من عوامل التذمر مشكلات «الجباية» بعد الوحدة إلى جانب احساس الشعب في الجنوب بأنه يمثل مواطنين من الدرجة الثانية.

وساعد على هذا الاحساس موقف السيد علي سالم البيض نائب رئيس اليمن الذي اعتكف في عدن منذ ٩ اغسطس الماضي، ورفض تولي منصبه طالما لم تنفذ خطة الاصلاح التي تقدم بها حزبه، وتمثل هذه الخطة أقوى أسباب الخلاف القائم بين المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه البيض، وهو خلاف يستثمره لصالحه حزب التجمع الوطني للاصلاح الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح والحزب الاشتراكي الذي يتزعمه عبد الله الأحمر - أحد شيوخ القبائل - رئيس مجلس النواب - فالتجمع يتبنى على السطح موقفا حذرا وإن كان من الناحية العملية يعد جزءا من المؤتمر الشعبي ويعمل للسيطرة عليه استنادا إلى السيطرة القبلية في البلاد، وهو في حقيقة الأمر يعمل على اضعاف الطرفين مع اخفاء حقيقة ميوله السياسية والمذهبية.

والبيض لم يؤد القسم القانونية حتى الآن، وهو يطالب بتحديد صلاحياته!

ماهو دوره في ظل وجود الرئيس، وماهو دوره في حالة ما اذا حدث شيء للرئيس ويبدو أن الحزب الاشتراكي يعول كثيرا على تحديد الصلاحيات بما يضمن له الوجود الحقيقي في بناء مؤسسات دولة الوحدة الذي تعطل بسبب الخلافات التي برزت قبل ان تتمكن الدولة الجديدة من وضع خطط تكوينها على أسس عصرية تتفق مع انجاز الوحدة. ولهذا السبب فقد قدم الحزب الاشتراكي مشروعا يتضمن ١٨ مطلبا، وافق عليها المؤتمر الشعبي العام. وابرز المطالب هي:



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٣

١ ـ تبنى مشروع الحكم المحلى، الذى يضمن اعادة التقسيم الادارى بما يؤدى إلى اقتسام الصلاحيات بين العاصمة والمحافظات.

٢ ـ سحب القوات المسلحة من المدن، بحيث لاتصبح ثكنات عسكرية كما هو الحال فى بعضها، واسباغ الصيغة الحضارية عليها.

٣ ـ العمل على وجود الأمن فى كل المناطق، بمعنى إعلاء مبدأ سيادة القانون وتبنى الدولة سياسة مكافحة الارهاب ونبذه.

والواقع ان قضية الأمن تبدو من المشكلات المحيرة فى اليمن، فمنذ قيام الوحدة بدأت عمليات الاغتيال تنال كل الشخصيات وتركز فى الحقيقة على كوادر الحزب الاشتراكى الذى تعرض لحوالى ١٦٠ حالة اعتداء، لم يسلم منها ياسين سعيد نعمان الرئيس السابق للبرلمان الذى تعرض لهجوم بصواريخ «ار ـ بى ـ جى» على غرفة نومه، ولم تسلم منها عائلة على سالم البيض الذى استشهد ابن شقيقته فى حادث كان المستهدف منه نجلا البيض «نايف ونوف» وبرغم مايتردد من أن الجميع منغمس فى هذه العمليات المريبة فإن الحزب الاشتراكي يقرر انه «ليس عاجزا عن الرد ولكنه لايحبذ هذا الانجرار الفاشل الذى لن يجنى على الشعب والوطن إلا المآسى». ويصل الاشتراكى إلى حد أنه يتهم الدولة بالعجز عن الوصول إلى مرتكبى هذه الحوادث عن عمد، نتيجة أزمة الثقة التى سيطرت على شركاء الوحدة بعد أشهر من قيامها. ومما يزيد مشكلة الأمن تعقيدا مسألة التسلح فى البلاد، فوفقا لآخر البيانات توجد لدى المواطنين البالغ تعدادهم ١٤ مليون نسمة قرابة ٩ ملايين قطعة من السلاح.

ومع ظهور الأزمة التى اخفاها وهج الوحدة فى أشهرها الأولى فإن استمرارها قد كشف عن أهم أسبابها على الاطلاق وهو الصراع حول هوية الدولة الجديدة، او بمعنى آخر حول مستقبل الوحدة ومن هو الذى تكون له اليد العليا فى الحكم ذلك ان الوحدة خلقت وضعا ديمقراطيا لايمكن لأحد ان يتحلل منه مثلما أوجدت ميزانا سكانيا مختلفا وعنصرا عسكريا جديدا، وكل هذا وضع الجميع أمام مشكلات يصعب تطويعها لمقتضيات الأحوال بسهولة، فتفكيك العقد يحتاج إلى بعض الوقت وإلى تضحيات بالمطالب القبلية او الاقليمية لصالح اللامركزية المالية والادارية المتطورة.

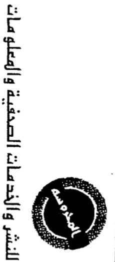
وقد كان الصراع سببا فى أن الحزب الاشتراكى طرح قضية الفيدرالية كحل لمشكلة الحكم، ولكنه فى واقع الأمر كان يستخدم ورقة تفاوضية يستهدف بها طرح مشروع للحكم المحلى يشبه نظام الأقاليم المطبق فى باكستان، وإن كان هذا الطرح قد ادى نتيجة للفهم الخاطىء إلى اتهام الحزب بالسعى لضرب الوحدة اليمنية. ومن ناحية فإن المؤتمر الشعبى ومعه تجمع الاصلاح استثمرا هذا الطرح فى اتهام الحزب الاشتراكى بانه لايزال يتبنى «ايديولوجية» تخلى عنها أصحابها، وهى ايديولوجية مكروهة فى الشمال لأسباب معروفة.

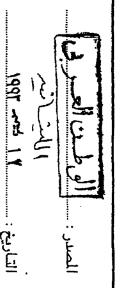
وبمعرفة طبيعة الصراع، يتأكد انه لايستهدف الرجوع إلى الماضى، اى الانشطار، فالانفصال لايريده أحد ولايسعى إليه، وإنما الذى يريده المتصارعون هو السلطة والسيطرة على مقدرات الأمور وفى خضم الصراع يدرك الجميع ان ايجابيات الوحدة رغم الضباب الذى يسيطر على الأوضاع لايستهان بها، فقد شكلت الوحدة مصالحها، والمثال على ذلك هو التمازج بين الأسر إلى درجة ان أغلبية سكان عدن الآن قدموا من تعز، و الاستثمارات المتنقلة والتجارة الداخلية الواسعة، أصبحت قوية إلى درجة كبيرة، إلى جانب انتقال العمال حيث المشروعات الجديدة مثل اقامة خط أنابيب البترول من شبوة فى الجنوب إلى الحديدة فى الشمال وخط الغاز من مارب فى الشمال إلى عدن فى الجنوب. وقد أدى كل ذلك إلى موقف يمكن وصفه بوجود مكونات وحدوية قوية ووجود موانع للانفصال، تجعل من الصعب على أى طرف تحمل مسئولية انهيار الوحدة التى استبشر الجميع بقيامها.

وبرغم الحرص على استمرار الوحدة فإن الوضع مرشح لنشوء شيء لايمكن السيطرة عليه فالبلاد شبه مشلولة تحت حكم الخوف من نتائج الصراع الذى لايخفى على الشارع اليمنى، وانعكس ذلك على تصريف أمور الدولة وخاصة فى المجالات الاقتصادية الحيوية وفى علاقات الدولة مع جيرانها والعالم الخارجى ويزيد من الخوف على مستقبل الوحدة ذلك الاحساس فى الجنوب بأن هناك من يريد الاخلال بالاتفاق الذى تم بالا يطغى نظام على آخر تدعيما للوحدة، وتجلى هذا الخوف فيما أعلنه صالح سالم (مساعد البيض فى الأمانة العامة للحزب الاشتراكى) فى خطاب أخير له فى عدن: اننا حين أقمنا هذا الوطن الشامخ فى مايو ١٩٩٠ كنا نطمح إلى بناء دولة ومؤسسات لايوجد فيها استعلاء ولاغطرسة على القانون. وكنا نفكر ان هدفنا النبيل ونيتنا الطيبة سيعملان على تطويع المشاكل ويساعدان فى تفكيك العقدة لكننا اصطدمنا بعقلية تستنكر حتى مجرد تنفس الآخرين ووجدنا ان هناك قوى تريد ان تصادر نضال الآخرين وتاريخهم بالافتراء والارهاب والتصفية الجسدية حتى لو ادى الأمر إلى خنق التاريخ كى يسكتوا عن الحقيقة!

والموقف الآن هو ان دولة الوحدة لاتزال مشروعا فى اليمن، وبدون قرارات صعبة وسريعة تستند إلى رؤية صحيحة وسليمة لطبيعة المشكلات ومعالجات صريحة لها فإن الأوضاع ستزداد سوءا.. أى أن الحالة الاقتصادية (يوجد قرابة مائة الف عاطل عن العمل) ستزداد انهيارا، وسيتفاقم العنف بحيث يقضى على أهم مرتكزات الدولة، وهو عنف يهدد بالنظر للظروف القبلية والاجتماعية فى اليمن على اشعال حرب أهلية. وواضح أن الزعماء الذين تنادوا أخيرا لاجتماعات تستهدف الخروج من الأزمة يدركون قبل غيرهم خطورة بقاء الوضع على ماهو عليه، فمع أن أحدا منهم لايريد «عودة الانشطار» إلا أن الممارسة الديمقراطية والبرلمانية لها تبعات كثيرة والمشكلات لها حلول تتفق مع الآمال المعلقة على الوحدة.

ولايظن أحد ان الحلول سهلة ولكن اقتحام المشكلات بإخلاص ويجد كفيل بتذليل كثير من العقبات، وخاصة اذا ماأظهرت أطراف الصراع الرغبة الحقيقية فى احترام إرادة الشعب. وسيكون أخطر شيء يلجأ إليه اى من الأطراف هو تحكيم السلاح فالأزمة لايوجد لها حل عسكرى والسبيل إلى إنهائها هو الحوار المتصل بعيدا عن غرور القوة ويؤكد هذه الحقيقة الخريطة الجديدة لليمن حيث تداخلت المصالح وتمازجت الأسر وتشابكت المؤسسات، كما يؤكدها أن فشل الحوار يهدد بنشوء وضع لايمكن السيطرة عليه.





المصدر : الوطن العربي
اللبنانية
التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٣

«صدام حسين»

أسرار الخط الساخن بين صدام حسين وعلي عبد الله صالح

٣٠٠ خبير عراقي ينظمون قوات الحرس الجمهوري الشمالي



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧-١٢-١٩٩٢

اسرار جديدة ، ومثيرة ازاحت الستار عنها – مؤخراً – رياح الأزمة اليمنية التي كشفت عن دور خطير للعراق في اثارة الخلاف بين الحزبين الرئيسيين المشاركين في الائتلاف الحاكم ، المؤتمر الشعبي ، والحزب الاشتراكي .

فقد برز حزب البعث اليمني «جناح العراق» على الساحة مؤخراً في شخص نائب رئيس الوزراء العميد متقاعد مجاهد ابو شوارب ، او رئيس الحزب قاسم سلام ، على الرغم من ان الحزب لم يحرز سوى ٧ مقاعد في الانتخابات التشريعية الأخيرة ، لكن دور حزب البعث اليمني برز في الأزمة بسبب الخط الهاتفي الساخن حالياً بين الرئيسين اليمني علي عبدالله صالح ، والعراقي صدام حسين وفي هذا الصدد تؤكد مصادر قيادية في الحزب الاشتراكي ان الرئيس اليمني طلب من نظيره العراقي سرعة تزويده بـ ١٥٠ عنصراً مدرباً من جهاز الاستخبارات العراقية للاشراف على عملية تحليل المعلومات المتجمعة في جهاز المخابرات الشمالي حول نشاطات الحزب الاشتراكي ، وخلاياه السرية المنتشرة في المحافظات الشمالية . وافادت المصادر ان الدفعة الاولى من خبراء المخابرات العراقية وصلوا الى صنعاء يوم ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي على متن احدى طائرات شركة الخطوط الجوية السودانية . كانوا قادمين – اصلاً – من العاصمة الاردنية « عمان» ، باعتبارهم «مدرسين» ، وادرجت اسماؤهم بالفعل على اللوائح المالية والأدارية لوزارة التعليم ، بدون ان يتم توزيعهم على مدارس .

وتقول مصادر رفيعة المستوى في الحزب الاشتراكي أن ٣٠ خبيراً عراقياً يشرفون على وحدات الحرس الجمهوري «الشمالي» منذ كانون الثاني(يناير) ١٩٩٠ ، وتقدر قوة الحرس الجمهوري بـ ٤٥ الف مقاتل حصلوا على تدريبات عالية ، اذ خصص لهم ١٥ في المئة من عائدات النفط سنوياً ، وهو الامر الذي دفع قيادات في الاشتراكي الى المطالبة بتخصيص نفس النسبة للحزب الاشتراكي ، وتعتبر هذه القضية احدى نقاط الخلاف الاساسية «غير المعلنة» بين الحزبين

وعلمت « الوطن العربي» أن الخبراء العراقيين الموجودين في صنعاء هم الذين وضعوا خطة نشر ٥ الأف مقاتل من قوات الحرس الجمهوري في ثياب مدنية داخل المدن الجنوبية ، فضلاً عن ٥٠٠ مقاتل من «لواء العمالقة» وهو من اكفأ الألوية المظلية في صنعاء وتشمل الخطة ايضاً تأمين المنشآت الحيوية في العاصمة . والمدن الرئيسية وحماية البنك المركزي اليمني وفروعه . وهي



علي عبد الله صالح

قوة عراقية تحمي وثائق البرنامج النووي العراقي في صنعاء

الخطة التي كانت بداية لسلسلة من الخلافات داخل الجيش بين وزير الدفاع العميد هيثم قاسم ، ورئيس الاركان «السابق» العقيد عبد الله البشيري ، والتي دفعت الاخير الى تقديم استقالته رافضاً ان يكون كعب اخيل ، او يستخدم كـ «حصان طروادة» في الصراع بين الرئيس ونائبه .

استقالة رئيس الاركان

وكان رئيس الاركان السابق سجل مجموعة من التحفظات في خطاب الاستقالة التي جاءت بعد شهرين فقط من اعتكاف نائب الرئيس علي سالم البيض في عدن . هذه التحفظات هي :

■ ان وزير الدفاع تجاوز صلاحياته بترقية حوالي ٣٥٠٠ ضابط جنوبي الى رتب اعلى في محاولة للسيطرة على المناصب القيادية للألوية والكتائب .

■ ان اسلحة ثقيلة «مدفعية هاون» ورشاشات اتوماتكية وذخائر اختفت من بعض القطاعات العسكرية ، من دون ان تجري تحقيقات حول اختفائها ورصد المسؤولين عنها .

■ ان ضباط الجيش تفرغوا لمهمة التعدي علي مساحات من الأراضي ، وبنوا فيها مساكن خاصة، واستغلوا سلاح المهندسين في اغراض غير عسكرية .

وتقول المصادر الجنوبية ان وزير الدفاع هيثم قاسم اكتشف ان رئيس الاركان يتلقى تعليمات مباشرة من الرئيس على عبد الله صالح بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة من دون ان يعرف الوزير عنها شيئاً ، مما ادى الى حالة ارتباك وتضارب في القرارات اثرت على مصداقيتها في القوات المسلحة، وكان من ضمنها تحريك قوات الحرس الجمهوري داخل العاصمة ، وهي التي ظلت بعيدة طوال سنوات الوحدة الثلاث الاولى .

وتؤكد المصادر الجنوبية ان خطة انتشار القوات الشمالية في الشمال والجنوب علي حد سواء وضعها خبراء عراقيون بهدف احباط واحتواء خطة مماثلة كان الحزب الاشتراكي وضعها في آب (اغسطس) الماضي بعد ايام من اعتكاف الرئيس وفي اجتماع للمكتب السياسي عقد بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها عبد الواسع سلام وزير العدل اليمني ، وفي هذا الاجتماع قرر الحزب الاشتراكي تشكيل قوة شعبية مسلحة قوامها ٢٥ الف مقاتل ، وتم تكليف محمد سعيد عبد الله «محسن» عضو المكتب السياسي ووزير الاسكان الحالي بالاشراف عليها . وتشكيل لجنة خاصة لانتقاء العضوية الصالحة من بين كوادر الحزب الذين في سن التجنيد أو الذين كانوا حصلوا على تدريبات عسكرية من قبل .

وفي غضون ثلاثة شهور كان ٥ الأف مسلح ينتمون للحزب الاشتراكي قدانتشروا في المدن الشمالية خصوصاً صنعاء وتعز وحجة، وتهامة، كما تم تجهيز ٤٧٠٠ سيارة جيب من طراز «هاي لوكس» مزودة بمدافع مضادة للطائرات «١٤,٥ بوصة» لنقل المسلحين الى الاماكن الحيوية .

خطط عسكرية

وفي الاسابيع الاخيرة الماضية تحركت وحدات مدرعة تابعة للجنوب في منطقتي كريتر وعدن، واحتلت مواقع دفاعية على الحدود الممتدة مع الشمال، في نفس الوقت الذي حدث فيه استنفار عام في القوات الشمالية، ووضع سلاح الجو في حالة تأهب ، وفي ظل هذا التوتر برز اسم العميد متقاعد مجاهد ابوشوارب وهو قيادي كبير، ومؤسس لحزب البعث اليمني «الجناح الموالي للعراق» ، اذ تراس لجنة تضم اخرين للوساطة بين الرئيس ونائبه ، والاشراف على ازالة النقاط العسكرية المستحدثة والتي انتشرت بطريقة فجائية لكنها ليست عشوائية على الحدود بين البلدين.

وعلى الرغم من ان اللجنة ضمت عنصرا قياديا من الحزب الاشتراكي هو جار الله عمر وزير الثقافة ، كما ضمت شخصيات مستقلة الا ان تراس العميد ابوشوارب لها اثار لدى الحزب الاشتراكي هواجس، وربما عداءات قديمة مع حزب البعث العراقي تعود الى ايام الجبهة القومية التي صارت فيما بعد الحزب الاشتراكي .. فالعداء بينهما ايديولوجي وسياسي، والعلاقة بين عدن وبغداد خلال حقبتي السبعينات والثمانينات لم تكن على مايرام، الى حد أن شركة الخطوط الجوية اليمنية، «اليمداء» ليس لها اي خطوط الى بغداد منذ مايقرب من عشرة اعوام.

ندم الاشتراكي

وكان نائب الرئيس على سالم البيض صرح للصحافيين اثناء اعتكافه ان الحزب الاشتراكي كان له رأي مخالف لما اتخذته اليمن من موقف مناصر للعراق إبان ازمة الخليج الثانية وغزو الكويت.

وتقول المصادر ان حزبين فقط اعربا عن عدم تأييدهما الغزو العراقي للكويت، الحزب الاول هو التجمع الوحدوي بزعامة عمر الجاوي الذي عارض بشدة الغزو منذ اللحظة الاولى، اما الحزب الثاني فهو الحزب الاشتراكي الذي اضطر الى مجاراة المؤتمر الشعبي «الشمالي» حرصا على الوحدة التي لم يكن حبر التوقيع على وثيقتها قد جف عندما وقع الغزو.

واذ يشعر الحزب الاشتراكي - حاليا - بالندم للانسياق وراء المؤتمر الشعبي في تأييد العراق، فان قادته أنتهزوا كل فرصة لكشف المخطط العراقي للتغلغل في المؤسسات الوحدوية خصوصاً القوات المسلحة.

وفي هذا الاطار كشفت المصادر لـ «الوطن العربي» عن عسكريين عراقيين يقيمون بصفة دائمة في مقر رئاسة الاركان لحراسة عدد كبير من الملفات السرية ذات القيمة العسكرية للعراق، وتتضمن وثائق ومستندات خاصة بالبرنامج العراقي النووي والكيماوي، كان قد تم تسريبها في شباط (فبراير) الماضي، وقت كانت فرق التفتيش التابعة للامم المتحدة تجوب العراق شرقاً وغربا بحثا عما يمكن مصادرته.



ويعتقد سياسيون في الحزب الاشتراكي انهم تورطوا مرة في تأييد صدام حسين، لكنهم ليسوا على استعداد للتورط مرة أخرى بحماية وثائقه النووية، والكيماوية، والتي يمكن ان تعرض اليمن الى عقوبات دولية، فضلا عن العقوبات التي وقعت وتمثلت في قطع المعونات المالية العربية والدولية التي كانت تصل سنويا، وتقدر بـ ١,٧ مليار دولار، وعودة حوالي مليون عامل يمني الى اليمن بعد ان كانوا يعملون في دول الخليج ويحصلون على

اين اختفت من البنك المركزي الجنوبي وديعة بـ ٥مليارات دولار؟

متيازات خاصة. وقد تعمدت قيادات الحزب الاشتراكي تسريب تقرير صادر عن البنك الدولي يؤكد ان اليمن هي واحدة من ثماني دول في الشرق الاوسط تواجه مصاعب جمة، ابرزها ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ٣ الى ١، ونسبة التضخم ٣٥٪ وانخفاض القيمة الشرائية للريال اليمني، وانتشرت في شوارع عدن شائعة سرعان ماانتقلت الى صنعاء تقول ان اليمن الجنوبي كان يمتلك ٥ مليارات دولار احتياطي في بنكه المركزي قبل الوحدة، وان ميزانية اليمن حالياً مديونة بـ ٦,٧ مليار دولار، ومن الطبيعي ان يتساءل كثيرون: اين ذهبت المليارات؟ وتتعدد الاجابات على هذا السؤال، في اشارات واضحة الى فساد مالي واداري ارتكبته

خطة عراقية لتسريب القوات الشمالية إلى عدن

قيادات مسؤولة في المؤتمر الشعبي.. وكان على سالم البيض زعيم الحزب الاشتراكي ونائب الرئيس اشار في خطاب له اثناء اعتكافه الى قصص فساد مالي مثيرة في صنعاء، وطالب بالتحقيق الفوري فيها، فيما اتهمت دوائر شمالية قيادات الحزب الاشتراكي بالثراء الفاحش، بوسائل غير مشروعة. والى ودائع بالنقد الاجنبي في بنوك اوروبية.

ومن جهته اعترف الرئيس اليمني بوجود مخالفات مالية وادارية جسيمة في الاعوام الثلاثة الماضية، لكنه ارجعها الى الظروف المحيطة بعملية تحويل المؤسسات القطرية الى مؤسسات وحدوية، وتعهد الرئيس غير مرة بمطاردة الفساد والمفسدين، لكن

رئيس الوزراء المهندس حيدر عطاس اشتكى غير مرة من انه لم يعد قادرا على ممارسة صلاحياته لان «هناك من يعوق خطط الاصلاح الاقتصادي» وانتقدت قيادات اخرى تابعة للاشتراكي قيام مسؤول كبير في الدولة بإصدار تعليمات للبنك المركزي اليمني بصرف مليارات الريالات، خصوصاً في المعركة الانتخابية الاخيرة من دون الرجوع الى المؤسسات السيادية الاخرى، بل ان وزير الاقتصاد والمالية لايعلم عن هذه التعليمات شيئاً.. وكان وزير البترول في الحكومة السابقة استقال بدعوى انه لايعلم اين تذهب عائدات البترول التي تقدر بـ ٤٠٠ مليون سنويا.

زيارة طارق عزيز

في هذه الاجواء ظهر العراقيون - مجدداً - في محافظة ابين الجنوبية، وقال مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي ان كوادر الحزب رصدت ١٨ خبيرا عراقيا في سلاح المدرعات اليمني الشمالي زاروا منطقة ابين، وكريتر حيث يتواجد لواء مدرعات تابع للشمال، لكن الخبراء اختفوا في غضون ساعات، ويعتقد انهم اشرفوا على عملية توزيع القوات ثم غادروا المنطقتين بطائرة هليوكبتر الى صنعاء، وتؤكد مصادر اشتراكية ان العراقيين موجودون بكثرة في المناطق الحدودية. وفي سلاح الطيران الشمالي، وانهم يقيمون في ثكنات عسكرية خاصة. ويختلطون احيانا بين خبراء النفط العراقيين الموجودين في مارب وتهامة، خصوصا اوقات الاجازات لاعطاء انطباع للقوى السياسية اليمنية بأنهم خبراء مدنيين لاعلاقة لهم بالشؤون العسكرية، ويجدر الذكر ان الخبراء العسكريين العراقيين جاء استدعاؤهم بأوامر «عليا» ولم تصدر اي قرارات اواتفاقات بهذا الشأن مع وزارة الدفاع التي يترأسها عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي العميد هيثم قاسم. وفي كواليس الوساطات التي تجري حاليا، وتشارك فيها قوى سياسية مستقلة. طرح الحزب الاشتراكي ضرورة ابعاد جميع الخبراء العسكريين غير اليمنيين من البلاد - باعتبار ان وجودهم مؤشر خطير على احتمالات وجود اياد خفية تعبث بأمن الوحدة

ومستقبلها. وتقول مصادر في الاشتراكي ان الزيارة التي قام بها طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي لليمن في اب (اغسطس) ١٩٩٢ كانت البداية الحقيقة لسلسلة من الازمات بين الحزبين الحاكمين في ذلك الحين. ولوحظ في تلك الزيارة انها اقتصرت على لقاء بين الرئيس اليمني وطارق عزيز، ولم يحضر على سالم البيض ذلك اللقاء لاسباب تتعلق بالخلافات العقائدية بين حزب البعث العراقي والحزب الاشتراكي، وهي خلافات قائمة حتى الان، بل مرشحة للتفاعل والتصاعد.

صنعاء ، عدن «الوطن العربي»



المصدر : الخليج - قطر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٣/١٢/١٧

الجيش اليمني يناى بنفسه عن الخلافات السياسية

اغتيال ابن شقيق علي ناصر في اللاذقية

الرئيس السابق: مؤشرات ايجابية لحل الأزمة

قال رئيس اليمن الجنوبي السابق علي ناصر محمد امس ان احد ابناء شقيقه الأكبر اغتيل في مدينة اللاذقية السورية الساحلية هذا الاسبوع.

وقال لرويتر ان القتيل اسمه هادي احمد ناصر، وان عمره يتراوح بين ٣٨ عاما و٤٠ عاما وحاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية.

وسئل عما اذا كان لهذا الحادث صلة بنزاع بين زعماء اليمن الشماليين والجنوبيين فقال «ان من الصعب ابداء رأي قبل انتهاء التحقيقات». وقال ان الأمن في سوريا فعال جدا وهو يتولى هذه المسالة.

وكان علي ناصر يتوسط بين الرئيس اليمني علي عبداله صالح ونائبه علي سالم البيض لانهاء الخلافات بينهما.

وذكر التلفزيون اليمني انه سيتم نقل هادي احمد ناصر وهو من قرية «آم قوز» في محافظة ابين بالشطر الجنوبي من اليمن من دمشق الى مسقط رأسه في غضون الساعات القليلة المقبلة.

واشار التلفزيون الى ان الرئيس اليمني على عبداله صالح قدم تعازيه الى علي ناصر محمد المقيم في دمشق في اتصال هاتفي اجراه معه ليل الاربعاء - الخميس. كما اتصل صالح بالرئيس السوري حافظ الاسد بهذا الصدد.

الى ذلك، قال علي ناصر محمد انه توجد مؤشرات ايجابية لحل الأزمة السياسية التي تهدد وحدة اليمن وان لجنة للحوار ستستانف اجتماعاتها في صنعاء الاسبوع المقبل.

وقال انه اجرى اتصالات مع الرئيس علي عبداله صالح ونائبه علي سالم البيض وان اتصالاته «أكدت على ضرورة الحوار واحتواء الأزمة».

وكانت لجنة الحوار التي تضم ممثلين للحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه البيض وحزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه صالح قد أخفقت في اجتماعات سابقة في ايجاد حل للأزمة.

وقال الرئيس اليمني السابق ان الحوار على اعلى المستويات القيادية هو اهم خطوة لتحقيق التفاهم وحل كافة المشكلات القائمة، وان الثقة بين الاطراف يجب ان تسود والا فلن يكتب النجاح لأي حوار او وساطة.



المصدر : الخليج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧/١٢/١٩٩٣

واضاف قوله «اعتقد ان افضل وسيلة لحل الخلاف هي الحوار على المستوى القيادي وان قيادة الحزبين يمكن ان تمهد الطريق امام لقاء بين الرئيس ونائبه وان النقاط التي طرحها الحزبان والتي يوجد بها نقاط التقاء كثيرة يمكن ان تشكل ارضية لهذا الحوار».

وكان خلاف قد وقع بين صالح والبيض اعتكف بعده البيض في عدن منذ يوليو — تموز مما أعاق عمل المؤسسات الحكوميه وهدد دولة الوحدة التي قامت عام ١٩٩٠.

وقال علي ناصر الذي يعيش في المنفى منذ الاطاحة به من رئاسة اليمن الجنوبي العام ١٩٨٦ انه سيعود الى اليمن الشهر المقبل لمواصلة الوساطة التي يقوم بها ولافتتاح مركز للدراسات العربية الاستراتيجية سيكون له فرع في صنعاء وآخر في عدن.

وقال ان صالح أمر بتجهيز المركز بأسرع وقت ممكن وان ترتيبات افتتاحه ستتم قريبا. واضاف ان دولا عربية كثيرة منها سوريا رحبت بانشاء المركز وان من المحتمل فتح فرع للمركز في دمشق.

اجتماع عسكري

من جهة اخرى، عقد العميد الركن عبد الملك السياني رئيس هيئة الاركان العامة للقوات المسلحة اليمنية اجتماعا موسعا أمس لنواب هيئة الأركان العامة وكبار القادة العسكريين ناقش فيه تقرير اللجنة العسكرية المشكلة من مجلس الوزراء لازالة مظاهر التوتر العسكري الذي شهدته بعض الوحدات العسكرية خلال الاسابيع الماضية. وقد اكدت مناقشات القادة العسكريين ان القوات المسلحة اليمنية مؤسسة دفاعية سيادية مكلفة بحماية الشرعية الدستورية والنظام الوطني الديمقراطي في البلاد وينبغي ان تبقى بعيدا عن تنافس الاحزاب وخلافاتها السياسية». (وكالات)



قبل يومين من موعد استئناف الحوار في اليمن

اغتيال ابن شقيق علي ناصر في ظروف غامضة بسورية

دمشق: من سلوى الاسطواني
صنعاء: «الشرق الأوسط»
عدن: من لطفي شطارة

في تطور درامي قد يلقي بظلاله على الأزمة اليمنية المحتدمة، اغتيل في ميناء اللاذقية السوري ابن شقيق رئيس اليمن الجنوبي السابق علي ناصر محمد الذي كان يحاول بذل وساطته بين الاطراف المتنازعة في اليمن، وجاء ذلك قبل يومين فقط من الموعد الذي اتفق عليه اطراف النزاع لاستئناف الحوار السياسي بينهم يوم غد.

وقالت المصادر اليمنية في دمشق لـ«الشرق الأوسط» ان الشاب هادي احمد ناصر محمد كان في مهمة باللاذقية مكلفا من عمه الرئيس السابق باحضار بعض الملفات من الفيلا الخاصة بعلي ناصر محمد، واوصله السائق الى هناك قبل ثلاثة ايام. وحين عاد السائق والمرافق في اليوم التالي لاعطائه بعض الصحف والمجلات والأغراض، لم يفتح لهم.

وعندما سألا الجنايني عنه قال انه لم يره منذ ايام. وحين عاد السائق ليعلم الرئيس علي ناصر، بدأت الشكوك تدور حول سبب غيابه، وكلف الرئيس علي ناصر محمد احد الاشخاص المقربين في اللاذقية لفتح باب الفيلا حيث وجدت جثة نجل شقيقه وقد أصابتها عدة رصاصات.

وما زال الغموض يحيط بحادث الاغتيال، ولكن الرئيس علي ناصر محمد قال: ان القيادة السورية مهتمة بشكل كبير بالتحقيقات وما زلنا ننتظر نتائج التحقيق. وقال انه لا يمكن اعطاء توقعات او اتهامات الآن حتى تظهر اسباب هذا الاغتيال وما اذا كان جنائيا او سياسيا.

وقال ان الرئيس علي عبد الله صالح اتصل بالرئيس حافظ الأسد للاستفسار حول ملابسات الموضوع. كما ارسل برقية تعزية للرئيس علي ناصر يعرب فيها عن تعازيه الحارة قال فيها: إن رصاصات الغدر والخيانة التي اخترقت جسد الشهيد وجهتها اياد آثمة تستهدف في المقام الاول ذلك الدور الوطني المشرف الذي سجلتموه في سجل العطاء من اجل الوطن ووحدته ومستقبل أجياله.

وقال الرئيس علي عبد الله صالح في برقيته: وإننا اذ نستنكر هذا العمل الاجرامي البشع الغادر فإننا نعبر لكم ومن خلالكم الى كافة اسرة الشهيد بخالص التعازي الحارة.. كما نعزي انفسنا وشعبنا اليمني



بهذا المصاب الجلل الذي كان ضحيته احد الكوادر الوطنية الكفوءة كما نعبر عن عميق ثقتنا بأن هذه الاعمال الدنيئة لن تنال من همم المناضلين ولن تثني عزائمهم ولن تزيد مواقفهم الوطنية الجسورة الا صلابة وقوة في هذه المرحلة التي اصبح الوطن فيها في امس الحاجة الى تراص صفوف ابنائه الوطنيين المخلصين لحماية مكاسبه والتصدي للهجمة الشرسة التي تقودها القوى المعادية.

كذلك تلقى الرئيس علي ناصر عدداً كبيرا من المحادثات الهاتفية وبرقيات العزاء من مختلف انحاء العالم.

وعلى صعيد الأزمة السياسية المحتدمة في اليمن أكد الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس البرلمان السابق رئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، بان حزبه ما زال يتمسك بثوابت بناء الدولة اليمنية الحديثة التي تحقق العدالة الاجتماعية بين ابناء اليمن الواحد.

وقال الدكتور ياسين ـ الذي اكد لـ«الشرق الأوسط» ان حزبه سيشارك يوم غد في الحوار بين القوى السياسية ـ «ان الدولة اليمنية الحديثة التي يريدها الحزب الاشتراكي تقوم على اساس تقسيم اداري جديد يلغي خطوط التشطير التي كانت موجودة في ما سمي سابقا بالشمال او الجنوب».

واضاف نعمان ان الحزب الاشتراكي يطالب بحكم محلي للمحافظات بكامل الصلاحيات وتصفية الارهاب ومعسكراته، وأن تعلن الدولة اليمنية موقفا حازما من الارهاب المحلي والدولي.

وجدد رئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية موقف حزبه في ضرورة اعادة بناء القوات المسلحة على أسس وطنية وعلمية حديثة تنتهي فيها انتماءاتها الحزبية و(الاسرية) وغير ذلك من الانتماءات التي تعطل دورها الوطني.

على الصعيد نفسه وزعت احزاب التكتل الوطني للمعارضة دعوة الى احزاب الائتلاف الحاكم (الاشتراكي والشعبي والاصلاح) الى استئناف الحوار يوم غد كموعد نهائي للحوار، كما حددت احزاب التكتل نهاية العام الحالي موعداً لانتهاء الحوار الذي سيناقش جميع النقاط المطروحة من قبل الاشتراكي (18 نقطة) والشعبي (22 نقطة) وتكتل المعارضة (16 نقطة) ووضع آلية وبرنامج زمني لتنفيذ ما سيتفق عليه.

الشيخ عبد الله الأحمر فى حوار ساخن مع « العالم اليوم » :

الأزمة السياسية اليمنية بين الرئيس ونائبه فقط

الصراع مستمر لأن كل القضايا تعالج خارج المؤسسات الشرعية

أجرى الحوار فى صنعاء- مجدى الدقاق

الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر أحد المفاتيح الأساسية لفهم اليمن وما يجرى فيها، ربما لدوره القديم والحالى على مسرح الحياة فى البلاد، وربما لأنه يرأس الآن أكبر مجلس تشريعى فى البلاد (مجلس النواب) ويقود أحد أحزاب الإئتلاف الحكومى (التجمع اليمنى للإصلاح). وقد يكون- وهذا أساس- كما قال لى- لأنه شيخ مشايخ قبيلة حاشد كبرى القبائل اليمنية.

«العالم اليوم» التقت بالشيخ الأحمر فى قصره بصنعاء وحاورته حول كافة قضايا الساعة.

□ **«العالم اليوم» لقد طالت الأزمة السياسية فى اليمن. ما هو سبيل الخروج منها؟**

— ارى أن سبيل الخروج من الأزمة هو فتح باب الحوار الموضوعى والهادىء والمسئول والذى تطرح على بساطه كافة القضايا، الكبيرة منها والصغيرة، الحقيقية والمفتعلة، فالحوار هو المخرج الوحيد لهذه الأزمة، بشرط أن يكون هادئا ووحدويا وديمقراطيا ويقوم على أساس الاحتكام للمؤسسات الدستورية.

□ **«العالم اليوم» لكن الحوار يتواصل منذ ٣ سنوات وتكررت الأزمات لماذا؟**

- الأزمة فى الماضى والحاضر- فى تقديرى توجد فى القمة بين الرئيس ونائبه وبين قيادة الحزب الاشتراكى والمؤتمر الشعبى العام. وكثير منها يبدأ وينتهى دون معرفة أسبابها، ولعل ذلك يعود لان كل القضايا تعالج خارج المؤسسات الشرعية وبأسلوب «المراضاة» والصفقات والمكاسب التى تتحقق عقب كل أزمة.

□ **«العالم اليوم»: فى تقديركم.. هل نجحت تجربة الإئتلاف الحكومى؟**

- لايمكن الحكم على تجربة قيام إئتلاف حكومى فى اليمن فى هذه الفترة الصغيرة ليس هذا فقط بل ان الأزمة بدأت بمجرد الإئتلاف وكنا نرى قبل هذه الأزمة وبعدها أن الأصلح لليمن هو أن يشترك أكثر من تنظيم فى تحمل المسئولية فظروف بلادنا ومجتمعنا تتطلب أن تسهم كل القوى القادرة فى تحمل أعباء الحكم وهذه رؤيتنا ولم نكن لنغيرها حتى لو حصل الإصلاح على الأغلبية فى الانتخابات.

□ **«العالم اليوم»: هل يفهم من مشاركتكم فى الحكم أن حزبكم قد تنازل عن رؤيته السياسية وبعض من أهدافه وهو كان حزب المعارضة الرئيس إبان الفترة الإنتقالية؟**

— لا.. لم يتنازل الأصلاح عن رؤيته وأهدافه وتصوره للحكم. لكننا وجدنا أن كل برامج الاحزاب قريبة منا، وخاصة فيما يتعلق بالاتفاق حول الموقف من الإسلام باعتبارة عقيدة وشريعة، فوجدنا أن ذلك هو القاسم المشترك بيننا وبين طرفى الائتلاف (المؤتمر والاشتراكى) ولم نجد الهوة سحيقة أيضا بيننا وبين «الاشتراكى».

□ **«العالم اليوم»: يقولون ان المستفيد الأول من الخلاف بين «الاشتراكى» «والمؤتمر» من الأزمة السياسية الحالية هو «الاصلاح».. فما مدى نصيب هذا الراى من الصحة؟**

- نحن لم نستفد مطلقا من هذا بل نحن خسرنا الكثير، وعلى الذين يقولون ذلك أن يحددوا أوجه الاستفادة والمكاسب التى حصلنا عليها، لقد أصبحنا فى موقف حرج، ولم تستطع صحفنا قول الحقيقة ولم تسهم بحرف واحد فى تأجيج الصراع وتعرضنا لاتهامات وانتقادات من قواعدنا وإذا كنا المستفيدين فلماذا نقوم ونواصل مساعينا لإنهاء هذه الأزمة؟!

□ **«العالم اليوم»: البعض يطرح إستقالة القيادات الرئيسية فى الإئتلاف من مناصبهم الحزبية وهناك دعوة باستقالة الرئيس والنائب.. ما رايكم؟**

— هذه الاطروحات نوع من المزايدة سواء أكان يطرحها هذا الحزب أو غيره. وهى غير منطقية ويمكن أن تخلق فراغا سياسيا فى البلاد لا تعرف نتائجه.

□ **«العالم اليوم»: هل انتم مع الرأى القائل بأن الوحدة والديمقراطية طبقتا فى الشمال ولم تطبق فى الجنوب؟**

— نعم هذا حقيقى فالوحدة وممارساتها والديمقراطية والتعددية والمعارضة موجودة فى المحافظات الشمالية أكثر منها فى المحافظات الجنوبية ولذلك فنحن نفكر فى عقد المؤتمر العام الاول لتجمع الاصلاح فى العاصمة الاقتصادية لدولة الوحدة فى عدن لتاكيد فكرة الوطن الواحد وممارسة التعددية فى كل أرجاء البلاد.

□ **«العالم اليوم»: الا تشعرون بالتناقض فى موافقة الائتلاف الثلاثى الحاكم على الاتفاق الفلسطينى- الإسرائيلى فى الوقت الذى أعلن فيه حزب الأصلاح رفضه للاتفاق..؟**

- انا شخصيا ليس لى أى تحفظ على الاعتراف بإسرائيل فهى أصبحت حقيقة واقعة وأمرا مفروغا منه وإذا كان لى من ملاحظة على الاتفاقية فإنها تعود للغموض وعدم وضوح الخطوات التالية وعدم ذكر القدس وقضايا أخرى تتعلق باللاجئين والسجناء أما الاتفاق كخطوة أولى فقد رضى به الشعب الفلسطينى وقياداته الوطنية وما على الآخرين إلا مباركته فهم أصحاب الشأن.

□ **«العالم اليوم»: هناك من يتهم قبائل حاشد بانها ساندت خروج اليهود من اليمن؟**



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٣

ـــ القبائل والمشايخ ليس لهم علاقة بما يجرى من القضايا السياسية، وأى تسريب حدث ليهود اليمن ليس للقبائل دخل فيه سواء قبائل «حاشد»، أو «صعدة»، أو «أرحب» أو أية قبيلة أخرى يعيش اليهود معها.. وعلى أية حال فإن عدد اليهود لا يتجاوز الألف الآن، وهذه قضية سياسية خفية ليس لنا ضلع فيها ولم نسهم بأى دور على الاطلاق فى ذلك.

□ «العالم اليوم»: لقد زاد نفوذ القبيلة وتعاظم دورها مؤخرا، ويرى البعض أن ذلك يتعارض مع قيام دولة حديثة؟

ـــ لقد ظل شيوخ القبائل محتفظين بمكانتهم وأعرافهم وتقاليدهم وظل دور القبيلة قائما منذ قيام ثورة سبتمبر وحتى الآن. هذا فيما يتعلق بالشمال سابقا أما فى الجنوب فقد أنهى النظام السابق فيه أى دور للقبيلة ولشيوخ القبائل وإذا كان هناك بروز لهذا الدور فهو فى المحافظات الجنوبية والشرقية التى أختفت فيها القبائل لفترة. وأنا أرى أن وجود المشائخ والقبائل ودورها فى المجتمع لم يتعارض، ولن يتعارض، مع وجود دولة حديثة وعصرية، ولا مع وجود نظم وقوانين وديمقراطية.

وأضاف قائلا أن القبائل اليمنية قبائل متحضرة وواعية وتحب النظام وأنها مع التطور ومع بناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشاريع الائتمانية بل ساعدت برجالها وأموالها فى ذلك.

□ «العالم اليوم»: يتهم البعض «الاصلاح» بأنه يقف وراء أعمال العنف فى اليمن وايواء ودعم عناصر ممن يطلق عليهم بالأفغان.. ماذا تقول فى ذلك؟

ـــ لقد سبق وأكدت أن «الاصلاح» برىء من هذه الاتهامات وعلى من يدعى ذلك إثباته. ونحن ندين كافة صور الإرهاب وأعمال العنف. وهذا الكلام لا نصيب له من الصحة فـ «الاصلاح» ارفع من أن يتدنى إلى هذا المستوى.

□ «العالم اليوم»: وماذا تقولون عن العلاقة مع مصر..؟

ـ هذا نوع حى من العلاقات، لقد امتزجت دماء الشعبين المصرى واليمنى واختلطت أثناء الثورة والدفاع عن الجمهورية وضحت مصر بآلاف الشهداء مع أبناء اليمن. ومثل هذه العلاقات لا يمكن أن تؤثر فيها أى ظروف أو أى شىء. وبعد هذا الدور البطولى الذى لعبه الشعب المصرى جاء دور مصر فى مجال العلم والنهضة، فالخبرة المصرية ساعدت اليمن فى نهضتها، و٨٠٪ من المدرسين العاملين فى اليمن هم مصريون والأطباء والخبراء فى كل مرافق الدولة هم من مصر. فمصر بالنسبة لليمن شىء كبير ونحن نعتز بعلاقاتنا معها.

التجمع اليمنى للإصلاح يتوسط بين المؤتمر والاشتراكى

فشل الحزبان الاشتراكى والمؤتمر الوطنى اليمنيان مجددا فى إقامة حوار بينهما للخروج من الازمة التى تهدد بتقسيم البلاد إلى شطرين.

ويقوم حاليا الشيخ عبد المجيد الزندانى — عضو الهيئة العليا للتجمع اليمنى للاصلاح والشريك الثالث فى الحكم — بجهود للتقريب بين وجهات نظر الطرفين المختلفين.

ونفى الشيخ الزندانى أن يكون حزبه أقرب إلى وجهة نظر المؤتمر دون الاشتراكى موضحا أن علاقة الاصلاح بالاشتراكى باتت جيدة منذ قبول الأخير بمبدأ تطبيق الشريعة والتعديلات الدستورية.

وقال الزندانى أن هدف الاصلاح هو تحقيق المصلحة العليا والحفاظ على دين الأمة، ووحدتها وثوابتها. واشار إلى أن الحزب ليس مع تقسيم اليمن إلى دويلات وحكومات فى اشارة واضحة إلى مشروع الفيدرالية التى يدعو لها الحزب الاشتراكى.



قبل اسبوعين من قتل ابن شقيقه في اللاذقية

علي ناصر تلقى معلومات عن وجود خطة لاغتياله

□ لندن - «الحياة»:
□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ كشفت مصادر قريبة من الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد امس انه سبق اغتيال ابن شقيقه الدكتور هادي احمد ناصر اول من امس في مدينة اللاذقية السورية حصوله على معلومات تفيد انه توجد خطة لاغتياله شخصيا. واوضحت هذه المصادر ان علي ناصر ابلغ المعلومات عن الخطة قبل اسبوعين من اغتيال ابن شقيقه.

واتصل بعلي ناصر معزيا رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح ونائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي السيد علي سالم البيض وشخصيات قبلية وسياسية بينها الشيخ سنان ابو لحوم.

ولدى سؤال علي ناصر الموجود في دمشق عن دوافع الجريمة قال انه لا يستطيع تحديد هذه الدوافع وما اذا كانت هناك اسباب سياسية وراءها. وقال ان ذلك متروك للسلطات السورية التي باشرت تحقيقاتها لتحديد الدوافع.

وعلم من مصدر مطلع في دمشق ان هادي احمد ناصر وهو دكتور في العلوم السياسية خريج الاتحاد السوفياتي سابقا، توفي بعد اصابته برصاصتين في الراس اطلقتا عليه من مسافة قريبة في اثناء وجوده في شقته في اللاذقية.

وحرص الرئيس اليمني السابق على عدم اذاعة خبر الاغتيال الاربعاء الماضي حرصا منه على عدم استغلاله من قبل اي طرف من اطراف النزاع السياسي الذي تشهده اليمن حاليا. وكان اول من اذاع النبا التلفزيون اليمني الذي ذكر في ساعة متقدمة مساء الاربعاء، ان جثمان هادي ناصر سينقل الى مسقط رأسه في محافظة ابين.

وصرح علي ناصر محمد لوكالة «رويتر» امس بانه توجد مؤشرات ايجابية لحل الازمة السياسية التي تهدد وحدة اليمن وان لجنة الحوار ستستانف اجتماعاتها في صنعاء قريبا. وقال انه اجرى اتصالات مع علي عبدالله صالح والبيض وان اتصالاته «اكدت ضرورة الحوار واحتواء الازمة».

واضاف الرئيس السابق ان الحوار على اعلى المستويات القيادية هو اهم خطوة لتحقيق التفاهم وحل كل المشكلات القائمة وان الثقة بين الاطراف يجب ان تسود، والا فلن يكتب النجاح لاي حوار او وساطة. وقال: «اعتقد ان افضل وسيلة لحل الخلاف هي الحوار على المستوى

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة / النشرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٣

علي ناصر تلقى معلومات

تتمة الصفحة الاولى

القيادي وان قيادة الحزبين يمكن ان تمهد الطريق امام لقاء بين الرئيس ونائبه وان النقاط التي طرحها الحزبان والتي توجد بينها نقاط التقاء كثيرة يمكن ان تشكل اساسا لهذا الحوار».

وقال علي ناصر الذي يعيش في المنفى منذ عام ١٩٨٦ انه سيعود الى اليمن الشهر المقبل لمواصلة الوساطة التي يقوم بها ولافتتاح مركز للدراسات العربية الاستراتيجية سيكون له فرع في صنعاء وآخر في عدن. وذكر ان علي صالح امر بتجهيز المركز في اسرع وقت ممكن وان ترتيبات افتتاحه ستتم قريبا مشيرا الى ان دولا عربية عدة بينها سورية رحبت بانشاء المركز وان من المحتمل فتح فرع له في دمشق.

وفي عدن نفى مسؤول عسكري كبير في وزارة الدفاع اليمنية «حدوث اي تمرد عسكري في لواء باصهيب الجنوبي المتمركز في ضواحي مدينة ذمار الشمالية التي تبعد قرابة ٢٠٠ كيلومتر جنوب صنعاء».

ومعروف ان العميد الركن هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي موجود في عدن حالياً لتفقد سير تنفيذ الاجراءات العليا الصادرة بشان اعادة القوات العسكرية الى مواقعها الطبيعية بعد تحركات حصلت الشهر الماضي لدى تصاعد حدة الازمة السياسية بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي.

وتشير مصادر قريبة من وزير الدفاع الى ان «الوضع العسكري في المناطق الحدودية السابقة (الشمالية والجنوبية) يشهد استقراراً رغم حال الاستعداد القتالي العالي تحسباً لأي مفاجاة امنية تنتج عن تداعيات الأزمة السياسية».



المصدر : الشرق الأوسط [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ [illegible] ١٩٩٢

مبادرة جديدة لحل الأزمة اليمنية من 13 نقطة

الإصلاح يتهم المؤتمر والاشتراكي بإطالة أمد الخلافات لتحقيق مكاسب حزبية

صنعاء: من حمود منصر

اهاب حزب التجمع اليمني للاصلاح احد احزاب الائتلاف الحاكم بكل القوى السياسية المعنية بالازمة التي يمر بها اليمن التوقف عن انتهاج سياسة افتعال الازمات ومحاولات اجهاض مرحلة ما بعد الانتخابات النيابية العامة، وتجاوز الشرعية.

وجدد تجمع الاصلاح تحذيراته من انتهاج سياسة التقاسم وقال في بيان اصدره اول من امس «ان اثار التقاسم الذي ساد الفترة الانتقالية ستظل البذرة المسمومة التي تنخر في جسد دولة الوحدة، ولذلك فقد كان الاصلاح يرى ومعه كل القوى الوطنية ان الانتخابات النيابية هي الحل الحاسم للازمات التي توالدت خلال الفترة الانتقالية، وخلقت اجواء انعدام الثقة والشك بين طرفي الازمة، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني». وناشد شريكيه في الائتلاف ضرورة العودة الى الروح الايجابية التي سادت بين احزاب الائتلاف في اعقاب الانتخابات.وجاء في البيان «لقد حرص التجمع اليمني للاصلاح منذ بداية الازمة على معالجتها في اطار قيادة الائتلاف والمؤسسات الشرعية دون حاجة للتصعيد الاعلامي والسياسي». واكد بيان الاصلاح ان ذلك التصعيد بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي «كان متعمدا بهدف اطالة امد الازمة، وتوظيفها باقصى قدر ممكن لتحقيق المزيد من المكاسب السياسية والحزبية مما الحق الضرر بمصالح الشعب، وضاعف من معاناته».وجدد البيان اعتبار الاصلاح ان كل شيء قابل للنقاش والحوار السلمي بعيدا عن الاحتكام للقوة، او التلويح بها لفض الخلافات السياسية طالما لم يتصادم الحوار والنقاش مع الثوابت الاساسية المتمثلة في الاسلام عقيدة وشريعة، والوحدة والديمقراطية ولم يخرج عن اطار مؤسسات الشرعية الدستورية التي انبثقت عن انتخابات 27 ابريل (نيسان) 1993.

وأشار الى ان الخلاف لا يكمن في المبادئ العامة التي طرحتها كل النقاط المقدمة من مختلف الاطراف، وانما يكمن في كيفية تنفيذ هذه النقاط عبر خطوات عملية «ذلك لان البعض يريد ان تتم هذه الخطوات وفقا لحسابات حزبية تستهدف تقوية طرف على حساب مصلحة الشعب والوطن واضعاف الاطراف الاخرى».

واضاف ان الاصلاح كان يدرك عدم جدية طرفي الازمة في معالجتها وقال «كان المقصود من حرب النقاط المتبادلة المزايدة الاعلامية والمكايدة السياسية لان معظم ما جاء في تلك النقاط تضمنه برنامج الحكومة، ووثيقة الائتلاف، وبرنامج البناء والاصلاح الذي قدمه رئيس الحكومة قبل عامين وايضا تعقيب مجلس النواب، ولم تكن تحتاج لتنفيذها سوى تفصيل دور المؤسسات الدستورية الثلاث المتمثلة في مجلس الرئاسة، ومجلس النواب، ومجلس الوزراء». وكل ذلك بهدف تمييع القضية واطالة امد الازمة، وتضييع المسؤولية، وكسب المزيد من الوقت لتحقيق مكاسب حزبية ضيقة. وجدد الاصلاح تاكيده بان حل الازمة السياسية التي تمر بها اليمن مرهون بتوفر الارادة الصادقة والجدية، والشعور المسؤول، وليس برمي كل طرف الكرة في ملعب الطرف الآخر.

ورأى في البيان الذي صدر في ختام اجتماعات الهيئة العليا له ان الخطوات الجادة لتجاوز الازمة تتمثل في الآتي:

1 - ان الازمة تاججت بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي من خلال حرب النقاط ويجب ان تنتهي فورا بالعودة الى الوضع الطبيعي بعدما اعلن المؤتمر قبوله بنقاط الاشتراكي، وترحيب الاشتراكي بذلك، ومباشرة المؤسسات الدستورية لمهامها وان تبدأ الحكومة تنفيذ برنامجها، وهذا هو الدليل على جدية الحزبين وحرصهما على استقرار الاوضاع، واخراج البلاد من الحالة التي وصلت اليها.

2 - تحديد وحصر القضايا التي يوجد فيها تباين في الرؤى واجراء الحوار الجاد حولها، وان صدق النوايا كفيل بتوحيد الارادة السياسية بين اطراف الائتلاف.

3 - الاتجاه بجدية لبناء مؤسسات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية ووضع برامج واضحة لتنفيذ ما ورد في بيان الحكومة بهذا الخصوص.

4 - وضع الحدود الواضحة والفاصلة بين العمل الحزبي السياسي والعمل المؤسسي الرسمي والدستوري وازالة الخلط بينهما.

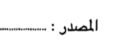
5 - تفعيل اجهزة الرقابة، وربطها بالسلطة التشريعية.

6 - اتاحة الاجواء المناسبة لاعضاء مجلس النواب لاجراء حوار في ما بينهم حول التعديلات الدستورية وذلك لاخراجها بالصورة اللائقة التي تضمن سيادة الشرع وتخدم مصالح الوطن والشعب.

7 - التاكيد الواضح والصريح من جانب جميع الاحزاب السياسية بالالتزام بنتائج انتخابات 27 ابريل (نيسان) والاحتكام الكامل للشرعية الدستورية ومؤسساتها وعدم الالتفاف

عليها.
8 - التوقف عن النهج الاعلامي الذي يؤدي
الى زعزعة الوحدة الوطنية، واستثارة القوى
السياسية ضد بعضها البعض، وكل ما من شانه
استعداء الخارج ضد الوطن وقواه السياسية.
9 - الكشف عن كل نتائج التحقيق في
مختلف القضايا الامنية التي حدثت منذ الاعلان
عن الوحدة حتى الآن.
10 - اعتبار كل من يثير النعرات الطائفية
والمناطقية والمذهبية والسلالية خائنا للدين
والوطن والشعب والثورة والوحدة.
11 - الاسراع باتخاذ خطوات عملية وجادة
لايقاف العبث، والنزيف المالي، ووضع حد
لتدهور العملة وارتفاع الاسعار.
12 - ضرورة الالتزام والتقيد باختيار
العناصر الكفوءة والنزيهة لشغل الوظائف المهمة
في الجهاز الاداري على اساس وضع الرجل
المناسب في المكان المناسب تحقيقا لمبدا تكافؤ
الفرص بغض النظر عن الانتماءات الحزبية
والولائية الضيقة.وقال مصدر مسؤول في تجمع
الاصلاح عقب ذلك ان بيان تكتل المعارضة الذي
يتهم الائتلاف الحكومي بالتسويف والمماطلة
كان مفاجئا لتجمع الاصلاح، واضاف: «كان
الاجدر بتكتل المعارضة ان يتبين الامر قبل ان
يعمم اتهاماته». ونفى ان يكون تجمع الاصلاح
قد تلقى اي اتصال بخصوص مواعيد استئناف
الحوار او تاجيله عقب توجه ممثلي الاشتراكي
الى عدن الاسبوع الماضي لحضور اجتماعات
المكتب السياسي، وقال ان تجمع الاصلاح فوجيء
ايضا بتصريحات ياسين سعيد نعمان التي قال
فيها ان تاجيل الحوار كان بسبب عدم تحديد
الاصلاح والمؤتمر لممثليهما في الحوار.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٣

مخاوف من تعطل اجتماعي مجلس الوزراء ولجنة الحوار

الشرطة العسكرية طاردت العطاس خلال عودته لصنعاء

صنعاء: من حمود منتصر
عدن : من لطفي شطارة

تعرض موكب المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني للملاحقة من جانب أطقم تابعة للشرطة العسكرية بعد اجتيازه للنقطة العسكرية في منطقة «يسلح» على بعد نحو 40 كيلومتراً جنوب العاصمة اليمنية وهو في طريق عودته من عدن أمس إلى صنعاء.

وقالت المصادر إن المهندس العطاس الذي عاد عن طريق البر إلى صنعاء مر بعشرات النقاط العسكرية على امتداد الطريق الذي يربط بين عدن والعاصمة اليمنية دون أن يتعرض لأية مساءلة غير أنه عندما اجتاز نقطة يسلح بموكب من السيارات والحراسة الخاصة تحركت أطقم عسكرية لمطاردته حتى منطقة بئر عبيد على مشارف المدينة.

ومن جانب آخر قال مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي ان العطاس تمكن من الوصول الى منزله في صنعاء بعد مشاورات واتصالات مكثفة أجراها مع عدد من القادة السياسيين.

وعن تفاصيل الحادث قال بيان اصدره المركز الاعلامي التابع للحزب الاشتراكي ان ثلاثة اطقم من جنود الشرطة العسكرية المدججين بالسلاح اعترضت موكب العطاس عند مفرق طريق سخان - خولان - صنعاء عند مشارف مدينة صنعاء، واستفزت الموكب المرافق لرئيس الوزراء واصرت على توقفه ومنعه من دخول المدينة والوصول الى منزله.

وبعد اتصالات مكثفة اجراها العطاس سمح له بدخول صنعاء بعد ان صدرت تعليمات لقوات الشرطة العسكرية بالاذن له بالمرور والتوجه الى منزله، ورغم ذلك ظلت الاطقم تلاحق الموكب حتى مفترق شارع الستين.

وكان العطاس قد كشف في عدد من المقابلات الصحافية اخيراً الكثير من خفايا الازمة وتحدث بصراحة ووضوح عن ملابسات محاولات الاغتيال التي تعرض لها خلال الفترة الماضية، وقال ان السلطات الامنية تجاهلت نتائج التحقيقات في تلك المحاولات.

ونبه المكتب السياسي للحزب في بيان اصدره مساء امس الى ان ما حدث مع رئيس الوزراء قد يتكرر مع آخرين، وهو الاسلوب الذي يستنكره ويدينه جملة وتفصيلا.

واضاف البيان ان تدخل الشرطة العسكرية في شؤون الامن الداخلي كان وسيظل سببا من اسباب ارباك الامن.

وكرر المكتب السياسي للاشتراكي دعوته الى التخلي عن عسكرة المدن التي تشهدها اجزاء واسعة من البلاد هذه الايام بهدف تصعيد الازمة وجر الحوار بعيدا عن اهدافه الوطنية. وطالب المكتب السياسي الجهات الرسمية المختصة بالتحقيق بجدية مع المتسببين في هذا الحادث الاستفزازي.

واعربت بعض الاوساط السياسية المشاركة في لجنة الحوار الوطني عن خشيتها من ان تلقي هذه الحادثة بظلالها على الحوار الوطني بما من شانه تعطيل اجتماع لجنة الحوار المقرر عقده اليوم في مقر الحكومة بصنعاء.

وكان العطاس قد عاد امس إلى صنعاء للمشاركة من جانب الحزب الاشتراكي في الحوار الوطني لحل الأزمة السياسية،

التتمة .... ص 4

راجع .... ص 4



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٨ [illegible] ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ابو شوارب وابولحوم تدخلا لاحتواء الحادث واستئناف الحوار

اليمن: اعتراض موكب العطاس وهو في طريقه الى صنعاء

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري
وفيصل مكرم:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ هدّد حادث تعرّض له موكب رئيس الوزراء اليمني السيد حيدر ابو بكر العطاس عند مشارف صنعاء امس بتعطيل استئناف جلسات الحوار الوطني بين الاحزاب اليمنية اليوم. واتهم الحزب الاشتراكي الذي ينتمي اليه العطاس، وهو يرأس في الوقت نفسه وفد الحزب الى جلسات الحوار، قوة من الشرطة العسكرية باعتراض موكب رئيس الوزراء لدى وصوله الى مشارف صنعاء.

وزار الوسيطان الشيخ مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء والشيخ سنان أبو لحوم العطاس بعد عودته الى منزله في العاصمة. وقال مصدر امني في صنعاء ان سبب الحادث ان موكب رئيس الوزراء تجاوز حاجزاً للشرطة العسكرية بسرعة كبيرة جعلت من المتعذر معرفة هويته. وأدى ذلك الي ايقاف الموكب ولكن بعد معرفة هوية صاحبه سمح له بمتابعة سيره من دون أي تفتيش وقد اعتذر الضابط المسؤول عن الحاجز فوراً.

وكان بيان للحزب الاشتراكي وصف الحادث الذي تعرّض له موكب العطاس عند مشارف صنعاء بانه «استفزازي» واتهم مجموعات من الشرطة العسكرية بتوجيه سلاحها الى الموكب. وقال بيان أصدره الحزب: «في طريقه من عدن الى صنعاء صباح هذا اليوم الجمعة المبارك ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٣ تعرّض الاخ حيدر أبو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء عضو المكتب السياسي لاستفزاز من بعض الأطقم التابعة للشرطة العسكرية وذلك في مفرق طريق سنحان - خولان - صنعاء حيث اعترضت هذه الأطقم موكب الاخ رئيس الوزراء واوقفته في عرض الطريق. وعلى رغم إشعار قائد الأطقم بان الموكب تابع لرئيس الوزراء الموجود فيه الا انه اصرّ على ايقاف الموكب طالباً من افراده التوقف باستفزاز غير مسؤول. وقد تصرفت حراسات الاخ رئيس الوزراء بمسؤولية مما انقذ الموقف الذي كان يراد له ان يكون سبباً في تصعيد الوضع وتأزيمه في هذا الظرف الحرج الذي تمر فيه البلاد. وعلى رغم ذلك فقد ظلت الاطقم تلاحق الموكب حتى مفترق شارع الستين في صنعاء. والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي، وهو يأسف لهذا الحادث، يطالب الجهات الرسمية المختصة التحقيق بجدية مع المتسببين فيه حتى لا تكون مثل هذه التصرفات اسلوباً تتكرر بواسطته الحوادث الموترة للاجواء وهي حوادث ما زالت في ذاكرة الناس وكانت سبباً رئيسياً في الاخلال بالامن وإرباك البلاد والذي طالب الحزب في نقاطه الـ ١٨ بايلائه اهمية كبيرة كاحدى القضايا التي يتوقف عليها بناء دولة الوحدة ودولة النظام والقانون. ان المكتب السياسي ينبّه الى ان ما حدث مع الاخ رئيس الوزراء قد يتكرر مع آخرين وهو الاسلوب الذي يدينه ويستنكره جملة وتفصيلاً.

ان تدخل الشرطة العسكرية في شؤون الامن الداخلي كان وسيظل سبباً من اسباب ارباك الامن، من هنا فان المكتب السياسي يكرر دعوته مجدداً الى التخلي عن عسكرة المدن

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٨ [illegible] ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: اعتراض موكب العطاس

تتمة الصفحة الاولى

التي تشهدها اجزاء واسعة من البلاد هذه الايام بهدف تصعيد الازمات وجرّ الحوار بعيداً عن اهدافه الوطنية».

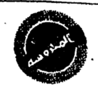
من جهة اخرى اكد بيان للحزب الاشتراكي اليمني صدر امس في عدن ان «الحزب لم يطالب شريكه في صنع الوحدة المؤتمر الشعبي العام بإبعاد السادة علوي السلامي وزير المال وعلي الانسي مدير مكتب رئاسة الجمهورية ومحمد احمد الجنيد محافظ البنك المركزي من مناصبهم كشرط لتقريب وجهات النظر بين الحزب والمؤتمر».

واضاف البيان ان «الانباء التي ترددت عن ذلك الطلب هي محض افتراء ولا علاقة لها بالحقيقة ولا توجد اي خلافات شخصية بين الحزب وهذه الشخصيات».

وكانت اوساط في المؤتمر الشعبي صرحت الثلثاء الماضي بان «الاشتراكي طالب بابعاد السادة علوي السلامي وزير المال من منصبه والعقيد علي الانسي مدير مكتب رئاسة الجمهورية والسيد محمد احمد الجنيد محافظ البنك المركزي اليمني كشرط لتقريب وجهات النظر بين الشريكين الرئيسيين في الائتلاف الحاكم مما يؤدي الى انجاح الحوار الوطني الموسع».

الى ذلك اكد بيان الاشتراكي ان «الحزب ليست له مطالب جديدة بل هو متمسك بنقاطه الـ ١٨ التي طرحها في وقت سابق كمعالجات حقيقية للازمة وبما يعزز من الوحدة والديموقراطية في اليمن وبناء دولة النظام والقانون واحترام الشرعية الدستورية وانهاء المظاهر الارهابية التي تنخر في جسد الوطن منذ الوحدة المباركة التي تحققت في ٢٢ ايار (مايو) ٩٠».

وعشية الموعد المقرر لاستئناف الحوار الوطني، اصدر «اتحاد القوى الوطنية» بياناً دعا فيه احزاب الائتلاف الحاكم «الى تحمل مسؤوليتها التاريخية والوطنية والتوجه باخلاص وصدق الى مائدة الحوار». ودعا قيادات احزاب الائتلاف الى «التوقف عن المهاترات الاعلامية وتصعيد اجواء الازمة وتوسيع شقة الخلاف».



المصدر : السياسة (الكويتية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ١٢ / ١٩٩٣

• • وسط ضجيج الازمة اليمنية الصاخبة حيث تترنح الوحدة هناك بسبب التمترس في صنعاء والاعتكاف في عدن والقلق الاقليمي على استقرار اليمن والامنيات بأن تبقى هذه الوحدة عنصرا ايجابيا في الحياة العربية الحاضرة ذهبت «السياسة» الى صنعاء واستنطقت عددا هاما من رموز الحياة السياسية اليمنية حول العديد من الأمور والقضايا التي تكتنف الازمة اليمنية.

في اليمن الكل حريص على الوحدة والكل يتلهف على استمرارها.. وقد بوغتنا على حين غرة ونحن في صنعاء بحديث عضو مجلس الرئاسة واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني سالم صالح حول الخيار الفيدرالي الذي رأى فيه الكثير من المراقبين دعوة الى الانقسام والعودة الى ذكريات التشطير السوداء.

في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد التي يفترض بها ان تكون منبع السعادة والأمن والامان كانت هذه اللقاءات المتشعبة حول كل ما يهم الشأن اليمني فتابعوها .. وانتظرونا غدا.. • •

ملف اليمن - ازمة الوحدة

وخفايا الصراع - الحلقة (١٠)

بعض الشرائح اليمنية مفرطة في اتهامها لـ «جهات خارجية» بالتآمر على دولة الوحدة



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٣/١٢/١٨

■ البيض يتمتع بقاعدة شعبية كبيرة في المحافظات الشمالية لأنه برع في دغدغة عواطف الناس

■ الاشتراكيون يرفضون صيغة «مرو» و«مع» في تسيير شؤون الدولة الجديدة

●●سمعت في أكثر من مجلس يمني اتهاما قاطعا بأن هناك «قوى خارجية» تتآمر لتفتيت الوحدة اليمنية. ولايكاد حديث عن الأزمة السياسية الراهنة يمر دون أن يتخلله هذا الاتهام، ولعل الملاحظة الاجدر بالتسجيل في هذا الصدد، أن اليمنيين من شدة تمسكهم بهذا الاتهام، راحوا يستندون عليه كأحد مسببات الأزمة فعلا، بينما الواقع الظاهر للعيان، ان الأزمة هي في خلاصتها خلاف بين رجلين يتقاسمان سدة الحكم، لا أكثر ولا أقل.

واحسب أن بعضا من شرائح المجتمع اليمني، بطبيعتها، مفرطة في اتهام «الجهات الخارجية» بالتآمر على الدولة. وربما كانت جذور هذه الظاهرة تعود إلى نظرية «ساكني الجبال» التي روج لها علماء الاجتماع في القرن الماضي، في سياق مقارناتهم لسيكولوجيات الشعوب والأمم. وتقول النظرية إن المجتمعات الجبلية، يسكنها في العادة هاجس «العدو المتربص خلف الجبال»، باعتبار أنها غير قادرة على النظر إلى الأفق البعيد لترى من القادم إليها. وأمام هذه العلة، فهي تكاد تشك في مسببات أي هزة داخلية، شكا يسوقها على الفور إلى تحميل المسؤولية لـ «العدو» المتخفي وراء الجبل.

لكن المجالس اليمنية لا تعترف بأن اتهامها لـ «الجهات الخارجية» هو ظاهرة ضمن مسلك متعارف عليه. ولذلك فهي تكاد تضع النقاط على حروف اتهامها، فتقول إنه من الصعب على «الجهات الخارجية» تقبل وجود دولة يمنية موحدة، لأن السيطرة عليها تصبح غير ممكنة، عما هو حال دولتي الشطرين السابقين. وأكثر من ذلك فإن الكلام يدور في هذه المجالس عن أن هناك علاقة بين أمن اليمن وأمن المنطقة (الخليج وشبه الجزيرة)، وأتصور أيضا أن هناك قدرا من المبالغة في رسم خطوط هذه العلاقة، خصوصا عندما تستخدم في سياق الافرازات السلبية التي يمكن أن تتشكل على أنقاض أي انفجارات تقذف بحممها الأزمة الحالية.

فالحاصل أن العلاقة موجودة، لكنها تشبه علاقة المطر بظل المطر. ففي الأدبيات الجغرافية، أن الرياح المحملة ببخار الماء، ترتطم بالمرتفعات الجبلية فتتساقط الأمطار على السفوح المعاكسة للرياح، بينما تبقى السفوح المواجهة لا تجني من ذلك سوى قليل من رذاذ المطر الأكثر من رائحته. وفي التقدير أن إقليم مجلس التعاون الخليجي يقع من الساحة اليمنية موقع ظل المطر، فهو يتأثر حتما بأي اضطرابات قد تنشأ في اليمن، من منطلق التماس الجغرافي للاقليميين، إلى جانب المنطلقات التاريخية التي كونت علاقات البلدين، لكنه يصعب تصور أبعاد أكثر من هذه الآثار. وربما كانت تجربة حربي الخليج (٨٠ و٩١) مؤشرا على أن حروب العشر الأواخر من القرن العشرين، بحكم آلتها التكنولوجية العالية، أضحت تحت نطاق السيطرة، بحيث لا يتطاير شررها من بقعة إلى أخرى حسب الصدق والظروف والمقادير.

عموما، فإن لأمر مثير للتفاعل أيضا، أن اتهام اليمنيين لـ «جهات خارجية» بالتآمر، لايظهر إلى السطح إلا عندما تحدث أزمة سياسية، فهو اتهام يتوارى خلف إيقاع الحياة، عندما تعود المياه إلى مجاريها، وتدور العجلة بشكلها المعتاد، مع أن المنطق يقول «إن من طبع (المتآمر) أن يكون أصبعه على الزناد دوما، فلا يدع لخصمه مجالا لراحة البال»..

***

●● لهذا كله، يصعب الاقتناع بمنطق «القوى الخارجية» في أزمة الرئيس ونائبه، على أقل تقدير، ذلك أن مسار الخلاف كان من البداية واضحا فلم تتداخله الظلال، وكان صارخا فلم تعتره همسات. وقصة البيض تعود في بداياتها إلى خلاف بينه وبين الرجل الثاني في الحزب سالم صالح محمد (وهو الأمين العام المساعد والعضو الثاني في مجلس الرئاسة عن الحزب الاشتراكي). ويرجع الخلاف إلى أن سالم صالح وقع عن الحزب الاشتراكي، على التعديلات الدستورية، مع الرئيس على عبدالله



المصدر :
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٨/١٢/١٩٩٣

صالح، أثناء ماكان البيض في زيارته للولايات المتحدة الأميركية.

وتقول أوساط «المؤتمر الشعبي العام»، إنه عشية التوقيع على التعديلات، شاور الرئيس علي صالح، السيد سالم صالح في إمكانية تأجيل التوقيع لحين عودة البيض من رحلته. غير أن سالم صالح أصر على التوقيع من منطلق أن قيادة الحزب الاشتراكي هي «فريق واحد»، لهذا فإن قبوله بالتعديلات يمثل بالضرورة رأي الحزب ورؤيته. وتضيف هذه الأوساط أنه أمام إصرار سالم، شعر الرئيس علي صالح بأن الالحاح في التأجيل ربما يستفز الرجل بما يعني أنه لا يملك قدرة على اتخاذ القرار.

غير أن الحزب الاشتراكي لا يقر بهذه الرواية، بل وتتحدث أوساطه عن أن الرئيس علي صالح استغل فرصة غياب البيض في الخارج ليمرر التعديلات التي فصلها على قياسه، وانه استطاع بشكل او بآخر أن يقنع سالم صالح بجدواها.

ولعل الرواية الثانية أضعف من سابقتها، إذ لايستقيم عقلا أن يكون السيد سالم صالح، على غير معرفة بتصورات البيض ووجهة نظر الحزب في مسألة مصيرية كالتعديلات الدستورية، بحيث يوقع على بنود يرفضها الأمين العام للحزب.

وقد نسب في وقت لاحق لسالم صالح قوله إنه لم يوقع أساسا على التعديلات. وانه قال إن التعديلات وردت في «ملحق» منفصل عن الدستور، وهو وقع على الدستور ولم يوقع على الملحق!.

على أي.. فإن محصلة كل هذه الروايات ومضاداتها تؤكد أن جذور الأزمة يمنية النبع، ما لا يستقيم معه فرضية «التآمر الخارجي»..

***

●● وسألتني شخصية إعلامية مرموقة في اليمن، في آخر يوم لزيارتي، عن أهم الانطباعات التي تشكلت في ذهني. فعددت له ثلاثة انطباعات كان الثاني منها، أن للسيد علي سالم البيض قاعدة شعبية كبيرة في اليمن، ليس في المحافظات الجنوبية.. بل في الشمالية!.

وذهلت الشخصية لما أقول، او هكذا بدا لي الأمر. ولقد كنت صادقا في انطباعي.

فللسيد البيض شعبية عريضة في محافظات الشمال اليمني، ولفت نظري ان القطاع الأكبر من مريديه ومؤيديه ينتمي إلى الطبقات المتواضعة في المجتمع. فسائقو التاكسيات وعمال المصانع، وموظفو الفنادق والعاملون في المؤسسات والدوائر، يتحدثون عن أن هذه هي المرة الأولى في تاريخ «المحافظات الشمالية» التي يستمعون فيها الى مسؤول رفيع يطالب بوضع حلول لـ «قضايا الشعب» واستئصال الفساد، وتحكيم القانون والنظام على دولاب الحياة.

ومن الواضح أن مريدي البيض يرون فيه مصلحا طال انتظاره لتغيير الموازين الاجتماعية والسياسية في المحافظات الشمالية، فقد كانت موجعات بمستوى الرشاوى والمحسوبية ونفوذ القبائل، هي من الهموم المعتصرة في الوجدانيات، ولم يكن امامها منافذ لكي تصبح مطالب ينادي بها الرجل الثاني في الهرم القيادي.

ويبدو أن الأستاذ البيض نجح بالفعل في أسر لب الطبقات المسحوقة في اليمن. وكان خطابه الذي لقاه في الاجتماع الاستثنائي للجنة المركزية للحزب الاشتراكي، اواسط نوفمبر الماضي، مناسبة تداول فيها كثير من اليمنيين كلماته وعباراته بالنص الحرفي. وكثير منهم اعجبوا بانتقاد البيض لصيغة «مرو» و«مع». وكلمة «مرو» - كما قال البيض - صيغة يوقع بها الرئيس علي صالح على بعض التعليمات، فيقول «مرو» بتعيين فلان مثلا، أو «مرو» بصرف كذا ريال. وضرب البيض مثلا على ذلك بانه فوجىء ذات يوم، بأن الرئيس علي صالح يصدر قرارا بتعيين شاب يمني برتبة ملازم ثان في الجيش وانه كتب على هذا القرار «مرو» بتعيين ..... ملازما ثانيا في الجيش.

أما كلمة «مع» فهي تعني عند اليمنيين «لا»! وقال البيض في خطابه الشهير إنه «كلما اقترحنا عليهم إصلاحا في الدولة قالوا لنا «مع....»

وكان رأي البيض انه ليس معقولا ان تحكم دولة الوحدة، في ظل النظام والقانون والدستور، بصيغة «مرو» و«مع» وقال لي يمنيون كثيرون ممن قابلتهم ان كلام الرجل صحيح!

وسمعت في مجالس يمنية، ان أكبر دليل على شعبية البيض في الشمال، ان مجموع الأصوات التي حصل عليها الحزب الاشتراكي في المحافظات الشمالية كان أكبر من مثيلاتها في المحافظات الجنوبية. لكن نخبة من المثقفين لا ترجح هذه الملاحظة كدلالة على نفوذ البيض في الشمال. بقدر ما تفسرها على أساس انها تعبير عن أن الامتزاج الشعبي لليمنيين قد تحقق في البلاد وان هذه قد تكون الثمرة الوحيدة التي جناها الشعب من الوحدة حتى الان. ويدللون على كلامهم بان المؤتمر الشعبي العام حصل على دوائر انتخابية كاملة ايضا في المحافظات الجنوبية.

واخضاع ظاهرة شعبية البيض للتحليل، قد تسفر في أحد وجوهها، عن التربية الحزبية للرجل، ضمن أيديولوجية الخطاب الشعبي، فقادة الاحزاب



المصدر : السياسة

التاريخ : ١٨/١٢/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاستراكيه، والماركسيه مبنيا بالدات، تخرجوا في مدارس برعت في تكليم الناس بما يدغدغ عواطفهم وشواسهم. فهكذا كان قادة على غرار نيكيتا خروتشوف في الاتحاد السوفياتي السابق، وتيودور جيفكوف في بلغاريا، وادوارد غيريك في بولندا، وفيدل كاسترو في كوبا.. وهكذا كانت مواصفات قيادات أخرى مثل عبدالخالق محجوب في السودان وجورج حاوي في لبنان وجورج حبش في القيادة الفلسطينية.

وفي عدن نفسها فإن القيادات السابقة مثل قحطان الشعبي، وفيصل الشعبي، وسالم ربيع، وعبدالفتاح اسماعيل، وعلي ناصر، وعلي شائع هادي، كلها اتسمت ببراعة في الخطب مدفوعة بالتاهيل السياسي الذي توفره مدارس التربية الاشتراكية.

هذا المدخل يمكن ان يفسر - الى حد ما - درجة القبول الشعبي التي حازها البيض في مجتمع لم يألف كثيرا أناقة الخطب الشعبية، وتأثير طرح قضايا الناس على الطاولة، من جانب كبار المسؤولين.

● وقد ركز البيض في انتقاداته لشريكه في الحكم، على تمسكه بالمركزية الشديده في ادارة شؤون البلاد. وضرب على ذلك مثلا بانه ليس معقولا أن يطوف موظف حكومي بعربته على قرى البلاد ليجمع الضرائب ويعود بها الى العاصمة صنعاء... فما الذي يمنع ان تجمع المحافظات، كلا على حدة ضرائبها، بوسائلها، ومستوياتها، وتدخلها في اطار برامجها بشأن التنمية المحلية.

وهنا أيضا صفق له مريدوه!

إلا أن أوساط المؤتمر الشعبي «العام» لم تفوّت له هذه الملاحظة. وقال رجالاتها. ما للرجل ينتقد الان مركزية القرار وهو الذي كان يقود دولة مرهونة بأكملها لقرار مركزي؟ وقالوا انه في دولة الشطر الجنوبي السابق لم يكن بمقدور الجندي ان يصرف «البوت» دون موافقة من المكتب السياسي للحزب، ولم يكن بمقدور التلفزيون ان يعرض سهرة غنائية دون ان يعرف المكتب السياسي محتوياتها ومطربيها واغنياتها «فربما كان مدسوسا في داخلها أغنية امبريالية»! على حد ما قال لي عضو في المؤتمر الشعبي العام.

وكانت احدى أهم القضايا التي احتكرت مناقشات اليمنيين، في شأن نقاط البيض الـ١٨، هي قضية المعسكرات الحربيه داخل المدن. وهي ايضا واحده من الملاحظات التي تشكل حولها تاييد شعبي، انطلاقا من سؤال بسيط يقول: ما هي الحكمة في وجود المعسكرات داخل المدن؟

فإن كانت هذه المعسكرات قد أقيمت من أجل محاربة «أعداء البلاد»، فإن هؤلاء «الاعداء» لا يتواجدون داخل المدن، بل يتمترسون في حدود البلاد وتخومها وثغورها. أما ان كان الهدف منها هو الخوف من انتفاضة الشعب، فلماذا لا يأخذ الحكام المسألة «من قصيرها» ويرحلون عن السدة طالما انهم خائفون الى هذا الحد. وحتى عندما ظهرت آراء تقول ان وجود المعسكرات هو أحد ادوات حفظ الامن في داخل المدن، فقد ظهرت انتقادات مضادة لها، خلاصتها، ان الأعراف والقوانين اعطت مسؤولية حفظ الأمن داخل المدن للشرطه والنجده والمباحث واجهزة الأمن المدنيه الداخلية.

ان التباين الحاد في حجم السكان بين الجنوب السابق والشمال السابق، يفسر في راي مراقبين محايدين، ما يعتبرونه دواعي وجود بعض المعسكرات وليس كلها، فسكان الجنوب السابق، يعادلون ما لا يتجاوز ٢٢٪ من عدد السكان الكلي في دولة الوحدة. هم كانوا مجموعه قليلة من الناس تقول شخصية يمنية مستقلة «يسهل السيطرة على تحركاتها... أو دعنا نقول يسهل ضبطها» وتضيف «أما نحن هنا فإن المجرى السكاني لدينا كان يعج بتيارات متضاربة ومتصادمة وكانت احتمالات الانفجار واردة في أذهان القادة بما جعل وجود المعسكرات عنصرا ضروريا لحفظ الامن عند الحاجة».

وتيار آخر بين هؤلاء المحايدين يستغرب كيف يلح السيد البيض في نقل المعسكرات بينما لا يوجد في الأصل جيش واحد لليمن عندما يتوحد الجيشان، ساعتها يجلس القادة وضباط الاركان ويقررون كيف يتم الانتقال والى أين.

وليس منطقيا أن ينقل الشمال السابق معسكراته بعيدا عن المدن فيما جيش الجنوب السابق ما يزال موجودا، بقضه وقضيضه، وبعدده وعتاده!

(يتبع)

٠٤٠٠٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ٢٨ ديسمبر ١٩٩٣

قوات الشرطة اليمنية تستوقف رئيس وزرائها!

صنعاء - الدوحة - وكالات الأنباء - استوقفت قوات الشرطة اليمنية حيدر أبو بكر العطاس رئيس وزراء اليمن أثناء دخوله العاصمة صنعاء قادما من عدن أمس لمدة نصف ساعة. وأعلن الحزب الاشتراكى اليمنى فى بيان له أن القوات التى استوقفت رئيس الوزراء تخضع لسيطرة المقدم محمد يحيي وهو من نفس القبيلة والقرية التى ينتمى إليهما الرئيس اليمنى على عبدالله صالح.

من ناحية أخرى صرح على سالم البيض زعيم الحزب الاشتراكى اليمنى ونائب رئيس مجلس الرئاسة بأنه لن يتراجع عن شروطه الثمانية عشر لكى يعود إلى صنعاء. وقال ان بقاءه فى عدن يهدف إلى إنقاذ الوحدة وليس إلى إنهائها.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ١٢ / ١٩٩٣

قوة عسكرية أوقفت موكب رئيس الوزراء!

منع العطاس من دخول صنعاء عقد الأزمة اليمنية

عدن - ا ف ب - اعلن الحزب الاشتراكي اليمني أن قوة عسكرية شمالية أوقفت موكب رئيس الوزراء اليمني حيدر العطاس يوم أمس الأول ومنعته من دخول العاصمة صنعاء حيث استأنف أمس الحوار السياسي بشأن الخلافات القائمة بين الشماليين والجنوبيين.

واشار الحزب الاشتراكي اليمني في بيان نشر في عدن المدينة الرئيسية في جنوب البلاد الى ان مجموعة من العسكريين الشماليين المسلحين بقيادة العقيد محمد يحي الحاوري اعترضت موكب العطاس العضو في مكتبه السياسي عند مشارف المدينة.

واجرى العطاس ورفاقه الذين كانوا عائدين من عدن حيث اجروا خلال الايام الاخيرة الماضية مشاورات بشأن الازمة السياسية الراهنة في البلاد عدة اتصالات مع المسؤولين في صنعاء قبل الحصول على اذن بدخول العاصمة.

ويشار الى أن خلافات بين المؤتمر الشعبي العام (بزعامة رئيس الدولة علي عبدالله صالح) والحزب الاشتراكي اليمني بزعامة نائب الرئيس علي سالم البيض تسببت في نشوب اخطر ازمة سياسية شهدتها البلاد منذ توحيدها في مايو ١٩٩٠. ويذكر ان هذه الازمة بدأت قبل أربعة أشهر.

ومن المفترض ان يستأنف الطرفان المتنازعين اللذين يشكلان مع حركة الاصلاح الاسلامية الائتلاف الحكومي الحوار في صنعاء لايجاد حل للازمة بمشاركة ممثلين للاحزاب الرئيسية المعارضة في اليمن.

ويشار الى ان الحوار الذي بدأ في الرابع من الشهر الحالي علق في اليوم التالي بعد الاقتراح الذي تقدم به الحزب الاشتراكي لتحويل اليمن الى دولة فيدرالية.



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة يمنية للتحقيق في حادث اعتراض العطاس

الاشتراكي يتهم قائد الشرطة العسكرية

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

اتهمت اوساط الحزب الاشتراكي اليمني امس قائد الشرطة العسكرية في صنعاء العقيد الحاوري باصدار تعليماته للأطقم العسكرية، باعتراض موكب رئيس الحكومة اليمنية المهندس حيدر ابو بكر العطاس وهو في طريقه من عدن الى صنعاء. ولم يتضح ما اذا كان قائد الشرطة على علم بان ذلك الموكب كان موكب رئيس الوزراء ام لا.

وقررت لجنة الحوار الوطني التي عقدت امس في صنعاء تشكيل لجنة تحقيق عسكرية لجلاء ملابسات الحادث.

وكان حادث مطاردة موكب العطاس عند مشارف صنعاء قد استأثر بمناقشات لجنة الحوار الوطني التي استأنفت عقد اجتماعاتها في مقر الحكومة امس، لحل الأزمة السياسية التي تمر فيها اليمن منذ 19 اغسطس (آب) الماضي.

واكدت مصادر مشاركة في الاجتماع لـ«الشرق الاوسط» ان اللجنة استمعت في بداية الاجتماع لتفاصيل الحادث التي رواها العطاس، واقرت اصدار بيان حوله.

وقالت المصادر ان البيان المتوقع يتضمن اعراب جميع الأطراف المشاركة في الحوار عن أسفها للحادث، وشكرها للعطاس على موقفه الذي تحلى بالحكمة والمرونة والمسؤولية. واضافت ان اللجنة طالبت مجلس الوزراء باتخاذ الاجراءات الحازمة لمنع تكرار مثل هذا الحادث، والزام اللجنة المكلفة بالتحقيق موافاة لجنة الحوار بالتقرير النهائي حول الحادث، في اقرب وقت

التتمة .... ص 4
راجع .... ص 4



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٩ [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة يمنية

ممكن، لاطلاع الراي العام على جميع تفاصيله.

وكان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قد شكل لجنة للتحقيق في الحادث برئاسة العقيد الركن علي محمد صلاح نائب رئيس هيئة الاركان.

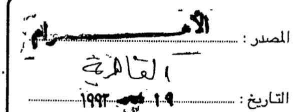
وكشفت مصادر مقربة من العطاس ان عددا من كبار المسؤولين اليمنيين من بينهم العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء وعبد الوهاب الآنسي نائب رئيس الوزراء ايضا، والعميد الركن عبد الملك السياني رئيس هيئة الاركان زاروه مساء اول من امس في منزله، وعبروا له عن اسفهم للحادث.

واضافت ان الرئيس علي صالح اجرى اتصالات مع رئيس الوزراء للغرض نفسه، غير ان ملابسات الحادث والجهات التي تقف وراءه لم تعرف بعد.

وقالت مصادر وثيقة الاطلاع لـ«الشرق الاوسط» ان المهندس العطاس شدد على ضرورة محاسبة من يقف وراء اصدار التعليمات للأطقم العسكرية بأن تتصرف بذلك الأسلوب.

واضافت ان موكب العطاس مر عبر عشرات النقاط من عدن حتى صنعاء، دون ان يعترض، وقالت ان هيئة الأركان كانت على علم بقدومه وهو لا يزال في بداية طريقه من عدن.



المصدر : 

التاريخ : ١٩ ... ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القوى السياسية اليمنية تقر ٤ محاور لانهاء الأزمة

صنعاء - أ ش أ - عقدت القوى السياسية المشاركة فى الحوار الوطنى فى اليمن اجتماعا أمس ناقشت فيه الأزمة السياسية التى تمر بها اليمن حاليا والسبل الهادفة الى ايجاد المعالجة الصحيحة لها.

وأقر الاجتماع النقاط المطروحة لمعالجة الأزمة فى اطار أربعة محاور تتمثل فى استعادة الثقة وتعزيزها، وقضايا بناء الدولة اليمنية الحديثة، والقضايا الاقتصادية وآلية المتابعة لتنفيذ مايتم الاتفاق عليه.



المصدر : الخليج الشارقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ / ١٢ / ١٩٩٣

تبادل اتهامات بين «الاشتراكي» و«المؤتمر»

اليمن: حادث اعتراض موكب العطاس يطغى على اعمال «لجنة الحوار»

طغى حادث «اعتراض» موكب رئيس الوزراء اليمني عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي حيدر ابو بكر العطاس من قبل جنود شماليين على اعمال لجنة الحوار المكلفة بتسوية الازمة بين طرفي الحكم وحزب المؤتمر الشعبي في الشمال والحزب الاشتراكي في الجنوب.

وقالت مصادر يمنية ان لجنة الحوار المشكلة من مسؤولين حزبيين وزعماء قبائل بحثت امس الحادث الذي وقع امس الاول وامرت بتشكيل فريق تحقيق خاص برئاسة وزير الداخلية يحيى المتوكل لتقديم تقرير لها عن ملابساته مشيرة الى ان اجتماع اللجنة كان مخصصا اصلا لبحث سبل اجراء مصالحة بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض بعد ان ادخلت خلافاتهما البلاد في ازمة سياسية واقتصادية متفاقمة.

وقال مسؤولون اشتراكيون ان ثلاث وحدات من الشرطة العسكرية مزودة باسلحة ثقيلة ومتوسطة وخفيفة ويقودها ضابط مقرب من الرئيس علي عبدالله صالح اعترضت موكب العطاس ولم تسمح له بالمرور الا بعد اتصالات اجراها رئيس الوزراء مع عدد من المسؤولين بينهم الرئيس صالح.



المصدر : الخليج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ / ١٢ / ١٩٩٣

واضاف هؤلاء ان الحادث ادى الى حالة استنفار في صفوف القوات الجنوبية واشاروا الى ان الحزب الاشتراكي اعتبر الحادث بمثابة عمل استفزازي هدفه ايصال رسالة مفادها ان حزب المؤتمر الشعبي العام سيفرض ارادته باي وسيلة.

غير ان اعضاء في حزب المؤتمر قالوا ان الاشتراكيين رتبوا الحادث لاتخاذه ذريعة لتخريب عملية المصالحة.

وقد عرضت وزارة الدفاع في صنعاء امس روايتها للحادث فوصفت الانباء عن قيام دورية من الشرطة العسكرية بايقاف موكب العطاس بانها «مبالغ فيها وتهدف الى اثارة البلبلة في اوساط الرأي العام».

وقال مصدر مسؤول في الوزارة ان العطاس قد تفهم الموضوع بعد معرفة الملابسات التي حدثت.

واوضح المصدر ان موكبا تجاوز بسرعة عالية نقطة للتفتيش في منطقة يسلم في المدخل الجنوبي للعاصمة صنعاء وكادت السيارات المرافقة للموكب ان تودي بحياة بعض الجنود الواقفين عند هذه النقطة مما استدعى ابلاغ سيارات الدورية التابعة للشرطة العسكرية بالتاكد من هوية الموكب واثناء مرور الموكب في شوارع العاصمة قامت احدى سيارات الدورية بايقاف احدى السيارات المرافقة للموكب وكانت تقل بداخلها افرادا مسلحين وعند معرفة الضابط المسؤول عن الدورية ان الموكب يتبع رئيس الوزراء اعتذر فورا وسمح للسيارة بمواصلة السير.

من جهة اخرى، تم في محافظة أبين امس دفن جثمان هادي احمد ناصر محمد ابن شقيق رئيس اليمن الجنوبي سابقا علي ناصر محمد، وشارك في التشييع اكثر من ٢٠ الف شخص بينهم مسؤولون كبار في الحزب الاشتراكي.

وكان علي ناصر قد اعلن عن اغتيال ابن شقيقه ولكن السلطات السورية قالت انه انتحر.

من جانب آخر تسلم الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح رسالة من الرئيس الاريتري اسياس افورقي حول جهود الوساطة التي تقوم بها اريتريا لحل الازمة السياسية الراهنة في اليمن.

نقل الرسالة محمود جبرا السفير الاريتري في صنعاء الذي كان قد قام الاسبوع الماضي بتسليم رسالة مماثلة من الرئيس افورقي الى علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني في مقر اقامته في عدن.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٣

اليمن

تليفزيون عدن يمتنع عن اذاعة خطاب للرئيس

مازال الوضع السياسي في اليمن يدعو الى القلق، نتيجة الازمة التي يسببها الخلاف الحاد بين الحزبين المؤتمر والاشتراكي اللذين يشاركان حزب الاصلاح في حكم البلاد..

وكان الرئيس علي عبدالله صالح رئيس حزب المؤتمر الشعبي قال بان بلاده تمر بازمة خانقة ومؤسفة على المستويات السياسية والاقتصادية والامنية واتهم اعداء الوحدة والديموقراطية بتمويل هذه الازمة..

وقال ان الازمة تشتعل بادوات تتمثل في اصحاب النفوس الضعيفة الذين لم تترسخ في قلوبهم عظمة الانجاز التاريخي العظيم الذي تحقق يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠ يقصد بذلك اعلان الوحدة واندماج شطري اليمن..

وخلال الاحتفال بتخريج دفعة جديدة في المعهد العالي للشرطة قال الرئيس علي صالح هناك من يبدو مرتاحين لاستمرار ازمة البلاد وهم تجار سياسة لايمكنهم الظهور على المسرح السياسي الا في ظل التوترات والازمات..

واضاف الرئيس علي صالح نحن الان نتعامل مع نظام دولي جديد وعلى اساسه يجب استيعاب المتغيرات المتمثلة في سقوط المنظومة الاشتراكية واضاف وفي بلادنا مازال هناك من يقلد هذا النظام السابق..

من ناحية اخرى ادلى ناطق مسئول في المركز الاعلامي للحزب الاشتراكي بتصريح اعلن فيه اسف الحزب الشديد لخروج المؤتمر الشعبي عن الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر والقاضي بعدم اذاعة او نشر كلمة الرئيس علي عبدالله صالح في الاحتفال بتخريج دفعة اكاديمية الشرطة وهي الكلمة التي اعتبرها الحزب الاشتراكي هجوما مباشرا عليه..

وقال المسئول الاعلامي للحزب الاشتراكي ان هذا التصرف خروجا على الاتفاق الثنائي بين شريكي الحكم قبل الانتخابات كما يشكل خرقا صريحا للتوجيهات الواردة في بيان مجلس النواب والوزراء بشأن عدم الخوض في الازمة السياسية والتصعيد الاعلامي وتوجيه الاتهامات من طرف الى اخر..

□ علي عبدالله صالح

وكانت القناة الاولى للتليفزيون قد اذاعت خطاب الرئيس علي عبدالله صالح في حين رفضت القناة الثانية في عدن اذاعته الامر الذي يجري فيه التحقيق الان ويقول مسئولي قناة عدن انهم تلقوا تعليمات بعدم اذاعة كلمة الرئيس من قيادة الحزب الاشتراكي.

وقد اعقب ذلك تصعيد جديد في الحملات الاعلامية المتبادلة بين طرفي الخلاف السياسي..

من ناحية اخرى اصدر التكتل الوطني للمعارضة بيانا اتهم فيه احزاب الائتلاف الثلاثة المشاركة في الحوار الوطني الذي يجري من اجل الخروج من الازمة وهي احزاب المؤتمر الوطني والاشتراكي والاصلاح بانهم يتبعون اسلوب التسويف والمماطلة

واكد بيان التكتل المعارض انه لايمكن ان يقبل على نفسه ان يكون شاهد زور او طرفا في مؤامرة تمزيق الوطن وجر شعبنا الى محرقة والى كوارث لايعلم مداها الا الله.. واعلن انه مالم يتم تحديد سقف زمني لوضع الحلول للازمة وعمل جدول وبرنامج دقيق ووضع اولويات وبرنامج زمني للتنفيذ فان التكتل سوف يعلن للشعب اليمني وللعالم كله ما يرتكبه الائتلاف الثلاثي في حق شعبنا وحق وحدة اليمن ويدعو ابناء الوطن الى تحمل واجبهم ومسئوليتهم الوطنية للتصدي لقوى الفتنة والتمزق والظلام والعمل على تنفيذ النقاط الـ ١٦ التي وضعها التكتل الوطني للمعارضة والتي اصبحت ملكا للشعب اليمني الذي يجب العودة اليه عندما تصل الامور الى طريق مسدود..

الاشتراكي يتهم المؤتمر بزج البعثات الديبلوماسية في النزاع

حادث اعتراض موكب العطاس لم يحل دون معاودة الحوار اليمني

□ صنعاء - من فيصل مكرم:
□ عدن-من اقبال علي عبدالله:

■ يتوقع ان تعقد الحكومة اليمنية اجتماعاً استثنائياً اليوم في صنعاء برئاسة السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء. وقالت مصادر سياسية لـ «الحياة» ان مجلس الوزراء سيبحث في عرض قدمته قطر يستهدف التوسط بين اليمن ودول الخليج لاعادة العلاقات بين الجانبين الى ما قبل الازمة الاخيرة التي فجرها الاجتياح العراقي للكويت صيف عام ١٩٩٠.

ولوحظ ان الحادث الذي تعرض له العطاس عند مشارف صنعاء عندما اعترضت دورية تابعة للشرطة العسكرية موكبه اول من امس لم يحل دون استئناف جلسات مؤتمر الحوار الوطني. وراس جلسة الحوار امس والتي انعقدت في العاصمة اليمنية السيد عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام. وتوقف ممثلو الاحزاب والشخصيات المشاركة في الحوار عند مناقشة الحادث وطالبوا الجهات الرسمية برفع تقرير الى مؤتمر الحوار عن نتائج التحقيقات في الحادث. وتتولى التحقيق في الحادث لجنة عسكرية برئاسة العقيد علي محمد صالح نائب رئيس الاركان العامة للقوات المسلحة. وطالب المشاركون في الحوار باتخاذ اجراءات على مختلف المستويات وفي كل المحافظات اليمنية لمنع تكرار مثل هذا الحادث.

الى ذلك ناقش مؤتمر الحوار الوطني اولى النقاط المطروحة على جدول اعماله اذ بدأ بطرح المسالة الاعلامية والقرارات التي يمكن اتخاذها حيال التصعيد الاعلامي بين الوسائل الاعلامية التابعة للاطراف المختلفة (احزاب الائتلاف الحاكم) واتفق على استكمال مناقشة الجانب الاعلامي والبدء في الجانب العسكري في الجلسة المقبلة للمؤتمر يوم غد الاثنين.

واتفق المتحاورون على سقف زمني لمؤتمر الحوار ينهي فيه كل اعماله ويصدر قراراته المتعلقة بالنقاط المطروحة على جدول الاعمال في موعد لا يتجاوز نهاية هذه السنة اي ٣١ كانون الاول (ديسمبر) الجاري.

وفيما راس وفد الاصلاح الى الحوار الموسع السيد عبدالوهاب

التتمة في الصفحة (٤)



حادث اعتراض موكب العطاس

تتمة الصفحة الاولى

الانسي، لم يطرا اي تغيير على ممثلي الاطراف المتحاورة باستثناء الجانب الذي يمثل المؤتمر الشعبي الذي انضم اليه العميد يحيى المتوكل وزير الداخلية عضو اللجنة العامة والسيد عبدالله احمد غانم وزير العدل عضو اللجنة العامة بدل السيدين عبدالسلام العنسي رئيس الدائرة العامة وعبدالملك منصور رئيس الدائرة السياسية في المؤتمر. وانضم الى مؤتمر الحوار ايضاً العقيد احمد قرحش الامين العام للحزب السبتمبري.

وفي تصريح الى «الحياة» وصف السيد عبدالرحمن الجفري رئيس حزب رابطة أبناء اليمن العضو في التكتل الوطني للمعارضة جلسة امس بانها كانت «مثمرة» وان الجميع «كانوا عند مستوى المسؤولية الوطنية والحرص على تجاوز الازمة الراهنة وايقاف تداعياتها على كل المستويات».

وقال الجفري: «انني باسم التكتل الوطني للمعارضة اشكر احزاب الائتلاف الحاكم على تجاوبها مع دعوة المعارضة الى استئناف الحوار الوطني» مؤكداً ان «الحوار يجب ان يتوصل الى قرارات حاسمة تجاه كل القضايا المطروحة».

وفي محافظة أبين (١٢٠ كيلومتراً شرق عدن) تحول تشييع جثمان الدكتور هادي احمد ناصر ابن شقيق الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد الى تظاهرة تاييد لعلي ناصر المقيم حالياً في دمشق. وكان الدكتور هادي الذي عمل سكرتيراً خاصاً لعمه اغتيل في مدينة اللاذقية السورية الاربعاء الماضي ونقل الى عدن فجر امس وشُيِّع في مسقط راسه في منطقة امقوزة في ابين بمشاركة عدد من قياديي الحزب الاشتراكي اليمني الذي تزعَّمه علي ناصر حتى احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦. وردد المشيِّعون الذين توافدوا من عدد من المحافظات الجنوبية والشرقية شعارات تدعو الى عودة علي ناصر.

واستبعدت مصادر في عدن ان تكون التصريحات التي تحدثت عن ان ابن شقيق علي ناصر «انتحر» صحيحة مشيرة الى ان رصاصتين اطلقتا عليه واستقرتا في رأسه.

واستمرت امس الحرب الاعلامية اذ وزع المركز الاعلامي للحزب الاشتراكي في عدن نسخة عن «تعميم الى بعثاتنا الديبلوماسية في الخارج». وقال الاشتراكي ان التعميم الذي يحمله مسؤولية الازمة صادر عن «غرفة العمليات في المؤتمر الشعبي العام». وقال مسؤول في سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني «ان الهجوم الاعلامي للمؤتمر الشعبي العام الموجه الى الحزب الاشتراكي اليمني اتخذ منحى تصعيدياً خطيراً استهدف جرّ السفراء والبعثات الديبلوماسية اليمنية في الخارج وتوريطهم في الخوض في الازمة الراهنة وجذبهم الى مواقفه المؤدية الى تصعيد الاوضاع في البلاد وتصعيد التوتر والحيلولة دون الخروج من دوامة الازمة السياسية الشاملة، وذلك من خلال استعدائهم للحزب الاشتراكي اليمني وتوجيه اتهامات خطيرة الى الحزب ونشر الاكاذيب والتلفيقات التي تحاول تضليل السفراء والبعثات الديبلوماسية وايهامهم بان الحزب الاشتراكي اليمني افتعل الازمة السياسية الراهنة».



المصدر : العالم اليوم - القاهرة
التاريخ : ١٩ ١٩٩٣

بينما يعلن «باجمال» لـ « العالم اليوم » تفاصيل المناطق الحرة فى عدن وعلى حدود عمان.. يتساءل:

من الذى يخطف خبراء النفط الأجانب فى اليمن؟

- بعض الشركات يمكنها أن تستفيد كما حدث فى أنجولا.. وهى لعبة خطرة ومريبة
- الشائعات حول تورط جهات خارجية لا أساس لها.. والأولى البحث داخليا



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩ ... ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ لندن - إبراهيم نوار:

حذر عبد القادر باجمال، وزير النفط والمعادن في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقا، والذى يشغل حاليا منصب رئيس الهيئة العامة للمناطق الحرة اليمنية ورئيس المنطقة الحرة في عدن، من خطورة عمليات خطف العاملين الأجانب في حقول النفط أو خطف السيارات أو الإضرار بأعمال التنقيب عن النفط التى تقوم بها الشركات الأجنبية.

وقال باجمال في حوار مع «العالم اليوم» أجرى في لندن أثناء زيارة المسئول اليمنى للعاصمة البريطانية إن بعض شركات النفط تستفيد من عمليات الخطف والتخريب هذه، لأنها تضيف الأضرار الناجمة عنها إلى تكاليف الاستخراج التى يحق لها استردادها من الإنتاج الفعلى، وبذلك فإن نصيب الشركات الأجنبية يرتفع على حساب نصيب اليمن.

ووصف عبد القادر باجمال أعمال الخطف الأخيرة بأنها «لعبة خطرة»، وقال إن بعض الأشياء التى تحدث توحى بالريبة، إلى الدرجة التى أصبح فيها المخطوفون يتمنون استمرار خطفهم!!

وأوضح رئيس هيئة المناطق الحرة اليمنية والمسئول عن قطاع النفط في اليمن الديمقراطية الشعبية سابقا أن التصريحات التى أدلى بها بعض المخطوفين إلى الصحف وأجهزة الإعلام الغربية تكشف عن حقائق مريبة.. فهناك مخطوف قال إنه تهيأت له كل أنواع الشراب، وكان متاحا له استخدام هاتف نقال للاتصال بأسرته في الخارج، وكان يقوم بمغامرات في الصحراء لاصطياد الغزلان.. ووصل الأمر إلى درجة أن بعضهم كانت ملابسه تغسل وتكوى في شيراتون صنعاء!!

وقال باجمال إن شركات النفط تسترد كل التكاليف الإضافية الخاصة بالوقاية من المخاطر.. وضرب مثلا بما كان يحدث في أنجولا عندما كانت شركات النفط العاملة هناك مهددة من جماعات «يونيتا» المتمردة.

ولما كانت الحكومة الأنجولية غير قادرة على حماية شركات النفط، فإن هذه الشركات طلبت قوات كوبية، حيث كانت هذه القوات تستلم رواتبها من شركات النفط عن طريق الحكومة الانجولية.. وعندما بدأت الضغوط لإجلاء القوات الكوبية عن أنجولا، فإن شركات النفط كانت أشد المتمسكين ببقاء هذه القوات.

وقال عبد القادر باجمال إن عقود التنقيب عن النفط في أنجولا كانت تنص على أن تدفع الشركات النفطية مرتبات القوات الكوبية، وأن تحتسب هذه المرتبات ضمن تكاليف الشركة، على أن يتم تعويضها عن طريق زيادة حصتها النفطية.

ورفض المسئول اليمنى قبول الاتهامات التى توجه إلى اى جهة خارجية بأنها وراء تدبير هذه الحوادث في حقول النفط اليمنية.. وقال إن أى مشكلة داخلية يجب حلها داخليا، بدلا من إلقائها على الخارج..

وأكد عبد القادر باجمال في حواره مع «العالم اليوم» أن موضوع التخريب في حقول النفط خطير ويجب التعامل معه بحذر شديد.

وردا على سؤال عن الاستثمارات المتوقعة لإنشاء المنطقة الحرة في عدن، قال رئيس هيئة المناطق الحرة اليمنية إن شركة «ريثيون» الأمريكية تولت إعداد الخطة الأساسية «MASTER PLAN» للمنطقة، وأن التكاليف المقدرة لاستثمارات البنية الأساسية تصل إلى ٥,٧ مليار دولار.

وأضاف أن قانون المنطقة الحرة في عدن صدر في أول ابريل عام ١٩٩٣، وبمجرد صدور القانون تم تخصيص أراض مساحتها ٣٠٠كم مربع لإنشاء المنطقة الحرة.

وأكد أن الهدف من إنشاء المنطقة الحرة في عدن هو خدمة كل اليمن، فهذه المنطقة على حد تعبيره يجب أن تكون البوابة التى تنفذ منها الإدارة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة إلى داخل اليمن.

وتأكيدا على أهمية الدور الذى تلعبه المناطق الحرة، قال باجمال «لقد زرت كوريا الجنوبية، ورأيت كيف استطاعت جزيرة «ماسان» الصغيرة التى تبلغ مساحتها ٨ كيلو مترات مربعة أن تصنع كوريا كلها.. كانت هناك فقط ٧ مصانع و٤٨ شركة وبنوك خدمات، هذه هى التى صنعت المعجزة الكورية».

وقال رئيس هيئة المناطق الحرة اليمنية إنه وقع مذكرات تفاهم مع نحو ٤ شركات كبرى لها باع كبير في مجالات الإدارة والتمويل والإنشاءات والبناء، تمتد من أندونيسيا وسنغافورة واليابان شرقا إلى الولايات المتحدة غربا مرورا بأوروبا.........................

«التتمة ص ١٦»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩ ١٩٩٣

من الذى يخطف خبراء النفط الأجانب فى اليمن

وعن مراحل العمل فى إنشاء المنطقة الحرة، قال باجمال إنه تم الاتفاق مع شركات أسيوية وكورية واندونيسية على الاستفادة منها فى خبرات الترويج والتسويق وتعاقدت الهيئة مع كونسورتيوم أسيوى - أوروبى عن طريق استراليا لبناء عدد من الصناعات الخفيفة فى المنطقة.

ويتم حاليا البدء فى إعداد المجمع الصناعى الذى سيستوعب نحو ٧٤٠ مصنعا.. وتتكلف استثمارات البنية الأساسية لهذا المجمع ٥٠٠ مليون دولار.

وهناك أيضا اتفاق مشترك مع ماليزيا لتطوير مصافى عدن بتكاليف استثمارية تبلغ ٥٠ مليون دولار.. كما أن هناك مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعى من حقول مارب إلى راس عمران فى المنطقة الحرة داخل عدن.

وإضافة إلى ذلك فإن هناك اتفاقات متعددة لتحديث البنية الأساسية للمواصلات الدولية فى عدن، وتم التعاقد مع شركة انجليزية للمساعدة فى إدارة ميناء عدن، كما أن هناك مباحثات مع هيئة مطار شانون الايرلندى للمشاركة فى إدارة مطار عدن.

وقال باجمال إنه تم توقيع مذكرة تفاهم مع كونسورتيوم تديره مجموعة «دوميز» الفرنسية لتولى مسئوليات تطوير الصناعات النفطية وتجهيز المطارات.

وقد اعترف رئيس هيئة المناطق الحرة اليمنية رغم ذلك بأن البدء فى إنشاء المنطقة الحرة فى عدن يأتى فى ظروف صعبة جدا اقتصاديا وماليا.

وقال إنه نتيجة لنقص الموارد الإضافية أو انعدامها، فإن المنطقة الحرة لن تكون على قائمة أولويات الحكومة والبرلمان، فالاهتمام ينصب الان على توفير خدمات الصحة والتعليم والطرق والكهرباء وغيرها.

وأوضح أن المخرج من هذا الظرف الصعب، حتى لا يترك تأثيرا سلبيا على مشروع المنطقة الحرة، يتمثل فى الاعتماد على هؤلاء الذين يستطيعون تمويل مشاريعهم بأنفسهم، سواء عن طريق مواردهم الخاصة، أو من خلال الاقتراض.. وقال إنه يلزم لتحقيق ذلك اتباع سياسة مرنة تجاه المستثمرين، ومنح هؤلاء مزايا وضمانات لتشجيعهم على المجئ والاستثمار فى عدن.

وردا على سؤال عن الجهود اليمنية المبذولة لتطوير التجارة الحدودية مع سلطنة عمان بعد انتهاء مشاكل الحدود بين البلدين، وإعلان السلطنة إنشاء منطقة حرة على الحدود المشتركة مع اليمن، قال رئيس هيئة المناطق الحرة اليمنية إنه لم يتلق أى اقتراح من الحكومة أو أى مشروع لإقامة منطقة حرة على الحدود مع سلطنة عمان.

ودعا إلى تجاوز البيروقراطية وضرورة الاستفادة من الظروف الجديدة عن طريق عقد لقاء مباشر ومفتوح مع رئيس هيئة الاستثمار فى سلطنة عمان للاتفاق على برنامج لتطوير المنافع الاقتصادية التجارية والاستثمارية المشتركة من المناطق الحرة الحدودية.

وقال باجمال إنه يجب إنشاء منطقة حرة على الجانب اليمنى أيضا تكون امتدادا استثماريا، على أن يشارك فى إنشائها القطاع الخاص الصغير وأن تكون فيها مصالح متوازنة مع الجانب العمانى.

وتساءل المسئول اليمنى: ماذا يكون الحال لو أن المواطن اليمنى عبر إلى الجانب الآخر من الحدود لشراء حاجات من المنطقة الحرة العمانية فى مزيونة، ثم عند عودته يتم فرض رسوم جمركية عالية على ما اشتراه؟!

واستنتج من ذلك أنه يلزم لمصلحة البلدين أن تنشأ منطقة تجارة واستثمار حرة على الجانب اليمنى مقابل مثيلتها العمانية، وأن تلغى الرسوم الجمركية بين المنطقتين أو البلدين، أو يتم توحيدها لضمان تحقيق أقصى المنافع.

وقال عبد القادر باجمال إن تطوير الثروات المشتركة فى الجزيرة العربية مسألة حيوية، ويجب أن تحصل على الاهتمام الكافى.. وضرب مثلا بثروة النخيل والتمور، ودعا إلى إنشاء مركز اقليمى لتطوير زراعة وصناعات التمور فى الجزيرة العربية.. وقال إن التمور يمكن أن تصبح درع الأمن الغذائى للجزيرة العربية.

وأضاف أن الثروة السمكية تستدعى التعاون وتنظيم حقوق الصيد بالصورة التى تكفل تعظيم المكاسب المشتركة، فالاسماك لا تعرف حدود المياه الاقليمية على حد تعبيره، ومن ثم فإن مطاردة الاسماك لاصطيادها يجب أن تخضع لنفس القاعدة مع ضمان حقوق كل الاطراف.

وفى ختام الحوار، أعرب عبد القادر باجمال عن أمله فى قيام اتحاد اقتصادى عربى، على غرار الاتحاد الأوروبى أو منطقة «النافتا» أو رابطة شرقى أسيا، وقال: «نحن لا ينقصنا شىء، بل نزيد، فى أننا نتكلم نفس اللغة ونشترك فى نفس الحضارة والتاريخ ونعيش فى منطقة جغرافية مترابطة».



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكومية والخاصة بتكرير بترول خام من محافظة مأرب وذكرت تلك المصادر أن المبلغ المفروض توريده من مصافى عدن يبلغ ٣٩ مليون دولار للسته الأشهر الماضية.

كما اتهمت نفس المصادر قيام العميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع (جنوبى) بتجنيد الف وخمسمائة شخص للعمل فى صفوف الشرطة الشعبية والميليشيا.

من جانبها اتهمت مصادر فى الاشتراكى بأن لديها مطلبا جديدا اضافة إلى نقاطه الـ١٨ هى اقالة كل من على الأنسى مدير مكتب مجلس الرئاسة بدرجة نائب رئيس وزراء وعلوى السلامى وزير المالية ومحمد أحمد الجنيد محافظ البنك المركزى ويبرر الاشتراكى طلبه هذا فى الكواليس المغلقة إلى تجنيد المسئولين الثلاثة مناصبهم لمصلحة المؤتمر الشعبى العام. وفى هذا الصدد، لا يستبعد المراقبون السياسيون أن يقوم المؤتمر والاصلاح بدورهما على المطالبة بإقالة بعض وزراء الاشتراكى من مناصبهم كرد فعل على طلب الاشتراكى. الأمر الذى يعنى اعادة النظر فى تشكيل الحكومة.

ومن المتوقع فى حالة الإصرار على طلب تغيير بعض الوزراء بعد موافقة (المؤتمر، الاشتراكى) الإصلاح، تشكيل حكومة إئتلاف وطنى جديدة فهل تكون الحكومة اليمنية الجديدة بداية حل للأزمة؟

إن الدعوات المتكررة من قبل قادة أحزاب المعارضة لرئيس اليمن ونائبه أن يتركا مجلس الرئاسة ستكون هى الحل النهائى للأزمة التى تعيشها اليمن وهل سيسجل التاريخ لهما، انصع الصفحات لقيامهما بالوحدة أم أنه لن يغفر لهما أن تسببا فى ضياعها؟!



المصدر : الوسط الشرقية

التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بوادر انفراج في اليمن:

«فزّاعة» الفيديرالية تفتح باب التسوية

باريس – فيصل جلول

بعد رياح التصعيد التي بلغت ذروتها بطرح الفيديرالية والردود عليه سجلت الازمة اليمنية بداية انفراج ملحوظ اثر موافقة «المؤتمر الشعبي العام» على الالتزام بتطبيق النقاط الـ ١٨ التي طرحها نائب رئيس مجلس الرئاسة المنتخب علي سالم البيض كشرط لانهاء اعتكافه في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي، وتقدم الوضع الداخلي اليمني باتجاه المزيد من الانفراج عندما تبادل الحزبان المعنيان الترحيب بتصريحات علنية اشاعت جواً من الارتياح هو الأول من نوعه منذ اندلاع الازمة في الصيف الماضي.

ويلاحظ في هذا الصدد ان حديث الانفراج ارتبط بالنقاط الـ ١٨ الاشتراكية وليس باعادة تركيب السلطة المركزية في دولة الوحدة. فالطروحات الاشتراكية وان كانت قد تركزت بداية على النقاط الـ ١٨، الا انها تجاوزتها فيما بعد للحديث عن الفيديرالية علناً وعن تقاسم متوازن لمناصب الحكم في احاديث غير علنية كان يوحي بها مسؤولون اشتراكيون في لقاءات جانبية، الامر الذي يطرح سؤالاً حول الأسباب الحقيقية للانفراج. فهل اتفق الطرفان على اعادة توزيع السلطة ام ان ظروفاً اخرى استجدت وحملت الاشتراكي على الاكتفاء بمشروع النقاط المذكورة وبالتالي حصر الازمة في اطارها المحلي الضيق؟

يجيب عن هذا السؤال مصدرٌ اشتراكي معتدل، حرص منذ بداية الازمة على التزام جانب الحذر وعدم «صب الزيت على النار». يقول المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، ان الاشتراكي «يرفض الفيديرالية ويصرّ على الوحدة الاندماجية». وتساءل، «كيف يتهم الاشتراكي بالسعي الى الفيديرالية وهو الذي رفض هذه الصيغة عندما تقدم بها المؤتمر الشعبي قبل تحقيق الوحدة الاندماجية. اما تصريح سالم صالح محمد (حول الفيديرالية) فهو اجتهاد غير حزبي ولم يصدر عن المؤسسة الحزبية وبالرغم من ذلك كله لا يمكن اعتباره دعوة للفيديرالية، لأنه تصريح شرطي وليس قاطعاً». ويعتقد المصدر ان تصريحات من هذا النوع والازمة برمتها ناتجة عن مشكلة كبيرة حاول الاشتراكي التصدي لها منذ اليوم الأول للوحدة انها مشكلة تحديث اليمن الواحد.

مشروع التحديث

كيف يمكن تحديث اليمن، الا يحتاج الامر الى مليارات الدولارات لبناء شبكات طرق وسكك حديد ومطارات ومدارس واقتصاد منتج ولتطبيق برنامج جدي لمحو الأمية ناهيك عن اصلاحات جذرية اخرى، فهل يمتلك اليمن هذه الوسائل لتحديث البلاد، واذا كان يمتلكها هل يعرقل الرئيس علي عبدالله صالح برنامج التحديث الوطني؟ نسأل المصدر نفسه فيجيب «نحن لا نطالب بتحديث سحري ونعرف ان اليمن لا يمتلك الوسائل التي تتحدث عنها لكن السلطة مطالبة بوضع مشروع للتحديث وبتطبيقه على مراحل. لقد عرضنا على الرئيس منذ البداية ان نضع الحزب بتصرفه في مشروع جدي للتحديث فلماذا لم يستجب لهذا العرض؟». يتساءل المصدر الاشتراكي قبل ان يجيب «لم يقبل هذا العرض لأن القوى المحيطة بالرئيس منقسمة تجاه هذا المشروع بعضها تقليدي ويرفض التحديث وهذا الجناح يتمتع بنفوذ واسع والبعض الآخر لا يختلف معنا حول مشروع التحديث لكنه لا يملك نفوذاً كافياً لفرض وجهة نظره الأمر الذي يستدعي تدخلاً من الرئيس لترجيح كفة الطرف التحديثي» الكلام دائماً للمصدر الاشتراكي.

ويتساءل المصدر نفسه «كيف يمكن ان تتوفر شروط حكم مستقر لمناطق البلاد دون مشروع تحديثي؟ هل تعتقد ان اهالي حضرموت يقبلون ان يحكمهم شخص من صنعاء بالجنبية والبندقية. انهم يرضون بمنافس تجاري وصناعي من صنعاء. هل تظن ان اهالي لحج الفخورين بأنفسهم يرضون الخضوع لشخص قادم من الجبال الصنعانية؟ ان هؤلاء وأولئك



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ أيار ١٩٩٣

حوار لبلورة حل تحت سقف المطالب الـ ١٨

من يسميهم بـ «اهالي الجبال» هم الذين يسيطرون حقيقة على الحكم في صنعاء وهم الذين اشار اليهم ضمناً السيد علي سالم البيض في حديث صحافي مع جريدة «الحياة» بقوله: «لا نريد مارونية جديدة في اليمن» بالمعنى «السياسي» وليس «الطائفي» ذلك ان اليمن لا يضم سوى طائفة يهودية صغيرة العدد (اقل من ألف نسمة) وما تبقى من السكان ينتمون الى الدين الاسلامي.

وعما اذا كان الحل يكمن بتغيير رئاسي او بتقاسم جدي للسلطة بين الحزبين الحاكمين، يقول المصدر «نحن مع استمرار الرئيس بتولي السلطة ولا اعتراض لنا على شخص الرئيس لكن نتساءل ماذا لو حصل مكروه للرئيس؟ في هذه الحال نائبه لا يحل محله ولا يتولى صلاحياته بل تتم انتخابات جديدة ويعود الى ما كان عليه. هنا توجد مشكلة دستورية تتطلب حلاً. لذا ندعو الى تعديل الدستور بحيث ينتخب الرئيس بشكل حر من الشعب ويكون الترشيح للرئاسة مفتوحاً وغير مقيد بشيء ومن يفز يكن الافضل شرط الا

وغيرهم يقبلون بمشروع تحديثي عام تتحول معه الفروقات ويصبح معيار المواطنية هو المعيار الوحيد لقياس الناس وللتعامل معهم، واذا كان بلوغ هذا الهدف ليس متاحاً الآن فلنعمل على تحقيقه في مدى زمني بعيد شرط ان يكون واضحاً منذ البداية من اين ننطلق والى اين سنصل». ويوضح المصدر: «اقول هذا الكلام ليس للانتصار لفئة دون اخرى، فانا احب اهالي الجبال في صنعاء واخشى ان يصلوا ذات يوم الى حالة من العزلة، بسبب الاصرار على نوع من السياسات التي تتعارض مع الحداثة». ويذهب الى ابعد من ذلك بقوله: «هل تعرف ان اهالي الجبال الصنعانية لا يملكون ثروات تتيح لهم الاكتفاء الذاتي وهل تعرف ان عزلتهم عن الآخرين يمكن ان تؤدي بهم الى الهلاك. أنا لا اريد لهؤلاء الناس الطيبين ان يواجهوا مصيراً من هذا النوع. ان خلاصنا جميعاً يكمن في تطوير اليمن».

الاكثرية العددية والحل

تجدر الاشارة هنا الى ان الاشتراكي يعتبر ان

يكون الترشيح مقيداً بفئة دون غيرها» ويستدرك المصدر قائلاً: «اما اذا اريد للوضع ان يستمر على ما هو قائم اليوم فنحن لا نرضى ان يلغى دورنا بحجة الاكثرية العددية في البرلمان ذلك اننا لا نرضى من جهتنا بالغاء دور الآخرين».

ونقول للمصدر ان هذا الكلام يتجاوز نطاق المطالب الـ ١٨ التي طرحها نائب الرئيس علي سالم البيض، فلماذا لا تطرح المطالب الحقيقية التي يريدها الاشتراكي. ويرد المصدر على هذا السؤال بتأكيده على المطالب المذكورة بوصفها «جزءاً مهماً من الخلاف، اما بقية الاجزاء فيعرفها الآخرون واذا كانت لديهم نية حسنة لعلاج المشكلة بكل جوانبها فليبدأوا بالاستجابة للنقاط الـ ١٨».

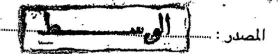
ويضيف المصدر: «اعتقد ان هناك مؤشرات ايجابية بالنسبة للنقاط الـ ١٨ وستبرز هذه المؤشرات في الأيام القليلة المقبلة»، على حد تعبير المصدر الذي تحدث لـ «الوسط» قبل الترحيب المتبادل بمشروع الحل.

«المؤتمر»: المطلوب مطالب محددة

مصادر «المؤتمر الشعبي العام» تؤكد من جهتها على تجنب «تحريك النار تحت الرماد» وتجمع على القول ان رئيس الجمهورية الحريص على «الوحدة» ابدى استعداده لتطبيق مشروع النقاط المذكورة، اما البحث في «النوايا» و«التسريبات» التي تطرح بين الفينة والاخرى فهو امر غير قابل للنقاش و«اذا كان علينا ان نبحث شيئاً فليكن هذا الشيء محدداً وواضحاً فليقل الاشتراكي انه يريد كذا وكذا وان ما يريده يتجاوز نقاط المشروع المشار اليه، ساعتئذ نقول رأينا بوضوح ونعمل بما يتوافق مع قناعتنا بمصالح البلاد كل البلاد وليس منطقة دون اخرى»، على حد تعبير مصدر رفيع المستوى في المؤتمر الشعبي.

ويحذر هذا المصدر من التسويات على الطريقة اللبنانية الطائفية: «تعرفون ماذا حلّ بهذا النوع من التسويات (تقاسم السلطة على اساس طائفي). لقد دفع الاخوة في لبنان ثمناً باهظاً في هذا المجال ونحن نريد الافادة من تجارب غيرنا وبالتالي تجنيب اليمن كوارث لا يحتاج لوقوعها». والكلام للمصدر ذاته الذي يرى ان اليمنيين «يمقتون» الحديث عن الطوائف والطائفية.





المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويتساءل المصدر بدهشة عن «كلام التحديث» الذي يطرحه الحزب الاشتراكي فيقول: «هل يعقل ان يكون اي منا ضد التحديث في اليمن نحن نطمح الى يمن حديث ونعمل في هذا الاتجاه. عندما يتحدث الاشتراكي عن التحديث لا نعرف ماذا يريد بالضبط والى من يوجه كلامه فهل يخاطبنا بوصفنا نريد التخلف.

ان هذا الكلام غير منطقي ونتمنى من جانبنا ان يقول لنا الاشتراكيون ماذا يريدون في هذا المجال لأن العبارات العامة لا تساعد على معرفة ما هو مقصود في تصريحاتهم وبياناتهم». والكلام دائماً للمصدر المذكور.

المرجعيات والمؤسسات

مصدر آخر في «المؤتمر» معروف بتشدده يرد على الحديث عن «تعديل الدستور» وعن «معيار المواطنة» بقوله ان دولة الوحدة اوجدت مرجعية ديموقراطية ممثلة في البرلمان المنتخب برضى الجميع وفي الحكومة التي حظيت بثقة البرلمان وهي تمثل الاطراف السياسية الأساسية في البلاد ثم مجلس الرئاسة المنتخب بدوره بطريقة ديموقراطية. هذه المرجعيات تشكل قنوات للممارسة السياسية التي تتيح بناء المواطنة. ولا يمكن بناء مواطنة من خلال الفوضى» ويستنتج: «اذا جرى تهميش المؤسسات وتعطيل دورها ينهار البناء الوحدوي وتعم الفوضى». ويقول مستدركاً: «ان تجربتنا الديموقراطية فتية وهذا صحيح لكن حديث الاصلاحات والتعديلات الدستورية ومستقبل البلاد لا يمكن ان يحسم في مكان آخر غير المؤسسات الديموقراطية التي يتمثل فيها الجميع. فلنحترم اذن هذه المرجعيات وليتم التنافس في اطارها من اجل خير اليمن ومصالح جميع اليمنيين وليس فئة دون اخرى».

وعن رأيه في فكرة تقاسم السلطة يقول المصدر: «لم يطرح احد علينا صراحة هذه الفكرة. وعندما تطرح سيكون لنا الرد المناسب عليها. اما اذا اردنا الاستناد الى الاشاعات التي تقول بوجوب تقاسم السلطة بين المؤتمر والاشتراكي واستبعاد «تجمع الاصلاح» (الشريك الثالث في الحكم) فهذا امر لا نقبل به ونتمنى ان تكون هذه الاشاعات غير صحيحة لأنها تنم عن عقلية تآمرية وغير ديموقراطية».

وعن رأيه بالانفراج الذي تحقق اخيراً وعن السبب في تحقيق هذا الانفراج، يقول المصدر ان السبب يكمن في «العقلية الانقاذية» التي تعامل بها المؤتمر تجاه مطالب الاشتراكي وهي «مطالب مدرجة بعض بنودها في برنامجنا الانتخابي والبعض الآخر طالب به المؤتمر في مناسبات عديدة وهي ليست جديدة علينا ونحن قبلنا بها منذ اللحظة الأولى لعرضها وهي مطالب لا تحتاج عموماً الى افتعال الازمات وكان يمكن حلها بهدوء ودون ضجيج». ويخلص المصدر الى القول: «المهم اننا تخلصنا من طروحات الفيديرالية والانقسام والتشطير وهذا بحد ذاته انتصار كبير لليمن وللوحدة اليمنية». ويضيف: «نتمنى ان نصل في وقت قريب الى استئناف مسيرة علاج المشاكل الوطنية الكبرى وتعويض الوقت الضائع خلال الازمة».

وتلتقي مصادر الاشتراكي والمؤتمر على القول بان انفراجات متزايدة سيشهدها الوضع اليمني وان البحث يجري الآن في تفاصيل النقاط الـ ١٨ وهناك اتفاق على معظم التفاصيل المتصلة بها.

القرار الدولي

في موازاة حديث الطرفين عن حصر الخلاف حول نقطة واحدة هي «المطالب الـ ١٨» تتساءل مصادر محايدة عن توقيت الاتفاق على هذه النقاط طالما ان المؤتمر يؤكد انه لم يكن يعترض عليها وانها تشكل جزءاً من برامجه ومواقفه، فلماذا اجمع عليها الطرفان الآن وليس من قبل؟ للرد على هذا السؤال لا بد من قراءة الموقف الخارجي من الازمة.



المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣

المصادر المحايدة تعتقد ان الاطراف الدولية المؤثرة في اليمن ساعدت كثيراً على توفير مناخات مناهضة للانقسام ولتفجير النزاع وذلك باصرارها على الوحدة اليمنية لأن مصالحها تتقاطع مع الوحدة. وقد اختبر اطراف الصراع مواقف الدول العظمى بانفسهم عندما زارت وفود منهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا وغيرها خلال الازمة وكانت واشنطن الاكثر اصراراً على دعم النظام الوحدوي اليمني. ويعتقد الاميركيون ان تجربة الديموقراطية في اليمن تحتاج الى دعم خصوصاً انها استطاعت ان تستوعب «المشكلة الاصولية».

ان توفر مناخات خارجية ملائمة اتاح حصر الازمة، حتى الآن على الأقل، في حدود المطالب الـ ١٨ اي في حدود دنيا ما يعني ان الحدود العليا للأزمة وسقفها الفيديرالية لم تصادف دعماً خارجياً مناسباً ومؤثراً الأمر الذي ادى الى طي صفحتها وربما الى طي صفحة الازمة برمتها، فهل طويت الازمة فعلاً؟ المعنيون بالازمة يقولون انها في سبيلها الى الانحسار لكن ذلك لا يشكل ضمانة صلبة لاستدراك أزمات اخرى في المستقبل ■



التحقيق فى اعتراض موكب العطاس باليمن

صنعاء - أ. ش .أ - شكل حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمنى لجنة من وزارة الدفاع اليمنية للتحقيق فى قضية توقف موكبه خارج العاصمة اليمنية امس الاول

وذكر راديو صنعاء ان العطاس قرر تشكيل اللجنة بعد ان اوقفته قوات من الشرطة ومنعته من دخول العاصمة.

وقال الراديو ان لجنة المصالحة الوطنية التى عقدت اجتماعا امس الاول قد نددت بهذا الحادث ووصفته بأنه غير مسئول



المصدر : الحياة
التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحوار يستأنف في صنعاء بعد تجاوز حادث العطاس

☐ صنعاء - من فيصل مكرم:
☐ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ علمت «الحياة» انه خلال اجتماع الحكومة اليمنية المنعقد امس في العاصمة صنعاء، انسحب السيد محمد سالم باسندوه وزير الخارجية من قاعة الاجتماع احتجاجاً على تجاهل مناقشة عدد من القضايا المتعلقة بالشؤون الخارجية والعلاقات الرسمية والديبلوماسية لليمن مع بعض الدول العربية وغير العربية. لكنه عاد الى الاجتماع بعد تدخل عدد من نواب رئيس الوزراء والوزراء.

وكان مجلس الوزراء اليمني قرر امس تشكيل لجنة من اعضائه لمتابعة سير التحقيقات في قضية اعتراض دوريات من الشرطة العسكرية لموكب العطاس. وتضم اللجنة التي يرأسها السيد عبدالوهاب الآنسي نائب رئيس الوزراء، العميد يحيى المتوكل وزير الداخلية وفضل محسن وزير الثروة السمكية.

الى ذلك اكد بعض الشخصيات السياسية المشاركة في الحوار الوطني الموسع لـ «الحياة» ان مؤتمر الحوار سيواصل اجتماعاته اليوم الاثنين في حضور جميع الاطراف. وتوقعت مصادر مطلعة ان يصدر المؤتمر قرارات تتعلق بتداعيات الازمة

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة
التاريخ : ٢٠ كانون ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحوار يستأنف في صنعاء

تتمة الصفحة الاولى

في الجانب الاعلامي فيما يستمر النقاش بشان الجانب العسكري والامني من الازمة.

اطلاق رصاص

من جهة اخرى سمع اطلاق كثيف للرصاص عند الساعة الثانية عشرة ليل السبت - الاحد في منطقة حده في العاصمة صنعاء وكان مصدره منزل العميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع مما أصاب سكان المنطقة بالذعر. واكد شهود عيان يقطنون الحي نفسه ان مصدر اطلاق النار هو منزل وزير الدفاع ولم تستبعد مصادر امنية ان يكون حرس المنزل هم الذين اطلقوا الرصاص من دون مبرر خصوصاً ان وزير الدفاع موجود في عدن منذ نحو شهرين.

وكان سبق لحراس منزل العميد طاهر ان اطلقوا النار على شخص كان قريباً من المنزل، قبل نحو عام، واردوه قتيلاً وذلك بحجة ان تحركاته مشبوهة.

وقبل نحو شهرين ونصف كرر الحراس العملية فاطلقوا النار من اسلحتهم على الشاب محمد حسين النونو الذي يسكن بجوار منزل وزير الدفاع فاصيب بجروح في ذراعه اليمنى.

الى ذلك، توصلت التحقيقات الاولية التي اجريت امس مع عدد من العناصر العسكرية التابعة للشرطة العسكرية، التي اعترضت ظهر الجمعة الماضي موكب رئيس الوزراء اليمني لمنعه من دخول العاصمة صنعاء، الى ان هدف العملية كان عرقلة اجتماعات لجنة الحوار الوطني التي عقدت اول من امس السبت بعد يوم واحد من وصول رئيس الوزراء الى صنعاء.

ويترأس العطاس، وهو عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، ممثلي الحزب في لجنة الحوار، فيما يترأس ممثلي المؤتمر الشعبي العام الدكتور عبدالكريم الارياني عضو المكتب السياسي للحزب. ويضم وفد المؤتمر اعضاء كانوا في قيادة الاشتراكي قبل احداث كانون الثاني (يناير) ٨٦ التي جرت في المحافظات الجنوبية قبل الوحدة وانضموا الى قيادة المؤتمر بعد وحدة البلاد في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة»، امس، ان العقيد يحيى الحاوري الذي اوقف موكب رئيس الوزراء، اوضح امام لجنة التحقيق العسكرية التي شكلها رئيس الوزراء اول من امس ان جنود النقطة التي حصل فيها الحادث لم يتعرفوا على سيارات رئيس الوزراء لانه قام باستبدالها في عدن قبل عودته الى صنعاء. الا ان مصدراً قريباً من اللجنة طلب عدم ذكر اسمه، افاد بان العقيد الحاوري تعرض لضغوط قبل التحقيق معه لمنعه من الاعتراف بحقيقة الاسباب التي استهدفت منع رئيس الوزراء من الدخول الى صنعاء وعودته مرة اخرى الى عدن.



اليمن: لا نتيجة للحوار الوطني إذا لم يلتق صالح والبيض

عدن : من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

أعلنت مصادر سياسية مطلعة في عدن امس ان تصاعد التوتر مجدداً في اليمن وتزايد التعقيد في الأزمة السياسية القائمة يؤكدان ان الحوار الوطني الراهن لن يصل الى نتيجة اذا لم يعقد اجتماع بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض المعتكف في عدن. واعتبر الحزب الاشتراكي ان حزب المؤتمر الشعبي العام تسبب في هذا التعقيد للأزمة بعد المطاردة العسكرية لموكب رئيس الحكومة حيدر ابو بكر العطاس والتعميم الذي اصدره حزب المؤتمر الشعبي للبعثات الدبلوماسية اليمنية واتهم فيه الاشتراكي بتعريض اليمن لحرب أهلية.

جاء هذا الموقف امس عشية الاجتماع المقرر للجنة الحوار الوطني اليوم في صنعاء، في حين عقدت الحكومة اليمنية امس اجتماعاً استثنائيا برئاسة العطاس بحثت فيه الحادث الذي تعرض له موكبه، واكدت على الاسراع في التحقيق لكشف ملابسات ما وقع.

وتلتزم المصادر السياسية المشاركة في الحوار جانب التحفظ على النتائج المأمولة من الحوار الذي حدد له نهاية العام الجاري موعداً نهائياً، بحيث يناقش النقاط المطروحة من قبل الاشتراكي وعددها 18 نقطة، والشعبي وعددها 19 نقطة والتكتل الوطني للمعارضة وعددها 16

التتمة .... ص 4   راجع .... ص 2



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رغم الإجماع على الوحدة اليمنية

طـالت الأزمـة.. ولم تظهـر بـوادر للانفـراج

□ صنعاء - محمد علي الديلمي:

طالت الأزمة اليمنية وطال عمرها دون أي بوادر للإنفراج رغم الإجماع من قبل أطراف الأزمة (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) على أن الوحدة اليمنية هدف ومصير الشعب اليمني وأنه لاتفريط فيها.

ومازال مسلسل الاتهامات بين طرفي الأزمة متبادلا وبشدة في تصعيد واضح وخاصة فيما يتعلق بتعطيل الحوار الوطني الذي استمر أكثر من أسبوعين دون نتيجة تذكر فالدكتور ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ورئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية نفى أن يكون الحزب قد طلب تأجيل موعد الحوار الوطني معتبرا أن المؤتمر الشعبي لم يقم بتسمية ممثليه في الحوار. وحمل المؤتمر وحزب الإصلاح تبعات توقف ذلك الحوار وابدت اوساط سياسية وحزبية عدم ارتياحها لما يدور في الساحة اليمنية مع تزايد حدة الخطاب الإعلامي بين قطبي الصراع وقالت تلك المصادر «للعالم اليوم» «إن المهمة التي تفرض نفسها الآن وبالحاح هي احداث انعطافة نوعية على صعيد الحوار وتهيئته مناخات ملائمة لاستعادة الثقة، ولا نتصور إمكانية تحقيق ذلك من خلال شحن الاجواء بالتوتر وتأجيج المشاعر وفي ظل مناورات لاتنتهي».

وكان للمعارضة دور في إعادة الروح إلى الحوار الوطني معتبرة أن أطراف الائتلاف الحاكم قد اتبعوا أسلوب التسويف والمماطلة في طريقة إدارة الحوار ودعت المعارضة اليمنية والتي تتكون من خمسة أحزاب (الحق) رابطة أبناء اليمن، التجمع الوحدوي، اتحاد القوى الشعبية، الوحدوي الناصري) إلى وضع جدول أعمال للحوار والاتفاق على القضايا الرئيسية ووضع جدول اولويات واليات وبرامج للتنفيذ وشهد هذا الأسبوع نشاطا مكثفا للخروج من الأزمة وعلمت العالم اليوم أن اطراف الائتلاف الحاكم قد وصلوا إلى نقطة تحديد النهاية الأخيرة للأزمة بعد أن قبل الرئيس اليمني علي صالح بالنقاط الـ ١٨ التي طرحها الحزب الاشتراكي اليمني كمخرج للأزمة. وقد كان يساور الشك الاشتراكي بأن خصمه سيقبل بتلك النقاط التي ظل يرفضها جملة وتفصيلا ولهذا فبعد موافقة الرئيس صالح على النقاط أقر المكتب السياسي للحزب الاشتراكي جدول النقاط الثماني عشرة في برنامج زمني محدد لكي يلتزم المؤتمر الشعبي العام بتنفيذها. معتبرا أن الأزمة لن تحل إلا بعد التنفيذ وإذا كانت التصريحات الأخيرة التي اطلقها سالم صالح محمد عن الفيدرالية قد احدثت ضجة شديدة على الساحة اليمنية بين مؤيد ومعارض إلا أنها في واقع الحال اعتبرت كبديل لما هو قائم الآن من أشكال غير محددة المعالم بالنسبة للحكم في اليمن وبقدر ما كانت تلك التصريحات مرفوضة وحتى من قبل الاشتراكي إلا أن الحديث عن الفيدرالية مثل كحد ذاته طوقا للنجاة لكل من كان يغرق في بحر القبول بالحوار حول النقاط المعروضة للحل حسب قول محمد المقالح الأمين العام المساعد لحزب الحق وأضاف فالمدافعون عن التصريح أخذتهم النشوة وبدأوا يطرحون شروطا جديدة للحوار تخرج الأزمة عن مسار حلها بينما تلقفه الطرف الآخر بما ينبىء عن فرحه الانتصار الذي يدفعه للتخلي أو قل التنكر لكل ما سبق وإن وافق عليه علنا. وبينما تفشل كل الجهات وكل اللجان بالامساك بجذور الأزمة الحقيقية تبدأ كل الجهات في التباري بالتصريحات حول أعراض الأزمة وفروعها المتشعبة وتعلو بحدة نبرة التحذير من الانفصال والإنفصاليين. فالمؤتمر يرفض الانفصال والإنفصاليين يدينهم، والاشتراكي يحذر من الانفصال ويدين من يعملون لتكريس واقعه بالفعل. ويدخل الإصلاح متأخرا في خط الدفاع عن الوحدة ويندد هو الآخر بالانفصال ويطالب (بتصفية) الانفصاليين، هكذا الامر عن الأزمة وعلمت العالم اليوم من مصادر مطلعة أن بقاء علي سالم البيض ومعه عدد كبير من وزراء الاشتراكي وقادة الحزب في مدينة عدن يعمل بصورة غير مباشرة على تطبيع حالة الانفصال وكاحتجاج لما يتعرض له أعضاء الحزب من مضايقات في صنعاء أخرها اختطاف أحد القادة في القوات المسلحة اليمنية وهو برتبة مقدم يدعى حمود المريسي وهو أحد كبار ضباط القوات المسلحة فيما كان يعرف سابقا بجيش جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ولم يعرف حتى الآن مصيره ولا مكان وجوده وقالت تلك المصادر بأن المختطفين يعتقد بأنهم من الأمن الوطني وهو البوليس السري فيما كان يعرف سابقا بالجمهورية العربية اليمنية.

وحملت مصادر في المؤتمر الشعبي العام خصمه الاشتراكي نتائج الأزمة والدعوة للانفصال وقالت إن شركة مصافي عدن امتنعت عن توريد عائداتها إلى خزينة الدولة وأنها رفضت تسديد ما عليها من الأموال

علي ناصر محمد لـ «الوسط»: عودتي قريبة والوساطة مرهونة بموافقة كل الاطراف اليمنية

دمشق - ابراهيم حميدي

■ اكد الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد ان عودته الى اليمن «واردة وقريبة جداً» للقيام بدور الوساطة بين اركان القيادة اليمنية وانه ينتظر موافقة كل الاطراف «لأنني لا أريد ان اصبح طرفاً» في الأزمة.

وقال علي ناصر في حديث الى «الوسط» في دمشق، ان التطورات الاخيرة بين الحزبين «الاشتراكي» و«المؤتمر الشعبي العام» هي «تطورات ايجابية ونبارك هذه الامور وندعمها آملين ان تؤدي الى الحل عبر الحوار الصادق للخروج من هذه الدوامة».

واضاف ان «الحوار يجب ان يكون بعيداً عن المناورات والتفتيت واضاعة الوقت او كسبه لأن دماء الشهداء الذين سقطوا على طريق الوحدة يجب الا تذهب هباء، بل هي امانة في أعناق القيادة اليمنية المتمثلة بالرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض ورئيس مجلس النواب عبدالله الاحمر» موضحاً ان «التاريخ لن يغفر لهم اذا تطور الوضع نحو الاقتتال والانفصال لانه لن تقوم قائمة لليمن اذا حصل ذلك».

وعن نتائج اتصالاته مع القيادة السياسية في اليمن، قال علي ناصر «تقدمت بمبادرة للحل اعتقد ان الجميع قاموا بأدوارهم ومفتاح الحل يكمن في ايدي القيادة وليس الآخرين، لكن هذا لا يعني ان نتخلى عن اليمن، لأننا ضحينا من اجل الوحدة حتى تحققت وليس لنا اية مصلحة الا في استقرار الوضع، وتعزيز مكانة اليمن على المستوى الوطني والاقليمي والدولي». وشدد على انه لا يستطيع القيام بالوساطة «إلا بموافقة كل الاطراف، وان تكون مقتنعة بوساطة كهذه حتى لا يفهم موقفي انحيازاً لأي طرف، لأنني منحاز للوحدة فقط».

وقال الرئيس اليمني السابق، انه اجرى محادثات مع وزير الثقافة اليمني جارالله عمر عضو المكتب السياسي للاشتراكي في طريقه من فرنسا الى اليمن. واوضح ان الحديث تناول «اهمية الحرص على الوحدة، ولمست منه حرصاً على امن البلاد واستقرارها ووحدتها».





علي ناصر محمد: وساطة مشروطة بموافقة الجميع (الوسط)

وفي ما يتعلق بالاتصالات التي اجراها مع القيادة اليمنية واسباب عدم مغادرته الى صنعاء في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي كما كان متوقعاً، قال علي ناصر ان اتصالاته مستمرة مع الرئيس علي عبدالله صالح «وتتناول الوساطة وافتتاح المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، حيث قرر الرئيس تخصيص الارض والمقر للمركز وتجهيزه بكل المعدات اللازمة، وسيكون له فرع في عدن، وبالتالي فإنني سأسافر عندما تنتهي عمليات التجهيز وهي قريبة جداً».

وأوضح علي ناصر ان تكلفة المشروع الاجمالية تبلغ ٢٤,٣٧٥ مليون دولار اميركي تساهم فيه هيئات دولية وعربية ودول عربية ومنظمة الاسكوا وجامعة الدول العربية، واضاف ان افتتاح المركز الذي كان مقرراً في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ارجئ بسبب الوضع الحالي في اليمن، واوضح ان المركز يهتم «باجراء دراسات معمقة لتقويم الواقع العربي، واقتراح سياسات اقتصادية واجتماعية مستقبلية، منطلقة من التراث والتاريخ والعمق الحضاري للوطن العربي» مشيراً الى ان التغير المستمر في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم العربي وغياب قاعدة معلوماتية «يوجب استحداث مركز لاجراء دراسات وأبحاث استراتيجية والتنبؤ بالأوضاع المستقبلية للعالم العربي»، وان المركز سيقوم «بتعزيز وربط المركز والمنتديات الفكرية والمؤسسات العلمية العاملة» في هذا المجال.

وأوضح علي ناصر، رئيس المركز، انه سيقيم «شبكة عربية للمعلومات ودائرة لقياس الرأي العام ودائرة للدراسات القطاعية والمتكاملة، والشؤون الادارية والخدمات والنشر». واضاف ان هذا المركز سيعمل على مساعدة صانعي القرار لوضع استراتيجيات وسياسات طويلة الاجل «وضمان مشاركة اوسع للمواطن في هذه الاستراتيجيات، وتعزيز فرص التكامل العربي، وترسيخ أسس السلام والاستقرار الاجتماعي في الحاضر والمستقبل» ■



الوساطة بين صنعاء وعدن تعد بنتائج

مجاهد أبو شوارب لـ «الوسط»: الإشاعات ضخمت التصعيد ولجان حزبية للحوار

حاوره في صنعاء عبدالوهاب المؤيد

[ ] يرى قياديون من الأحزاب الثلاثة للائتلاف اليمني أن العميد مجاهد أبو شوارب نائب رئيس الوزراء، استطاع أن يحقق نجاحاً في وساطته بين طرفي الخلاف في قيادتي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وهي بدأت في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. ويعتبرون ان نجاحه قام بالدرجة الأولى على كونه «شخصية قوية ومقبولة لدى الطرفين»، وخاصة لدى الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة، والسيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة وهو يحظى بثقة كل منهما. ويشترك مع العميد أبو شوارب في مهمته السيد جارالله عمر، وهو من أبرز قادة الحزب الاشتراكي (عضو المكتب السياسي) وقد أتاحت له ثقافته وموضوعيته، أن يظل حلقة وصل بين قيادتي الحزبين (المؤتمر والاشتراكي) في كل مراحل الأزمة حتى عندما بلغ الخلاف ذروته.

استمرت هذه الوساطة في صمت. وهذا ما ترك تحركاتها تتراكم في الظل بعيداً عن النشر نظراً لامتناع العميد أبو شوارب عن الحديث الى الصحافة، وحتى في حدود التصريحات المقتضبة. وكانت هذه الوساطة محور حديث أجرته «الوسط» مع أبو شوارب وهنا نصه:

● هل يمكن أن يفسر العميد أبو شوارب إصراره على أن تظل مهمته بعيدة عن الأضواء؟

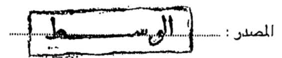
– لأسباب ثلاثة.. الأول: ان كثرة ما ينشر في الصحف المحلية والخارجية عن الأزمة ومعالجتها، أفقد المواطن الثقة. والثاني ان وقف هذه الحملات والمهاترات التي تنشرها الصحف الحزبية، كان من أهداف مهمتنا. والثالث: ان هذه المهمة ذات مراحل مترابطة، ويلاحظ في الوقت نفسه وجود عناصر خفية تعمل لتصعيد الأزمة. لذا نحرص على أن لا نتحدث عن شيء قبل الوصول الى نتائج ملموسة. ومن هنا قررنا الصمت، على الرغم من اتصالات ومحاولات كثير من الصحف ووسائل الاعلام في الداخل والخارج.

● من أين بدأت مهمتكم؟

– بدأت من قناعتنا بضرورة العمل السريع لإيقاف تصاعد الأزمة، وبدأت بالطبع، من تكليف القيادة السياسية (للدولة) بموافقة الطرفين على أن نقوم بهذه المهمة، أنا والأخوان، الأستاذ جارالله عمر والعقيد أحمد قرحش. التقينا كلا من الأخوين، الفريق علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض ووافق كلاهما على اعطائي تفويضاً للعمل في هذا الاتجاه.

● ما هي الأهداف أو الأولويات التي وضعتموها أمامكم؟





- كما نعرف جميعاً، كانت شقة الخلاف تتسع، وأخبار التصعيد تتوالى، والمهاترات والحملات الاعلامية المتبادلة تزيد هذه الحال تفاقماً اضافة الى أخبار عن تحركات لبعض وحدات من الجيش ونقط عسكرية تقام هنا وهناك من هنا كان أمامنا ثلاثة أهداف. (١) إيقاف المهاترات الاعلامية. (٢) إزالة عوامل الاستفزاز العسكرية، القائمة والمحتملة. (٣) تقريب وجهتي النظر، وصولاً الى عودة الحوار

حوار طويل مع البيض

● **المعروف أن غرض مهمتكم الرئيسي.. كان التمهيد لعقد لقاء بين الرئيس ونائبه؟**

- هذا صحيح ولكن التمهيد يعني أشياء أخرى. منها مثلاً، إيقاف عوامل التصعيد وتهدئة التطورات والتشاور المتواصل مع قيادتي الحزبين وأشياء واجهتنا أثناء العمل.

● **كيف تعاملتم مع هذه الأهداف الثلاثة؟**

- حصلنا على وعد من الأخ رئيس مجلس الرئاسة، ومن الأخ نائب رئيس مجلس الرئاسة بإيقاف الخطابات والأحاديث الصحافية حول الخلاف، من جانب كل منهما بالذات

● **وفي ما يخص عوامل الاستفزاز العسكرية؟**

- وصلنا الى عدن يوم ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) والتقينا النائب في منزله مساء اليوم نفسه، في زيارة حرصنا على أن تكون قصيرة ومقصورة على تقديم العزاء له بابن شقيقته كامل الحامد. وفي اليوم التالي اجتمعنا بأعضاء المكتب السياسي (أثناء اجتماعاته التي سبقت الدورة ٣١ للجنة المركزية في ٩ - ١٠ تشرين الثاني) وبحثنا معهم المهمة، ممثلة في التمهيد لعقد لقاء بين الرئيس والنائب. ووجدنا منهم استعداداً كاملاً للتعاون. وعدنا الى الاجتماع بالنائب. وبعد حوار طويل وحديث استعرض فيه كل جوانب الأزمة من وجهة نظره، وافق على اعطائي تفويضاً العمل من أجل الوفاق، وعلى وقف التصريحات والأحاديث الصحافية في ما يتعلق بالخلاف، وعلى العودة الى الحوار من حيث المبدأ واستدعى النائب وزير الدفاع (عميد هيثم قاسم طاهر)، وأوعز اليه بتسهيل مهمتنا في ما يخص الاسهام في تهدئة الأوضاع العسكرية.

مواقع الحساسية

● **هل يمكن تحديد مواقع معينة، تدخل ضمن هذه الأوضاع؟**

- كانت هناك مواقع (في عدن)، ترددت عنها أخبار وإشاعات، جعلتنا نعتبرها أكثر المواقع حساسية واحتمالاً للخطر. ومن ثم اتجهنا في جولة لزيارتها، ومعنا قائد المحور (مثنى صالح)،

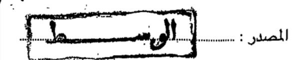
بدءا بمنطقة معاشيق (يقع فيها جبل معاشيق المطل على عدن، وفي أعلاه مبان مخصصة للضيافة الرسمية) وهناك، لاحظنا أن الفيلات أصبحت كلها مسكونة من قبل حرس الرئاسة (حرس الرئيس وحرس النائب) فطلبنا منهم مغادرة الموقع، ليحل محلهم الأمن المركزي . طبعاً، بعد أن حصلت على موافقة الرئيس والنائب، بأن ينتقل حرس كل منهما الى بيته (في عدن). وبالفعل تم تنفيذ هذا واتجهنا الى مواقع أخرى في القصر الجمهوري والأمن المركزي وغيرها. ولم نجد في أي منها ما يثير القلق.. بل على العكس، إذ وجدنا مواقع يختلط فيها العساكر من الطرفين، بصورة تتحقق فيها الوحدة الحقيقية للجيش والانتماء للوطن وحده. وكنا قد سمعنا اشاعات عن معسكر الصوليان، (نقلت صحف أخبارا تفيد أن تدريبات تجري فيه لعشرة آلاف جندي ومجند)، وكانت زيارتنا له مفاجئة في الساعة الثانية ظهرا تقريباً فوجدنا الجنود يتناولون الغداء، ومعظمهم بالزي المدني، ولا وجود لأي شيء يثير القلق أو يؤكد واحداً في الألف من الاشاعات.

أبرز الاشاعات

● **وماذا عن شائعات التصعيد العسكري في منطقة العند؟**

- عدنا من زيارة هذه المواقع ظهيرة اليوم نفسه (٦ نوفمبر) الى بيت الأخ علي سالم البيض، وكان مجتمعاً مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. فجلسنا نتحدث مع مجموعة من الاخوة أعضاء المكتب السياسي (للحزب الاشتراكي)، كانوا هناك. وفي هذه الأثناء، بلغنا خبر مفاده، أن الوحدات المتمركزة في العند وما يقابله من مواقع في منطقة ردفان (على بعد ٣٠ - ٥٠ كيلومتراً، الى الغرب من عدن).. في حال استنفار وتأهب قصوى، وأن الاقتتال بينها يوشك ان ينفجر. قررنا أن نتجه فورا الى المنطقة،





وأبلغت بهذا الأخ النائب والاخوة الذين كانوا هناك من أعضاء المكتب السياسي واتجهنا ومعنا قائد المحور وفي مديرية ردفان، كنا قد جمعنا قادة هذه المواقع وضباطها وعاتبناهم فردوا بأنهم لم يتخذوا أي إجراء للتصعيد، سوى بعض النقط العسكرية والاجراءات البسيطة، لمجرد الاستطلاع والاحتياط بعد أن بلغ كل جانب منهم عن الآخر، ما بلغنا عن الجانبين من اشاعات. وأكدوا جميعاً ارتباطهم المباشر بقائد المحور (مثنى صالح)، وتقيدهم بتعليماته، وأنهم يعتبرونه أباً وقائداً ثم تعاتبوا في ما بينهم لعدم ابلاغ كل منهم الآخر بالحقيقة. وعادوا يتعانقون ويتبادلون الاعتذار. ولم نغادرهم حتى أزالوا كل ما كانوا أحدثوه من اجراءات ونقاط، هي في مجملها، لا تصل الى واحد في المئة من الاشاعات التي بلغتنا.

وضحك العميد مجاهد أبو شوارب، وأضاف، مثلا.. كان من بين الاشاعات، أنه تم تجنيد ثلاثين ألفا من مديرية ردفان. وعند هذا، قال لي الأخ جارالله (عمر) ساخراً: إن عدد السكان في مديرية «ردفان»، سبعة عشر ألف نسمة فقط.. فكيف بلغ عدد المجندين منهم ثلاثين ألفاً؟

● وماذا عن اللقاء بين الرئيس والنائب؟

– لقينا من الأخ الفريق علي عبدالله صالح، والأخ علي سالم البيض، تفهماً كاملاً لأهمية الموقف ومعالجته واستعداداً للالتقاء والحوار بينهما، من حيث المبدأ، في أية مدينة يمنية. وننتظر أن يتم اللقاء في الوقت المناسب.

● متى وأين؟

– لم يحدد بعد.. وليس هذا هو المهم الآن.

● ما هو المهم؟

– المهم أن الفريق علي عبدالله صالح، أعلن موافقة المؤتمر الشعبي العام، (في ٧ كانون الأول) على النقاط الـ ١٨ المقدمة من الحزب الاشتراكي. وأن المكتب السياسي للحزب، أصدر في اجتماعه الأخير (٨ – ٩ كانون الأول) بياناً رحب فيه بالموافقة على النقاط وأعلن استعداده للحوار لوضع آلية لتنفيذ النقاط المتفق عليها ضمن برنامج زمني

لجان قيادية

● وكيف سيتم هذا عملياً؟

– تم الاتفاق مع قادة أحزاب الائتلاف الثلاثة على أن يشكل كل منهم لجنة تمثله في الحوار واقترحنا أن تتشكل كل لجنة من خمسة أعضاء من قيادات الحزب وأن تكون مفوضة من حزبها لاجراء حوار مباشر واتخاذ القرار ولتشارك اللجان الثلاث في لجنة الحوار السياسي الموسع، لصياغة مشروع البرنامج الزمني وآلية التنفيذ.

● وهل حددت أحزاب الائتلاف أعضاء اللجان الثلاث؟

– نعم.. قدمنا اقتراحاً بأسماء أعضاء كل منها، ووافق قادة الأحزاب الثلاثة على القائمة المقترحة، بحيث تتشكل كالآتي:

١ – لجنة المؤتمر الشعبي العام، من الاخوة: عبدالعزيز عبدالغني، وعبدالكريم الارياني، ويحيى المتوكل، وعلي محسن الأحمر، وعبدالله أحمد غانم.

٢ – لجنة الحزب الاشتراكي، من الاخوة: المهندس حيدر أبو بكر العطاس، وياسين سعيد نعمان، وجارالله عمر، ومحمد سعيد عبدالله، وفضل محسن.

٣ – لجنة التجمع اليمني للاصلاح، من الاخوة: عبدالمجيد الزنداني، وياسين عبدالعزيز، وعبدالوهاب الآنسي، وعبدالرحمن العماد، وعبدالسلام خالد.

وهذه نعتبرها أولى الخطوات العملية للحوار الجاد الذي يدفع نحو الخروج من الأزمة! ■



المصدر : الخليج القطرية
التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الوزراء اليمني يقرر التحقيق في توقيف موكب العطاس خارج صنعاء

عقد مجلس الوزراء اليمني جلسة طارئة امس برئاسة حيدر ابوبكر العطاس، ناقش خلالها الحادث المؤسف الذي تعرض له موكب العطاس عند احد مداخل العاصمة صنعاء يوم الجمعة الماضي حيث اعترضته عناصر من الشرطة العسكرية. وقد اتخذ المجلس سلسلة من الاجراءات الكفيلة بمتابعة اجراء التحقيق في هذا الموضوع.

وقالت اذاعة صنعاء، ان المجلس اعرب عن اسفه لوقوع الحادث الذي ارتكبته «عناصر غير مسؤولة من الشرطة العسكرية» على حد تعبيره.

واستعرض مجلس الوزراء اليمني ايضا تقريرا من وزير الخارجية محمد سالم باسندوه عن زيارته الاخيرة الى قطر.

وكان العطاس شكل فريقا من وزارة الدفاع للتحقيق في قيام عناصر من الشرطة العسكرية بإيقاف موكبه خارج صنعاء.

وشجبت لجنة مصالحة وطنية عقدها امس الاول زعماء سياسيون واحزاب لمناقشة الازمة السياسية المستمرة في اليمن منذ ستة اشهر ما حدث من ايقاف الموكب ووصفته بانه «تصرف غير مسؤول».

واشادت اللجنة بالعطاس لانه لم يصعد المواجهة، ودعت الحكومة الى اتخاذ «اجراءات حازمة» منعا لتكرار اي احداث من هذا النوع.

وقال الحزب الاشتراكي اليمني ان الشرطة سمحت للعطاس بدخول صنعاء بعد ان اتصل بتليفون سيارته بعدد من الزعماء السياسيين في العاصمة لكن ثلاث سيارات جيب عسكرية تتبعت موكبه الى وسط مدينة صنعاء.

ولم يعرف على الفور سبب ايقافه او من الذي امر الشرطة العسكرية بافساح الطريق لدخوله. وكان العطاس مسافرا من عدن معقل الحزب الاشتراكي.

وقال الحزب الاشتراكي ان الشرطة العسكرية تخضع لقيادة العقيد محمد يحيى الهواري وهو من نفس القبيلة والقرية الشمالية التي ينتمي اليها الرئيس علي عبدالله صالح.

(الوكالات)

الاعتداء على شقيق ياسين سعيد نعمان

صنعاء - «الخليج»:

اعترض مسلحون مجهولون يوم امس الاول طريق عبدالحميد سعيد نعمان، شقيق الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة سكرتارية الحزب الاشتراكي اليمني عضو المكتب السياسي في منطقة نقيل سمارة بمحافظة إب في شمال اليمن وضربوه ضربا مبرحا وسلبوه سيارته وتواروا عن الانظار.

الاعتراف باننا نعيش أزمة حادة ومازقاً جديداً نتجا عن عجزنا عن بناء الدولة اليمنية الواحدة الحديثة، دولة المؤسسات والقوانين التي تسمح بمشاركة شعبية واسعة في إدارة نفسها. وان ذلك يستدعي البحث عن مخارج وتصورات لبلورة مشروع وطني واقعي قابل للتنفيذ لكيفية بناء مؤسسات دولة الوحدة مع ضمان مشاركة شعبية جدية في إدارة هذه الدولة، ووضع برنامج محدد لذلك وجدول زمني وآلية صارمة لتنفيذ هذا البرنامج.

● التمهيد: تتطلب المخارج والحلول صدقاً في النوايا من جميع الأطراف، ومكاشفة مسؤولة، وحرصاً أميناً على الوطن والشعب، ورؤية واقعية لمستقبل دولة الوحدة وكل ذلك يستدعي:

أولاً: وقف التصعيد الجاري والذي من شانه تعميق الخلافات بين الأطراف والذي يقود بدوره الى ازدياد الشكوك وتصعيد التوتر وكل ذلك يتطلب إيقافاً فورياً للحملات الاعلامية المتبادلة والتصريحات والمهاترات التي تؤجج وتفاقم الأزمة.

ثانياً: الغاء كل الاجراءات العسكرية التي اتخذتها الأطراف كافة وسحب الحشود العسكرية واعادة القوات المسلحة الى معسكراتها التي كانت فيها قبل بداية الأزمة، والغاء النقاط العسكرية المستحدثة.

ثالثاً: مزاولة الحكومة لمهامها اليومية.

رابعاً: الاحتكام الى الحوار واعتبار ما بداته لجنة الحوار الوطني، الذي وافقت عليه مختلف الأطراف، مدخلاً لذلك.

● الآلية:

1 ـ تفعيل اللجنة الحالية للحوار الوطني والمشكلة من خمسة أعضاء من كل حزب من احزاب الائتلاف، وخمسة عن التكتل الوطني للمعارضة والشخصيات الوطنية التي تم الاتفاق عليها، مع اقتراح اضافة شخصيات وطنية ذات وزن سياسي واجتماعي، شريطة ان لا يزيد اجمالي عدد اللجنة عن ثلاثين شخصاً والتعاون الجدي مع هذه اللجنة للبدء بحوار فعال.

2 ـ تقوم اللجنة بتحديد جدول للاعمال وآلية الحوار، والبدء بمناقشة المقترحات التي تقدمت بها مختلف الأطراف لتشخيص الأزمة التي تم تحديدها اعلاه وسبل تجاوزها.

3 ـ الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءة لوضع تصورات لكيفية حماية بناء دولة الوحدة بالتركيز على شكل الحكم اللامركزي والذي يسمح بمشاركة شعبية واسعة في الحكم المحلي.

4 ـ برمجة وجدولة كل النقاط والحلول واقتراح آلية تنفيذها وبرامج ومواعيد ذلك.

5 ـ اعتبار نتائج أعمال لجنة الحوار الوطني برنامجاً شاملاً للانقاذ الوطني وعرضه عى مؤتمر وطني عام تدعو اليه لجنة الحوار ليقر البرنامج ويضمن له اجماعاً وطنياً ملزماً لكل الأطراف.

وعلى صعيد آخر اعرب علي ناصر محمد عن حزنه العميق لوفاة ابن شقيقه وقال انه كان ساعده الأيمن والمطلع على أعماله واسراره كافة. وهو مثقف إذ انه يحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، الى جانب انه هادئ وملتزم اخلاقياً.

وتلقى التعازي من الرئيس حافظ الأسد، والرئيس اليمني علي عبد الله صالح، ونائب الرئيس علي سالم البيض، والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب، ونائب رئيس مجلس النواب، وعمر الجاوي أمين عام حزب التجمع، والمشايخ والشخصيات والوزراء ورجال الدين اليمنيين والسفراء العرب في دمشق وكبار المسؤولين العرب.



المصدر : الشرق الأوسط الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٣

تشاؤم بشأن احتمالات نجاح الحوار الوطني

الرئيس اليمني يعلن وقف الحملات الإعلامية وصحيفة حزبه تواصل هجومها على الاشتراكي

صنعاء: من حمود منصر وناجي الحرازي
لندن: «الشرق الأوسط»

اعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح - وهو في نفس الوقت الامين العام للمؤتمر الشعبي العام - وقف الحملات الاعلامية مع بقية اطراف الازمة السياسية التي تعيشها اليمن منذ عدة أشهر، وقال - في افتتاح الدورة التنشيطية لقادة الوحدات الادارية، التي بدأت اعمالها في صنعاء امس «اعلن من هذا المكان ومن طرف واحد باسم المؤتمر الشعبي العام وقياداته وتكويناته القاعدية وانصاره وقف الحملات الإعلامية بين المؤتمر وشريكه الحزب الاشتراكي، نظرا لما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا، وادعو الشريك الآخر (التجمع اليمني للاصلاح) وبقية الاحزاب والتنظيمات السياسية والصحافة الاهلية الى وقف المهاترات الاعلامية».واشار الرئيس الى ان تلك الحملات الحقت اضرارا فادحة بالوحدة الوطنية، وصدعت وحدة الشعب». واضاف «اكرر هذه الدعوة لكل الاحزاب والتنظيمات السياسية، ولكل رجال الصحافة والصحافيين، وكل الأقلام الشريفة والوطنية، لكي تتجه نحو تعميق الوحدة الوطنية، ولم الصفوف، وتنأى عن الزج بالوطن في مهاترات اعلامية غير مسؤولة».

جاءت هذه التصريحات من جانب الرئيس اليمني امس، في الوقت الذي نشرت فيه صحيفة «الميثاق» التي يصدرها حزبه (المؤتمر الشعبي العام) خبرا يقول ان طائرة نقل عسكرية روسية من طراز «انتونوف» وصلت الى عدن مساء السبت الماضي 18 ديسمبر (كانون الاول) الجاري، وعلى متنها عدد من الخبراء الروس، وكميات من المعدات العسكرية. واضافت الصحيفة ان الطائرة وصلت في سرية كاملة، ووصفت الخبراء الروس بانهم «مرتزقة متخصصون في مجالات الصواريخ والاسلحة المختلفة».

وقالت ان «وصول هؤلاء يتوالى الى عدن منذ بداية الازمة دون علم السلطات اليمنية».

وبينما استمرت حملة صحيفة المؤتمر الشعبي، نفى مصدر عسكري مقرب من وزير الدفاع اليمني تلك الانباء، وقال - في تصريح لـ«الشرق الأوسط» - ان «تلك الانباء لا اساس لها من الصحة، لأن العلاقات اليمنية - الروسية على الصعيد العسكري مجمدة منذ تحقيق وحدة شطري اليمن في 22 مايو (ايار) عام 1990».

واكد المصدر ان «الجانب الروسي يرفض بحث اي مسألة تخص التعاون العسكري مع اليمن، سواء بالنسبة الى قطع الغيار او العتاد او الاستعانة بالخبراء العسكريين، حتى تسدد اليمن الديون العسكرية المستحقة عليها».

واشارت مصادر اقتصادية الى ان اليمن كانت قد طلبت من روسيا في وقت سابق اعادة جدولة الديون العسكرية المستحقة عليها، الا ان موسكو رفضت ذلك، وذكرت المصادر ان روسيا ربما تلجأ الى بيع ديون اليمن - التي تتجاوز مليارا ونصف المليار دولار - الى طرف ثالث، وقالت «بعض الاطراف العربية تبدي رغبة لشراء الديون المستحقة لروسيا لدى اليمن».وهاجم رئيس تحرير «الميثاق» تصريحات سالم صالح محمد - الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي وعضو مجلس الرئاسة - التي دعا فيها الى تطبيق نظام الفيدرالية، وتقسيم اليمن الى عدد من الاقاليم والمقاطعات، فقال «وبينما الحزب ينعش المسالة السلالية والمذهبية، وينزف الدموع الغزيرة على اطلال بيت حميد الدين، ويبحث عن عاصمة جديدة، اذ بقياداته تقرر بدء البروفات التطبيقية، وتتخذ من عدن عاصمة لدولة خارج نطاق الشرعية».

ويأتي ذلك كله بعد ان وزع المؤتمر الشعبي العام تعميما على بعض السفارات اليمنية في الخارج، يطلب منها عدم الانجرار الى خلافات الازمة الحالية في صنعاء، والحصول على المعلومات الحقيقية من غرفة عمليات المؤتمر، وهو ما اعترضت





المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عليه وزارة الخارجية اليمنية، في تعميم ارسلته الى جميع السفارات، اكدت فيه ضرورة عدم قبول توجيهات من اي جهة سوى وزارة الخارجية ذاتها، وعدم الالتفات الى اي بيان او توجيه حزبي، في ادانة واضحة لتعميم المؤتمر الشعبي، حتى تظل البعثات الدبلوماسية اليمنية في الخارج بعيدة عن الصراعات او الولاءات الحزبية.

وتضمن حديث الرئيس اليمني - في اللقاء الذي شهده الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح - ان «حكومة الائتلاف ستقوم بواجبها ومهامها طبقا للدستور والقانون، لتطبيق برنامجها السياسي، الذي حصلت به على ثقة البرلمان».وتزامنت دعوة الرئيس صالح لوقف الحملات الاعلامية - بين حزبه «المؤتمر الشعبي العام» والحزب الاشتراكي اليمني - مع استئناف لجنة الحوار بين القوى السياسية لحل الازمة، التي عقدت اجتماعها الثاني امس في صنعاء، لمناقشة المحور الخاص باعادة الثقة، والمتعلق بقضايا الاعلام، والامن والشؤون العسكرية، ومعالجة كافة التداعيات الناتجة عن الازمة خلال الآونة الاخيرة، بينما استمرت عملية تصعيد الحملات الاعلامية المتبادلة بين المؤتمر والاشتراكي، ونفي اخبار كل طرف للاخبار التي ينشرها الطرف الآخر، وخاصة تلك المتعلقة بالقضايا العسكرية والامنية والدبلوماسية.

واعربت مصادر سياسية في صنعاء عن تشاؤمها من امكانية نجاح الحوار الوطني الجاري حاليا، حيث ان «المناخ السائد حتى الآن لا يشجع على التفاؤل بالحوار»، واستمرار الشعبي والاشتراكي في تصعيد الحملات الاعلامية وتبادل الاتهامات في ما بينهما، فضلا عن بروز مؤشرات تؤكد عدم الجدية في الحوار، الذي يجري حول الازمة وما افرزته من اوضاع، تتجاوز حدود الفيدرالية بقدر كبير.واكدت المصادر ضرورة مشاركة الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، والشيخ عبد الله بن حسين الاحمر - ممثلين لاحزابهم المؤتلفة في الحكم - كضرورة لانجاح الحوار الوطني، حتى يكتسب اي حل يتوصلون اليه صفة الإلزام، مما يحول دون تخلي اي طرف عن التزاماته مستقبلا.

وقد حمل «مجلس الخلاص الوطني» اليمني - وهو تجمع يضم شخصيات وطنية ومنظمات سياسية وجماهيرية - احزاب السلطة مسؤولية «التباطؤ والتسويف وعدم الجدية في الحوار»، وقال في بيان اصدره يوم الجمعة الماضي ان تلك الاحزاب (الحاكمة) «تقترف ما يعتبر مساسا بالوحدة الوطنية».



المصدر: الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٢١/١٢/١٩٩٣

«لا بد من صنعاء.. وعدن.. وان طال السفر»

اليمن: الازمة والقضية والمسؤولية

اذا كان ثمة من يقول ان الوحدة بين اليمنيين لم تنجح، وان هذه الوحدة كما تطبق ليست الحل، فان الفيدرالية كيفما كانت صورتها ومضمونها ليست، بالتأكيد، هي الحل. بل هي خطوة الى الوراء نحو الانفصال

اذا كانت وحدة شعب اليمن متعثرة فاي وحدة بين اقطار الوطن العربي سهلة المنال؟

واذا كانت وحدة شعب اليمن توحي بانها قد تكون متعذرة فاي وحدة في هذا الوطن سيكتب لها النجاح.

ثم، اذا كانت وحدة شعب اليمن معرضة للتراجع الى دائرة القطرية والفيدرالية على اختلاف اوصافها ومضامينها فاي امل او مبرر يبقى للكلام على مشروع الوحدة العربية الشاملة؟

من هذا المنطلق تبدو المسألة اليمنية، في هذه المرحلة من مصاعبها في مسيرة التقدم الى الامام قضية اكبر من شعب اليمن واوسع اطاراً من جغرافية ذلك البلد الخصب بالنزاعات السياسية والحزبية والشخصية من شماله الى جنوبه.

بل ان المسألة اليمنية في هذا الظرف تاخذ حجم قضية قومية بما هي اختبار لحلم ما لبث ان تحقق حتى انتكس.

ربما كان هذا الكلام نوعاً من التعبير عن الشعور بالقلق لدى المفكرين العرب الذين لا يكفون عن تصور الوحدة حقيقة مخباة في الزمن الآتي ولا بد ان تصل مع الاجيال المقبلة، ولكن هذا الكلام هو ايضا خلاصة نتيجة يكتشفها رجال السياسة والفكر في العالم وتؤكد لهم، مجددا، ان التجزئة هي الواقع الطبيعي في البلاد العربية وان الوحدة هي الاستثناء الذي لا يدوم. وقد ظل مصير الوحدة المصرية - السورية في اواخر الخمسينات المثال الحاضر لعدم الطموحات الوحدوية اينما برزت حتى جاءت وحدة اليمن قبل ثلاث سنوات لتبعد ذلك الهاجس، وها هي الآن ترسل الانذارات بتكرار الصدمة.

قد يكون هذا الشعور بالخوف ابعد من الحدود التي يدور وراءها الخلاف بين ابناء العائلة الواحدة واهل البيت الواحد، ولكنه خوف مشروع يبرره كون الوحدة اليمنية انجازا يعتبره العرب الوحدويون مكسبا لهم وهم مسؤولون عنه مثل الرجال الذين حققوه.

ويصبح هذا الخوف مبررا اكثر عندما يطال البحث والنقاش فرضية الانفصال ومضاعفاته وكيف يمكن ان تكون الحال والعلاقات بين الشمال والجنوب. ان صورة الامس البغيض تبدو اقل سواداً.

□ □ □

لعل السؤال الذي يقفز من فوق الواقع اليمني الراهن هو: هل استعجل القادة اليمنيون الوحدة فاخطأوا بحق اليمن، وطنا، وشعبا، ومؤسسات؟

وهل كان عليهم ان يتأنوا ويتريثوا ويستمروا في الدرس والنقاش حتى لو تطلب الامر سنوات من الحوار والانتظار لضمان سلامة الوحدة قبل اعلانها؟

قد يبادر دعاة المنطق والواقعية الى الجواب عن السؤال بـ «نعم». لكن الوحدة اليمنية لم تكن معاهدة لتحصن بضمانات كانت قدرا طيبا تاخر حلول موعده فلما لاحت تباشير قربه لاقاه اليمنيون من الاتجاهين واحتضنوه فتاكد القادة انهم حققوا معجزة كانت في متناول اليد وايقنوا انهم فعلوا الصواب الذي لم يفعله احد منهم من قبل.

الوحدة لم تكن بحاجة الى ضمانات، انما العيش في الوحدة هو الذي كان، ولا يزال، بحاجة الى الضمانات، واولها الديمقراطية مع الحرية والعدالة مع المساواة.

لا ينكر احد ان زمن الفرقة الطويل خلق الكثير من المفاهيم



المصدر : الخليج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١/١٢/١٩٩٧

المتعاكسة للديمقراطية في الجانبين، وكان كل جانب يمارس «ديمقراطية» على طريقته، ولذلك لم يكن من السهل ان يتفق اليمنيون بسرعة على مفهوم موحد للديمقراطية، من ان الديمقراطية في الاصل واحدة وغير متعددة المفاهيم. ومع ذلك تجاوز اليمنيون عقبات كثيرة ظهرت في طريق ديمقراطيتهم التي من شروطها اختلاف الرأي والسياسة وكان ممكنا لتلك الديمقراطية ان تنمو وتصحح نفسها بنفسها وان تقوي دعائم الوحدة وتزيدها لو ان التيارات السياسية والحزبية اختلطت وتقاطعت وتمازجت واخترقت الاجواء شمالا وجنوبا وشرقا وغربا ووسطا.

وكان ممكنا لتلك الديمقراطية نفسها ان تتحول بجميع مصادرها ومفاهيمها الى تيار عام يعصف في جميع انحاء البلاد ويغير المواقع التي كانت ولا تزال من «الثوابت» لو أن القيادات الحزبية نجحت في الابتعاد عن مواقفها.

ثم انه كان ممكنا لتلك الديمقراطية ان تشكل وحدها ضمانة الوحدة وحماية مسيرتها وصيانة مستقبلها لو أن القيادات ذاتها نسيت الجنوب والشمال وتخلت عن اهتماماتها التي رافقتها منذ زمن التجزئة والانفصال لتتفرغ بكامل طاقاتها وامكاناتها وعواطفها الى مهمة الاصلاح والانماء، ليس على قاعدة المساواة بل على قاعدة الافضلية لصاحب الحاجة المستحق اكثر من غيره، سواء كانت الحاجة لمنطقة او فئة من الشعب.

لكن البعض راح يتصرف على

عزت صافي

قاعدة «مالنا لنا وحدنا، وما لسوانا له ولنا»، وهذه قاعدة سائدة في الكثير من الاقطار العربية، وهي من اهم اسباب الفرقة والتجزئة التي تؤدي الى الشعور بالنقص والحرمان ثم تتفاعل لتصبح ازمة «ديمقراطية».

□ □ □

اذا كان ثمة من يقول ان الوحدة بين اليمنيين لم تنجح، او ان هذه الوحدة كما تطبق ليست الحل، فان الفيدرالية كيفما كانت صورتها ومضمونها ليست، بالتاكيد، هي الحل. بل هي خطوة الى الوراء نحو الانفصال.

ذلك ان الفيدرالية، حتى بمفهومها السليم والاصيل في الدول الديمقراطية الراقية التي تطبق هذا النوع من الانظمة، ليست الحل لازمة اليمن. بالعكس انها مصيبة صغيرة ستؤدي حتما الى مصيبة اكبر.

الفيدرالية هي نوع من الوحدة بين من يستحيل توحيدهم قوميا او عرقيا ومحكوم عليهم بان يعيشوا متحدين في نظام حياة عصرية يبقي لكل قومية او عرق خصوصياته وتقاليده وعاداته وشؤونه الذاتية.

فاي خصوصيات وتقاليد وعادات وشؤون ذاتية في جنوب اليمن مختلفة عن الشمال، والعكس بالعكس؟

واي مصالح وطنية وانمائية وحضارية في الشمال متناقضة مع هذه المصالح في الجنوب؟

اوروبا باسرها، على اختلاف قومياتها واعراقها وثقافاتها ولغاتها وعلى تصادم طموحاتها واحلامها ونزعاتها، تتجه نحو نوع من الفيدرالية التي ستقترب تدريجا من الوحدة. فماذا بين الاوروبيين من ذاك الذي بين اليمنيين؟

□ □ □

ترى، لو ان اليمن في جميع مراحل تاريخها كانت موحدة هل كان يجوز لاحد ان يطرح فكرة الفيدرالية او غيرها كحل كخلافات مستحكمة على مستوى القيادات؟

وماذا يعني طرح هذه الفكرة في اي بلد عربي آخر؟ هذا اذا تجرأ احد على طرحها؟

لا حاجة لجواب. فقد يكون الجواب تهمة لا يستحقها بعض القادة الذين دفعتهم حدة الازمة الداخلية في البلاد الى حد محاولة استخراج الدواء من الداء. ولا احد ينكر ان اليمنيين من اهل الجنوب والشمال وحدويون، ليس فقط على مستوى اليمن بل على مستوى الوطن العربي بكامله، وجميع بياناتهم وشعاراتهم منذ ما قبل الوحدة والاستقلال تشهد على ذلك.

□ □ □

في مطلع التسعينات، وقبيل فترة من اعلان الوحدة، كنا نحاور الجنوبيين والشماليين حول تطلعاتهم فلا نسمع الا «الوحدة»، وعندما نسالهم عن تحفظاتهم او هواجسهم لا نلحظ الا الثقة بالاهل والوطن والمستقبل، فهم جميعا يعرفون ما هو نصيبهم وقدرهم وليس في ذلك النصيب والقدر الا ما هو خير وشرف.

ولقد ذهب شعارا ذلك الشطر من الشعر لليمني المعاصر عبد العزيز المقالح الذي قال يوما: «لابد من صنعاء وان طال السفر» والذي قال بعد قيام الوحدة انه صار انسانا واحدا بعدما كان انسانين. ولعل الشاعر يردد اليوم «لا بد من صنعاء وعدن وان طال السفر».

واذا كانت ازمة اليمن اليوم تبدو صعبة وخطيرة لانها تلامس حقيقة الصحوة التي جاءت بعد الحلم فان هذه الازمة ليست الاولى في تاريخ اليمن القديم والحديث. وبعض القادة اليمنيين يعرف جيدا تاريخ بلاده ويحفظه، وبعض آخر يعرفه لكنه ينساه، وبعض اخر لا يعرفه.

غير ان تاريخ اليمن يظل مفتوحا، وهو حافل بالعبر والموعظات، وليس



المصدر : الخليج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١/١٢/١٩٩٣

اسهل من العودة الى الاعلام اليمنيين الذين غاصوا في اعماق هذا التاريخ وذهبوا في ابعاده الى مدى انتشار الحضارة اليمنية القديمة التي تجاوزت الوطن العربي الى آفاق آسيا واوروبا وافريقيا ولعل ابرز هؤلاء الاعلام المؤرخ اليمني محمد بن علي الاكوع الحوالي الذي يذكرنا بان الرومان واليونان سموا اليمن «بلاد العرب السعيدة».

وفي التوراة سميت «الارض الغنية» والفراعنة سموها «الارض المقدسة» وبعض المستشرقين وصفها بانها «بلاد الغرائب والقصور وبلاد الطيب» والمستشرق الانجليزي عبدالله فيلبي قال انها «مهد العرب ومنشأ اصولهم».

وقد نستغرب اذا تذكرنا ان دولة اليمن عندما بلغت في التاريخ القديم قمة الحضارة ورسخت فيها المدنية ادخلت في برنامجها نظام تقسيم «البلاد السعيدة» اداريا الى «مخاليف» (جمع مخلاف) و«محافد» (جمع محفد) وكان كل مخلاف يتالف من مجموعة قرى وحصون ومعاقل واودية ويدير شؤونه حاكم يعالج مشاكله، ولا يزال اليمنيون يعرفون «المخلاف» حتى اليوم، وهو يعني القضاء او الناحية او الرستاق او الكورة او المديرية او المحافظة في بعض الاقطار العربية الاخرى.

وفي جميع العهود كانت اليمن دولة ديمقراطية ذات نظام ثابت يقوم على الشورى.

وفي تاريخ العرب القديم يقول رودوكا ناكيس: «الحقيقة التي يجب ان نسلم بها مقدما هي ان تلك البلاد العربية الجنوبية عرفت نظاما يتكون من مجالس تمثل القبائل المختلفة في الهيئة التشريعية المتعددة، وكانت ادارة البلاد بيدها، وربما كان المجتمع القبلي يعقد جلساته مرتين في العام في عاصمة الدولة، كما كان يوجد ممثلون لاصحاب الاراضي الخصبة والقبائل المنضمة اليها، وسكان المزارع والمراعي.. اما المجالس الاستشارية فقد كانت مكونة من سائر القبائل، وكانت تنتهي المشاورات عادة بالموافقة على المواضيع المعروضة، وكانت القرارات التي تتخذ تعرض عادة على القبائل كما ان تلك القرارات كانت تستتبع اصدار قوانين خاصة بتنظيم استثمار الاراضي والعقار، وكانت القوانين الزراعية الاساس الذي بنيت عليه الدولة».

ويقول بعض مؤرخي العرب: ان «اليمن الخضراء» كانت مقرا لاقوى دول الارض في الزمن القديم وان حكم ملوكها دام ثلاثة آلاف سنة، وانها غزت الصين وبلاد الهند من المشرق وخاض حكامها وملوكها بحر الظلمات ووطئت سنابك خيلهم «سمرقند» وانما سميت بذلك باسم فاتحها «شمر» فعرب فقيل «سمرقند» ونزلوا على الرمل في افريقيا وانما سميت «افريقيا» بافريقيس الحميري الفاتح اليمني الاصل.

ويقول المؤرخ الكبير فيليب حتى ان «هناك بضع وثائق شرعية تنم عن تطور ورقي في الحياة الدستورية، فشريعة حمورابي وشريعة موسى نزلتا من فوق وليست من شرائع الحيين الا مراسيم اصدرها ملوك مسيطرون.. اما شرائع عرب الجنوب فتمتاز بصفات النضج الشرعي والبلوغ السياسي وتدل على نظام دولة تلوح من خلاله اوضاع الحكم النيابي، وربما لم يكن في آثار القدم السحيقة ما يدانيها رقيا.»

وتعتبر «الدولة المعينية» اقدم دولة حضارية قامت في بلاد اليمن في رأي المستشرقين، وقد امتد نفوذ هذه الدولة الى حوض البحر الابيض المتوسط وشملت الجزيرة العربية بكاملها وتعدتها الى بلاد اخرى. وفي التاريخ العربي القديم ان «المعينيين» هم الشعب الذي يعتبر بحق اقدم الشعوب التي حملت لواء الحضارة في بلاد العرب الجنوبية، ثم جاءت دولة «سبا» التي ورد ذكرها في اشعار العرب القدامى. ويقول نشوات بن سعيد في «شمس العلوم» ان «سبأ» اسم رجل يجمع قبائل اليمن وهو سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان بن هود النبي عليه السلام وقد سمي «سبا» لانه اول من سبى من ملوك العرب وادخل الى اليمن السبايا..

ويقول محمد بن علي الاكوع الحوالي في كتابه «اليمن الخضراء مهد الحضارة» ان المستشرقين بفضل الآثار التي عثروا عليها في مارب وصرواح جعلوا سبا دولة ذات سيادة وكيان ونفوذ وسلطان وتبتدىء دولة «سبا» في رأي المؤرخ جرجي زيدان منذ نحو سنة ٨٥٠ الى سنة ١١٥ قبل المسيح. وما «المعينية» و«سبا» سوى دولتين من سلسلة الدول القديمة التي قامت في بلاد اليمن ونشرت الحضارة وشرائع العدالة والديمقراطية قبل ظهور دين الاسلام الشريف.

□ □ □

بلاد هذه بعض عناوين تاريخها لا يجوز لقادة من اهلها ان يؤكدوا ما قاله المستشرق برنار لوي في كتابه «العرب في التاريخ» انه «لم يبق للعربية السعيدة (اليمن) من كل ما تملكه في القدم الا الاسم»!

فذلك الانجاز الذي تحقق قبل ثلاث سنوات ليس ملك اليمنيين وحدهم، بل هو ملك الامة العربية بكاملها، لكن الحفاظ على ذلك الانجاز هو مسؤولية اليمنيين بالدرجة الاولى. ولعل من حقهم ان يسألوا: لماذا لا تقوم مبادرة عربية جدية لجمع القادة من ابناء العائلة الواحدة واهل البيت الواحد لانهاء الازمة الطارئة، ولن يستعصي خلاف على اهل الرأي والقضية.



نبأ عن وصول خبراء روس الى عدن

صنعاء ـ قنا: تحدثت صحيفة يمنية امس عن وصول مجموعة من الخبراء الروس ومعدات عسكرية مختلفة على متن طائرة عسكرية روسية هبطت بشكل مفاجىء في مطار عدن يوم السبت الماضي.

وقالت صحيفة «الميثاق» الناطقة باسم المؤتمر الشعبي العام ان اجراءات حراسة مشددة فرضت على المطار فور وصول الطائرة وان الموضوع كله احيط بسرية كاملة. واشارت الى ان متخصصين «روس» في مجالات الصواريخ والاسلحة المختلفة يتوالى وصولهم الى عدن منذ بداية الازمة الراهنة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي دون علم السلطات الرسمية. واضافت الصحيفة ان هؤلاء الخبراء الروس «يتم اقحامهم في مهام يرسمها الحزب الاشتراكي لاغراض عسكرية مناهضة للوحدة».



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١/١٢/١٩٩٣

تأجيل الاجتماع السعودي اليمني حول النزاع الحدودي

الرياض - ا ف ب - اعلنت وكالة الانباء السعودية الرسمية عن تاجيل اجتماع الخبراء السعوديين واليمنيين الذي كان مقررا عقده امس الاثنين في صنعاء الى منتصف كانون الثاني يناير المقبل بطلب من الجانب اليمني.

واوضح مصدر دبلوماسي يمني في الرياض لوكالة فرانس برس ان صنعاء طلبت التاجيل بسبب مرض رئيس وفدها جعفر باصالح نائب رئيس مكتب الرئاسة اليمنية.

وكانت المفاوضات بين الطرفين بدات قبل اكثر من عام بدون ان تحقق اي تقدم. وقد كرس خبراء الدولتين خمس لقاءات بينهما حتى الان للمسائل الاجرائية



في رسالة للبيض من اشتراكي شمالي

تأييد لتطبيق اللامركزية في جنوب اليمن

صنعاء: من حمود منصر

دعا مالك الأرياني - سكرتير أول منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في العاصمة صنعاء - قيادة الحزب إلى البدء في تطبيق نظام اللامركزية في المحافظات الجنوبية والشرقية، وتحقيق تجربة نموذجية في تلك المحافظات، يمكن أن تحدث أثراً إيجابياً في المحافظات الشمالية.

جاء ذلك في رسالة بعث بها القيادي الاشتراكي الشمالي إلى كل من علي سالم البيض - الأمين العام للحزب ونائب الرئيس اليمني - والدكتور ياسين سعيد نعمان - رئيس هيئة السكرتارية باللجنة المركزية وعضو المكتب السياسي - أوضح فيها أن مثل هذه التجربة ستعكس نفسها على تطوير البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وإحباط محاولة إعادة الحكم الشمولي في المحافظات الشمالية».

وحذر الأرياني من تكريس «التخلف الاجتماعي في الوطن»، وقال في الرسالة، التي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منها: «اسمحوا لي أن أقول رأيي بوضوح، فنحن نخوض معركة التحرر الوطني الديمقراطي من التخلف ورموزه، المصرة على أن يبقى التخلف يراوح مكانه بسبب غياب الدولة، ومؤسساتها الحديثة، بما فيها القوانين المنظمة لكل جوانب حياة الإنسان اليمني». وأضاف الأرياني قائلاً: «إن حزبنا يملك القدرة على إيجاد نموذج للحكم الوطني الديمقراطي اللامركزي، من خلال تطبيق الحكم اللامركزي في المحافظات الجنوبية والشرقية، والتخطيط لتنفيذ التنمية الشاملة والمستقلة والمتوازنة، ودراسة جعل الموانئ الواقعة على ساحل بحر العرب بوابة لضمان وصول السلع إلى المواطن، وتوظيف الإيرادات الاقتصادية بما فيها عائدات النفط في أغراض التنمية والخدمات العامة، وتطوير الحكم اللامركزي.



اليمن .. الى اين ؟

نجحت الوساطة الاردنية فى تحديد موعد لاجتماع الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض فى الاسبوع القادم فى عمان لانهاء الازمة السياسية فى اليمن . وقد انتعشت فى الفترة الاخيرة الامال بحل الازمة اليمنية اثر موافقة الرئيس اليمنى على الاستجابة لمطالب الحزب الاشتراكى المتضمنة فى النقاط الـ ١٨ .

وبالرغم من ان ترتيب لقاء بين الزعيمين يعد امرا ايجابيا لكنه لن يكون بمثابة وصفة سحرية لحل كل المشاكل المعلقة بين حزب المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى ، لذلك يجب تحقيق اكبر قدر من الاتفاق بين الطرفين على نقاط الخلاف قبل الاجتماع حتى يسفر عن الخروج بصيغة تضع حدا للخلاف وتضع أسس التعاون . ولدعم جو الثقة بين الطرفين يتعين معاقبة المتورطين فى احداث العنف ضد الاشتراكيين .

والواقع ان المطالب الاشتراكية وان كانت قد تركزت فى البداية فى النقاط الـ ١٨ غير انها تجاوزتها فيما بعد للحديث عن مشاركة متوازنة لمناصب الحكم وعن الفيدرالية مما يعد تراجعا عن الوحدة الاندماجية . والازمة بين الطرفين هى ازمة ثقة حيث يتهم الجنوبيون ، الذين كان يحكمهم الحزب الاشتراكى فى عدن قبل الوحدة ، الشماليين الذين كان حزب المؤتمر يحكمهم فى صنعاء بانهم يسعون للهيمنة عليهم . واحقاقا للحق فان الرئيس اليمنى تقدم بتنازلات لانهاء الازمة وللحفاظ على أستمرار الوحدة حيث ضم مجلس الرئاسة عضوين من الاشتراكى وعضوين من المؤتمر وعضوين من الاصلاح .. ووفقا لنتائج الانتخابات كان المفروض ان يضم المجلس ٣ اعضاء للمؤتمر وواحدا للاشتراكى وواحدا للاصلاح .

ونحن نودع عام ١٩٩٣ ونستقبل العام الجديد فهل تتحول امانى القادة اليمنيين وتصريحاتهم بالحرص على الوحدة الى عمل جاد لدعمها بتغليب المصلحة القومية على المصلحة الحزبية ؟

سمير فؤاد رمزى



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١/١٢/١٩٩٣

تعادل اليمين مع الديمقراطيين قد يشعل حربا اهلية في روسيا

بعد ان مرت الصدمة الاولى لنتائج الانتخابات الروسية، يبدو انها لا تشكل كارثة سياسية بقدر الكارثة التي ستحل بروسيا في المستقبل، اذا لم يدخل الرئيس بوريس يلتسين تغييرات جادة في سياساته. ومن المامون التنبؤ بان النصر الذي احرزه اليمين المتطرف بزعامة «فلاديمير جيرونوفسكي» والنتائج الطيبة التي حصلت عليها الاحزاب المتطرفة المعارضة الاخرى، لن يكون لها تاثير مباشر على السياسة الداخلية والخارجية لروسيا.

والاسباب وراء ذلك واضحة، فالسلطة تبقى في يد الرئيس بوريس يلتسين وحكومته، فقد اقر الاستفتاء الذي اجري في نفس يوم الانتخابات، مسودة الدستور التي اقترحها يلتسين والتي تمنحه سلطات واسعة وتقلص سلطات البرلمان. ففي اول بيان يدلي به عقب الاستفتاء، اعتبر يلتسين نتيجة الاستفتاء على انها موافقة لمنحه تفويضا جديدا لمواصلة المضي في طريق الاصلاح والديمقراطية ودعم تصميمه على تحويل روسيا.

وبالرغم من فوز «الحزب الديمقراطي الليبرالي» اليميني المتطرف بزعامة «فلاديمير جيرنوفسكي» ٢٤٪ من الاصوات وفقا للنتائج الرسمية للانتخابات، الا ان الاثار السياسية المترتبة على هذا الفوز المدوي ستكون محدودة، لان هذه الاصوات تنطبق على نصف عدد مقاعد مجلس النواب الاربعمائة والخمسين مقعدا فقط حيث تم انتخاب النصف الباقي من الاعضاء بالاضافة الى كامل اعضاء مجلس الشيوخ - او المجلس الفيدرالي - على اساس فردي في انتخابات الاقاليم حيث لا يملك حزب «جيرنوفسكي» مرشحين اقوياء.

بريق اليمين المتطرف

وبالتالي، فان المعارضة اليمينية المتطرفة، المؤلفة من حزب «جيرنوفسكي» مع الشيوعيين (١٢٪) وحزب الفلاحين (٨٪) لن تحظى بالاغلبية في البرلمان الجديد. ولكن يمكنها في اسوا سيناريو، ان تكسب ثلث مقاعد البرلمان. وليس من الواضح ما اذا كانت كل هذه الاحزاب ستتفق على تشكيل ائتلاف موحد معارض، فالشيوعيون على الاقل، يؤكدون وجود خلاف بينهم وبين حزب جيرنوفسكي الذي يمثل اقصى اليمين، وقد دعاهم زعيم حزب «خيار روسيا» الاصلاحي ونائب رئيس الوزراء «ايغور غيدار» الى الانضمام الى ائتلاف واسع مناوئ للفاشية، اذ على الرغم من النتيجة الطيبة التي حققها «جيرنوفسكي» الا انه قد يلعب دورا هامشيا فقط في البرلمان الجديد.

ولكن نتائج الانتخابات التي كانت على وشك ان تتحول الى كارثة، تشير الى ان روسيا قد دخلت مرحلة جديدة من تطورها، مرحلة محفوفة بخطر حقيقي لوقوع مواجهة كبرى وحرب اهلية او دكتاتورية من نوع ما.

ففي الواقع، ان ٥٠٪ من اولئك الذين شاركوا في الانتخابات، وقفوا موقفا معارضا ليلتسين واصلاحاته. فالانتخابات تشكل هزيمة دراماتيكية ليلتسين وحكومته، اكثر من كونها نجاحا «لجيرنوفسكي»، فالروس صوتوا لليمين المتطرف ليس بسبب المهارات التي يجيدها في الحملات الانتخابية - دون التقليل من شان هذا العامل - بل بسبب موقفهم الغاضب والاحباط وخيبة الامل ازاء نتائج الاصلاحات، والفساد الذي لا تبدو في الافق نهاية له، وارتفاع معدلات الجريمة وضعف الخدمات والارتفاع الكبير في مستويات الاسعار. واخيرا، صوت الناخبون



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/١٢/١٩٩٣

الروس من منطلق الاحساس بان البلاد تعاني من حالة غياب القيادة الفاعلة.

وذلك، حتى لا نقول بان نجاح اليمين المتطرف كان بسبب خيبة الامل حيال الاصلاحات التي يقوم بها يلتسين وحسب. فالمواقف القومية والرجعية والمعادية للسامية التي اعتمد عليها «جيرنوفسكي» بدرجة كبيرة، في احراز النجاح، تعشعش في عقول جزء من الشعب الروسي دائما. فقد كانت هذه النوازع قوية ايضا، قبل ثلاث سنوات، عندما احرز رجل مغمور مثل «جيرنوفسكي» المركز الثالث في انتخابات الرئاسة التي فاز فيها بوريس يلتسين.

فقد حصل «جيرنوفسكي» في انتخابات عام ١٩٩٠، على ٨٪ من الاصوات، ومنذ ذلك الحين، اكتسب «جيرنوفسكي» مزيدا من القوة والبريق، ولا عجب في ذلك، فاثناء هذه الفترة، انهار الاتحاد السوفيتي، حيث كانت روسيا الكيان الوطني الوحيد من بين خمسة عشر كيانا اخرى التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي، التي لم تجن شيئا من انهيار الاتحاد السوفيتي. وكنتيجة لذلك وجدت روسيا نفسها بدون الاراضي التي كانت تابعة لها منذ ثلاثمائة عام، كما وجدت نفسها تواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية متفاقمة، اما المسالة العاطفية للروس، فقد بقيت في الجمهوريات المجاورة ولاسيما في دول البلطيق التي تشعر على نحو واسع، بوجود تمييز في التعامل معها. واخيرا، فان انهيار الاتحاد السوفيتي قد طعن الروس في كرامتهم باعتبارهم قوة عظمى سابقة، اصبحت قوة من الدرجة الثانية بين ليلة وضحاها. ومازالت المشاعر لدى الكثيرين من الروس قوية بما يكفي لتجد لها صدى في السياسات الروسية.

ولم تكن مفاجاة نجاح جيرنوفسكي اكبر من تلك التي احدثها صعود شعبية هتلر في المانيا في العشرينات من هذا القرن، اذ يبدو ان الجزء «الاكبر» من جمهور الناخبين الذين يعيشون بصورة رئيسية، خارج المدن الكبرى، يشكل القاعدة الرئيسية لتاييده، مع اولئك الذين لا يرون وجود اية فرصة لتحمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي احدثتها الاصلاحات. ولكن بالتاكيد، لا يحظى جيرنوفسكي بشعبية في اوساط المثقفين الروس، ففي موسكو، على سبيل المثال، حصل حزب «خيار روسيا» الاصلاحي على اغلبية الاصوات، وجاء ترتيب حزب «جيرنوفسكي» في المركز الرابع.

ويبدو ان الرسالة الرئيسية لهذه الانتخابات ان «جيرنوفسكي» لا يشكل، حتى اليوم، اي خطر، ولكنه يمكن ان يصبح خطرا مهلكا في الغد، على الاقل، اذا لم تستخلص الحكومة الروسية - والدول الغربية التي تدعم الرئيس يلتسين - الدروس الصحيحة من الانتخابات.

الدرس الاول والذي كان واضحا لكافة المراقبين الذين يلتزمون الحياد، ولكن يبدو انه لا يسبب الازعاج لا ليلتسين وفريقه الاصلاحي ولا لمحللي صندوق النقد الدولي، هو ان روسيا ليست دولة من دول العالم الثالث وان مواطنيها قد يردون على الانخفاض الحاد في مستويات المعيشة، ليس بالشعور السلبي بالمهانة بل بالغضب وخيبة الامل التي قد تاتي بحزب يمبنى متطرف الى السلطة

فطوال سبعين عاما من الشيوعية، اعتاد المواطنون الروس على مستويات اقل ولكن مضمونة، من الامن الاجتماعي. فالجزء الاكبر من السكان الذين ضاقوا ذرعا بالخراب الاقتصادي، سيفضل دعم زعيم غير تقليدي - ويتمتع ببريق الزعامة حتى لو كان فاشيا ويعد بحل مشكلاتهم عن طريق انتهاج سياسة مختلفة - على القبول بالفقر المذل السائد في دول العالم الثالث.

وعليه، فان روسيا بحاجة لاستراتيجية للاصلاح تلائم ظروفها الخاصة، وتاخذ في الاعتبار الحاجة لتخفيف الاثار الاجتماعية السلبية. ويجب تطبيق هذه الاستراتيجية اولا،

في المناطق ذات التركيز العالي من العمال، حيث تكون اثار الاصلاح مؤلمة على نحو خاص، مثل مدن «الحزام الصناعي» في جنوب جبال الاورال، التي تشكل قلب الصناعة العسكرية الروسية التي تواجه خطر بطالة هائلة.

الدرس الثاني هو انه ما لم يبادر الرئيس يلتسين ببناء ائتلاف قوي من القوى الديمقراطية حول نفسه، فانه قد يدخل روسيا في حرب اهلية اخرى. وحتى الان، لم يظهر الرئيس الروسي مقدرة على بناء مثل هذا الائتلاف، بل ان معالجته لازمة اكتوبر في موسكو، ادت الى انقسام القوى الديمقراطية في روسيا على نفسها. وعلى الرئيس ان يعيد النظر في عدد من تقاليده السياسية والبدء في التعاون مع البرلمان الجديد بدلا من تجاهله، كما فعل مع البرلمان السابق، فثلث اعضاء البرلمان سيشكلون «المركز الضبابي» الذي قد ينحول الى اي من الاتجاهين (الاصلاحي او اليميني) تبعا للاوضاع. وينبغي على يلتسين ان يكسب هذا المركز بالذات.

وفي الواقع، يبدو ان لا خيار اخر امام الرئيس الروسي. فالدستور الجديد يمنحه، بالطبع، الحق فى حل البرلمان، ولكن الامر سيكون اكثر تعقيدا هذه المرة، فاذا ما تم حل البرلمان الجديد، فسوف يتم افراغ الانتخابات الجديدة من اي مضمون لانها ستاتي بنفس النتائج تماما. فالخيار الوحيد هو اجراء انتخابات رئاسية قد تعطي «جيرنوفسكي» الفرصة لتولي منصب الرئاسة، او قيادة روسيا لحكم يلتسين الدكتاتوري. ولكن من اجل ذلك، يجب ان يحظى يلتسين بدعم الجيش وقوى الامن. ومازال مثل هذا الدعم بعيدا الان، فقد وقف جزء كبير من ضباط الجيش ضد الرئيس يلتسين عقب احداث اكتوبر، وجزء منهم على الاقل، يبدي تعاطفه مع جيرنوفسكي الان.

السبب الثاني هو انه يتعين على يلتسين ان يتجنب، باي ثمن، حدوث ازمة ثانية على المستوى الوطني. فالانتخابات اوضحت ان المجتمع الروسي منقسم الى قسمين متعادلين تقريبا في تاييده ومعارضته للاصلاح والتطوير. فاذا ما اندلعت مثل هذه الازمة، فربما تقود الى حرب اهلية.

في يدي يلتسين

اذا ظهر يلتسين عاجزا عن اجراء هذه التعديلات فانه يخاطر بان يتم تهميشه مع فريقه من الاصلاحيين. وفي مثل هذا السيناريو، فان الائتلاف الصامت والمعادي ليلتسين والمؤلف من ضباط بارزين في الجيش وزعماء بيروقراطيين من موسكو ومدراء المجمعات العسكرية الصناعية ورؤساء الصناعات الحكومية، قد يكتسب زخما جماهيريا قويا، ولمواجهة خطر الفوضى واندلاع حرب اهلية، ربما يطلبون من الرئيس التنحي وتسلم زمام الامور. وفي هذه الحالة، ربما تعود الامور بروسيا الى الوراء، ان لم يكن الى الشيوعية، فالى فترة طويلة من وضع عسكري بيروقراطي نصف راسمالي يتميز بدور مركزي للدولة الروسية.

ومن السيناريوهات الاخرى الممكنة الحدوث، ان يقرر يلتسين نفسه، ان يركب مثل هذه الموجة. وفي هذه الحالة، فان عليه ان يلقي جانبا، صورته الديمقراطية وانتهاج سياسة محلية اكثر ميلا للمحافظة وسياسة خارجية اكثر عدوانية. وليست هناك اية اشارة، حتى الان، لسير الامور بذلك الاتجاه، بالرغم من انه يجب على الرئيس يلتسين ان ياخذ في اعتباره الحساسيات المتنامية لجمهور الناخبين الروس ازاء المصالح الروسية في الخارج ولاسيما في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

وفي ذات يوم، عندما قيل لجيرنوفسكي «ان هناك شبها بينه وبين هتلر، نفى ذلك قائلا: «بان هتلر رجل امي، اما انا فاتقن ثلاث لغات اجنبية». والامر يعتمد كثيرا على يلتسين ما اذا كان ذلك الزعيم اليمينى المتطرف سيغرق فى ظلمة التاريخ باعتباره مهرجا سياسيا، او ان يبرز كتحد لمستقبل روسيا الديمقراطي.

■ عن وول ستريت جورنال ■



تأجيل الاجتماع الحدودي اليمني السعودي

صالح يعلن وقف الحملات الاعلامية بين المؤتمر والاشتراكي

أعلن الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح امس وقف الحملات الاعلامية بين حزب «المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه والحزب الاشتراكي بزعامة نائبه علي سالم البيض».

ودعا صالح في كلمة افتتح بها دورة تنشيطية لقيادات الوحدات الادارية في كلية الشرطة في صنعاء امس حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله الاحمر عضو مجلس الرئاسة وبقية الاحزاب والتنظيمات السياسية والصحافة الاهلية الى وقف «المهاترات الاعلامية» وفقا لما تقضيه المصلحة الوطنية لليمن.

وقال ان هذه «المهاترات الاعلامية» الحقت اضرارا فادحة وتصدعات بالوحدة الوطنية».

كما دعا صالح في كلمته الحكومة اليمنية الى البحث «الجاد والمسؤول والصادق» من اجل حل المشاكل الحدودية القائمة بين بلاده والسعودية، «طبقا للعهد الذي قطعه اليمن على نفسه في البيان السياسي الذي صدر بعد اعلان الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠.

في غضون ذلك قالت وكالة الانباء السعودية ان الاجتماع الذي كان مقررا عقده امس في صنعاء بين خبراء سعوديين ويمنيين حول الحدود المشتركة قد تاجل الى منتصف شهر يناير المقبل بناء على طلب الجانب اليمني

واوضح مصدر دبلوماسي يمني في الرياض لوكالة «فرانس برس» ان صنعاء طلبت التاجيل بسبب «مرض» رئيس وفدها جعفر باصالح نائب رئيس مكتب الرئاسة اليمنية.

وكان الجانبان قد عقدا خمس جولات من المحادثات من قبل (وكالات)



علي ناصر يدعو الرئيس والبيض الى «التمسك بالحوار»

علي صالح: المؤتمر سيوقف الحملات من «طرف واحد»

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري
وفيصل مكرم:
□ دمشق –
من ابراهيم حميدي:

■ أعلن الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني امس ان المؤتمر الشعبي العام سيوقف الحملات الاعلامية بينه وبين الحزب الاشتراكي شريكه في الائتلاف الحاكم وذلك من «طرف واحد» و«لما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا». واوضح انه يعلن ذلك باسم المؤتمر الشعبي وقياداته وقواعده.

وقال علي صالح في افتتاح الدورة التنشيطية الاولى لقيادة الوحدات الادارية التي تنظمها وزارة الادارة المحلية: «اني ادعو الشريك الآخر المتمثل في التجمع اليمني للاصلاح وبقية الاحزاب والتنظيمات السياسية والصحافة الاهلية الى وقف المهاترات الاعلامية نظراً الى ما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا ولما الحقته تلك الحملات من أضرار فادحة بحق الوحدة ومن تصدع لوحدة الشعب الوطنية. أكرر هذه الدعوة لكل الاحزاب والتنظيمات السياسية ولكل رجال الصحافة والصحافيين وكل الأقلام الشريفة والوطنية كي تتجه نحو تعميق الوحدة الوطنية ولمّ الصفوف وكي تنأى عن الزجّ بالوطن في مهاترات اعلامية غير مسؤولة».

ودعا الرئيس اليمني الحكومة الى «البحث الجاد والصادق والمسؤول والى عمل جديّ لحلّ مشاكل الحدود مع المملكة العربية السعودية وفقاً للعهد الذي قطعته على نفسها في بيانها السياسي بعد

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٢

علي صالح يعلن ان المؤتمر

تتمة الصفحة الاولى

اعلان الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من ايار (مايو) ١٩٩٠».

وترافقت دعوة علي صالح الى وقف الحملات الاعلامية مع تشكيل مؤتمر الحوار الوطني بين الاحزاب اليمنية، الذي تابع اعماله امس في صنعاء، لجنة مهمتها وقف الحملات بين كل الاحزاب. وتضم اللجنة السادة: عبدالله غانم (عن المؤتمر) وهو ايضا وزير العدل، والسيد يحيى الشامي (عن الاشتراكي)، والسيد عمر الجاوي اضافة الى ممثل عن التجمع اليمني للاصلاح. الى ذلك عقدت اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام اجتماعاً بعد ظهر امس برئاسة علي عبدالله صالح بحضور الهيئة الوزارية التابعة للمؤتمر. واعربت قيادات من المؤتمر عن اعتقادها بان الاجتماع مكرس لمناقشة تداعيات الازمة السياسية الراهنة ودور المؤتمر الشعبي العام في إنجاح الحوار الوطني الموسع لإنهاء الأزمة وتجاوزها والتفرغ لترتيب الاوضاع السياسية في البلاد في ضوء اتفاقية الائتلاف في الحكم بين احزاب المؤتمر والاشتراكي والاصلاح. وتوقعت هذه الاوساط ان يتمخض عن اجتماع اللجنة العامة للمؤتمر العديد من القرارات في هذا الاتجاه.

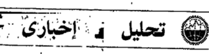
علي ناصر

وفي دمشق دعا الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد القيادة اليمنية الى «التمسك باسلوب الحوار الحضاري» للخروج من الازمة السياسية في اليمن. وحذّر من «الآثار التي تهدد الوحدة اليمنية جراء التوتر السائد في البلد».

وقال علي ناصر في رسالة بعث بها مساء اول من امس الى علي عبدالله صالح والى نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض رداً على تعازيهما «الحارة» بمقتل ابن شقيقه الدكتور هادي احمد ناصر في اللاذقية، ان «مصابنا لا يمكن ان يرقى الى ما سيصيب بلدنا وشعبنا من جراء التوتر السائد اليوم في البلاد الذي يهدد الوحدة الوطنية والوحدة اليمنية والامن والاستقرار في اليمن وفي المنطقة».

ودعاهما في الرسالة التي تسلّم مكتب «الحياة» في دمشق نسخة منها، الى اللجوء الى «العقل جيداً وانتما تتناولان معالجة الأزمة الراهنة، وارى انه من الأجدى بكما ان تمسكا بزمام الامور بايديكما لإخراج البلد مما وصلت اليه، بالروح والاقتدار نفسه الذي انجزتما به الوحدة».

واضاف الرئيس اليمني السابق، مخاطباً رئيس مجلس الرئاسة ونائب الرئيس «عليكما حماية الوحدة بحدقات العيون، ولا بد من تجاوز كل الآثار السلبية التي افرزتها الفترة الانتقالية من اجل الحفاظ على المنجز الكبير، اعظم انجاز في التاريخ اليمني والعربي المعاصر. وان تعتبرا الحوار اسلوباً حضارياً لا بد من التمسك به لانه لا تنجم عنه ضحايا ولا كوارث». ودعا علي ناصر الى ان يرميا بكل ثقلهما «لتفعيل عملية الحوار وتقديم كل ما من شانه تسهيل عمل لجنة الحوار وصولاً الى الخروج بالحلول العقلانية التي تساهم في صيانة الوحدة ودفعها نحو (...) التكافل الاجتماعي والمساواة الكاملة لأن الوحدة والشعب هما الابقى وفي سبيلهما تهون كل التضحيات».



لماذا يتدهور الريال اليمنى أمام الدولار؟

□ صنعاء – محمد على الديلمى:

شهد الدولار فى صنعاء ومعظم المحافظات اليمنية خلال هذا الاسبوع ارتفاعا كبيرا وصل إلى ٦٦ ريالا فى السوق الموازية رغم أن سعره الرسمى فى البنك المركزى اليمنى ١٢ ريالا فقط. وجاء ارتفاع الدولار بهذه السرعة الجنونية عقب التطورات الاخيرة التى زادت من حدة الأزمة السياسية واخرها تعرض موكب رئيس الوزراء اليمنى حيدر العطاس إلى تحرشات من قبل افراد الشرطة العسكرية وتعثر سير الحوار الوطنى بين اطراف الائتلاف والقوى السياسية باليمن.

وظل الدولار يتذبذب بين الصعود والهبوط المفاجىء الذى لم تالفه السوق اليمنية على مدى هذا العام بحيث هبط خلال الشهر الماضى إلى ٥٠ ريالا وسجل الدولار انخفاضا ملحوظا فى شهر ابريل من هذا العام بعد ظهور نتائج الانتخابات فوصل السعر انذاك إلى ٣٨ ريالا مقابل الدولار وهو أقل سعر سجله الدولار هذا العام.

وقد قامت السلطات اليمنية خلال هذا الاسبوع بإقفال جميع مكاتب الصرافة فى العاصمة اليمنية لعدم التزام اصحاب تلك المكاتب بلائحة الصرافة والتقيد بها وفى محاولة جادة من الحكومة اليمنية لوقف تداعيات تدهور العملة اليمنية اتخذت عددا من الاجراءات السريعة لمعالجة نقاط الخلل فى الجانب الاقتصادى................ «التتمة ص١٢»

لماذا يتدهور الريال اليمنى؟

منها منع المؤسسات العامة والهيئات والشركات الاجنبية من شراء العملات الصعبة وفى مقدمتها الدولار من السوق السوداء، بل إن النيابة العامة فى صنعاء قد وجهت عدة انذارات لعدد من الشركات لضلوعها فى المتاجرة بالدولار فى السوق السوداء والاستفادة من تقلبات الاسعار اليومية له.

وكان رئيس الوزراء اليمنى المهندس حيدر أبو بكر العطاس قد قام بزيارة تفقدية للبنك المركزى اليمنى والتقى بالقيادات البنكية وفى مقدمتهم محافظ البنك المركزى وأكد أن الظروف السياسية التى تعيشها اليمن سيتم تجاوزها وأن التطبيق العملى للائحة الصرافة سيعمل به حتى تتم عملية التداول النقدى بأسس اقتصادية وتجارية صحيحة بعيدة عن العوامل الاخرى الطارئة.

وقد استطلعت «العالم اليوم» رأى الاكاديميين الاقتصاديين حول ظاهرة تداعي الريال اليمنى مقابل الدولار.

وقال الدكتور مطهر العياسى إن السبب فى تدهور الريال يرجع إلي اتخاذ البنك المركزى سياسات نقدية غير واضحة.. ذلك أن هناك عددا من المسميات وطرق الصرف. فهناك سعر الصرف الدبلوماسى ١٨ ريالا وسعر الصرف الرسمى ١٢ ريالا وسعر الصرف التشجيعى ١٨ ريالا للتجار وسعر الصرف الجمركى ٢٥ ريالا وسعر الصرف الموازى للسوق الحرة.

وقال إنه نتيجة لتخبط هذه السياسات غير الواضحة فإن كل السلع المستهلكة محليا لا تقيم على أساس سعر الصرف الرسمى بل تقيم على أساس سعر الصرف الموازى ولهذا فقد زاد الطلب على العملة الصعبة من أجل استيراد السلع الاستهلاكية مما أوجد ما يسمى بالظاهرة الدولارية للتعامل مع النقود وأصبح الناس هنا يتعاملون مع العملة الصعبة التى زاد الطلب عليها وهذا سائد فى بعض الدول التى تعانى من ارتفاع معدلات التضخم بشكل عال.

واعتبر الدكتور العياسى الأزمة السياسية التى تعيشها اليمن أحد أسباب الارتفاع لسعر الصرف وانهيار القوة الشرائية له وقلة عرض العملة الاجنبية فى سوق الصرافة اليمنية.

أما الدكتور سيف العسلى استاذ الاقتصاد والمحاسبة بجامعة صنعاء فيرى أن تدهور العملة اليمنية عبارة عن نتائج لأسباب كثيرة تاريخية وموضوعية لا يمكن تجاوزها وهى نابعة من تركيبة الاقتصاد اليمنى وهناك أسباب ترجع إلى العشوائية والارتجال وعدم وجود سياسة اقتصادية واضحة.. خاصة أن احتياجات اليمن من العملة الصعبة تزيد بمعدل ثلاثة إلى ثلاثة ونصف بالمئة سنويا وواردات الدولة بحدود تسعمائة مليون دولار سنويا وهذا أمر مقدور عليه لو اتخذت سياسات السيطرة بشكل فعال على أسعار العملة واتخاذ قرارات صعبة كربط الأحزمة لكل الناس وإعادة النظر فى السياسة الاقتصادية وفى دور البنك المركزى ودور وزارة المالية والقضاء على الفساد وإشاعة الاستقرار الاقتصادى بما يشجع على الاستثمار فى الداخل وتشجيع الصادرات.

وبشكل سريع يمكن للدولة أن تخصص ايرادات النفط «حوالى ٦٠٠ مليون دولار» لتعويض هذا الخلل فى أسعار العملة الوطنية والتى لن تستقر إلا إذا وجد التوازن بين الصادرات والواردات وربما كانت زيادة سعر الواردات تؤدى إلى تخفيف الطلب على الدولار ونبه الدكتور العسلى إلى محاذير تلك السياسات التى سوف تضر بأصحاب الدخول المحدودة مباشرة الذين وصل دخلهم إلى ما دون مستوى الفقر وهذا قد يؤدى إلى اضطرابات سياسية واجتماعية خطيرة.

أحد صرافى العملة فى صنعاء قال إن الأزمة الحالية التى تشهدها سوق الصرافة تعود إلى عدة اسباب أهمها التهريب، وقال إن هناك اكثر من الف معرض لبيع السيارات يوجد داخلها سيارات صهريج تصل قيمتها إلى حوالى ٥٠ مليار ريال يمنى إلى جانب عشرات من السلع المهربة التى تصل اثمانها ضعف ذلك الرقم. وحذر من أن وجود تلك السلع المهربة يؤثر على قيمة الريال اليمنى ويجعل الطلب أكثر على العملات الصعبة وفى مقدمتها الدولار الأمريكى ودعا ذلك الصراف اليمنى إلى ضرورة تطبيق سياسة ترشيد الاستيراد بما يوفر احتياجات اليمن فقط وفى حدود العملات الصعبة المتوافرة.

وعلمت «العالم اليوم» أن أحد أسباب ارتفاع الدولار خلال هذا الاسبوع هو اكتشاف عدد كبير من العملات المزورة من فئة المائة دولار. وبعض العملات الصعبة وانتشارها بشكل غريب فى محافظتى «مأرب» و«عمران» وفى الوقت الذى يتركز فيه معظم تجار هذه العملة المزورة فى «عمران» فإن شائعة تقول بأن هناك عددا من اليهود اليمنيين الذين هاجروا من صعدة إلى فلسطين هم الذين ينظمون العملية أثناء قدومهم لزيارة اليمن بوثائق سفر بريطانية وامريكية.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١/١٢/١٩٩٣

وقف الحملات الاعلامية في اليمن بين «المؤتمر» و«الاشتراكي»

انباء عن وصول خبراء روس ومعدات عسكرية الى عدن

عواصم - وكالات - اعلن الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح وقف الحملات الاعلامية بين المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه شخصيا وبين الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه السيد علي سالم البيض نائب رئيس الجمهورية.

وقال الرئيس علي صالح في كلمة افتتح بها دورة تنشيطية لقيادات الوحدات الادارية في كلية الشرطة في صنعاء امس انه يدعو حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله الاحمر عضو مجلس الرئاسة وبقية الاحزاب والتنظيمات السياسية والصحافة الاهليةالى وقف المهاترات الاعلامية نظرا لما تقتضيه المصلحة الوطنية لليمن .

وقال ان هذا المهاترات الاعلامية الحقت اضرارا فادحة كصدعات بحق الوحدة الوطنية..

ومن جانب اخر كشفت صحيفة يمنية امس عن وصول مجموعة من الخبراء الروس ومعدات عسكرية مختلفة على متن طائرة عسكرية روسية هبطت بشكل مفاجيء في مطار عدن السبت الماضي..

وقالت صحيفة [الميثاق] الناطقة باسم المؤتمر الشعبي العام ان اجراءات حراسة مشددة قد فرضت على المطار فور وصول الطائرة وان الموضوع كله احيط بسرية كاملة..

اليمنان في عهدة الوحدة الإندماجية

افتراض الوحدة ناجزة يعوق التوحيد و"يلبنن" الدولة

وضاح شرارة *

■ قد لا تنتهي احوال اليمن، الواحد منذ ثلاث سنوات ونصف السنة، الى حروب «ملبننة» ولا الى حروب اهلية، والفرق كبير بين الأمرين. لكن اللغة السياسية اليمنية قطعت شوطاً طويلاً على طريق استعارة مفردات اللغة السياسية اللبنانية. وكان السيد علي سالم البيض، نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني، الإشتراكي والجنوبي، البادىء باستعمال الإستعارات اللبنانية حين وصف السلطة الشمالية، والمفترضة سلطة مركزية، بـ «المارونية». وهو لا شك يفهم بهذه الصفة ما يفهمه اللبنانيون العروبيون، واصدقاؤه من الحزب الشيوعي اللبناني، اي يعني بها الإنفراد بالسلطة والحكم، وتقريب الأنصار، والإستيلاء على المنافع واحتكارها، الخ. لكن السيد البيض يأخذ على شركائه الشماليين في الحكم، اي على اهل الحكم الوحدوي، استقواءهم بكثرتهم العددية ليفرضوا ارادتهم على اهل الجنوب واهل اليمن الواحد كله. وهو ينكر على الكثرة العددية حقها في فرض ارادتها السياسية، في نظام «ديموقراطي» فعلي. وهذه حجة «مارونية» فعلية: فما ينكره اللبنانيون المسيحيون على بعض قيادات المسلمين «الروحية» والسياسية تسترها بـ «الديموقراطية العددية» على طلب الإستحواذ على السلطات كلها؛ فتبدو هذه القيادات واثقة سلفاً من مبايعة اللبنانيين المسلمين لها ولنهجها، وهذا خلاف الديموقراطية وخلاف افتراضها اقتراع الناخبين افراداً وليس عصبيات مرصوصة وكتلاً ومذاهب.

واقترح مساعد الامين العام للحزب الإشتراكي، السيد صالح محمد سالم، «الفيديرالية» حلاً لتخبط الوحدة الإندماجية اليمنية في الإنفراد بالسلطة، والمحسوبية، والإنحياز الى العصبية الأصلية. بل ان بعض وكالات الأنباء فهم ان الأمين العام المساعد للحزب الإشتراكي يعني «الكونفيديرالية»، ولا يقتصر اقتراحه على الفيديرالية وحدها. والنزعة الفيديرالية، التي تقر للجماعات والبلاد التي تتألف منها الدولة الواحدة بتمثيل محلي وذاتي، وبإدارة مالية محلية جزئياً، وبأمن داخلي ذاتي، هذه النزعة الفيديرالية لها انصارها في لبنان، ومن يجرؤ على اعلان هذه النزعة (والأدق القول: من كان يجرؤ...) هم من المسيحيين. وحين ينوّه السيد صالح محمد سالم بهذا النظام السياسي فإنما يستعيد صيغة «مارونية» او «لبنانية».

ومهما كان من امر الدقة في التوسل بهذا المصطلح، ويُتوسل به على نحو متناقض، فالأزمة اليمنية اختبار جديد لمشكلات الوحدة السياسية والإجتماعية داخل الكيانات او الدول العربية. وليست العودة الى مصطلحات لبنانية الا دليلاً جديداً على قيام لبنان من الكيانات العربية محل المثال الصريح والمعلن. فحيث تتستر هذه الكيانات على مشكلات بنائها وتماسكها ودولتها وتفرّق مجتمعاتها، يفضح لبنان هذه المشكلات ويعلنها، ويدير حياته السياسية والثقافية والإجتماعية على مناقشتها والتصدي لها.

ويرفع من اهمية الإختبار اليمني، اليوم، ان الدولة اليمنية الواحدة، منذ ايار (مايو) ١٩٩٠، جمعت شطرين من بلد واحد لا ينكر احد، في الشطرين، وحدته القديمة والمديدة. وهذا بخلاف محاولات وحدوية سابقة او قائمة: الوحدة السورية والمصرية، الإتحاد العراقي والأردني، «وحدات» السيد معمر القذافي، «الوحدة» السورية واللبنانية، «الوحدة» العراقية والكويتية... وانما يعوّل «حزب» الرئيس اليمني، المؤتمر العام، على هذا القدم، وعلى هذا الدوام، اذ يرد الخلاف القائم الى «انحراف» عن الوحدة و«ارتداد» عليها. والحق ان هذا هو دأب الوحدويين العرب في كل صقع من اصقاعهم وبلد من بلدانهم. فهم يحسبون ان الوحدة بين بلدين عربيين، او بين جزئين منفصلين من بلد عربي واحد (كان واحداً على نحو غير محدد المعنى)، هي المقدمة الحاصلة والبدهية التي لا تحتمل الشك ولا تتطلب الرعاية. وكان قيام مثل هذا الرابط في يوم من الأيام يضمن تجدده ودوامه، اليوم، في وسط ظروف ومعطيات وملابسات، من كل صنف ونوع، طارئة، ولا تمت بصلة للظروف التي نشأ هذا الرابط فيها يوم نشأ.

وهذه حجة «المركز» الجديد والطرف الأقوى. وبمثل هذه الحجة يحتج السيد صدام حسين على الكويت والكويتيين، وبمثلها تحتج السياسة السورية على اللبنانيين وعلى الفلسطينيين. وانما يرد العدنيون على الإفراط التاريخي هذا اذ يذكرون بان استقلال الجنوب عن الشمال حدث منذ القرن السابع عشر، وان «الوحدة» التي سبقت وكان مثالها «إمامياً» اقتصرت على بعض الجباية الضريبية ولم تتعدّها الى ابنية سياسية واجتماعية متماسكة. وهذا الإحتجاج كذلك «لبناني»: فالطرف الضعيف يرد على محاولة استتباعه وإلحاقه، بالقوة (العسكرية و«التاريخية» الإيديولوجية)، بالتنبيه على اهمية الأبنية الإجتماعية والسياسية التي نجمت عن «الإنفصال»، ونشأت عنه، فأدت الى سمات اجتماعية خاصة يتميز بها كل من الشطرين او الجزئين. وتكاد هذه الحال تكون مثالاً: فالضعيف يستقوي بالحاضر رداً على استقواء القوي بالماضي، ولا يفتأ الضعيف ينبه الى الأبنية الإجتماعية والثقافية واختلافها على حين يتمسك القوي بوحدة السياسة مجردة من ابنيتها الإجتماعية والثقافية. ويدل الأمران، الإستقواء بالحاضر والتمسك بالوحدة السياسية المجردة، على فداحة الخلل



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ....

الذي رعى قيام الوحدة اليمنية الإندماجية، وما زال يرعى الأزمة المتطاولة منذ الإستفتاء على الدستور (ايار / مايو ١٩٩١) ونشر قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية (اواخر العام نفسه) وإرجاء لائحته التنفيذية.

ولعل اوضح دليل على الخلل الذي كان السبب في الأزمة، قبل ظهورها وبعد ظهورها، هو ما ذهب اليه صالح محمد سالم من ان ما انجزته الوحدة الإندماجية هو، حقيقةً وواقعاً، دون الفيديرالية (او حتى الكونفيديرالية). فالجيش ما زال جيشين، والعملة ما زالت عملتين. وحين خرج الصراع الى العلن رابط الجيش الشمالي على الحدود «القديمة». ويتصدر إخراج القوات المسلحة من المدن الى ثُكُن خارج المدن (وهذا ما انجزه محمد علي باشا، والي مصر في ١٨٠٥!) مطاليب «الإشتراكيين» (اي الجنوبيين) ومخاوفهم. فالطرف القوي انقلابي بالسليقة، واذا كان في مستطاعه ان يفرض امراً بالقوة العسكرية فرضه اولاً ثم سوّغه بوقائع «لبنانية» قاطعة.

وحرصُ الحكم الشمالي على «حماية» المدن، على ما يقول الرئيس علي عبد الله صالح، منشأه ثقل المدن في الجنوب، نظير ثقل البوادي في الشمال. فنسبة سكان المدن اليمنيين، من الثلاثة عشر مليوناً في اليمن الموحَد، هي ثلاثون في المئة، وهي في الجنوب اكثر من الثلثين. ويتبع هذا التفاوت الكبير فروق اخرى: فتعليم الأحداث في الشمال يشمل ثلث عددهم (٣٤ في المئة)، ويزيد في الجنوب عن هذه النسبة بحوالي الخُمس (٤١ في المئة)؛ ويملك جهاز تلفزيون ١٩ في الألف من يمنيّي الشمال بينما يملك يمنيو الجنوب ثلاثة اضعاف هذه النسبة (٦٤ جهازاً لكل ألف نفس). ويعود الى هذا الفرق، والى اعتداد الجنوبيين بالساحل على خلاف استواء صنعاء في الداخل والجبل، اختلاف المواقف من صياغة القوانين ومن مرجع هذه الصياغة.

اما الأوضاع الإقتصادية فتفاقم اختلاف الأوضاع الإجتماعية والثقافية. إذ الشمال يصدر ما قيمته بليون ومئة مليون دولار، ولا تبلغ قيمة صادرات الجنوب مئة مليون دولار؛ ويستورد الشمال بما يقرب من بليونين بينما على الجنوب ان يكتفي بثلث القيمة، وهي حصته من السكان تقريباً. ويكشف البيض للصحافة الأجنبية، لا العربية، ان التضخم لم يتجاوز الاربعين في المئة في الشمال لكنه بلغ في الجنوب عشرة اضعاف هذه النسبة. وطوال السنوات الثلاث ونصف السنة المنصرمة كانت ممتلكات الجنوب نهباً لأهالي الشمال واثريائهم، وقد امكنهم من ذلك الإبقاء على عملتين منفصلتين (الى عملة حسابية واحدة)، والفرق بين نسبتي تضخمهما اي بين نسبتي انهيارهما. وهذا مصدر الخلاف على المصرف المركزي، وعلى ادارته «السياسية»، بحسب شكوى الجنوبيين. وتسارع انهيار العملة الحسابية الواحدة منذ اواخر آذار (مارس) الى منتصف كانون الأول (ديسمبر)، اذ كان الدولار باثني عشر ريالاً وهو اليوم باربعة وستين، قرينة على تردٍ عام يصيب الجنوب باضعاف ما يصيب به الشمال.

وجاءت الإنتخابات العامة، الموحدة، في اواخر نيسان (ابريل)، تظهيراً حاداً لصورة الإنقسامات التي استعجلت الوحدة الإندماجية تجاوزها. فاقترعت اجزاء اليمن، الإجتماعية والثقافية، والسياسية من قبل، اجزاءً، ولم تقترع وحدةً. فانتخب الشمال احزابه (وهي حزبان اساسيان)، فكان للرئيس صالح حوالي نصف المجلس النيابي الجديد (١٤٦ من ٣٠١)، وكان للإصلاح حوالي الخمس، وبقي للمستقلين اثنان وعشرون نائباً، ونهب الخمس الأخير (٥٨ نائباً) الى حزب السيد البيض الإشتراكي. اي ان الشمال انقسم قوتين سياسيتين رئيسيتين، هما قوتا «الدولة»، او جهاز الإدارة والجيش وبعض المدن، و«القبائل»، وانقسم حزبين ورأيين: حزباً «مدنياً» وآخر «دينياً». وهذا قرينة على استقلال الشمال بمنازعاته وانقساماته. اما الجنوب فاقترع اقتراع ناخب واحد، حتى ان البيض ابدى بعض الدهشة من فوز بعض من فاز من الإشتراكيين.

لكن الحزب الإشتراكي، وحده تقريباً، استطاع «اختراق» المناطق السياسية السابقة. فنافس مرشحوه في مدن الشمال، الحديدة وتعز وإب، مرشحي القوة «المدنية» الشمالية، اي حزب الرئيس اليمني، وفاز بعضهم وربحوا المنافسة. وتترتب على هذا نتائج قد تقلق الرئيس اليمني، وتقلق حزب الإصلاح كذلك، وهي ربما السبب في ظهور الأزمة بمظهر خلاف بين الرئيس (وحزبه) وبين نائبه (وحزبه) اولاً. فالحزب الجنوبي يستقوي بعوامل سياسية متنوعة منها إلحاق الجنوب وفقره وانتظاره عبثاً المنطقة التجارية الحرة، الى عصبيته المحلية المقيمة، ومنها صبغته المدينية والتحديثية التي تلقى القبول في اوساط المدن الشمالية ولا سيما الساحلية منها او القريبة من الساحل، على حين ان صبغتي الحزبين الشماليين القويين ليس فيهما ما يجد صدى في الجنوب وحتى في بعض الشمال. ويرد الشمال، مجمعاً تقريباً، على قوة الجنوب الإجتماعية، النسبية، وعلى منافسته المحتملة على امد طويل، رد «الإتحاديين» العرب، والعثمانيين من قبلهم، على «الإئتلافيين»، الذين لا يبرأون من نزعة اتحادية ودمجية حين يخلو لهم حكم بلادهم، بعرض القوة والتخويف والإغتيال. و«الحوار» هذا، مرة اخرى، هو حوار «لبناني»... في عهدة بعض العرب.

---

* استاذ في معهد العلوم الإجتماعية، الجامعة اللبنانية.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معلومات عن وصول خبراء روس الى عدن

المؤتمر الشعبي يوافق رسمياً على النقاط الـ ١٨ للاشتراكي

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري
وفيصل مكرم:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ وافق حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح امس على النقاط الـ ١٨ التي طرحها الحزب الاشتراكي لتسوية الأزمة السياسية في اليمن.

ويعتبر تبنّي المؤتمر للنقاط الـ ١٨ بمثابة خطوة على طريق تحقيق تقدم في الحوار الوطني بين الاحزاب اليمنية، اذ ان الاشتراكي كان اعتبر ان الرئيس علي صالح لم يوافق رسمياً على النقاط الـ ١٨ بل اكتفى باعلان قبولها عبر تصريحات صحافية.

واعتبرت مصادر سياسية ان اعلان المؤتمر الشعبي قبوله النقاط رسمياً يستجيب لطلب قدّمه الاشتراكي يدعو فيه الى اتخاذ مثل هذه الخطوة في اطار مؤتمر الحوار الوطني. وجاء في بيان صدر عن اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي انه «شعوراً من المؤتمر الشعبي العام بمسؤوليته الوطنية في هذه الظروف الاستثنائية التي يمرّ فيها الوطن وفي إطار تمسكه بالثوابت الوطنية، تؤكد اللجنة العامة ما سبق ان أعلنه الاخ الفريق علي عبدالله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام رئيس مجلس الرئاسة من مبادرة مسؤولة في الموافقة على النقاط الـ ١٨ المقدمة من الحزب الاشتراكي اليمني معبّرة عن تطلعها بأن تمثل تلك المبادرة للمؤتمر الشعبي العام مخرجاً مناسباً وبداية حقيقية جديّة لحل الأزمة. وتدعو الى سرعة وضع اليات التنفيذ وجدول زمني للانتقال بتلك النقاط الى واقع التطبيق الفعلي وبما يعزز الثقة ويكفل الانهاء العاجل للأزمة وتداعياتها المؤسفة التي تعود بالوطن الى ما قبل ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ وبما يضمن عدم تكرارها مستقبلاً».

وأهابت اللجنة العامة بحكومة الائتلاف وكل مؤسسات الدولة وكل القوى والتنظيمات والفعاليات السياسية والاجتماعية في الساحة الوطنية «ان تتحمل مسؤوليتها الوطنية والتاريخية في هذه الظروف

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : .... الحياة ....
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٢٠ ديسمبر ١٩٩٣....

المؤتمر الشعبي يوافق رسمياً

تتمة الصفحة الاولى

الدقيقة التي يمرّ فيها الوطن اليمني، وان تتضافر الجهود الوطنية من اجل وقف تداعيات الأزمة وتطويق آثارها وتهيئة المناخات الايجابية للحوار الوطني المسؤول الذي يكفل ايجاد الرؤية الموحدة والارادة السياسية القوية القادرة على الخروج بالوطن من هذه الأزمة التي تلحق ضرراً بالاقتصاد الوطني ومصالح المواطنين».

وابدت اللجنة «ارتياحها لاستئناف الحوار» واكدت «حرصها على مواصلته والدفع به نحو ما يترجم الاهداف المنشودة منه في الحل الجذري للأزمة وتعزيز الثقة وتحقيق الاستقرار السياسي ووضع الأسس والمنطلقات الصحيحة لبناء دولة المؤسسات الدستورية والنظام والقانون المرتكزة على مبادئ العدالة والديموقراطية واحترام حقوق الانسان».

ورحبت «بما توصلت اليه لجنة الحوار الوطني الموسع في اجتماعاتها يوم اول من امس بتحديد سقف زمني نهائي تستكمل فيه اللجنة اعمالها والذي حدد بيوم العاشر من كانون الثاني (يناير) المقبل». واكدت «التزام المؤتمر الشعبي العام كل ما يتم التوصل اليه من اتفاقات في اطار لجنة الحوار».

واعلنت اللجنة في بيانها وقف كل أشكال المهاترات الاعلامية في صحف المؤتمر الشعبي. وهو الموقف الذي سبق واعلن عنه الامين العام للمؤتمر يوم اول من امس.

وتابع مؤتمر الحوار الوطني اعماله امس في منزل السيد عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام. وتركز البحث في اجتماع امس على ضرورة وقف الحملات الاعلامية.

وفي عدن اتهمت عناصر في المؤتمر الشعبي العام بعض اجهزة الامن والاستخبارات بالقيام بعملية رصد واحصاء لمواطني الاحياء السكنية الذين ينتمون الى المؤتمر والاحزاب السياسية الاخرى باستثناء اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني وانصاره.

واشار بيان صدر امس عن هذه العناصر الى ان «التحريات من قبل اجهزة الامن والاستخبارات التي تتبع الاشتراكي المهيمن على المحافظات الجنوبية والشرقية ركزت على القادمين من المحافظات الشمالية وعلاقة القرابة التي تربطهم باقربائهم من الساكنين في عدن». واكد ان «افراد الاستخبارات المعروفين بامن الدولة يقومون باجراءات مشددة لاحصاء وجمع بيانات عن نزلاء الفنادق من مواطني المحافظات الشمالية بصورة عامة».

وعلّق مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي على البيان بقوله: «ان اتهامات حزب المؤتمر الشعبي جاءت بعد يوم واحد فقط من اعلان المؤتمر الشعبي وقف الحملات الاعلامية من طرف واحد الأمر الذي يؤكد عدم صدق الاعلان».

واضاف: «الحزب الاشتراكي لا يسعى الى تصعيد الحملات الاعلامية مع شريكه الرئيسي في الائتلاف الحاكم على رغم ما توجهه صحف الشريك من شتائم الى قيادة الاشتراكي على رأسها السيد علي سالم البيض الامين العام للحزب نائب رئيس مجلس الرئاسة والسيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب عضو مجلس الرئاسة».

واكد المصدر الاشتراكي لـ «الحياة» ان «توجه صحف المؤتمر الشعبي الى استخدام اساليب الشتم والقذف في حق قيادة الاشتراكي أمر لا يساعد في حل الأزمة السياسية الراهنة التي تشهدها البلاد والتي تهدد مستقبل الوحدة والديموقراطية».

على صعيد آخر ذكرت مصادر عسكرية شمالية موجودة في عدن ان «مطار عدن الدولي استقبل السبت الماضي طائرة عسكرية روسية من نوع «انطونوف» نقلت مجموعة من الخبراء الروس وبعض المعدات العسكرية». واشارت الى ان «اجراءات شديدة اتخذت لدى وصول الطائرة».

واوضحت هذه المصادر ان «الخبراء الروس المتخصصين في مجالات الصواريخ والاسلحة المختلفة يتوالى وصولهم الى عدن منذ بداية الأزمة السياسية في التاسع عشر من آب (اغسطس) الماضي من دون علم السلطات اليمنية المركزية في صنعاء».

وكانت عناصر عسكرية جنوبية تحدثت الشهر الماضي عن «وجود خبراء وطيارين عسكريين عراقيين في صنعاء قدموا من بغداد بهدف مساعدة القوات الشمالية في حال انفجار الوضع الامني في البلاد نتيجة الفشل في الوصول الى حلول للأزمة السياسية الراهنة».



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن : الشرطة العسكرية تعترض موكب العطاس

اتهم الحزب الاشتراكى اليمنى قائد الشرطة العسكرية فى صنعاء، باصدار تعليماته للأطقم العسكرية باعتراض موكب رئيس الحكومة حيدر ابو بكر العطاس وهو فى طريقه من عدن الى صنعاء.

قررت لجنة الحوار الوطنى تشكيل لجنة تحقيق عسكرية لبحث ملابسات الحادث ، وكانت اللجنة قد عقدت اجتماعاتها بمقر الحكومة فى صنعاء لحل الأزمة السياسية التى تعيشها اليمن منذ ١٩ اغسطس الماضى.



المصدر : الخليج القطرية

التاريخ : ٢٢/١٢/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: المؤتمر الشعبي العام يعلن التزامه بما تتوصل اليه لجنة الحوار

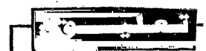
اعلن المؤتمر الشعبي العام (حزب الرئيس على عبدالله صالح) موقفا يتضمن مؤشرات على انفراج الازمة السياسية التي يمر بها اليمن منذ اغسطس الماضي.

فقد قال المؤتمر الشعبي في بيان اصدرته امس لجنته العامة (اعلى هيئة في الحزب) انه سيلتزم بما سوف يتوصل اليه اللجنة المختصة بالحوار بين مختلف الاطراف لحل الازمه. كما ايدت اللجنة دعوة صالح الى وقف ما اسمه المهاترات الاعلامية في الصحف التابعة للمؤتمر الشعبي تعبيرا عن حسن النوايا وتهيئة للمناخ الايجابي لانجاح الحوار الذى تتولاه لجنة مشكلة من مختلف الاطراف.

وفي هذا الاطار اكدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي التى اجتمعت الليلة قبل الماضيه برئاسة صالح موافقتها على النقاط الثماني عشرة التي تقدم بها الحزب الاشتراكي وعودة علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسه من اجل انهاء الازمة وعودة البيض لممارسة مهامه من العاصمه صنعاء.

ورحب بيان المؤتمر الشعبي كذلك بما توصلت اليه لجنة الحوار الوطني في اجتماعها امس الاول من تحديد سقف زمني نهائي لاستكمال اعمالها هو يوم العاشر من يناير المقبل.

واكد البيان حرص المؤتمر الشعبي على دفع الحوار نحو الحل الجذري للازمه وتحقيق الاستقرار السياسي. [قنا]



إلا وحدة اليمن !!

● في اليمن يذكرون بفخر ، حديث عن الرسول الكريم يقول « الايمان يمنى والحكمة يمنية » ولا ندرى اين ذهبت هذه الحكمة ، والبلاد تعيش في ازمة سياسية منذ عدة شهور ، دون ان يكون هناك امل في الحل ، بل إن الأوضاع تسوء يوما بعد الآخر ، وبدا الحديث جديا عن التراجع عن قرار الوحدة ، والذى اعتبر يومها في مايو ١٩٩٠ احد اهم الانجازات على الصعيد العربى ، ووجدنا احد قيادات الحزب الاشتراكى يطرح فكرة الاتحاد الفيدرالى بين الشمال والجنوب ، محاولا إنهاء مرحلة كاملة استمرت اكثر من ثلاث سنوات ، وعندما يصل الامر إلى هذا الحد ، علينا ان نتوقف ، علينا ان نتخوف ، ليختلف الحزب الاشتراكى مع حزب المؤتمر ما شاء لهما الاختلاف ولكن ليس على الوحدة اليمنية ، ليطرح الحزب الاشتراكى تصورات لحل الأزمة فيما يعرف بالنقاط الـ ١٨ ، وليضيف حزب المؤتمر على هذه التصورات ، ويطرح برنامجه في الخروج من المازق الحالى في ١٩ نقطة ، فالحوار هو الطريقة المثلى لحل الخلافات ، وليس التهديد باستخدام القوة ، او التلويح بالانفصال .

بداية الأزمة في اليمن ، تصاعد عدم الثقة بين الطرفين اللذين قررا معا الوحدة « المؤتمر » وكان الحزب الحاكم والوحيد في الشمال « والاشتراكى » وكان الحزب الحاكم الوحيد في الجنوب ، والذى وصل إلى ذروته بعد الانتخابات النيابية التى جرت في مايو الماضى ، والتى أسفرت عن تراجع الحزب الاشتراكى إلى المرتبة الثالثة ، وحصول حزب المؤتمر على اكبر عدد من الاصوات ، يليه حزب التجمع اليمنى للاصلاح ويضم تحالف القبائل والاخوان المسلمين ، واتفقت الاحزاب الثلاثة على الدخول في ائتلاف ، تم بموجبه تشكيل الوزارة ومجلس الرئاسة ، الآن الاشتراكى يسعى للحصول على ضمانات تبقيه احد الاحزاب الهامة في معادلة السلطة ، دون ان يتم تهميشه ، دون ان يتم استبعاده او تغييبه ، والمؤتمر اعتمادا على نتائج الانتخابات النيابية ، يشير إلى ان المرحلة الانتقالية قد انتهت بإجراء هذه الانتخابات بكل قوانينها واتفاقياتها ، وإن هناك وضعا جديدا قد نشا ، لابد ان تحترم قواعده .

وجاءت التعديلات الدستورية لتشكل « القشة التى قصمت ظهر البعير » كما يقولون خاصة في النص على صلاحيات نائب الرئيس ، الاشتراكى يطالب بالنص على تحديد هذه الصلاحيات في الدستور ، المؤتمر يؤكد ان كل النظم الديمقراطية والاعراف في العالم ، تشير إلى ان مهام نائب الرئيس يحددها الرئيس بنفسه ، دون ان يتم النص عليها ، ويشيرون في ذلك إلى النموذج الأمريكى ، والمصرى ، الذى استمر بدون نائب منذ عام ١٩٨١ ويشيرون ايضا إلى ان هذا النص يعنى تقليص عدد اعضاء مجلس الرئاسة من خمس اعضاء إلى اثنين ، وهذه مشكلة اخرى .

واعتكف على سالم البيض في عدن ، رافضا العودة إلى صنعاء لممارسة مهام منصبه ، موجها قذائفه الاعلامية في احاديث صحفية نارية ، وتحول من مشارك في الحكم ، إلى معارض لما تم اتخاذه من إجراءات في اليمن رغم ان السؤال البديهى اين كان وهو نائب ؟ ومن الذى منعه من ممارسة دوره الطبيعى في عمليات الاصلاح السياسى والدستورى والاقتصادى ، وتصاعدت الحملات الاعلامية ، ودخلت من جهات ليس من صالحها الاستقرار اليمنى على خط تاجيج الصراع بين الطرفين ، وتدخلت قيادات عربية تحاول تجسير الفجوة بين الرئيس ونائبه ، والآن بدا اليمنيون يعون انهم فقط المسئولون عن حل الخلاف .. ودخلت احزاب المعارضة على خط المصالحة ، وتم الاتفاق على إجراء حوار وطنى شامل بمشاركة الاحزاب المؤتلفة والمعارضة ، وهو ما بدا بالفعل في الاسبوع الاول في هذا الشهر ، وقد تاجل الاجتماع بعد تصريحات احد قيادات الاشتراكى بإقرار الفيدرالية كحل للمشكلة ، وطلب المؤتمر التراجع عن هذه التصريحات

ونقول اخيرا ان الحوار الوطنى هو حل الفرصة الاخيرة ، فبعدها الطوفان وبعدها سيكون الدمار الشامل والكامل لكل الطرفين ، كما قال لى الدكتور عبدالكريم الاريانى من قيادات المؤتمر ، وليختلف الاشتراكى مع المؤتمر ولكن ليبقى الحوار وسيلة حل الخلاف ، وليكن باى اسلوب فقط إلا ان يكون بالسلاح او على حساب الوحدة او التراجع عنها .



المصدر : الخليج الشارقة

التاريخ : ٢٢/١٢/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قتيلان وثلاثة جرحى باطلاق نار في اليمن

صنعاء - ا.ف.ب: اعلن متحدث باسم وزارة الداخلية اليمنية ان شخصين احدهما شرطي قتلا وأصيب ثلاثة آخرون امس الثلاثاء في تبادل اطلاق نار بين قوات الامن ورجال مسلحين قاموا لتوهم بسرقة سيارتين.

ونقل تلفزيون الدولة عن المتحدث ان الحادث وقع على طريق صنعاء - الحديدة شمالي البلاد.

واضاف المتحدث ان المسلحين اطلقوا النار على رجال الشرطة الذين شنوا عملية واسعة لاعتقالهم بمؤازرة طائرات الهليكوبتر الحربية.

وقال ان وزارة الداخلية عازمة على مطاردة المجرمين وتسليمهم للعدالة.



موافقة حزب المؤتمر الشعبى باليمن على شروط البيض

صنعاء - ق . ن . أ - أعلنت اللجنة العامة لحزب المؤتمر الشعبى العام، الذى يرأسه الرئيس اليمنى على عبدالله صالح موافقتها على النقاط الـ ١٨ التى تقدم بها الحزب الاشتراكى، الذى يتزعمه على سالم البيض، لإنهاء الأزمة الحالية وعودة البيض إلى صنعاء لممارسة مهامه نائبا للرئيس.

وأعربت اللجنة فى اجتماعها مساء أمس الأول برئاسة الرئيس على عبدالله صالح، عن ترحيبها بما توصلت إليه لجنة الحوار الوطنى فى اجتماعها الأول بتحديد ١٠ يناير المقبل موعدا لإنهاء أعمالها بشأن تجديد سبل حل الأزمة.

مؤتمر كبير ينعقد اليوم في تعز تثار فيه مطالب المحافظة

ابعاد الشرطة العسكرية من عدن

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري وفيصل مكرم:
□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ شاهد المواطنون في مدينة عدن صباح امس موكباً من السيارات والآليات العسكرية يمرّ في الشارع الرئيسي في طريقه الى خارج المحافظة الى جانب مجموعات من العسكريين قدّر عددها بالمئات.

وعلمت «الحياة» من مصادر عسكرية مسؤولة في عدن ان «قراراً اتخذته القيادة العسكرية المحلية في المحافظة قضى بابعاد قوات الشرطة العسكرية التابعة للشمال الموجودة في عدن منذ تحقيق الوحدة في الثاني والعشرين من أيار (مايو) ١٩٩٠».

وكانت اجهزة الأمن في المحافظة اتهمت عناصر من الشرطة العسكرية باطلاق النار الشهر الماضي على منزل الدكتور عدنان البيض مدير البحث الجنائي والابن الأكبر للسيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني.

الى ذلك ذكرت مصادر في الحزب الاشتراكي في محافظة تعز ان «بعض القيادات العسكرية في المعسكرات المحيطة بالمحافظة احتجزت اول من امس عدداً من العسكريين والمدنيين مما ادى الى تفاقم مشاعر الاضطراب والقلق في المحافظة والمناطق المجاورة لها».

وكان مصدر مسؤول في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي صرّح مساء أول من أمس في عدن بان «الحزب يلتزم التزاماً كاملاً ما يتوصل اليه أطراف الحوار الوطني حول وقف المهاترات الاعلامية التي ما فتئت تصبّ الزيت على نار الأزمة» مؤكداً انه «سبق للحزب ان التزم من طرف واحد قرارات مجلسي النواب والوزراء انطلاقاً من موقفه المعلن بان التداعيات التي تخلقها الحملات الاعلامية غير المسؤولة لا تساعد في بحث الأسس الموضوعية للأزمة وانما تحركها بعيداً عن ذلك لابقاء الاوضاع كما هي وخارج امكانية بناء دولة الوحدة ومؤسساتها الوحدوية الديموقراطية».

وقال المصدر ان «الحزب يرى ان ايقاف المهاترات الاعلامية سيشكل مناخاً طيباً للحوار الوطني باعتبار ان التزامه يعتبر تاكيداً للنيات الحسنة وللبحث في الاسباب الحقيقية للأزمة. وشدد الحزب على أهمية البدء بذلك والدخول مباشرة في عمق الأزمة وجذورها المتشعبة من دون محاولة الهروب من تبعاتها ومحاولة خلط الاوراق والمواضيع» مؤكداً ان «اقحام مواضيع كثيرة والتغاضي عن الموضوع الرئيسي سيربك اية حسابات مبنية على امكانية تجاوز الأزمة الحالية. والحزب يهمه معالجة كل المواضيع العالقة وعلى مختلف المستويات وبما يوفر الاستقرار والهدوء لليمن ولجيرانها ولاصدقائها».

وفي صنعاء تاجل اجتماع لمؤتمر الحوار الوطني الموسع الذي كان متوقعاً عقده امس بسبب عقد الحكومة اليمنية اجتماعها الاسبوعي. ورأس جلسة مجلس الوزراء الدكتور حسن مكي النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء.. واشارت مصادر سياسية الى ان مؤتمر الحوار الوطني سيعاود اجتماعاته اليوم وربما خرج بقرار يوقف المهاترات الاعلامية وفقاً لضوابط معينة ليتمكن المؤتمر الموسع من تحقيق اهدافه في ايقاف تداعيات الأزمة في البلاد بدءاً بالتداعيات الاعلامية التي بلغت ذروتها في الاسابيع القليلة الماضية.

وقررت في اجتماعها امس تشكيل لجنة جديدة لمتابعة التحركات العسكرية في ضوء الأزمة الراهنة ويرأس اللجنة السيد عبدالوهاب الآنسي نائب رئيس الوزراء وتضم السيد فضل محسن وزير الثروة السمكية وهو من الحزب الاشتراكي واعضاء اللجنة العسكرية السابقة التي كان العقيد علي محمد صلاح نائب رئيس الاركان العامة يرأسها. وباشرت اللجنة الجديدة مهامها ابتداء من أمس ومن المحتمل ان تتوجه الى عدن صباح اليوم في اطار هذه المهمة.

وعلمت «الحياة» ان مجلس الوزراء عرض تقريراً قدمه العميد يحيى المتوكل وزير الداخلية عن

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٣

الشرطة العسكرية أبعدت من عدن

تتمة الصفحة الاولى

الحال الامنية في البلاد في ضوء الازمة الراهنة. وتضمن التقرير الصعوبات التي تواجهها اجهزة الامن المختلفة في تنفيذ الخطة الامنية بسبب الارباكات التي احدثتها الازمة. وتطرق تقرير الداخلية الى تفاصيل العملية الامنية التي قامت بها اجهزة الامن يوم أول امس عندما طاردت عصابة مسلحة اقدمت على قطع الطرق في منطقة باجل التابعة لمحافظة الحديدة وعلى سرقة ثلاث سيارات، ولاحق رجال الشرطة بمساعدة طائرات هليكوبتر تابعة للقوات الجوية افراد العصابة الى منطقة جبل الشرق في مديرية آنس وتبادل رجال العصابة النار مع رجال الامن مما ادى الى مقتل جندي وجرح آخر وقتل شخص واحد من افراد العصابة.

وقرر مجلس الوزراء اليمني «منح الجندي الشهيد ترقية عسكرية» ومنح الجندي الجريح ترقية مماثلة. وأشاد مجلس الوزراء بجهود الاجهزة الامنية.

على صعيد آخر تشهد مدينة تعز اليوم افتتاح الملتقى الموسع لأبناء المحافظة بمشاركة كل القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية ورجال المال والأعمال في المحافظة وعدد من المشائخ والأعيان من مختلف المديريات فيها.

واتفقت اللجان التحضيرية للملتقى على ان يكون الدكتور عبدالوهاب محمود عضو هيئة رئاسة مجلس النواب اليمني، رئيساً للملتقى وان تضم هيئة الرئاسة الشيخ علي محمد سعيد انعم والسيد نجيب الاغبري رئيس الدورة الحالية لمجلس تنسيق الاحزاب في المحافظة. وعينت هيئة سكرتارية للملتقى من السادة: سلطان البركاني (عن المؤتمر الشعبي العام)، مصطفى عبدالخالق (عن الحزب الاشتراكي)، فارس السقاف (عن تجمع الاصلاح)، عبدالله سيف البريهي (النيابة العامة)، عبدالعزيز سلطان (عن التنظيم الناصري الديموقراطي).

وأفادت مصادر موثوق بها أن الملتقى سيناقش ورقتين الاولى تتعلق بموقف ابناء المحافظة من الازمة السياسية الراهنة والثانية بالخدمات التي تحتاجها المحافظة وفي مقدمها انشاء جامعة الجند ومشروع مياه المدينة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ٢٢ [illegible] ١٩٩٣

الأزمة السياسية تشتد وإقبال مجنون على شراء الدولار

الحزب الاشتراكى يتهم صدام حسين بالتدخل فى أزمة اليمن

المؤتمر الشعبى يعلن وصول طائرة روسية محملة بالخبراء والأسلحة إلى عدن

□ صنعاء ـ من محمد على الديلمى:

الأزمة فى اليمن قد تصل إلى حل وسط بين أطراف الائتلاف الحاكم (المؤتمر الاشتراكى ـ الاصلاح) بعد ان تم تحديد موعد اقصاه نهاية الشهر الجارى «ديسمبر» لاعلان المتحاورين فى الائتلاف الحاكم والمعارضة اليمنية للنتائج التى توصلوا إليها لحل الأزمة بعد مناقشات ومداولات استمرت خمسة أسابيع لكن مؤشرات الوضع السياسي القائمة لا تدل على ان وتيرة التصعيد الاعلامى الشديدة بين قطبى الائتلاف الحاكم (المؤتمر، الاشتراكى) ستتوقف. رغم ان الرئيس اليمني على عبدالله صالح قد دعا يوم الاحد الماضي من جانبه الى وقف الحملات الاعلامية المتبادلة بين حزبه والحزب الاشتراكى ووصف تلك الحملات بانها شقت الصف وزجت باليمن فى حرب كلامية اثرت على الوحدة الوطنية والوحدة اليمنية وعلى مفهوم الديمقراطية. والجديد فى الأزمة اليمنية ما تردده صحف الاشتراكى والموالية لها من ان هناك نشاطا واضحا لنظام صدام فى الأزمة الحالية وان العراق يدعم حزب الرئيس اليمني على صالح وان العراق قد ارسل العديد من الخبراء العسكريين بينهم ١٣ طيارا للوقوف الى جانب صالح في محنته اذا تم اللجوء للخيار العسكرى لانهاء الازمة عوضا عن الحوار الوطني الواسع الذي يبدو انه يواجه العديد من العراقيل. وبدا واضحا هذه الايام ان مؤشرات الانفصال قد بدات تاخذ الواقع العملى، فلم تعد القناة الثانية للتليفزيون والتابعة للحزب الاشتراكي اليمنى تبث فعاليات يحضرها الرئيس على صالح على غير المتبع فى السابق واصبحت كثير من الفعاليات الرسمية لاتذاع ولاتعطى الاهمية السابقة.

كما ان مصادر فى المؤتمر الشعبى العام تعتبر قيام المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء باصدار توجيهاته لوزارة التموين والتجارة بفتح اعتمادات اضافية خارج موازنة المواد التموينية بمبلغ ٣٧ مليون دولار وسداد حسابها من ارصدة الحزب الاشتراكى اليمنى عملا انفصاليا خاصة وان الصفقة الخاصة تلك تتعلق بشراء مواد تموينية من قمح وسكر وزيت لصالح المحافظات الجنوبية والشرقية التى تخضع لنفوذالاشتراكى.

وجاءت تلك الاتهامات من قبل المؤتمر لشريكه الاشتراكى فى الوقت الذى نزحت فيه العديد من قيادات الاشتراكى الى مدينة عدن تاركين العاصمة اليمنية صنعاء فى هجرات جماعية ولم يتبق قيام سوى القلق من رموز قياداته يأتى فى مقدمتهم رئيس الوزراء حيدر العطاس وجارالله عمر وزير الثقافة وقائد جناح الشمال فى الحزب. وفى الوقت ذاته شهد الدولار ارتفاعا متسارعا ليصل سعره الى ٦٦ ريالا وذلك نظرا للاقبال الشديد على شرائه وبكميات كبيرة من السوق السوداء وادى ذلك الى ارتفاع الاسعار بشكل جنونى وصل فى زيادة بعض السلع الاستهلاكية بنسبة ١٥٠٪ عن سعره قبل شهر من اندلاع الأزمة.

واثار الاشتراكى حفيظة المؤتمر بزج البعثات الدبلوماسية فى الأزمة اليمنية ووصف المؤتمر ذلك بانه عمل لايتوافق مع مقتضيات مواصلة الحوار بكامل الجدية معتبرا ان التعميم الداخلى الصادر عن اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام الى البعثات الدبلوماسية اليمنية فى الخارج تشكل نموذجا صارخا وانه السبب الحقيقى وراء ما وصلت اليه دولة الوحدة من انهيار.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويرى احد قيادات الاشتراكى ان اطالة الأزمة بهذا القدر قد يكون وبالا على اليمن ويسلمها الى مصير فاجع ويقول عن الأزمة ودخول المؤسسة العسكرية كطرف فيها:

«كان ينبغى ان يفهم المتسببون فى هذه الأزمة أن قاعدتهم الاثيرة فى ادارة الازمات قد عفى عليها الزمن، ولم يعد لتطبيقها أى قدر من الفاعلية، فالاعتقاد بأن الانتقال من أزمة إلى أزمة فرج هو الاساس الذى أوصلنا الى ما وصلنا اليه، حتى أوشكت الجيوش على الاقتتال وأوشك العسكريون ان يضعوا احذيتهم على وجوه السياسيين وبالتالى على رقبة الوطن.. كما ينبغى ان يفهم أولئك الذين يعولون على استخدام العسكر لتحقيق رغباتهم واهوائهم السياسية انهم قد أختاروا الطريق الخاطىء ولكنه الخطير فى نفس الوقت، وان الوسيلة التى لجاوا إليها لن تبقى لهم شيئا من الاهداف التى يتوخون تحقيقها لانها وسيلة قذرة لايمكن لأية أهداف ان تبررها، واكثر من ذلك ترتد غالبا الى صدور من يلجأ إليها وتطيح بهم كما تطيح بغرمائهم».

وقلل ذلك القيادي الاشتراكي من اهمية الحوارات الجارية بخصوص الأزمة وقال «لسنوات طويلة كانت الحوارات والفعاليات السياسية والمدنية تمارس نوعا من العبث وتمثيل الادوار الهزيلة واحيانا تغدو النتائج التى تفضى اليها حوارات السياسيين والقيادات المدنية الى ضرب من الضحك على الذقون، مالم تحظ بقبول عدد من القادة العسكريين المتنفذين الذين يشكلون القادة الحقيقيين للدولة».

ولاول مرة يزاح الستار عن قيادات الظل هذه عند تشكيل اللجنة المشتركة فى الحزب والمؤتمر فى البحث لايجاد آلية تعزز التطورات الأيجابية فى الأزمة مؤخرا ذلك عندما وضع اسم العقيد على محسن الاحمر أركان حرب الفرقة الأولى مدرع ضمن مجموعة الاربعة المنتدبين باسم المؤتمر الشعبى العام.. وفى الواقع هو الوحيد بين المجموعة الذى يمتلك القرار رغم تواضع منصبه الرسمي والحزبى وهذا لايقلل من درجة احترامنا لبقية أفراد المجموعة ومكانتهم.

ولم يكن على سالم البيض مخطئا عندما كانت تنتابه هواجس انه ليس النائب لرئيس مجلس الرئاسة وانما النائب هو على محسن الأحمر. لان نظام العسكرة يقوم فى مضمونه على سلب صلاحيات القادة السياسيين في الدولة وقصر ادوارهم عند الحدود التى يقبلها العسكريون المتنفذون وبما يتوافق مع مشيئتهم. وعلى صعيد الاتهامات المتبادلة وفى خروج عن صمته ازاء مجريات الأزمة أعلن التجمع اليمني للاصلاح بان الضائقة الاقتصادية التي تعيشها اليمن منذ عدة اشهر تعود الى اصدار الحزب الاشتراكى على مواقفه وان الحزب الاشتراكى يعمل بدأب لرفع مستوى التأزم الاقتصادى ودفع الامور الى حدوث عصيان مدنى فى بعض المحافظات لتحقيق اهداف حزبية خاصة.

ومن جانبه اعلن المؤتمر الشعبي العام عن وصول طائرة عسكرية روسية تقل مجموعة من الخبراء الروسيين وبعض المعدات العسكرية واعتبر وصولها الى مدينة عدن الجنوبية انها فى اطار مهام يرسمها الحزب الاشتراكى لاغراض عسكرية مناهضة للوحدة اليمنية.

وبعد هذا الاستعراض السريع لمجمل الوقائع التي قد توصل اليمن الى حافة الهاوية. هناك تساؤل يطرح نفسه وهو هل التصعيد الاعلامى المتبادل بين طرفى الأزمة يخفى وراءه الانجرار الى عسكرة الأزمة السياسية الراهنة بما يجلب معها الخوف والقلق؟

وهل ستطل علينا الايام القادمة بعاصفة هوجاء قد لاتبقى ولاتذر وتكون تجربة اخرى (للصوملة) ولكن بالطريقة اليمنية التى يوجد لدى شعبها السلام والرصاص اكثر من رغيف الخبز اليومى؟!

ورغم ان محاولات عديدة لاطراف محلية وغير محلية بذلت جهودها وتقدمت بوساطاتها، الا انها لم تفلح جميعا فى نزع فتيل الكارثة حتى الآن.



المصدر : القبس الكويتية

التاريخ : ٢٣ / ١٢ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن : لجنة وزارية لمتابعة تداعيات الازمة

صنعاء - شينخوا - اقر مجلس الوزراء اليمني في اجتماع له امس تشكيل لجنة وزارية لمتابعة تداعيات الازمة السياسية الراهنة في البلاد.

ويراس السيد عبدالوهاب الانسي نائب رئيس الوزراء اليمني هذه اللجنة التي تتركز مهامها على متابعة التطورات في مجال الاستعدادات العسكرية وغيرها من تداعيات الازمة واتخاذ الاجراءات الكفيلة باعادة الامور الى ما كانت عليه.

ومن ناحية اخرى وافقت لجنة الحوار الوطني في جلسة امس الاول على الضوابط والاجراءات الخاصة بوقف المهاترات الاعلامية.

وفي اليوم نفسه صرح مصدر باسم المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني برئاسة نائب الرئيس اليمنى علي سالم البيض ان الحزب يلتزم التزاما كاملا بما تتوصل اليه اطراف الحوار الوطني حول وقف المهاترات الاعلامية التي ما فتئت تصب الزيت على نار الازمة.



المصدر : الشرق الأوسط ـ المتوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ... ١٩٩٣

في مشروع وثيقة اتفاق لبناء الدولة واستقرار النظام:

تكتل المعارضة اليمنية يدعو لحكومة وحدة وطنية لحل الأزمة

صنعاء: من حمود منصر

تقدم التكتل الوطني للمعارضة اليمنية بمشروع وثيقة عهد واتفاق بين القوى السياسية لحل الأزمة التي تمر بها البلاد منذ اغسطس (اب) الماضي.

وتضمن مشروع الوثيقة برنامج عمل لإنجاز الاتفاقات التي سيسفر عنها الحوار الوطني وتشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى فيها الوزارات الهامة كالدفاع، والداخلية، والمالية والإعلام شخصيات وطنية مشهود لها بالنزاهة والإخلاص ومتفق عليها من جميع الأطراف، على أن تتولى الحكومة مهمة الإشراف على تنفيذ الاتفاقات بشأن حل جميع القضايا وخاصة الإصلاح الإداري، والاقتصادي، ومعالجة أوضاع المؤسسة الأمنية والحكم المحلي، وتوحيد الجيش وإخراج المعسكرات من المدن والمناطق التي كانت تعرف بمناطق الاطراف بين شطري اليمن قبل الوحدة.

وتضمن مشروع الوثيقة ثلاثة محاور أساسية تتعلق بالأسس العملية لبناء الدولة والنظام المستقر، وتحديد الآليات التنفيذية لتحقيق ذلك والضمانات المطلوبة لإزالة المخاوف لدى جميع اطراف الأزمة.

وتعتبر هذه الوثيقة بمثابة برنامج تنفيذي للنقاط الـ16 التي تقدمت بها أحزاب تكتل المعارضة في وقت سابق لحل الأزمة، والذي تتفق فيها المعارضة مع الحزب الاشتراكي اليمني في الكثير من المعالجات والحلول للقضايا التي تمثل جوهر الأزمة اليمنية، غير أن الدعوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية ربما تكون نقطة خلاف لا يمكن التنبؤ بمدى استعداد احزاب الائتلاف الحاكم قبولها في الظرف الراهن.

ويلخص تكتل المعارضة الوطنية اسباب الأزمة الراهنة وجذورها في تراكمات الماضي وسلبياته ويعتبر ان دولة الوحدة قد اقيمت بدون دراسة موضوعية، وخطة عملية لدمج مؤسساتها مما ادى إلى اختلال توازن المصالح في السلطة ذاتها، وبين السلطة وغيرها من القوى الأخرى، وايضاً بين السلطة والمجتمع.

وجاءت الانتخابات الأخيرة لتثبت غياب الدولة وعجز الحكومة وعجز القوى الأخرى خارج السلطة، ولتكرس مفهوم سيطرة كل فريق على المنطقة التي كان يحكمها قبل الوحدة، مما عمق الأزمة، حتى أصبحت الثقة معدومة بين اطرافها واثيرت نعرات مناطقية، وطائفية و...إلخ.

واكدت الوثيقة ان لا حل للأزمة إلا من خلال حوار وطني بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع اليمني، وليس بين سلطة ومعارضة، بعد غياب الدولة وفشل جهود الحوار والوساطات العربية والدولية وبدء مظاهر الوحدة ذاتها في الزوال والتفسخ.

وفي ضوء هذا التشخيص لحقيقة ما يجري اكد مشروع الوثيقة ان اي جهود لن تثمر إلا إذا كانت جماعية تشارك فيها كل القوى السياسية الفاعلة بعيداً عن أساليب شق الاحزاب والتكتلات التي اضرت العمل السياسي، واوشكت ان تفقد الناس الثقة في كل القوى السياسية في السلطة وخارجها.

وتأسيساً على هذه الرؤية والمقترحات الواردة ضمن الوثيقة اقترح تكتل المعارضة اليات تنفيذ الاتفاقات التي سيتم التوصل إليها من خلال ما يلي:

1 ـ تشكيل مرجعية وطنية لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وبصبح جميع المشاركين في الحوار الحالي أعضاء في هذه المرجعية باعتبارها الهيئة الوطنية للمتابعة.

2 ـ تشكيل حكومة وفاق وطني «حكومة وحدة وطنية» قادرة على تنفيذ ما ورد في الاتفاق ويخول مجلس الرئاسة لرئيس الحكومة صلاحيات إعفاء مسبب لأي وزير من منصبه إذا استحال التعاون معه، وترشيح من يخلفه.

3 ـ تتولى وزارات الدفاع، الداخلية، المالية، الإعلام، والنفط والمعادن الشخصيات الوطنية التي تتصف بالنزاهة والكفاءة والقدرة، والمتفق عليها من جميع الأطراف.

4 ـ باقي الوزارات يتم الاتفاق عليها كما يحقق التوازن الوطني، وطبقاً لمعايير تراعي، الكفاءة، والقدرة، والنزاهة على أن يكلف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة في اول جلسة لمجلس الرئاسة، على أن ينتهي من ذلك خلال عشرة ايام من تاريخ تكليفه.

5 ـ يخول مجلس الرئاسة بعض صلاحياته التنفيذية للحكومة وبخاصة المتعلقة بتنفيذ العهد الذي يتفق عليه.

6 ـ تبقى هذه الحكومة لحين إجراء الانتخابات النيابية الجديدة.

وفي ما يتعلق بالأسس العملية لبناء الدولة والنظام المستقر تضمن مشروع وثيقة العهد المقدمة من احزاب التكتل الوطني للمعارضة تفصيلات عملية لمختلف المحاور التي حددها وهي على النحو التالي:

ـ الدستور: أن تشكل هيئة وطنية من اطراف الحوار واساتذة مختصين وعدد من العلماء والمحامين والشخصيات السياسية والاجتماعية خلال شهرين تتولى وضع مشروع للتعديلات الدستورية، ثم يجري بشأنه حوار وطني وأسع لمدة ثلاثة شهور تعاد بعدها صياغة المشروع في ضوء نتائج الحوارات.

ويلاحظ أن مقترحات المعارضة بخصوص مشكلة الجيش والأمن تتفق مع مقترحات الحزب الاشتراكي، وهي على النحو التالي:

● اقترحت المعارضة إعادة بناء القوات المسلحة والامن وتنظيمها على اسس وطنية وعلى قاعدة التأهيل والكفاءة والخبرة والأقدمية وبما يمنع اي تاثير مناطقي أو حزبي أو قبلي عليها.

● تشكل الحكومة لجنة عسكرية متخصصة تضع تصوراً لإعادة تنظيم القوات المسلحة والأمن وذلك خلال شهرين من منحها الثقة.

● نقل كل المعسكرات الموجودة على محاور الصراع بين الشطرين سابقاً إلى مواقع أخرى للدفاع عن السيادة الوطنية.

● يتم وضع خطة وتنفيذها خلال ثلاثة اشهر لإخلاء المدن من المعسكرات بواسطة لجنة عسكرية فنية.. على أن تخلى العاصمة صنعاء من المعسكرات خلال شهر واحد.

● يرأس وزير الداخلية لجنة فنية من الاختصاصات المختلفة تضع تصوراً حول بناء قوة الأمن العام على أساس وطني بما يرفع من قدراته لأداء مهامه في حفظ الأمن.

● الاجهزة الأمنية هي المسؤولة عن أمن مؤسسات الدولة والمواطنين وممتلكاتهم، ومسؤولي الدولة ولا يجوز السماح لأي أمن خاص خارج الإطار الرسمي.

● إعادة النظر في دور جهاز الأمن السياسي وفقاً لقانون ينسجم مع الدستور والنهج الديمقراطي، وتأهيل العاملين في هذا الجهاز، وتطعيمه بالكفاءات الوطنية الواعية.

● إغلاق المعسكرات غير الرسمية في «صعدة»، وغيرها ومصادرتها لصالح القوات المسلحة وإلغاء اي تشكيلات عسكرية خارج إطار التشكيلات الرسمية.

يرى تكتل المعارضة إعادة النظر في تشكيل وتفعيل لجنة التقسيم الإداري خلال ثلاثة اشهر، على أن تنتهي من عملها قبل نهاية شهر مايو (أيار) 1994م، ويبدا العمل به قبل انتخابات المجالس المحلية.

● يعاد النظر في قانون الإدارة المحلية بما يضمن توسيع الاختصاصات والصلاحيات لمجالس الحكم المحلي، واستقلالية قراراتها، وبما يحقق انتخاب المحافظين ووكلائهم، ومديري المديريات ومساعديهم على أن يصدر القانون خلال فترة لا تتعدى شهر ابريل (نيسان) 1994م، وتجري انتخابات المجالس المحلية في موعد اقصاه نهاية العام المقبل 1994م.

وفي ما يتعلق بالوظيفة العامة، واوضاع الجهاز الإداري للدولة، اقترحت الوثيقة:

ـ إعادة النظر في البناء الهيكلي للجهاز الإداري للدولة، خلال ثلاثة اشهر.

ـ إعادة تسكين الموظفين طبقاً للقانون الذي يرتكز على اساس المؤهل التخصصي والخبرة والقدرة والفعالية.

ـ الوظيفة العامة الإدارية تبدا من مستوى وكيل وزارة وما يليها من الوظائف، ولا علاقة لها بالانتماءات الحزبية او المشاركة في السلطة.



وإنما هي وظائف فنية تحكمها معايير غير سياسية، ويحددها قانون الخدمة المدنية.

- لا يجوز للقيادات السياسية التدخل في اختصاصات الجهات التي تقوم بتطبيق قانون الخدمة المدنية، أو إصدار تعليمات تتنافى مع القانون.

- إنشاء محاكم إدارية متخصصة تبت في قضايا المخالفات الإدارية خلال ثلاثة أشهر من منح الثقة للحكومة.

● تضع الحكومة وتنفذ قبل نهاية يونيو (حزيران) من العام المقبل 1994م خطة اقتصادية وتنموية، وسياسة مالية ونقدية تستهدف رفع المعاناة عن المواطنين واستقرار الأسعار، وتدرس خياري إصدار عملة جديدة، أو بقاء الريال كعملة لليمن الموحد، وتعتمد العمل بالخيار الأفضل علمياً على أن يتم تحديد هذا الأمر خلال شهر من منحها الثقة، وحتى تنتهي من وضع خطتها الاقتصادية وسياساتها المالية والنقدية ينبغي عليها أن تتخذ إجراءات مؤقتة لتثبيت سعر صرف الدولار، وبالتالي تثبيت الأسعار بصفة عامة.

- تطبق الحكومة بناء على نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية إقامة المنطقة الحرة في عدن، ويبدأ التنفيذ في موعد اقصاه نهاية يونيو 1994، والإسراع في توحيد القوانين الاقتصادية والمالية في موعد لا يتجاوز نهاية شهر اكتوبر (تشرين الأول) 1994م.

- عدم التصرف بالمال العام خارج إطار الميزانية المقررة من مجلس النواب ولا يحق لوزارة المالية الامتناع عن صرف الميزانية المخصصة لأي جهة من الجهات.

- الزام وزارة المالية بمتابعة الواردات والعمل على تطويرها وإلزام البنك المركزي باختصاصاته ودوره المحدد في قانون إنشائه.

- إلزام الحكومة بقرارات التصحيح المالي والإداري، وبمعالجة عادلة لمشكلات الممتلكات والأراضي المصادرة والمنهوبة من الدولة.

- تفعيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووضعه تحت الإشراف المباشر للسلطة التشريعية، والالتزام بعلنية تقاريره وتعديل القانون الخاص به.

- كما اقترح في ما يخص استخدام وسائل الإعلام الرسمي تشكيل هيئة من العناصر الوطنية الإعلامية للإشراف عليها والتخطيط لاجهزة الإعلام الرسمية بعيداً عن التحيز وبما يمكنها من اداء دورها التثقيفي والإعلامي لخدمة مصالح المجتمع.

وايضاً التاكيد على توحيد وتحديث المناهج الدراسية في كافة المدارس والكليات والمعاهد وإزالة ما لحق بالمناهج التربوية من تشوهات.

كما اقترح المشروع تشكيل مجلس للأمن القومي يهتم بحماية السيادة الوطنية، وتوطيد علاقة البلاد بدول العالم على ضوء الوضع العالمي الجديد.

وفي ما يتعلق بالسلطة القضائية رأى تكتل المعارضة إصدار التشريعات اللازمة لضمان استقلالية القضاء ونزاهته وكفاءته.

- إعادة النظر في حركة التعيينات القضائية، وهياكله التنظيمية.

- تشكيل مجلس القضاء الأعلى، وإسناد رئاسته إلى شخصية قضائية ينتخبها من بين اعضائه.

- تشكيل هيئة للتفتيش القضائي على أسس نزيهة ووطنية يشكلها مجلس القضاء الأعلى خلال شهر من تاريخ تشكيل المجلس.

- إلزام السلطة التنفيذية بتنفيذ احكام السلطة القضائية وقراراتها.

- اعتبار النيابة العامة جزءاً من السلطة القضائية، ويقوم مجلس القضاء الأعلى بتعيين منسوبي النيابة وهياكلها بما في ذلك نيابة الاحوال العامة والنيابة العسكرية.

وقبل ان يعرض المشروع الضمانات المقترحة لإزالة المخاوف لدى جميع الأطراف، اقترح إجراء انتخابات نيابية عامة في بداية العام 1995، وحتى تتم تلك الانتخابات يستمر مجلس النواب الحالي في تادية التزاماته ومهامه.

ويعد ذلك عرض الضمانات وهي من وجهة نظر المعارضة كما يلي:

- إن وجود وزارات التاثير في ايدي شخصيات متفق عليها وموثوق بها من الجميع يشكل إحدى اهم الضمانات لإزالة المخاوف على الوطن.

- اتفاق الجميع وتعاهدهم على منع أي انتقام او محاسبة على أي ممارسات او اخطاء تمت قبل 30 نوفمبر 1989، أي تاريخ اتفاق إعلان الوحدة في عدن - وعلى إزالة الآثار المترتبة على تلك الممارسات والأخطاء، وإلغاء القوانين المتعارضة مع الحقوق الشرعية والحريات العامة ضمن مصالحة وطنية واجتماعية شاملة، وإصدار القوانين المنظمة لهذا الأمر خلال فترة لا تزيد عن ستة أشهر.

- تكلف الحكومة بحل مشكلة الثار بين القبائل..

وعليها توفير الأموال اللازمة لمعالجة هذا الأمر، على أن يعلن صلح بين جميع قبائل اليمن لمدة ثلاث سنوات يتم خلالها حل المشكلات، وإذا استدعى الأمر يمدد الصلح ثلاث سنوات اخرى لاستكمال حل المشكلات المعقدة.

- يلتزم الجميع بالخيار الديمقراطي، المبني على التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة، والابتعاد عن المهاترات والتحريض المضر بالوحدة الوطنية، واعتماد الحوار كوسيلة مثلى بين كل القوى السياسية والتعاون على بقاء مؤسسات دولة النظام والقانون والمساواة واحترام الشرعية الدستورية، ونبذ كل اشكال العنف او التحريض عليه..

وان اي جهة تخل بهذا العهد والاتفاق او تعرقل تنفيذه او تزاول اي اعمال تخالفه تعتبر خارجة على الإجماع الوطني ويجب إدانتها.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ ... ١٩٩٣

مصادر العنف والأزمة السياسية في اليمن

احمد محمد الجحدري*

■ تدخل الاغتيالات السياسية والثارات في باب العنف، الا ان هذا العنف الذي عرفته اليمن في المرحلة الانتقالية وبعد الانتخابات، ولحسن حظ الشعب اليمني، عنف تكتيك سياسي وليس عنفاً عقائدياً. والعوامل التي غذت هذا العنف في اليمن كثيرة وأهمها اثنان:

١ - العلاقات القبلية - المناطقية: هذه العلاقات المتخلفة ستظل طالما المستوى الاقتصادي متدن ومتخلف بالاضافة الى تدني الوعي الاجتماعي والثقافي، وللاسف اثر هذا الواقع بشكل واضح على الاحزاب والقوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في تكوين وبلورة النظام السياسي اليمني.

فهذه الاحزاب والقوى تأسست على تلك الاسس القبلية - المناطقية، ولذا جاءت ممارساتها في الحياة العملية معبرة عن تلك الاسس. فالحزب الاشتراكي اليمني جاء ثمرة تطور وامتداد لتنظيم «الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن»، اي لتلك الجبهة التي استطاعت ان تجمع التنظيمات والجمعيات والاتحادات القبلية والعمالية والتي تم تاسيسها على اسس قبلية - مناطقية في مستعمرة عدن ومحمياتها في فترة ما قبل الاستقلال، والتي استوعبت بعد الاستقلال فصائل العمل الوطني في اطارها. وهذا ما كان لا بد ان يرافقه، كانجاز عظيم، سلبيات بقدر حجمه.

فبرزت تلك السلبيات وطغت على مجمل نشاط الحزب وكذلك على تركيبته وتفكيره.

فبعد الاستقلال في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ تسلمت الجبهة القومية السلطة في عدن، ونظراً لغياب الكادر السياسي الوطني فيها وقعت تحت تاثير افكار بعض القيادات السياسية العربية الشوفينية كجورج حبش ونايف حواتمه ومحسن ابراهيم وغيرهم، الذين نقلوا عبر افكارهم الى اليمن صراعاتهم السياسية، مستغلين الجهل السياسي والثقافي لقيادات الجبهة القومية في تصفية حساباتهم السياسية مع قيادات سياسية عربية اخرى (بعثية) على الساحة اليمنية، وبايد يمنية وبتضحيات يمنية مثل التضحية بالوحدة اليمنية في ١٩٦٧.

وهكذا ظلت اليمن الجنوبي حكومة وحزباً أسيرة لسلبيات تلك العناصر السياسية القومية العربية وحقلاً لتجاربها الشوفينية والفاشية، فتم في الشطر الجنوبي من اليمن تجريب الديموقراطية الشعبية والديموقراطية المركزية والتوجه الاشتراكي... الخ حتى دمر الشعب في جزء عزيز من الوطن، والآن يحاولون تجربة الفيديرالية، والله يعلم ماذا يريدون. أهذا حق أم جهل؟ نحن لسنا ضد هذه الاشكال ان كان فيها نفع للشعب اليمني، ولكن قبل ان نبني اي تجربة يجب دراسة الواقع اليمني اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتاريخياً، وان ناخذ ما يتناسب مع واقعنا اليمني لا كما تريد اهواؤنا. فمن حقنا ان نحلم، ولكن ليس من حقنا ان نجرب على انفسنا او على شعبنا اشياء قد تؤدي الى التهلكة.

لقد جربنا التوجه الاشتراكي في الجنوب لاكثر من عقدين من عمر الثورة اليمنية، فلم نحقق اي تطور يذكر، بل دمر الحزب الانسان والارض. وحتى الامن والاستقرار لم يرسخهما الحزب كما يدعي. ويخطئ من يقول انه كان هناك أمن واستقرار سياسي، فدورات العنف تكررت وكان آخرها في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ مع أعمال الخطف والاغتيالات السياسية بتهمة اليمين او اليسار الانتهازيين، او الرجعية والكهنوتية او الاقطاعية والرأسمالية... الخ. وكان العنف وأعمال الخطف والاغتيالات بين إجنحة الحزب او مع معارضيه من الاحزاب الاخرى، من دون ان تقوم على اسس اجتماعية - سياسية، بل على أسس وأحقاد ذات منشأ قبلي مناطقي.

وطالما يعرف الحزب الاشتراكي ان تركيبته تخضع للتوازنات القبلية - المناطقية التي كانت اساس دورات العنف بين اجنحته والتي اثرت سلباً على مسار تطور المجتمع اليمني في الشطر الجنوبي من الوطن وفي كل المجالات، فالتساؤل هو: هل يستطيع الآن وتحت مظلة الفيديرالية التي يرفعها بعض عناصره القيادية ان يحقق شيئاً ايجابياً لنفسه وللشعب اليمني؟ اننا متاكدون من عدم قدرته على ذلك. الم يتوقع الحزب الاشتراكي ان تظهر له مشاكل اصعب في ظل الفيديرالية التي في ظلها تتطور النزعة المناطقية والقبلية ما يترتب على وضع مدينة عدن من صراع بين راسمالية ابناء اليمن الاسفل وابناء لحج وأبين (الراسمال اليافعي) وكذا الرأسمال الحضرمي. كذلك ستظهر مشاكل أخرى اعقد من هذه مثل رسم الحدود بين الولايات الفيديرالية، والأهم مسالة الديموقراطية. فلئن رفض الحزب الاشتراكي نتائج انتخابات نيسان (ابريل) ١٩٩٣ واعتبرها محاولة ضم والحاق نتيجة الكثافة التي رجحت المؤتمر الشعبي، فكيف لو حصل هذا في الفيديرالية؟ هل يقبل ابناء الولايات الفيديرالية هيمنة ابناء اليمن الاسفل او يافع او



حضرموت ذات الكثافة السكانية؟ واذا لم يقبل ذلك ابناء الولايات فهل نفكك الفيديرالية الى كونفيديرالية، ثم ماذا؟ ام ان الحزب الاشتراكي يعتقد انه سيفرض قوانينه بالقوة وسيمنع الانفصال؟ فالمرحلة اختلفت وانتهت الحرب الباردة، ولو افترضنا ان هناك قطباً دولياً قادراً على دعم الحزب الاشتراكي (ولنفترض على سبيل المثال بريطانيا وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي)، فبهذا الاعتقاد يكون الحزب الاشتراكي قد ارتكب حماقة لا يغفر له عليها.

فالعنف سيواجه بالعنف، وفي ظل النظام الدولي الجديد انتهى دور الانظمة الشمولية وحل النظام الديموقراطي والتعددية الحزبية. فلا يستطيع الحزب الاشتراكي معاقبة من اعطى ولاءه السياسي لاحزاب اخرى او التامر مثلما كان سابقاً، وكل الاحزاب لها بدورها حسابات مع الحزب الاشتراكي.

طبع الوضع في شمال الوطن لم يكن افضل مما كان في جنوب الوطن. بعد ثورة ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ بدات الحرب الاهلية واستمرت حتى منتصف السبعينات واعاقت اليمن وافرزت تكتلات سياسية مبنية على اسس قبلية - مناطقية - مذهبية، فعرفنا القوى الملكية والجمهورية والجمهورية المنشقة او القوى الثالثة والبعثية والقومية والاسلامية والتي كونت كل منها ميليشيات مسلحة من خلال الحرب الاهلية. واثناء الحرب الاهلية نشات عداءات وثارات سياسية في ما بينها.

وبعد الثمانينات جاء «المؤتمر الشعبي العام» بقيادة الفريق علي عبدالله صالح بمحاولته صهر هذه القوى السياسية في تنظيم سياسي موحد، لكن بنتيجة هذا الواقع الاجتماعي - الاقتصادي الصعب، حصل تعثر في جانب وتحقق انجاز ايجابي لا يستهان به في جانب اخر.

وفي ظل هذه الاوضاع جاءت الوحدة اليمنية، فعزم المؤتمر والحزب على بناء دولة النظام والقانون - لكن وللاسف كانت العوائق اكبر منها:

١ - شهد شمال اليمن حرباً اهلية (١٩٦٢ - ١٩٦٧) طويلة بعد عزلة في العهد الامامي لم يعرفها شعب اخر.

٢ - الافرازات السياسية التي انتجتها الحرب الاهلية والنظام الشمولي في الشمال والجنوب من احقاد واثارات سياسية وقبلية ومناطقية ومذهبية.

٣ - جاء النظام الدولي وقرب موعد دولة الوحدة ولم يكن النظامان لا في الشمال او الجنوب مهيابن له.

لهذا عندما قامت دولة الوحدة التي شملت ضمن اطارها كل المشاكل السياسية - القبلية - المناطقية - والحزبية، كان من الطبيعي ان تبرز هنا وهناك ملامح من العنف والاخطاء التي اعتبرها الحزب الاشتراكي نوعاً من محاولة الضم والالحاق. وفي الوقت الذي كان العنف ثمرة للواقع فان هذا العنف لم يكن عقائدياً، ولله الحمد، لقد كان عنفاً متصلاً بالتكتيك السياسي، جاء لخفض الضغط، ولتحقيق مارب ذاتية تحت غطاءات سياسية - قبلية - مناطقية. الا انه في بعض الاحيان كان يستثمره بعض القوى السياسية - الحزبية لصالحه او ضد خصومه.

ان معالجة هذا العنف ليس بالفيديرالية او الانفصال، بل بالبحث عن جذوره وحلها.

٢ - العامل الخارجي:

ان التكتلات السياسية - القبلية - المناطقية لكي تنشط لتحقيق اهدافها، ونظراً لعدم توفر الامكانيات المادية عندها، نجدها تلجا الى قوى خارجية لتدعمها. ومن حقها ان تتحالف مع قوى اجنبية بما يساعدها على تحقيق اهدافها السياسية الوطنية والمصالح المشتركة مع حلفها. ومن حق هذه الدول ان تكون لها علاقات مع هذه القوة او تلك بما يحقق اهدافها السياسية - الثقافية - الاقتصادية في اليمن. وهذه العلاقات المتبادلة متعارف عليها دولياً ولكن المصالح الوطنية العليا تنظم حدودها وعمقها.

ونظراً للاختلال، فالعلاقات الدولية اثناء الحرب الباردة نشات في بيئة الاستقطاب السياسى بين القطب الاشتراكي والقطب الراسمالي. وهذان القطبان تجاذبا القوى السياسية في العالم وفي البلد الواحد، ووضعت كل قوة فى نقيض الاخرى، وفي ظل هذه البيئة الاستقطابية اتجه كل شطر من اليمن نحو واحد منهما. فالجنوب اتجه نحو القطب الاشتراكي، والشمالي نحو القطب الراسمالي. وفي كل شطر من اليمن انقسمت القوى السياسية نحو واحد من هذين القطبين. وللاسف ونتيجة لتاثير العلاقات الاجتماعية المختلفة وتدهور الاقتصاد وتدني الوعي الاجتماعي والثقافي، نجد انقسام القوى السياسية في اليمن بين القطبين لا وفق اسس مبدئية وانما بما يتمشى مع مصالحها الذاتية الضيقة. اي ان اتجاهها نحو هذا القطب او ذاك كان من اجل تحويل هذا القطب الى مصدر للتسليح او الدعم المادي المعنوي.

ولذا لم يكن النظام في الجنوب اشتراكياً ولا النظام في الشمال راسماليا. ولهذا حينما جاء النظام الدولي الجديد وفرض على النظامين في صنعاء وعدن الوحدة السياسية، في الوقت الذي لم بتبلور بعد في الشمال النظام الراسمالي او في الجنوب النظام الاشتراكي، جاءت دولة الوحدة على انقاض نظامين مجهولى الهوية السياسية. بالاضافة الى ان نظام الوحدة شمل المعارضة الرسمية وغير الرسمية والنظامين السابقين، ومن هنا جاءت دولة الوحدة كوكتيلاً من التناقضات السياسية، فماذا ننوقع ان تحقق هذه الدولة؟

طبعاً لا تستطيع دولة الوحدة ان



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ ديسمبر ١٩٩٣

تحقق الامن والاستقرار لان القوى السياسية والاحزاب المكلفة بناء المجتمع المدني والدولة الحديثة تفتقد الى رؤى وتوجهات سياسية محددة تشكل برنامجاً سياسياً محدداً لها تلتزم به لتاتي مواقفها من القضايا الوطنية المطروحة، كالامن والاستقرار، منسجمة معها.

فمن هنا ياتي الدور السلبي للعامل الخارجي الذي لا يمكن ان يترك له تاثير في اي بلد كان ما لم تتوافر له الظروف الداخلية. فموقف القوى السياسية من اليمن وتوجهاتها نحو هذا القطب او ذاك لم يات وفق اسس مبدئية انما جاء ليلبي رغبات هذه الجماعة او غيرها لتحقيق طموحاتها المحصورة في كيفية الاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها. بالاضافة الى هذا فالقوى السياسية تفتقد الى برنامج سياسي. وعلى هذا الاساس لم تكن علاقات الدول الاجنبية مع السلطتين في الشمال والجنوب ذات طابع استراتيجي، لأن هذه القوى السياسية لم تسع الى بناء دولة حديثة بل كانت غايتها بناء سلطة سياسية على حساب بناء تلك الدولة.

وعادت الدول الاجنبية تبني علاقاتها الاستراتيجية مع دول وليس مع سلطات لان الدولة هي مؤسسات سياسية - اقتصادية - ثقافية - اتصالية كبرى، وهي ثابتة ولها رؤى وتوجهات سياسية محددة في كل المجالات. واذا حصلت تغيرات سياسية اقتصادية امنية دفاعية فانها لا تكون مجانية، فتاتي بالتدريج وبمراحل يمليها الظرف السياسي الداخلي او الخارجي.

لهذا كله سيظل العنف وعدم الاستقرار الامني والسياسي حتى يقام المجتمع المدني والدولة المدنية الحديثة، دولة المؤسسات. وهذه الدولة لن تبنى الا اذا وجدت قوى سياسية واحزاب وطنية مؤهلة وقادرة على البناء.

---

* صحافي يمني.

٠٣٠١٦٥



المصدر : الرأي العام الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/١٢/١٩٩٣

موجز

صنعاء - قال بيان لوزارة الداخلية اليمنية ان شرطيا واحد الافراد قتلا في اشتباك وقع في مقاطعة ذمار بوسط اليمن.



وفد برلماني عربي للوساطة في اليمن

عمان ـ «الخليج»

يجري طاهر المصري رئيس مجلس النواب الاردني اتصالات مع عدد من البرلمانات العربية لتشكيل وفد برلماني عربي يتوجه الى اليمن في مسعى شعبي عربي يهدف الى انقاذ الوحدة اليمنية من مخاطر الانفصال التي باتت تتهددها في ضوء الخلاف الراهن بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام.

وتركزت اتصالات المصري مع عبدالقادر قدورة رئيس مجلس الشعب السوري، ونبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني اللذين وعداه بدراسة الاقتراح والرد عليه في غضون الايام المقبلة.

وقال المصري لـ «الخليج» ان وحدة اليمن امر يهم كل العرب، لأن فشل الوحدة اليمنية ـ لا قدر الله ـ سيلحق ضررا بالغا بفكرة الوحدة العربية ذاتها، اذ كيف سيتوحد العرب اذا لم يتمكن الشعب اليمني من الحفاظ على وحدته..؟

ويأمل المصري في ان ينجح جهوده بتشكيل الوفد البرلماني العربي في غضون الايام القليلة المقبلة، والا فان وفدا يمثل الكتل البرلمانية في مجلس النواب الاردني سيقوم بهذه المهمة ممثلا في ذلك ضمير الامة العربية.



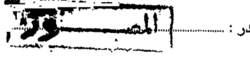
المصور في صنعاء وعدن

للاسبوع الثالث تواصل "المصور" متابعة الاوضاع السياسية في اليمن في رسالتها الاولى اعطت وصفا دقيقا لاوضاع هناك ومواقف الاطراف من الازمة السياسية وفي رسالتها الثانية التقت المصور في صنعاء وبالرئيس اليمني علي عبدالله صالح وفي عدن بنائبه علي سالم البيض واليوم تلتقي بعضو مجلس الرئاسة سالم صالح محمد في عدن وفي صنعاء تلتقي بالشيخ عبدالله الاحمر سعيا وراء معرفة مواقف جميع اطراف الازمة.

الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر:

ليس لي اي تحفظ على الاعتراف باسرائيل فهي حقيقة وأمر واقع





●● عندما استقبلنى الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر بقصره فى صنعاء ناديته بمنصبيه السياسى والحزبى كرئيس لمجلس النواب ورئيس للتجمع اليمنى للاصلاح ، الا ان الرجل ذكرنى فى دعابة لا تخلو من المعانى بوضعه ومكانته الاجتماعية كشيخ مشايخ قبائل حاشد كبرى قبائل اليمن ، موضحا لى ان اذكر هذا «فهذا شىء اساسى» ولم يكتف الشيخ الاحمر بذلك بل اصطحبنى للتنزه فى قصره الكبير بمنطقة الحصبة بصنعاء بعد تجديده وشرح لى اصل وفروع قبيلة حاشد الذى حرص على رسمها فى صورة شجرة على جدران غرفة استقبال القصر الفسيح الى جانب صورة لشجرة العائلة التى قدمت اثنين منها كشهداء فى الدفاع عن الثورة والجمهورية فى اليمن وهما والده واخوه .

الشيخ الاحمر يراس تحالفا بين شيوخ القبائل وحركة الاخوان المسلمين فى اليمن .. تحت اسم «التجمع اليمنى للاصلاح» الشريك الثالث فى حكم البلاد وهو التنظيم المتهم بالقيام باعمال العنف فى البلاد وايواء «الافغان» اليمنيين والعرب وحمايتهم ، ولكنه يشكل فيه تيار الاعتدال والواقعية ●●

● قلت له : يقال انكم ابرز المستفيدين من الأزمة السياسية فى البلاد الان .. ؟

●● لا .. نحن الخاسرين ولم نستفد شيئا وعلى الذين يقولون هذا ان يثبتوا ما هى المكاسب التى حصل عليها الاصلاح ، فنحن فى موقف حرج منذ بداية الازمة ، وصحفنا لم تسهم بحرف واحد فى تاجيج الصراع بل لقد اصبحنا محجمين على قول الحقيقة ، وتعرضنا لانتقادات من قواعدنا لسكوتنا وعدم توضيح موقفنا لذلك فنحن خاسرون .

● كيف ترى طريق الخروج من الأزمة السياسية ؟

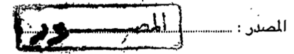
●● ينبغى فتح باب الحوار الهادىء والموضوعى والمسئول وان تطرح كل القضايا الكبيرة منها والصغيرة ، والحقيقية منها والمفتعلة على بساط البحث ، فالحوار الاخوى الديمقراطى والاحتكام للمؤسسات الدستورية والأطر الشرعية هو المخرج الحقيقى للأزمة .

● لكن الازمة تتكرر بشكل مستمر منذ ٣ سنوات واكثر ؟

●● هذا يعود لان الازمة فى تقديرى توجد فى هرم السلطة اى بين الرئيس ونائبه وبين قيادات الحزب الاشتراكى وقيادات المؤتمر الشعبى العام ولان اسبابها غير معروفة وكثير من الازمات حلت ولم يعرف كيف تم ذلك ؟ فلا اسباب الازمات معروفة ولا طرق حلها ايضا لهذا اعتقد انها ستتكرر لو لم يتم طرح الامور بصدق ووضوح وعبر القنوات الشرعية والدستورية اما اذا ظلت تعالج خارج هذه الاطر «وبالمراضاة» وبالمكاسب التى تتحقق والصفقات التى يجنيها من يختلق الازمة فستكرر بالطبع .

● ما رايكم فى ان «الاصلاح» متهم بالقيام باعمال العنف والاغتيالات فى اليمن ؟





●● هذا الكلام لا نصيب له من الصحة على الاطلاق فالاصلاح ارفع من ان يتدنى الى هذا المستوى ولديه رجال عقلاء ومسئولون يتمتعون بالحكمة والرشد والاصلاح برىء من هذه الاتهامات .

● لكن هناك تيارا داخل الاصلاح يرعى من يقومون باعمال العنف بل ويأوى الفارين والهاربين يطلق عليهم الافغان العرب ؟

●● من يدعى على الاصلاح بهذا الكلام عليه اثبات ذلك ، وهناك قوى سياسية بعينها تحاول الصاق هذه التهم بنا فنحن اكثر الجهات استنكارا لاية اعمال اجرامية او اى مظاهر للعنف وهناك من يحاول تضخيم هذه الاعمال والقاء المسئولية على الآخرين .

● الا ترى معى أن التجمع اليمنى للاصلاح يعيش تناقضا فيما يطرحه حول التعددية والاحزاب والانتخابات فى الوقت الذى يرى فيه بعض رموزه ان هذه الامور منافية للدين ؟

●● فى الحقيقة اذا كانت الحزبية تقوم على «اسس اسلامية» ومن اجل التنافس والمصلحة العامة فليس لدينا تحفظ عليها ولا نرى فى ذلك مخالفة للدين الاسلامى .

● ما حقيقة الخلاف الموجود بين التيار القبلى والتيار الدينى داخل تجمع الاصلاح ؟

●● نحن جميعا متدينون والتجمع اليمنى للاصلاح هو تنظيم سياسى اسلامى يجمع العلماء والمثقفين والتجار وكل فئات الشعب ولا يوجد خلاف داخل الاصلاح فنحن مكملون لبعضنا البعض .

● لقد اعلن التيار الدينى داخل الاصلاح ـ مثلا ـ رفضه لاتفاق اعلان المبادىء بين الفلسطينيين واسرائيل ورفضه للحلول السلمية لقضية الشرق الاوسط رغم ترحيب الائتلاف الحكومى به ؟

●● انا شخصيا ليس لى اى تحفظ على الاعتراف باسرائيل فهى كدولة اصبحت حقيقة واقعة وامرا مفروغا منه .

واذا كانت لى ملاحظة على الاتفاق فلان بها بعض الغموض وعدم جدولة خطوات ما بعد الاتفاق ولم تتطرق لقضية القدس ولا للاجئين ولا للسجناء .

اما الاتفاق كخطوة اولى ، فقد رضى بها الشعب الفلسطينى وقيادته الشرعية وهم اصحاب الشان فى هذا .

● دعنى اتحدث بصراحة ـ هناك من يتهم شيوخ قبائل حاشد بانهم كانوا وراء صفقة خروج يهود اليمن من البلاد وان ذلك تم برضائهم .

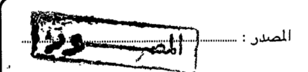
●● المشايخ والقبائل ليست لهم علاقة بما يجرى من القضايا السياسية واى تسريب لليهود من البلاد لم يكن له علاقة بهم على الاطلاق سواء فى «حاشد» او «صعدة» او ارحب او اية قبيلة اخرى التى يوجد بها يهود وعموما هم الان اقل من الف ولم نساهم مطلقا فى مسالة تسريبهم .

● الا ترى معى ان نفوذ ودور القبائل قد زاد وتصاعد خلال السنوات القليلة الماضية وان هذا يتناقض مع قيام دولة مركزية ومؤسسات دستورية وضد التحديث ؟

●● من قال هذا ؟! .. لقد ظل الشيوخ وظلت القبائل تحتفظ بمكانتها ودورها منذ بداية الثورة وحتى الآن ـ هذا بالنسبة للمحافظات الشمالية اما ما تتحدث عنه فهو ربما يكون موجودا فى المحافظات الجنوبية حيث انهى النظام السابق منها اى دور او اية مكانة لشيوخ القبائل فى النظام هناك وفى المجتمع . لكن فى الشمال فهم باقون ووجود المشايخ والقبائل والحفاظ على دورهم لم يتعارض مع وجود دولة حديثة وعصرية ولا مع النظم والقوانين ولا مع الديمقراطية .

فالقبائل شاركت فى كل هذه الادوار وشاركت فى الانتخابات فى طول البلاد وعرضها ولم تخرج منها طلقة رصاص واحدة وكان رجال القبيلة يحملون سلاحهم فى يد وبطاقة التصويت فى يد اخرى ولم تسفك قطرة دماء واحدة ، هؤلاء هم القبائل وهذا فى حد ذاته شهادة على ان القبائل اليمنية قبائل متحضرة وواعية وتحب النظام والتطور وهى طموحة إلى ما فيه خير البلاد . ولقد ساهمت القبائل فى انشاء المدارس والمستشفيات والطرق وكل مشاريع التنمية وفى تقديرى أن وجود القبيلة ودورها فى اليمن لن يتناقض مع التطور المنشود .



المصدر : 

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ [illegible] ١٩٩٣

رسالة اليمن من :

مجدى الدقاق

سالم صالح محمد :

أطراف مؤثرة داخل حزب الاصلاح ترعى وتمول جماعات الارهاب

يعتبر صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمنى الرجل الثانى فى الحزب الاشتراكى وهو احد الشخصيات التى تثير تصريحاته جدلا واسعا.. "المصور" التقت به فى منزله بعدن وحاورته حول الازمة السياسية فى البلاد ومشروع "الفيدرالية" الذى اثار ولا يزال يثير ردود فعل واسعة وبصراحته المعروفة عنه فجر سالم صالح اكثر من مفاجاة، حول الضالعين فى عمليات الارهاب. واصراره على مشروع الفيدرالية واعترافه بوجود انفصال حقيقى فى اليمن وتحركات عسكرية قد تشعل الموقف كله ●●



المصدر : ......الميثاق......
التاريخ : ......٢٤ ديسمبر ١٩٩٣......
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● قلت له : ماذا يحدث في اليمن وما هي رؤيتك له ؟

●● قال : ما يحدث في البلاد هو محاض حقيقي لتثبيت اوضاع الوحدة والديمقراطية كنهج مرادف لها.

وقد كشفت الاحداث ان هناك عقليتين في البلاد : الاولى تريد بناء دولة موحدة على اسس سليمة والثانية ترى ان الوحدة عبارة عن فوائد ولابد من جنى ثمارها. ولذلك فهي تمارس ممارسات خارجة عن الاتفاقيات وعن الدستور وحتى عن العرف وعن القيم القبلية الصالحة وتلجا هذه العقلية للاساليب المكروهة وللارهابين الفكري والجسدي لمحاولة العودة بنا لاوضاع ما قبل ٣٠ عاما او اكثر قاسى منها الشعب اليمني وكان للشعب المصري الشقيق دور كبير في انهائها وهي الاوضاع المتمثلة في التمزق والعزلة والتخلف الرهيب واليوم نحاول اللحاق بركاب العصر "لاهثين" وان نلحق بما تبقى من القرن الـ ٢٠ للدخول الى القرن الـ ٢١.

● هل يمكن ان تنهي عودة النائب الى صنعاء هذه الازمة ؟

●● ظاهريا ستمكن العودة من عقد لقاءات عديدة مع الفعاليات السياسية في العاصمة السياسية ولكن السؤال هل عودته ستحل كل القضايا التي طرحها الاشتراكي وطرحتها احزاب المعارضة بل وطرحها المؤتمر الشعبي وهي تتمثل في قضايا الامن ووضع حد للفوضى والتصدي للعناصر التي تعبث بالامن العام، اعتقد ان لا القضية الامنية ولا الاقتصادية المتمثلة في الارتفاع اليومي للاسعار والتي لم تجد اى معالجة من الدولة ولا كل الاوضاع المتدهورة ستجد حلولا لها الا بوجود عقل وارادة سياسية بدلا من التفرج على المشكلات وعدم الاقدام على حلها. لهذا طرح حزبنا "الاشتراكي" وجهة نظره بشكل علني بعد ان يئس من الحوار الثنائي مع شريكه في الحكم "المؤتمر" ومع شريكه الثالث الان "الاصلاح".

● هناك من يتهمكم بالسيطرة الشمولية على المحافظات الجنوبية؟

●● هذه الاتهامات تعكس عقلية الانفصال وعقلية الالحاق الذي يسيطر ويهيمن على مجموعة من زملائنا مع الاسف في صنعاء وهم ينظرون لاى قادم من الجنوب على انه "لحقه" وهي كلمة تعني لديكم في مصر "كمالة" وتذكر كثيرا في المطاعم فعندما تاكل وجبتك ولا تحس بالشبع تطلب "لحقة" او "كمالة" كما تطلقون عليها في مطاعم مصر. ثم دعني اتساءل كم هي عدد العناصر الموجودة في صنعاء الذين يسمح لهم بممارسة مهامهم ودورهم، فعلى سبيل المثال لدينا ٨٤ عنصرا مسجلون في قوائم الرئاسة لكنهم لا يمارسون اية صلاحيات واعمال تتعلق بالدولة ويتسلمون رواتبهم لكن دون عمل مثل زملائهم في الجهاز الادارى السابق للجمهورية العربية اليمنية. لهذا فانا اقول علينا توحيد اجهزة الدولة وليس فقط العلم والنشيد. والبعد عن العقلية التي تفكر برواسب الماضي.

● لكنكم تطرحون مشروع "الفيدرالية" وهو يعتبر تراجعا عن الوحدة الاندماجية؟

●● من قال هذا، انا شخصيا ادعو لتعميق الوحدة والحفاظ على الارض والانسان اليمني ولكن يجب ان ننهي الاستبداد وننهي مسالة الالحاق والتبعية والهيمنة من اية جهة كانت فنحن اليوم في عصر وعهد جديد وعلينا ان نستمع لبعضنا بعضا ولا يرهن بعضنا بعضا ولا شيء اسمه محرمات وعلينا مناقشة اى مشروع من المشاريع بصوت مسموع ودون خوف على قاعدة البحث والحوار واذا رفض مشروع او صيغة الحكم المحلي فنحن نقول ونؤكد ليس امامنا سوى ان نعترف باهمية ايجاد اقاليم وهذه الاقاليم تشكل الفيدرالية من اجل ان نحول دون الانفصال، هذا الانفصال بذوره موجودة وواضحة، نحن لن نتبناه لكن هناك اطرافا لها مصلحة في ذلك نحن كحزب وقيادة ضد هذا التوجه لكننا لن نستطيع ان نمنع ذلك اذا لم نعمل من الان على بحث القضايا بشكل جديد.

ارى ان الفيدرالية او انشاء الاقاليم تعني ان يتحمل كل اقليم مسئوليته .



الاقتصادية والامنية وبناء الاوضاع الثقافية والاجتماعية داخلها ومن هذه الاقاليم تتشكل الدولة اليمنية الحديثة ذات الارض والانسان والمواطن والدستور والجيش والسياسة الخارجية الواحدة. هذا في تقديري هي الاوضاع المناسبة لليمن هذا اذا اردنا انهاء او مواجهة الانفصال القائم في البلاد.

● لماذا لا تشيرون بوضوح للاطراف التي تقف وراء عمليات العنف والاغتيالات؟

●● الذين وقفوا - في الداخل - ضد الوحدة وضد الدستور والاستفتاء عليه ومول وحمى العناصر التي عادت من افغانستان والعناصر التي تدعي وتطلق على نفسها الجهاد هي التي قامت وتقوم بالاعمال المغامرة والمتطرفة وهذه العناصر معروفة بارتباطاتها الاقليمية والدولية.

● اتشيرون بوضوح لتجمع الاصلاح، اليس الاصلاح شريككم في السلطة وفي الائتلاف الحكومي؟!

●● اعتقد ان هناك اجنحة في حزب الاصلاح تقف وراء هذه العمليات، نحن الذين اوصلنا الاصلاح لان يتبنى سياسة جديدة مناقضة تقريبا لسياساته السابقة ويقيم تحالفات داخلية وخارجية على انقاض تحالفاته السابقة واثبتت الانتخابات ذلك فقد تعامل بشكل ديمقراطي الا في عدد من الدوائر الذي قاتل فيها بالسلاح واسجلها هنا للتاريخ - لقد قاتلوا في بعض الدوائر لكي يحققوا النتائج التي يريدونها.

لكن هناك عناصر وتيارا داخل حزب الاصلاح وخارجه مازالت تشجع منظمة الجهاد العسكرية بل اقول تحميها ووفقا للمعلومات المؤكدة لدينا فان اطرافا من حزب تجمع الاصلاح واطرافا مؤثرة تحمي وتمول وترعى عناصر الارهاب لهذا نحن نرفع اصواتنا وندعوهم لانهاء علاقتهم مع هذه المجموعات وان يكون لهم موقف واضح من اعمال العنف التي ترتكب في حق الحزب الاشتراكي وانصاره وعدد من الشخصيات الوطنية. ونحن ندرك تشابك العلاقات في اليمن ومدى قرب الاصلاح كما يقولون للمؤتمر وهذا امر ليس جديدا.

● الكثيرون يعتبرون طرح مشروع الفيدرالية تراجعا عن الوحدة من قبل الحزب الاشتراكي؟

●● ليس تراجعا. هذا تنظيم لعلاقات الدولة واصلاح لاحوالها فاوضاعنا تحتاج لتشخيص دقيق وعلاقات المجتمع الثقافية والاجتماعية تحتاج لاعادة بحث فهناك اختلافات شديدة بين كل محافظة واخرى تبعا للتطوريين الاقتصادي والاجتماعي فيها فلماذا لانعترف بذلك بدلا من التعميم والتشنج ومشكلة هذا الجيل انه يرفع الشعار ويعتقد انه سيحل كل مشاكلنا ويظل رافعا له طوال ٢٠ - ٣٠ عاما ويفنى جيل باكمله ويدخل في صراعات دون تحديد طبيعة المشاكل.

● هل ترى ان احتمالات المواجهة العسكرية قد تراجعت ام ان الوضع قابل للانفجار؟

●● دعني اعلنها بامانة هناك انفصال حقيقي في اليمن ولكن غير معلن والا لماذا تتحرك بعض الوحدات العسكرية في المناطق الحدودية السابقة.. في صنعاء ثم تحريك وحدات الى حدود ما قبل ٢٢ يونيو ٩٠ م والرد من جانبنا كان تحريك وحدات عسكرية. لهذا سعينا لتحريك الركود لايجاد صيغة صحيحة ومناسبة نتعايش بها. نحن ضد الاقتتال، المواجهة لن تخدم احدا وستوصل البلاد لطريق مسدود ولا يمكن لطرف ان ينتصر على الاخر فالامور متوازنة عسكريا وسياسيا وقبليا واجتماعيا واري ان اليمن يعيش مرحلة توازن ولن يستطيع طرف اكتساح طرف اخر بالقوة. من هنا علينا ارساء قاعدة الحوار، والعمل على عودة القوات المسلحة لمعسكراتها السابقة وانهاء جاهزيتها الا لحماية الوطن ككل والا يفكر احد للجوء للقوة لانها ستكون دمارا على الجميع.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤/١٢/١٩٩٣

لجنة الخبراء السعودية اليمنية المكلفة مناقشة قضايا الحدود تجتمع الشهر القادم

جدة - ق.ن.ا - ذكرت انباء صحفية نشرت في جدة امس ان لجنة الخبراء السعودية اليمنية المكلفة بمناقشة الخلاف الحدودي بين البلدين ستعقد جولتها السابعة في العشرين من شهر يناير القادم.

وكان من المقرر ان تعقد اللجنة اجتماعا في صنعاء في العشرين من شهر ديسمبر الجاري الا ان السفير اليمني في السعودية قال يومها لصحيفة «الحياة» ان الاجتماع تاجل بسبب مرض رئيس وفد بلاده جعفر باصالح رئيس مكتب رئيس الجمهورية.

وجدد السفير اليمني في تصريح جديد لصحيفة «الحياة» نشرته امس تاكيده على ان سبب التاجيل هو مرض رئيس الوفد وان هذا التاجيل غير مرتبط على الاطلاق بالاوضاع الداخلية اليمنية.

وكان الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح قد دعا في كلمة له في العشرين من الشهر الحالي الى البحث «الصادق والمسئول والجاد» من اجل ايجاد حل للمشاكل الحدودية القائمة بين بلاده والسعودية.

علماء اليمن يدعون علي صالح والبيض الى لقاء في جامع

مؤتمر تعز أكد التمسك بالوحدة ودعا الى إخلاء المدن من العسكر

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري وفيصل مكرم:
□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ انعقد امس في مدينة تعز اليمنية الملتقى الموسع لابناء محافظة تعز المنتمين الى الفعاليات السياسية والاجتماعية ورجال المال والاعمال والمشائخ والاعيان من مناطق المحافظة.

ودعا الملتقى في ختام أعماله الى عدم التراجع عن الوحدة كون ذلك «جريمة»، والى «اخلاء المدن والقرى من القوات المسلحة والميليشيات والى قيام الحكم المحلي عبر الانتخابات الديموقراطية».

من جهة أخرى، اكدت مصادر قريبة من المؤتمر الشعبي العام ان الشرطة العسكرية خرجت من عدن الى موقع آخر خارج المدينة بعد اصرارها على تلقي «أوامر خطية» بذلك من وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر وهو من الحزب الاشتراكي. وبالفعل غادرت عناصر الشرطة العسكرية عدن اول من امس الى معسكر آخر بعد تلقيها الأمر الخطي.

واشار بيان وجهه المشاركون في ملتقى تعز الى انه «استشعاراً من ابناء المحافظة لما قد تجره الأزمة السياسية الراهنة من كوارث تهدد كيان الوطن، وايماناً بأن الوحدة والديموقراطية وارساء دعائم دولة المؤسسات والنظام والقانون مطلب كل الجماهير اليمنية، فان المشاركين من تنظيمات واحزاب سياسية وجماهيرية ومهنية وفعاليات مختلفة يعلنون خمس نقاط كموقف ابناء المحافظة بكاملها تجاه الأزمة».

وحدد البيان الذي تسلمت «الحياة» نسخة منه امس في عدن النقاط الخمس بالآتي:

١ - التمسك باهداف ومبادئ الثورة اليمنية والوحدة والديموقراطية والتداول السلمي للسلطة ونبذ العنف والارهاب بأشكاله المختلفة.

٢ - التمسك بدولة الجمهورية اليمنية التي قامت وفقاً لاعلان ٢٢ ايار (مايو) ٩٠ ودستورها ووحدة أراضيها والوقوف ضد أي مساس بها او تراجع عنها او خروج عن كيانها القانوني المعترف به دولياً.

٣ - التمسك بالشرعية الدستورية والتداول السلمي للسلطة ورفض استخدام القوة العسكرية لقلب نظام الحكم أو أي نشاط خارج مهماتها الدستورية.

٤ - التمسك بالديموقراطية ورفض اي محاولة لفصلها عن الوحدة وأي محاولة لالغاء نظام التعددية السياسية والحزبية واعاقة تطويره، ورفض أي انتهاك للحقوق والحريات العامة التي كفلتها الشريعة الاسلامية ونص عليها دستور الجمهورية اليمنية.

٥ - التمسك بمبدأ الاحتكام للحوار الديموقراطي في معالجة الأزمة السياسية ورفض العنف والارهاب بشتى صورهما في النشاط السياسي او الاحتكام الى السلاح كوسيلة للتغيير الاجتماعي، او كأداة لحل الخلافات في الرؤى والمواقف السياسية ورفض الهيمنة الاحادية الحزبية او المناطقية في عموم مناطق البلاد ومن أي طرف كان.

وقال البيان ان «الأزمة السياسية الراهنة ليست نتيجة ولادة مشوهة للوحدة بمقوماتها الانسانية، لكنها نتيجة تراكمات في الصراع السياسي والممارسات الخاطئة لادارة شؤون الدولة. ولذلك فان كل مشروع يقدم لحل الأزمة الراهنة ينبغي الا

التتمة في الصفحة (٤)



مؤتمر تعز أكد التمسك بالوحدة

تتمة الصفحة الاولى

يقتصر على الشعارات السياسية دون استيعاب حقيقي لأولويات وظائف سلطات الدولة المركزية والمحلية، ولا بد له من اعادة النظر في تركيبها الهيكلي بالطريقة التي تعزز الوفاق الوطني وتقوي علاقات المصالح المشتركة بين أفراد المجتمع في وقت واحد».

وطالب المشاركون في الملتقى الذي جاء انعقاده بعد أسبوعين من ملتقى حضرموت الجماهيري الى «الزام الحكومة المؤتلفة من احزاب المؤتمر والاشتراكي والاصلاح تنفيذ مهماتها وفق البرنامج الذي حازت عليه ثقة مجلس النواب في أيار (مايو) الماضي وكذلك وفق التزامها التعقيب على بيانها من قبل اعضاء البرلمان وتمكينها من اداء مهماتها وفقاً للصلاحيات المخولة لها بالدستور والقانون، وضرورة استمرار الحوار الذي بدأ بين قيادات احزاب الائتلاف الحاكم والاحزاب والقوى الوطنية الأخرى لمعالجة الأزمة والخروج بنتائج واضحة ومعلنة وتنفيذها، الى جانب ضرورة اخلاء المدن من القوات المسلحة والميليشيات وكل المظاهر المسلحة وتنفيذ ما جاء في الطلب المقدم من مجلس النواب الشهر الجاري برفع القوات المسلحة مما كان يسمى بمناطق الاطراف وسرعة استكمال توحيدها ودمجها وإعادة بنائها وتنظيمها بما يكفل ولاءها للوطن وضمان حيادها في الصراع السياسي والقضاء على الولاءات المتعددة فيها وإعادة نشرها بما يتفق مع مهماتها الدستورية في الحفاظ على سيادة الوطن واستقلاله وسلامة اراضيه». كما طالبوا بضرورة «قيام الحكم المحلي عبر الانتخابات الديموقراطية لسلطاته على مستوى المديريات والمحافظات وسرعة اصدار القانون المنظم لذلك بما يكفل توسيع المشاركة الشعبية وتحقيق التنمية ونقل الصلاحيات المالية والادارية الى السلطات المنتخبة».

وقال الشيخ سلطان البركاني نائب رئيس هيئة سكرتارية الملتقى في تصريح الى «الحياة» ان الملتقى حقق نجاحاً كبيراً وتاريخياً لم تشهد مثيلاً له محافظة تعز وشارك فيه نحو الفي شخص من الأوساط السياسية والاجتماعية المختلفة.

واضاف: «ان البيان الختامي للملتقى ووثيقة العهد بين جميع ابناء المحافظة أقرا بالاجماع. وأقر المؤتمر تشكيل وفد من المشاركين فيه للالتقاء بجميع قيادات الاحزاب اليمنية في الائتلاف الحاكم وخارج السلطة وسيباشر الوفد نشاطه بلقاء مع السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني باعتبار أن عدن أقرب المحافظات الى تعز ونظراً الى أن السيد البيض موجود فيها منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي.

الى ذلك طالب علماء اليمن الرئيس علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة والسيد البيض بعقد اجتماع بينهما في جامع الجند في محافظة تعز خلال ١٥ يوماً من الآن لتصفية الاجواء وإعادة الثقة بينهما بحضور العلماء.

جاء ذلك في البيان الصادر عن ختام اجتماعات علماء اليمن امس في صنعاء والتي كرست لمناقشة آخر تطورات الأزمة الراهنة ودور علماء اليمن في البحث عن حلول ومخارج يمكن تجاوز الأزمة الراهنة من خلالها.

على صعيد آخر عقد المجلس التنفيذي لمجلس قبيلة بكيل الموحد اجتماعاً أول من امس برئاسة الشيخ محمد علي ابو لحوم الامين العام للمجلس شكلت فيه ست لجان هي: اللجنة السياسية برئاسة الشيخ ناجي دارس، واللجنة الاعلامية برئاسة الشيخ عبدالله القامتي. ولجنة الاتصال والمتابعة برئاسة الشيخ حفظ الله الرويشان، ولجنة المصالحة برئاسة الشيخ عبدالواحد سنان، ولجنة الرقابة برئاسة الشيخ محمد عايض الراعي، واللجنة المالية والادارية برئاسة الشيخ احمد عبدالرحمن الغولي.

وأوكل المجلس التنفيذي لمحمد أبو لحوم اختيار ٥٣ عضواً جديداً في المجلس من مختلف الاوساط السياسية والاجتماعية في بكيل. واصدر المجلس التنفيذي قراراً بضم الشيخ عبدالولي القيري الى عضوية مرجعية مجلس بكيل المكون من عشرة من اكبر مشائخ القبيلة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٣

وفي عدن أدى إرتفاع سعر الدولار في أسواق صرف العملات أمس وللمرة الثانية في غضون أسبوع الى «تزايد حال القلق لدى المواطنين من تدهور قيمة العملتين المحليتين (الريال والدينار) بشكل يفقدهما القدرة الشرائية للمواد والسلع الغذائية والتموينية الضرورية خلافاً للسلع الاستهلاكية الاخرى والكماليات التي أصبحت اسعارها مرتفعة جداً يصعب على المواطن الحكومي مهما كان دخله الشهري شراءها».

ووصل سعر الدولار أمس في أسواق عدن التجارية والخاصة بصرف العملات الى ٦٦ ريالاً في مقابل ٦٠ ريالاً الاسبوع الماضي، في الوقت الذي ما زالت البنوك الحكومية تقرر صرفه بـ ١٢ ريالاً مع الامتناع عن بيعه الا في الحالات الضرورية ووفق توصيات البنك المركزي ووزارة المال بمبلغ لا يزيد عن الفي دولار فقط.



المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الداخلية اليمني لـ « العالم اليوم »

مؤشرات حقيقية على انفراج الأزمة السياسية

الجهاد وراء أعمال الإرهاب باليمن وبعض

القبائل تحمى المطلوبين للعدالة

حمل وحيازة السلاح مشكلة كبيرة ترتبط بتقاليد المجتمع

وصف العميد يحيي المتوكل وزير الداخلية اليمنى الأزمة السياسية التى تمر بها بلاده بانها اشد وطأة وخطورة من أية أزمة مرت بها اليمن من قبل، وقال الوزير فى حديث خاص لـ «العالم اليوم» إنه رغم التطورات والتداعيات التى اعقبت الازمة فهناك مؤشرات حقيقية لانفراجها وان خط التصعيد والمواجهة بدأ فى التراجع وخصوصا مع اعلان اطراف الائتلاف الحاكم حرصهم على الوحدة والحوار.

وأوضح العميد يحيى المتوكل الذى يعتبر من ابرز قيادات «المؤتمر الشعبي العام» ان جميع الاطراف بدأت فى اعادة النظر فى الاسباب التى أدت الى الازمة وهو الأمر الذى يعتبر طريقا جديدا لمعالجتها وانه بعد المداولات والمشاورات بين جميع الاطراف ثبت ان جميع النقاط التى طرحت للحل قابلة للتحقق مؤكدا ان بلاده مقبلة على مرحلة جديدة من الاستقرار المرتبط بانتهاء الخلاف السياسى.

وكشف وزير الداخلية اليمنى ان الوضع الامنى تدهور بسبب تصاعد الازمة خلال الشهور القليلة الماضية و لم يكن تدهور الامن سببا من اسباب الازمة، وأوضح ان الجميع شعروا بتحسن اجواء الأمن قبل ١٩ اغسطس ٩٣م، الا ان تفجر الازمة السياسية أوقف جهد اجهزة الأمن فى متابعة الوضع الأمنى.

وحول «القبض علي الفارين والمطلوبين للعدالة قال العميد يحيى المتوكل ان السلطات اليمنية طلبت من «الانتربول» القبض على عدد من العناصر الهاربة في الخارج مشيرا الى ان اجهزة الأمن الداخلى حددت اماكن المطلوبين والمختفين فى الداخل وسيتم القبض عليهم خلال ايام.

وأوضح الوزير ان عمليات البحث والتمشيط عن العناصر الهاربة توقفت بسبب عدم وجود انسجام في القيادة السياسية.



المصدر : الراي العام الاردني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢٤ ... ١٩٩٣

أجرى الحوار في صنعاء:
مجدى الدقاق

وكشف الوزير ان التحقيقات التى اجريت مع عدد من العناصر المقبوض عليها اكدت صلة هؤلاء وارتباطهم بتنظيم «الجهاد المسلح» وان لهذه العناصر ارتباطات خارجية وكشفت فى نفس الوقت براءة كل من حزبى «المؤتمر الشعبى العام» و«الاشتراكى» وعدم صلة احدهما بهذه الحوادث وان الاتهامات المتبادلة بينهما حول ذلك لم تكن صحيحة.

واكد وزير الداخلية اليمنى ان بعض هذه العناصر الهاربة موجودة فى السودان وأفغانستان وبعضها موجود فى مناطق نائية فى الريف اليمنى ويحظون بحماية بعض القبائل.

وقال الوزير: إنه فى ظل الاستقرار يمكن استعادة هؤلاء سواء بالتفاهم مع القبائل أو بممارسة الضغوط عليها لتسليمهم.

ونفى وزير الداخلية اليمنى وجود صلة من أى نوع بين حزب التجمع اليمنى للاصلاح احد اطراف الائتلاف الحكومى والعناصر الارهابية مؤكدا «استطيع القول انه لايوجد دليل واحد على هذا».

وفيما يتعلق بتزايد أعمال التهريب، كشف الوزير اليمنى ان اجهزة وزارته احبطت عدة محاولات لتهريب المواد الغذائية والبضائع، والمخدرات واستطاعت اجهاض عملية تهريب ما يقرب من ٧ ملايين ريال يمنى للخارج.

واشار الى ان اجهزة الأمن تواجه ظروفا صعبة فى التحكم فى حدود سواحل البلاد التى تصل الى ٢٠٠٠ كيلومتر على الشواطىء وحوالى ١٥٠٠ كيلو متر حدودا برية وتحتاج لقدرات وامكانات كبيرة.

وقال إن وزارته تسعى لانشاء قوات لحرس الحدود وخفر السواحل بناء على البرنامج الذى طرحته الحكومة.

وردا على سؤال حول قضية الأديب اليمنى «منصور راجح» واستمرار اعتقاله، أكد وزير الداخلية انه اطلع على ملف منصور راجح وعلى الحيثيات التى بنى عليها الحكم وانه لايستطيع ولا اى مراقب أو محايد منصف ان يقول إن قضيته «قضية سياسية» أو قضية مصطنعة فهى قضية جنائية بحتة».

واضاف الوزير «وقد عرضنا على منظمات العفو الدولية وحقوق الانسان بحث هذه الحيثيات وما اذا كان فيها اى خلل، وقلنا لهم ... باثبات عكس ذلك، ووافق الرئيس «على عبدالله صالح» على انه فى حال وجود حيثيات جديدة فتتم اعادة محاكمته على الفور.

وأكد الوزير انه شخصيا متعاطف مع الرجل «منصور راجح» كشاعر وأديب لكنه اضاف، لكن فى مسألة الأحكام الشرعية والقضائية فمن الصعب ان يكون للتعاطف الانسانى أى مجال.

وأكد الوزير عدم وجود سجين سياسى أو سجناء رأى فى اليمن موضحا ان جميع سجناء الرأى أطلق سراحهم عدا الذين كانوا معتقلين على ذمة قضايا جنائية. واشار الوزير الى ان وزاة الداخلية اليمنية فتحت سجونها امام منظمات حقوق الانسان العربية والدولية ومنظمات العفو، وتأكدت هذه المنظمات بنفسها من عدم وجود سجين سياسى واحد فى اليمن.

وحول توحيد القوانين الخاصة بالعدل فى البلاد، قال الوزير إن اجهزة وزاة الداخلية قد توحدت بالكامل سواء على المستوى المركزى أو فى جميع المحافظات ولم يبق الا عدد من القوانين وخاصة المتعلقة بالعقوبات.

وحول وجود معسكرات للعناصر الارهابية القادمة من افغانستان فى محافظة «صعدة» اليمنية اكد العميد يحيى المتوكل عدم صحة هذه الادعاءات واشار الى انه ذهب بنفسه مع فريق من ضباط الشرطة للبحث عن هذه المعسكرات فلم يجد شيئا.

وأوضح الوزير ان اية جهة تريد ان يكون لها نشاط من هذا النوع فلن تحتاج لمعسكرات فالشعب اليمنى كله مسلح وهى مشكلة نعانى منها.

وحول قوانين تنظيم حمل السلاح فى البلاد،



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٢

أوضح الوزير اليمنـى ان مشكلة حمل السلاح في اليمن مشكلـة «صعبـة ومستعصيـة» ولها علاقة بالمجتمع وتقاليـده. وابدي الوزير اسفه لصدور قـانون «يبيح حمل السلاح وحيـازته والاتاجرة به ونقله من مكان لآخر».

وقال فى مواجهة هذا لم نستطع الا ان نصدر لائحـة تحد من حمله ولكـن لا تمنع حيازتـه. وأكدنـا في اللائحة على منع حملـه في المدن وقد صدرت هـذه اللائحـة قبل شهر ونصف ومع تطور الأزمة السياسيـة لم توقع اللائحة حتى الآن فهى تحتـاج للمرور على مجلس الـوزراء والبرلمان ومجلس الـرئاسـة. ونـأمل ان يتم التوقيع عليها فى يناير المقبل.

وأوضح الوزير انه طلب من مجلس الوزراء البدء في انهاء ظاهرة حمل السـلاح بالمسئولين أولا، والـزام هـؤلاء المسئـولين بـالحد من مصـاحبة المرافقين المسلحين وكـذلك يقـول ـ وزير الداخلية اليمنى ـ ناشدنا مجلس النواب ـ ان يتخـذ خطوات لانهاء هـذه الظاهـرة ونحن نتمنى ان تختفى المواكب المسلحـة المصـاحبـة للمسئـولين واعضـاء البرلمان داخل المدن على الاقل، خلال العام الجديد.

وحول استمرار اتخاذ اليمن «كمحطة عبور» للعناصر الارهابية قال الوزير اليمنى، هذا كان يحدث فى الماضى وليس الآن، فهنـاك من يأتى تحت ستار العمـل بالتدريـس ويكون مطلـوبا للعـدالـة فى بـلاده، ولم نكن نعلم ذلك، والآن عممنـا فى وزارة التربيـة والتعليم والمطـارات والمنـافذ قـائمة المطلـوبين من الدول الأخـرى ونقوم بطرد هؤلاء أو منعهم من دخول البلاد. فنحن حريصون على علاقاتنا مع جميع الدول وفي نفس الوقت لانريد ايجاد مشاكل لانفسنا.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٩٩٣/١٢/٢٤

ارتياح لوقف الحملات الاعلامية

مجلس الرئاسة اليمني يمنع التنقلات والتعيينات والترقيات العسكرية

مجلس الرئاسة اليمني عن ارتياحه للخطوات التي تم اتخاذها على طريق وقف تداعيات الازمة السياسية في البلاد على الصعيد الاعلامي وذلك بوقف المباترات والحملات الاعلامية غير المسؤولة التي تلحق الضرر بمصلحة اليمن وشعبه.

واكد المجلس في جلسة عقدها امس برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح ضرورة تحمل الجميع لمسؤولياتهم بهذا الصدد حتى يمكن حل الازمة الراهنة عن طريق الحوار القائم، في اجواء ايجابية تعزز من مناخ الثقة والتفاهم وتكفل الخروج بنتائج ايجابية

وعلى صعيد اخر اقر المجلس منع اجراء اية تنقلات او تعيينات او ترقيات جديدة في القوات المسلحة الا بموافقة مجلس الرئاسة ومجلس الدفاع الوطني الاعلى طبقا للدستور وحث المجلس الحكومي على وضع المعالجات الاقتصادية وتخفيف العبء المعيشي على المواطنين.

كما وجه الحكومة الى اتخاذ الاجراءات المؤدية الى تحرير الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وتطمين المواطنين اصحاب الودائع في الداخل والخارج بأن لهم الحق في استثمارها وتحريكها بحرية كاملة في مختلف النشاطات الاقتصادية ومنحهم الضمانات الكافية في هذا المجال.

واقر المجلس عقد اجتماع مشترك مع مجلس الوزراء يوم الاربعاء المقبل للوقوف على تطورات الازمة السياسية الراهنة ومتابعة الاوضاع الاقتصادية والتموينية في البلاد.

الى ذلك قالت صحيفة «الاسواق» الاردنية ان وفدا من رؤساء البرلمانات العربية سيتوجه الى العاصمة اليمنية صنعاء يوم غد (السبت) لمحاولة تقريب وجهات النظر بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض.

واشارت الصحيفة الى ان طاهر المصري رئيس مجلس النواب الاردني بدأ اتصالاته مع عدد من رؤساء البرلمانات العربية في مبادرة اردنية تهدف الى قيام عدد من رؤساء البرلمانات التي تمثل الشعب العربي في زيارة لكل من صنعاء وعدن للتوسط من اجل حل للازمة الحالية (الوكالات)



بعد اغتيال أحد كوادره في صنعاء

الاشتراكي اليمني يحذر من «فتنة تحرق الوطن»

□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ حذّر الحزب الاشتراكي اليمني امس من «فتنة تحرق الوطن». وقال مصدر مسؤول في المكتب السياسي للحزب «ان مقتل الشاب عبداللطيف سعد الرعيني العضو القيادي في الحزب في وضح النهار اول من أمس وسط صنعاء دليل قاطع على ان قطعان الارهاب التي تعيث في الارض اليمنية فساداً ماضية في طريق الغدر والجريمة وسفك دماء الابرياء».

وأضاف في بيان صدر في عدن ان جريمة الاغتيال هذه هي الـ ٥١ بعد المئة التي يتعرض لها اعضاء الحزب الاشتراكي ومناضلوه وكوادره منذ إعلان الوحدة في ٢٢ أيار (مايو) ٩٠، ويفلت منفذوها من العدالة».

وكان الشاب عبداللطيف سعد الرعيني وهو طالب جامعي في السنة الثالثة وعضو سكرتارية الحزب في محافظة إب اغتيل عند الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً في شارع هائل وسط صنعاء على يد عناصر مجهولة لاذت بالفرار بعد ارتكاب الجريمة.

وأشار المصدر القيادي للاشتراكي في البيان الى ان «الحزب نبّه مراراً الى خطر الارهاب على أمن الوطن ويؤكد اليوم انه بلغ السيل الزبى وتجاوز العابثون بأمن البلاد حداً لم يعد يحتمل»، مؤكداً أنه «ما لم تتكاتف جهود الشرفاء للعمل على لجم هذا الارهاب المسعور وإنزال العقاب بمن يشيعونه نهاراً جهاراً على مرأى من الناس ومسمعهم فان الفتنة التي حذر منها الحزب طويلاً ستحرق الوطن وحينها لن يعلم الا الله وحده عاقبة الامور».

وقال إن «المكتب السياسي للحزب الاشتراكي وهو يدين اغتيال احد كوادره القيادية، يطالب اجهزة الامن ان تعمل بجدية للقبض على القتلة وتقديمهم سريعاً للمحاكمة». وحذر من ان «أي تواطؤ او مماطلة في هذا الجانب ستكون نتائجها خطيرة خصوصاً ان مؤشرات الجريمة في يد اجهزة الامن».

الى ذلك ذكرت مصادر عسكرية في منطقة الضالع في محافظة لحج الجنوبية التي تبعد ١٥٠ كيلومتراً شمال عدن أن منطقة قعطبة «الشمالية القريبة من الضالع شهدت صباح أول من امس تحركات عسكرية».

وأضافت هذه المصادر أن «أطقماً

التتمة في الصفحة (٤)

١

وتعزيزات عسكرية وصلت من معسكر الحزمة الى قعطبة ومنها الى الضالع».

ويعتقد العسكريون في عدن ان هذه «التحركات العسكرية من الشمال الى الجنوب قد تكون رداً على ما اقدمت عليه السلطات العسكرية والمحلية في عدن صباح الاربعاء الماضي بإبعادها افراد الشرطة العسكرية التابعين للقوات الشمالية من عدن».



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/١٢/١٩٩٣

الإشتراكي يطالب بالقبض على قاتل أحد كوادره

علماء الدين باليمن يدعون لاجتماع فوري بين صالح والبيض لحل الأزمة السياسية

صنعاء - ق . ن . ا - دعا علماء الدين باليمن إلى عقد اجتماع فوري بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض ورئيس الحزب الاشتراكي اليمني لحل الأزمة السياسية التي تعيشها اليمن منذ حوالي أربعة أشهر .. وشددوا على ضرورة التداول السلمي للسلطة وتفعيل دور مجلس النواب من خلال التزام الجميع بتطبيق قراراته.

وطالب البيان الذي أصدره العلماء الليلة قبل الماضية الرئيس اليمني ونائبه تحديد موعد للاجتماع لايتجاوز اسبوعين اعتبارا من أمس الأول وذلك في مسجد الجند الواقع في ضاحية مدينة تعز القريبة من مدينة عدن.

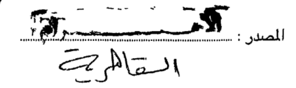
وأكد بيان علماء اليمن على ضرورة انهاء الأزمة وجعل الحوار سبيلا لحل الخلافات وابعاد القوات المسلحة عن هذه الخلافات أو الانتماءات السياسية والحزبية باعتبارها ملك للشعب تحمي استقلاله وتصون الشرعية الدستورية.

ودعا البيان الحكومة اليمنية الاسراع في وضع برنامج يضمن ترسيخ الوحدة الوطنية وايجاد الحلول لمشاكل الشعب المعيشية.

في غضون ذلك أدان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني حادث اغتيال عبد اللطيف الرعيني عضو سكرتارية منظمة الحزب الاشتراكي في مديرية بريم بمحافظة اب والذي قتل في صنعاء يوم أمس الأول بايدي مجهولين.وذكر المركز الاعلامي للحزب الاشتراكي اليمني في عدن في بيان له أمس بان هذا العمل الاجرامي الغادر هو دليل قاطع على أن قوى الارهاب ماضية في طريق الغدر والجريمة وسفك دماء الأبرياء مشيرا إلى أن هذه الجريمة هي الواحدة والخمسون بعد المائة التي يتعرض لها أعضاء الحزب الاشتراكي وكوادره منذ قيام الوحدة.

وطالب المكتب السياسي للحزب الاشتراكي أجهزة الأمن العمل بجدية للقبض على مرتكبي الحادث وتقديمهم للمحاكمة في أسرع وقت محذرا من أي تواطؤ أو مماطلة خاصة وأن كثيرا من مؤشرات الجريمة بايدي أجهزة الأمن على حد قول البيان.





علماء اليمن يدعون لاجتماع عاجل بين الرئيس ونائبه

صنعاء - وكالات الأنباء: دعا علماء اليمن إلى عقد اجتماع فوري بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، ونائبه علي سالم البيض لحل الأزمة السياسية في اليمن. وطالب العلماء في بيان لهم الرئيس ونائبه بتحديد موعد للاجتماع في فترة لاتتجاوز أسبوعين اعتبارا من أمس الأول على أن يعقد الاجتماع في مسجد الجند بمدينة تعز بالقرب من عدن. وأكد البيان ضرورة إنهاء الأزمة، وإبعاد القوات المسلحة عن هذه الخلافات، والانتماءات السياسية والحزبية باعتبارها ملكا للشعب تحمي استقلاله، وتصون الشرعية الدستورية.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ ديسمبر ١٩٩٢

هل دخل اليمن نفق التشطير؟

رغيد الصلح *

في اليمن اليوم تشطير واقعي ينتظر من يحوله الى انفصال دستوري. هذا ما يمكن استنتاجه من كلام بعض الزعماء اليمنيين، من زعماء الحزب الاشتراكي مثل السيد سالم صالح عضو مجلس الرئاسة اليمني الامين العام المساعد للحزب. فالسيد صالح المح في عدد من التصريحات الى ان الاجواء اليمنية الراهنة تفسح المجال امام القوى التي لم ترحب بالوحدة اليمنية اسابيعاً لكي تعيد الاوضاع الى ما قبل عام ١٩٩٠. هذا ما يمكن استنتاجه ايضاً من الاوضاع الحكومية والادارية القائمة في اليمن. فهناك، في الواقع، حكومة في صنعاء واخرى في عدن. وهناك قوات مسلحة جنوبية واخرى شمالية. ورئيسا «الشطرين» لا يتخاطبان الا عبر المذياع وشاشة التلفزيون، وبلغة هي اقرب الى لغة زعماء الاقطار المختلفة منها الى لهجة الزعماء الذين ينتمون الى بلد واحد ويتعاونون على حكمه في اطار وفاقي ائتلافي.

ان زعماء اليمن، سواء في صنعاء او عدن، لا يحبون كلمة التشطير ولا يريدون الانفصال. ولكن هناك ديناميكية انفصالية - تشطيرية مثلما انه هناك ديناميكية اندماجية. في الحالتين يمكن لهذه الديناميكية ان تصبح اقوى من نوايا الزعماء والقادة الذين يشاركون في صياغة العلاقة بين بلدين او اكثر. وهذه الديناميكية ترتبط عادة بعوامل ومؤثرات كثيرة.

من هذه العوامل والمؤثرات وجود خطر خارجي داهم يدفع النخب الحاكمة في هذه البلدان الى التفتيش عن تحالفات طويلة الامد عميقة التاثير. مثل هذا الخطر الداهم دفع تشرشل، عندما هزم هتلر الجيش الفرنسي عام ١٩٤٠، الى عرض الوحدة الفورية والاندماجية على فرنسا على رغم الفوارق الكثيرة بين البلدين. لو كان اليمنان يعانيان من خطر داهم من هذا النوع، لما كان بعيداً عن زعماء المؤتمر والاشتراكي والاصلاحي تناسي ما بينهم من الخلافات والتباينات، والسعي الى تعزيز الوحدة اليمنية، بيد ان اليمن لا يعاني اليوم من خطر من هذا النوع.

وترتبط ديناميكية الوحدة والاتصال، كما يقول بعض المختصين بمشاريع الاندماج، بوجود قوة خارجية تعمل لسبب من الاسباب، على توحيد هذه الاقطار. هذا الدور لعبته بريطانيا في السابق في الشطر الجنوبي بدءاً من مؤتمر عدن عام ١٩٥٤ عندما دعا الحاكم العام توم هيكنبوتام سلاطين ومشايخ عدن الغربية وخاطبهم قائلاً: «... انكم متفرقون، تفصلكم حدودكم ومنازعاتكم القبلية، واحياناً خصوماتكم القديمة، وببقائكم على هذا التفكك ستجدون صعوبة متزايدة في المحافظة على كيانكم الاقتصادي، ولست ادري كيف تستطيع بلادكم ان تتطور سياسياً وانتم على هذه الحال».

لجأت السلطات البريطانية الى هذه السياسة آنذاك لان مصلحتها قضت بتوحيد الجنوب فتحصينه ضد مشروع الوحدة الوطنية. اما اليوم فإنه لا توجد قوة دولية مستعدة للقيام بدور فاعل مبادر من اجل تحقيق او الحفاظ على الوحدة اليمنية. كذلك ليس هناك قوة عربية تملك من القوة والتاثير ما يسمح لها بان تلعب دور العنصر الموحد الخارجي الذي يثبت الوحدة اليمنية.

ومن المؤثرات والعوامل التي تسهم، احياناً، في اطلاق العملية الاندماجية وفي تسريعها، يشار الى دور البلد الذي يشكل القطب الجاذب او المنطقة - النواة CORE AREA التي تسير بالآخرين الى الوحدة اما بالقوة على الطريقة البسماركية او عن طريق الاقناع وتمويل الاندماج على الطريقة «الكولية»، اي طريقة هلموث كول الذي انفقت حكومته قرابة مئة بليون دولار لتمويل دمج شطري المانيا. ولربما كان الشطر الشمالي من اليمن هو الاقرب الى المنطقة - النواة من شطرها الجنوبي، وذلك اخذاً في الاعتبار المساعي التاريخية التي قام بها الشماليون من اجل تحقيق الوحدة، وكون الشمال هو الاكبر من حيث عدد السكان. لكن هذه المقومات لا تسمح للشماليين بحسم الشأن الوحدوي مع الجنوب، فصنعاء لا تتفوق تفوقاً ساحقاً على عدن في السلاح او في الثروة، ومن ثم لن يتمكن اي شطر من الشطرين من استخدام تفوقه المادي للاضطلاع بدور القطب الجاذب.

ان العامل العقائدي يمكن، احياناً، ان يكرس بلداً من البلدان كمنطقة - نواة لعملية الاندماج. هذا العامل لعب دوراً في نصرة الولايات الاميركية الشمالية، التي كانت تدعو الى تحرير الارقاء، على الولايات الجنوبية. بيد ان شطري اليمن يتساويان، تقريباً، من هذه الناحية. فلئن كانت صنعاء قد حررت البلاد من طغيان الامامة، فان عدن حررت الارض اليمنية من الحكم الاجنبي. ولئن اتت عدن الوحدة وبيدها فكرة المساواة، فان صنعاء كانت السباقة الى تلمس طريق التعددية السياسية. هكذا لا يملك الشمال جر الجنوب الى بيت الطاعة الوحدوي باسم العقيدة او المشروعية السياسية، والعكس ايضاً صحيح.

ان غياب هذه العوامل يشكل ارضاً مناسباً لاطلاق ديناميكية تشطيرية لا يسهل السيطرة عليها. وهناك احتمال كبير ان تدفع هذه الديناميكية، كما قال السيد صالح، الى الانفصال. والانفصال اليمني لن يكون انفصالاً على الطريقة التشيكوسلوفاكية. انه لن يتم سلماً، وحتى اذا تم على هذه الطريقة فانه لن يفسح في المجال لقيام علاقات جوار بين البلدين. فلا

ريب ان كلا من الفريقين، في الشمال والجنوب، سيحاول القاء مسؤولية التشطير على الفريق الآخر مع ما تنطوي عليه هذه المحاولات من مجابهات اعلامية وسياسية واقتصادية وحتى... عسكرية. ومما يرجح هذا الاحتمال صورة العلاقات السابقة بين صنعاء وعدن التي تخللتها بضعة من اكثر فصول العلاقات العربية عنفاً وتعقيداً كما شهدنا في مجابهات عامي ١٩٧٩ و١٩٨٢ او في الحوادث المؤلمة التي ذهب ضحيتها بعض القادة اليمنيين. ان هذه العلاقات تدل على ان العلاقة بين صنعاء وعدن، مثلها بين بغداد ودمشق والقاهرة والخرطوم لا تكون طبيعية الا اذا مشت تلك العواصم والاقطار على طريق وحدوي.

ان البعض قد يتصور ان هذه الديناميكية قد تتوقف عند الانفصال، اي عند فك الروابط الوحدوية بين الشمال والجنوب. ولكن هذه النظرة قد لا تكون دقيقة. فالنهج التشطيري يبدأ بضرب المركز في الدولة، ومن بعدها ياخذ الكيان الاتحادي في التآكل دون التزام بحدود معينة. فعندما تفكر كل من صنعاء وعدن في خصوصيتهما في مواجهة النهج الوحدوي، تنتقل العدوى الى غيرها من المدن والمقاطعات والمشيخات بحيث تاخذ هي الاخرى في التفتيش عن خصوصية تبيح لها رفع العلم وضرب العملة واحياء الرموز المحلية. وهكذا لا يقف التشطير على الحدود بين الشمال والجنوب، بل يلف البلاد بهمة لا تعرف الكلل حتى يتحول اليمن الى يمنات. فاذا حصل مثل هذا التفتت فإنه من الصعب ان يعرف اهل اليمن السلام والامن والسعادة.

اليمنيون في غنى عن هذه الاحتمالات الكئيبة، ومن حقهم بعد سنوات الاحتراب والتوتر الطويلة ان يتطلعوا الى ايام افضل يعاودون خلالها بناء مؤسساتهم الوحدوية والديموقراطية، ويهيئون بواسطتها قاعدة للرخاء والبحبوحة. ويتحمل الزعماء اليمنيون، في الاحزاب الثلاثة الحاكمة، المؤتمر والاشتراكي والاصلاح، مسؤولية كبيرة في التجاوب مع هذه التطلعات. فلئن كانت عملية الاندماج تتاثر، كما قلنا اعلاه، بالضغوط الخارجية او بتوافر القدرات المادية او المكانة العقائدية لدى بلد من البلدان الداخلة في هذه العملية، فإنها تتاثر ايضاً، والى حد بعيد، بولادة نخبة توحيدية متفاهمة على جملة من القيم والمبادئ المشتركة وعلى نهج متقارب في العمل والسعي لتحقيق هذه المبادئ. هذا ما تبينه اكثر التجارب الاندماجية القديمة والحديثة. فالاتحاد الاوروبي ولد على يد لفيف من الساسة الاوروبيين الذين اتفقوا على المبادئ الديموقراطية وعلى ضرورة نبذ العنف واستبعاد اسبابه في العلاقات الاوروبية.

ان التصريحات والمواقف التي تصدر عن الزعماء اليمنيين في صنعاء وعدن، تدل على أنهم لم يحققوا مثل هذا التفاهم في ما بينهم، خصوصاً عندما ياتي الامر الى وضع الوحدة موضع التطبيق وتسيير آلة الدولة. ولقد زاد الامر تعقيداً حوادث العنف التي ذهب ضحيتها بعض المحازبين في الشمال والجنوب وبخاصة من الاشتراكيين. ولسوف يتفاقم الامر اذا لم يتخذ زعماء المؤتمر والاشتراكي والاصلاح مبادرة تاريخية وعاجلة في استئناف الحوار الصريح حول القضايا الرئيسية التي تعاني منها الدولة اليمنية. وربما كان في مقدمها الاتفاق على آليات العمل المشترك مثل توزيع السلطات بين المسؤولين، والسهر على ضبط الامن وردع الجماعات التي تمارس اعمال العنف السياسي، والنهوض بالمؤسسات الديموقراطية والعمل من خلالها ووفقاً لقواعد العمل فيها.

---

* كاتب وباحث لبناني.

هل يصير يمن ١٩٩٤ لبنان ١٩٧٤

عبدالحسن الامين يحذّر من الأسوأ، لأن علامات رآها في لبنان قبل عشرين عاماً، تتكرر اليوم في اليمن.

الكلّ في اليمن يتحدث عن ضرورة الحوار، ولكن الكل يمارس حوار الآخر مع الآخر، بينما الاستعدادات والتحشيدات جارية لخدمة ما هو ضد الحوار تماماً. فيمن ٩٤ فيه الكثير من الاشارات التي تشبه اشارات لبنان ٧٤: ذلك العام الذي كان مقدمة لحرب اهلية انفجرت في الوقت الذي كان الجميع يحذر منها بالكلام ويحشد قواه استعداداً لها بالفعل.

فمن المعروف ان الوحدة التي اعلنت في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ جاءت بعد سلسلة من الصراعات الدموية التي اجتاحت كل شطر على حدة، وكان الوحدة في هذا المجال جاءت حصيلة هروب كل شطر من حربه الاهلية الخاصة.

والبعض يرى ان التحركات العسكرية القائمة على قدم وساق، لن تكون، في حال دفعها للامور الى لحظة الانفجار، مجرد عودة الى قيام الدولتين السابقتين على الوحدة، بل ان الانشطارات قد تحدث داخل كل يمن والحدود لن ترسمها انقسامات ايديولوجية او حزبية فقط، بل ستتداخل في رسمها خريطة قبلية، بل ربما مذهبية، عدا عن خريطة التوزع الجغرافي والحدود المتداخلة مع الجوار.

والمواجهة على السطح تبرز بين موقفين لكل سياقه ومنطقه. فإعلام الحزب الاشتراكي الذي يرأسه نائب الرئيس علي سالم البيض يركز على ضرورة بناء الدولة الحديثة، دولة المؤسسات والقانون، ويعرّض بقبلية السلطة في الشمال وعشائرية الممارسة التي تحول رئيس الدولة الى مجرد شيخ قبيلة يحكم ويصدر الاوامر. ومن هنا جاءت العبارة الشهيرة التي اطلقها علي سالم البيض قائلاً ان الوحدة محكومة من قبل جمهورية «مرو» اشارة الى الكلمة التي يفتتح بها الرئيس علي صالح قراراته وتعليماته المتسمة بالطابع الفردي، بما يلغي عمل المؤسسات والصلاحيات التي تحددها القوانين.

وبدوره يذهب حزب المؤتمر الشعبي على لسان رئيسه ورئيس البلاد علي صالح الى تفسير آخر حين يقول «هناك اليوم تجار سياسة لا يمكنهم الظهور على المسرح السياسي الا في ظل الازمات والتوترات». وهذا تعريض بسالم البيض نفسه، اذ يرى علي صالح ان الانتخابات الديموقراطية اعطته وحزبه السلطة في البلاد، وهذا ما يرفض الاعتراف به البيض وحزبه.

والحوار يفترض به ان يفصل بين برامج ونقاط تعددت، لكن مجرد استعراضها، فضلاً عن البحث فيها والخلوص الى رأي حولها، يستغرق المدة الزمنية المخصصة للحوار. فالحزب الاشتراكي تقدم للجنة الحوار بمذكرة تتضمن ١٨ نقطة. فرد عليها حزب المؤتمر الشعبي بإدراج ٢٢ نقطة في مذكرته، ولم يترك التكتل الوطني للمعارضة الفرصة تفوته قبل ان يتقدم بنقاطه الـ ١٦.

ولجنة الحوار الوطني تجربة لم يسبق فشلها في لبنان فقط بل ايضاً في الجزائر، حيث كان «الحوار الفعلي» يستمر بصورة

اخرى كما هي الحال الآن في اليمن، اذ يمضي في ظل تحريك القطعات العسكرية وتخزين الأسلحة المفرغة في الموانئ القريبة والبعيدة. بل وصل الامر الى الحوار عبر الحواجز العسكرية التي تتعرض لهذا المسؤول او ذاك ثم تعتذر للخطأ الذي وقع. هذا عدا عن عملية افتيال هنا واطلاق نار هناك. واذا كان اللبنانيون قد خزنوا السلاح باسم المقاومة، ومقاومة المقاومة، وبذلك تشكلت الميليشيات، فإن المدن اليمنية كما يصفها علي سالم البيض في احد تصريحاته هي عبارة عن ثكنات مسلحة. وأما علي صالح فيقول ان حمل السلاح عادة يمنية، وهناك الكثير من الثارات. ولا ينسى آخرون ان يذكروا ان في اليمن الآن ما لا يقل عن خمسة جيوش «نظامية» الى جانب ميليشيات القبائل ومسلحيها.

ثم ان الازمة اليمنية، في مظهرها الراهن بعد اعتكاف علي سالم البيض في عدن منذ آب (اغسطس) الماضي، تتكرس على أنها ازمة بين شخصي الرئيس ونائبه. وعلى ذلك تحركت الوساطات يمنية وعربية على خط عدن وصنعاء من دون جدوى، وصدرت تصريحات تصرّ على ان لا حل من دون لقاء العليين، وتعدى الامر ذلك الى دعوة سالم البيض الى استقالته وعلي صالح، وإفساح المجال أمام آخرين لقيادة دولة الوحدة. لكن الاستقالة، مثل اللقاء الثنائي، على استعصاء حصولها، لن تؤدي بالضرورة الى الحل المطلوب.

وبين هذا وذاك من «الحلول» يظل يمن ٩٤ أشبه ما يكون بلبنان ٧٤.

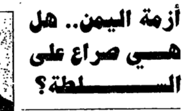
عبدالحسن الامين



المصدر : الحرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٣

محطات



أزمة اليمن.. هل هي صراع على السلطة؟



محمد طه

هل ما يحدث في اليمن الآن هو مجرد اختلافات في وجهات النظر من اجل الصالح العام للشعب اليمني؟

ام ما يحدث في اليمن الآن هو صراع غير معلق على السلطة؟

المتفائلون بالوحدة اليمنية يؤكدون ان ما يدور الآن في اليمن هو مجرد اختلافات في وجهات النظر تريد ان تصل بالتجربة الوحدوية بين الشطرين إلى بر الامان.. كما انها تريد ان تضمن سلامة التجربة وفق ضمانات شعبية تحميها من اية نكسات او تقلبات.

أما الذين يقلبون الامر على كافة جوانبه ويقارنون التجربة اليمنية بتجارب مماثلة في الوحدة وقعت في العالم في الماضي والحاضر كالتجربة السورية المصرية او التجربة الالمانية فيؤكدون ان ما يحدث في اليمن هو بالتاكيد صراع خفى على السلطة.. حيث لا يريد طرف ان يتنازل من اجل طرف آخر.

وهم يؤكدون ايضا انه كان لابد ومن الطبيعي ان تأتي الوحدة اليمنية بعد استكمال دراسة كل مقوماتها دراسة متانية تضع في اعتباراتها كافة وجهات النظر وكافة الاحتمالات والعقبات التى يمكن ان تواجهها.

وكان لابد ايضا وهو الامر الاهم عند استكمال كل مقومات الوحدة ان يتنازل طرف من القيادتين للطرف الاخرة. لا ان يتربص طرف للطرف الآخر.

او ان يتنازل الطرفان المؤسسان للوحدة لطرف ثالث يتم اختياره وفق انتخابات حرة.

ولكن الحادث الآن ان طرفي القيادة اليمنية يمسكان بطرفي العصا.. وكل منهما يجذب لعله يفلح في الاستحواذ على العصا بكاملها.

ويأتي هذا الشد وهذا الجذب تحت مسميات عديدة منها تسمية (ضمان نجاح التجربة) ومنها (الحقوق الشرعية لكل طرف.. ومنها مراعاة مصالح الشعب اليمني.. وغيرها من المسميات التي ادت إلى تفاقم المشاكل.. ان المراقبين يؤكدون ان حل ازمة اليمن في يد القيادات اليمنية وليست في يد أحد آخر.



المصدر : الأهرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٣

صالح والبيض يلتقيان بعمان الأسبوع المقبل

صنعاء - أبو ظبي - وكالات الأنباء: ذكر مسئولون أردنيــون أمس أن الوســاطة الأردنيــة نجــحت فى تحديد موعد لاجتماع الرئيس اليمنى على عبد الله صالح، ونائبه على سالم البيض فى عمان الأسبوع القادم.فى الوقت نفسه عقدت اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصى الحقائق حول الأزمة السياسية اجتماعا مشتركا مؤخرا مع لجنة الحكومة، وقد تم التاكيد خلال الاجتماع على وقف تداعيات الأزمة وفصل العمل السياسى عن العمل الحزبى على مستوى الحوارات الرامية لإنهاء الأزمة.



المصدر : الخليج القطرية
التاريخ : ٢٦/١٢/١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلال استقبال علماء الدين

صالح يؤكد استعداده للقاء البيض في اي مكان باليمن

اكد الرئيس علي عبدالله صالح استعداده للالتقاء مع نائبه علي سالم البيض في تعز او عدن او المكلا او اية منطقة من الارض اليمنية متمنيا ان يكون لقاء خير يسهم في تقريب وجهات النظر والخروج من الازمة التي تواجهها البلاد.

واوضح صالح خلال استقباله امس لعدد من علماء الاسلام في اليمن انه يفضل لقاء البيض يوم ٢٧ رجب في ذكرى الاسراء والمعراج (الموافق ٩ يناير المقبل) معربا عن امله بان يوافق البيض على هذا الموعد.

ووعد الرئيس اليمني العلماء بالالتزام بوحدة الصف والكلمة وتغليب المصلحة العليا للوطن والشعب.

ونوه بان الشعب اليمني حقق عملا عظيما بالوحدة.. وقال انه «عار علينا ان تبقى في السلطة اذا ما سمحنا للامور بان تعود الى ما قبل يوم ٢٢ مايو عام ١٩٩٠» وهو تاريخ وحدة شطري اليمن.

واوضح صالح انه وافق على النقاط الثماني عشرة التي قدمها الحزب الاشتراكي بزعامة البيض، وذلك من اجل ايجاد حل للمشكلة وصيانة الوحدة والخروج بالبلاد من الاوضاع الراهنة.

وقد قدم العلماء خلال استقبال الرئيس اليمني لهم البيان الذي اصدروه يوم امس الاول في ختام مؤتمرهم الذي استغرق ثلاثة ايام ويتضمن رؤيتهم للتطورات الداخلية الجارية حاليا وسبل الخروج من الازمة الراهنة.

وطالب العلماء في البيان بعقد لقاء بين الرئيس اليمني ونائبه خلال ١٥ يوما في الجامع الكبير بمحافظة تعز والذي بناه الصحابي معاذ بن جبل.

من جهة اخرى، قال بيان للمركز الاعلامي للحزب الاشتراكي امس، ان اللواء العشرين في الجيش اليمني احتجز شاحنة تحمل ذخيرة كانت في طريقها من صنعاء الى المحافظات الجنوبية امس الاول (الجمعة).

واضاف البيان ان قيادة اللواء اشتبهت بالشاحنة التي كانت تحمل ١٥٥ كيسا من القمح وعند خضوعها للتفتيش وجد العسكريون في اللواء ان الشاحنة تحمل تحت اكياس القمح مايزيد على ٢٥٥ صندوقا للذخيرة كانت متجهة الى لواء العمالقة المتمركز في محافظة «ابين» جنوب اليمن الامر الذي ادى الى احتجاز الشاحنة مع حمولتها.

واشار البيان الى ان ارسال الشاحنات التي تحمل الاسلحة والذخائر الى المناطق الجنوبية والشرقية لليمن او المناطق المتاخمة لهما يشكل خرقا للقرارات التي اصدرها الرئيس صالح القائد الاعلى للقوات المسلحة بعدم نقل وشحن الاسلحة والذخائر من منطقة الى اخرى للمساعدة في توفير الاجواء الملائمة لحل الازمة السياسية اليمنية.

في عمان، يستعد عدد من الاحزاب الاردنية للقيام بمبادرة مصالحة في اليمن. وقد عقد ممثلو ١٣ حزبا اجتماعا الليلة قبل الماضية لوضع هذه المبادرة موضع التنفيذ وبحث الاوضاع السائدة في اليمن.

وذكرت صحيفة «الدستور» امس ان هذه الاحزاب التي لم تورد اسماءها شكلت لجنة تحضيرية هدفها القيام باتصالات مكثفة مع الجهات الرسمية والاحزاب السياسية في اليمن تمهيدا لسفر وفد حزبي اردني الى صنعاء وعدن خلال الاسبوع الحالي للتباحث حول الازمة الناشبة بين الرئيس ونائبه.

وعلى الصعيد نفسه يقوم وفد برلماني اردني قريبا بزيارة لصنعاء وعدن في اطار الجهود الاردنية للمصالحة اليمنية، وابدى الاردن اهتماما متزايدا بما يجري في اليمن... واوفد ملك الاردن اكثر من مرة رئيس ديوانه ومسؤولين آخرين مع رسائل الى الرئيس صالح ونائبه البيض.. في مهمة للتوسط لحل الخلاف بينهما.

(وكالات)

٠٤٠١٨٧



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

الدولية

التاريخ : ٢٦ ديسمبر ١٩٩٣

الاشتراكي اليمني يعلن ضبط أسلحة مهربة من صنعاء إلى أبين

صالح يدعو البيض للقاء في 9 يناير

عدن: من لطفي شطارة

دعا الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أمس نائبه علي سالم البيض إلى لقاء في التاسع من يناير (كانون الثاني) المقبل لبحث الأزمة اليمنية ومعالجة أسبابها. وذكر الرئيس صالح أنه مستعد للقاء البيض «في أي منطقة أو مدينة يمنية سواء كانت عدن أو تعز». وأعرب عن أمله في أن يؤدي هذا اللقاء - إذا وافق عليه البيض - إلى تقريب وجهات النظر والخروج من الأزمة التي تواجهها البلاد.

وقال الرئيس صالح لجمع من علماء الدين في اليمن الذين التقاهم أمس إنه «عار علينا أن نبقى في السلطة إذا ما عادت الأمور إلى ما قبل 22 مايو (أيار) 1990».ودعا إلى أن يكون يوم 9 يناير المقبل موعداً للقائه مع البيض والذي سيصادف الاحتفال بمناسبة يوم الإسراء والمعراج.

ولم يصدر أي رد فعل رسمي من جانب الاشتراكي على دعوة الرئيس صالح للقاء مع البيض في حوار مباشر ومفتوح. ولكنه يتوقع أن يشترط الحزب الاشتراكي لتحقيق هذا اللقاء تحقيق نتائج مقبولة، على صعيد الحوار السياسي الذي يجري في العاصمة صنعاء.

على صعيد آخر احتجز اللواء العشرون في مركز «مكيراس» بمحافظة أبين مساء أمس شاحنة محملة بالذخيرة وهي في طريقها من صنعاء إلى المحافظات الجنوبية.وقال بيان للحزب الاشتراكي اليمني إن الشاحنة كانت تحمل 155 كيساً من القمح خبئت تحتها كميات من الذخائر بلغت أكثر من 255 صندوق ذخيرة. وقال سائق الشاحنة لدى استجوابه إنه ينقلها إلى معسكر «لواء العمالقة» (شمالي) الموجود في محافظة أبين (الجنوبية). وقد احتجز الجنود الشاحنة وأودعوها المعسكر.

واعتبر الاشتراكي هذه الخطوة انها «محاولة لتعكير أجواء الحوار لحل الأزمة الراهنة وتمثل خرقاً فاضحاً للقرارات التي اتخذها الرئيس علي عبد الله صالح قبل يومين والتي تقضي بعدم نقل أو تحريك للقوات والأسلحة أو اية استحداثات عسكرية اخرى».وقال بيان الاشتراكي: إن الكشف عن الأسلحة ومواصلة تهريبها إلى المحافظات الجنوبية يؤكد أن النوايا الحسنة غير متوفرة كما أن عدداً من الأوساط السياسية تنظر إلى هذه القضية بخوف وقلق عميقين لأنها تظهر أن خيار القوة هو الخيار الوحيد للذين يرسلون التعزيزات والأسلحة والذخائر مع اكياس القمح.

كما ندد البيان بالطرف الآخر (الشعبي) الذي دعا إلى وضع ضوابط وقيود في وجه المراسلين للصحف الخارجية واعتبر ذلك حاجزاً أمام تدفق المعلومات للرأي العام.



المصدر : القبس الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٣

صالح يعرض الاجتماع بالبيض في عدن

صنعاء - وكالات - اكد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح على استعداده لعقد حوار ولقاء مع نائبه علي سالم البيض سواء في تعز او عدن او المكلا او اي مكان من الارض اليمنية وذلك من اجل التغلب على الازمة السياسية في اليمن.

صرح بذلك الرئيس صالح في لقاء عقده امس مع اصحاب الفضيلة العلماء الذين شاركوا في ملتقى العلماء الذي عقد مؤخرا في صنعاء.

واضاف يقول: «نفضل ان يكون موعد اللقاء يوم السابع والعشرين من شهر رجب «ذكرى الاسراء والمعراج» ونتمنى ان الاخ علي سالم البيض يستجيب لهذا الموعد.

وكان ملتقى العلماء قد اصدر بيانا في ختامه يتضمن رؤية العلماء في التطورات الجارية على الساحة اليمنية واقتراحهم باجراء لقاء فوري مباشر بين صالح والبيض في تعز في موعد لا يتجاوز نصف شهر ويكون العلماء معهما هناك.

وذكرت وكالة الانباء اليمنية التي اوردت النبأ ان الرئيس صالح اوضح خلال اللقاء ان الحوار هو السبيل الامثل الذي يمكن ان يعزز الثقة والتفاهم ويعمق مشاعر الود ويكفل التغلب على كل المشاكل مهما كانت.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٦/١٢/١٩٩٣

وساطة برلمانية وحزبية أردنية قريباً

علي صالح مستعد للالتقاء مع البيض

ويقترح «٢٧» رجب موعداً في أي مكان باليمن



المصدر : العرب

التاريخ : ٢٦/١٢/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولم يعد احد مقتنعا الآن بكل المبررات التي تسوقها الاطراف المتصارعة في اليمن.. والدليل انه وبعد اتمام الوحدة الالمانية لم يعد احد يتحدث الآن عن المانيا الشرقية او المانبا الغربية بل الجميع يتحدث عن المانيا الموحدة التي ذابت بشطريها ذوبانا طبيعيا.. ولم نعد نسمع عن ما يسمى بقيادات الشطر الغربي او قيادات الشطر الشرقي.. هناك المانيا الواحدة.. وشعب الماني واحد.

اما ان يظل الوضع كما كان عليه في السابق ونقرأ عن تصريحات واحتجاجات للرئيس اليمني يرد عليها نائب الرئيس.. وان هناك قوائم لشروط ونقاط لا يمكن التنازل عنها.. فهذا ما يدعو الجميع لان يؤكدوا ان ما يحدث في اليمن ليس له علاقة بموضوع الوحدة من عدمها.. او بموضوع مصلحة الشعب اليمني ولكن ما يحدث هو بالفعل صراع غير معلن على السلطة.

لابد للوحدة حتى تكتمل اركانها من قيادة واحدة ينطوي تحتها الجميع ويرضى بها الشعب اليمني.. وان تذوب الفوارق وان ينصهر الكيانان في كيان واحد ويصبح لليمن قيادة واحدة تضع مصالح الشعب فوق كل المصالح الشخصية.

الجميع مع الوحدة اليمنية.. وكلنا يتمنى ان تلتئم الجراح ليعود اليمن كما كان سعيدا..



المصدر : العرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/١٢/١٩٩٣

صنعاء ـ وكالات ـ أكد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح استعداده للالتقاء مع نائبه علي سالم البيض في تعز أو عدن أو المكلا أو أية منطقة من الارض اليمنية.. متمنيا أن يكون لقاء خير يسهم في تقريب وجهات النظر والخروج من الازمة التى نواجهها البلاد.

وأوضح الرئيس علي صالح خلال استقباله أمس لعلماء الاسلام في اليمن أنه يفضل لقاءه مع البيض يوم السابع والعشرين من رجب في ذكرى الاسراء والمعراج (الموافق ليوم ٩ يناير المقبل).. معربا عن أمله في أن يوافق البيض على هذا الموعد.

في غضون ذلك يستعدوفد من الأحزاب الاردنية وكذلك وفد برلماني أردني للتوجه إلى اليمن بمبادرة للمصالحة.

ووعد الرئيس اليمني العلماء بالالتزام بوحدة الصف والكلمة وتغليب المصلحة العليا للوطن والشعب.

ونوه بأن الشعب اليمني حقق عملا عظيما بالوحدة.. وقال أنه عار علينا أن نبقى في السلطة إذا ما سمحنا للامور بأن تعود الى ما قبل يوم ٢٢ مايو عام ١٩٩٠ وهو تاريخ وحدة شطري اليمن.

واوضح الرئيس علي عبدالله صالح انه وافق على النقاط الثماني عشرة التي قدمها الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه علي سالم البيض وذلك من أجل إيجاد حل للمشكلة وصيانة الوحدة والخروج بالبلاد من الأوضاع الراهنة.

وقد قدم العلماء خلال استقبال الرئيس اليمني لهم البيان الذي أصدروه يوم الخميس الماضي في ختام مؤتمرهم الذي استغرق ثلاثة أيام ويتضمن رؤيتهم للتطورات الداخلية الجارية حاليا وسبل الخروج من الأزمة الراهنة.

وطالب العلماء في البيان بعقد لقاء بين الرئيس اليمني ونائبه خلال ١٥ يوما في الجامع الكبير بمحافظة تعز والذي بناه الصحابي معاذ بن جبل.

وفي عمان يستعد عدد من الاحزاب الاردنية للقيام بمبادرة تهدف إلى مصالحة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض.

وعقد ممثلو ١٣ حزبا أردنيا اجتماعا أمس الاول لوضع هذه المبادرة موضع التنفيذ وبحث الأوضاع السائدة في اليمن.

وذكرت صحيفة أردنية أمس أن هذه الأحزاب التى لم تورد أسماءها شكلت لجنة تحضيرية هدفها القيام باتصالات مكثفة مع الجهات الرسمية والاحزاب السياسية في اليمن تمهيدا لسفر وفد حزبي أردني إلى صنعاء وعدن خلال الاسبوع الحالي للتباحث حول الأزمة الناشبة بين الرئيس ونائبه.

وعلى الصعيد نفسه يقوم وفد برلماني أردني قريبا بزيارة لصنعاء وعدن في اطار الجهود الاردنية للمصالحة اليمنية.

وأبدى الاردن اهتماما متزايدا بما يجري في اليمن.. وأوفد العاهل الاردني الملك حسين أكثر من مرة رئيس الديوان الملكي ومسؤولين آخرين برسائل إلى الرئيس صالح ونائبه البيض.. في مهمة للتوسط لحل الخلاف بينهما.

انطلاقة متعثرة لأول برلمان يمني وحدوي

«الأقليه» ترفض «الاكثريه» وتطالب بالتحكيم الوطني خارج المجلس

- تدريبات نيابية ومواكب حراسة والكومبيوتر يساهم في التسويات

تحقيق بقلم فيصل جلّول

عندما توجّه نائبٌ من «تجمع الاصلاح» الى منصة مجلس النواب لابداء رأيه في مشروع قانون يتعلق بتنظيم الدخول الى الكليات العسكرية، ذكّره رئيس المجلس الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر بضرورة التقيد بالوقت المخصص للكلام وبعدم الخروج على الموضوع.

بدأ النائب كلامه بالحديث عن المشروع وحاول الاستطراد مراراً في شرح وجهة نظره وفي كل مرة كان الشيخ الاحمر يذكّره بـ «عدم الخروج عن الموضوع» الأمر الذي دفع النائب الى جمع أوراقه ومخاطبة المجلس بقوله: «اذا حكينا وقلنا ما نريد تقولون خرجنا عن الموضوع. أخرجنا الله واياكم الى جهنم» ثم اضاف: «نحن محمّلون بالكفر من زمان». علا الضحك في المجلس وصدرت تعليقات من هنا وهناك لمداعبة المتكلم الذي أراد ان يبادل زملاءه بمثلها لكن الاحمر تدخل فوراً وأقفل ضابط الميكروفون الذي يتيح الكلام المسموع فعاد النائب الى مقعده وسط ضجيج النواب.

لا يختلف هذا المشهد عن مشاهد مماثلة تدور عادة في مجالس النواب الحرة في دول ديموقراطية معروفة او في دول اختارت نظام الحكم الديموقراطي لتوّها. ولا يختلف تنظيم مجلس النواب اليمني وهيئته الداخلية عن تنظيم المجالس النيابية المألوفة. الاختلاف الوحيد يكمن في حداثة التجربة. لكن ما هو هذا المجلس الأول من نوعه في منطقته؟

قاعة كبيرة واسعة الارجاء تضم اكثر من ٢١٠ مقاعد تتسع في الخلف وتضيق في مواجهة منصة الرئاسة المرتفعة بتواضع في مواجهة ممثلي الشعب الذين انتخبوا في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي لتمثيل اليمن في أول برلمان وحدوي.

وتخترق مقاعد النواب ممرات تتدرج في ارتفاع معتدل، فرشت بقطع من السجاد الاحمر حديثة ومستطيلة الشكل. المقاعد الخشبية بلا مبالغة وقد ثبتت امام النواب ميكروفونات صغيرة تنتمي الى جيل تكنولوجي معمّر.

شرفات المجلس مزينة بمشربيات يمنية ملوّنة. أما الستائر المتواضعة فقد اختيرت من اللون البني الذي يتلاءم الى حد التطابق مع لون المقاعد لكن تصعب مزاوجته مع السجاد الاحمر. ولعل مجمل هذه التفاصيل لا يحتل وزناً كبيراً في مشاغل رئاسة المجلس التي تشرف باعتزاز على المشهد النيابي.

منصة الرئاسة ذات المقاعد الستة التي يرتفع وسطها مقعد الرئيس قليلاً، لا تختلف عن مقاعد النواب شكلاً وأثاثاً، ويميّزها وجود كومبيوتر صغير يتيح للرئاسة تنظيم العمل بطريقة حديثة. اما هدية «الشعب الاميركي» للمجلس النيابي اليمني فهي لوحة مستطيلة من «النيون» تحتوي على لائحة مضاءة بأسماء نواب المجلس دون الاشارة الى انتماءاتهم السياسية باعتبار ان النائب يفوز بمقعد حزبي لكنه «يمثل الشعب كله وليس فئة واحدة» على حد تعبير الرئيس عبدالله بن حسين الأحمر.

وتضاء اللوحة وفق عدد الاصوات في حالات الاقتراع على مشروع قانون، ويستخدم الكومبيوتر في فرز الاصوات وفي ايصال التيار الكهربائي الى مذياع النواب، ما يتيح لرئيس المجلس التحكم بوسائل السيطرة التكنولوجية على الكلام والتدخل بهدوء من خلال الضغط على الازرار كلما بدا له ذلك ضرورياً لحسن سير النقاش. اما اذا اصيب الكومبيوتر بعطل وتعذّر اصلاحه فوراً، فيمكن الرجوع الى الوسائل التقليدية في تنظيم الكلام مما يعني ان «الكومبيوتر» ليس حاسماً في حياة المجلس اليومية.

برلمان ديموقراطي حديث في اطار اسلامي. والأدلة كثيرة بنظر بعض النواب الذين يلفتون الى الشعار الكبير المعلق في صدر القاعة «وأمرهم شورى بينهم». ويرى نواب ينتمون الى تيار «الاصلاح» الاسلامي ان الكتل النيابية كلها، بما في ذلك الكتلة «الاشتراكية» أجمعت على اعتبار «الشريعة الاسلامية» مصدراً لكل التشريعات القانونية في اليمن. وأخيراً يلفت هؤلاء الانتباه الى ان مجموع النواب ينتمون الى الدين الاسلامي.

شرفة واحدة صغيرة ضيقة خصصت للصحافيين والضيوف، تطل على القاعة



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ... ١٩٩٣

وتسمح بمتابعة المداولات بوضوح، وعندما يقرر المجلس عقد جلسات مغلقة يُطلب الى رجال الشرطة اخلاء هذا المكان من الضيوف، اما التدخين فهو ممنوع في قاعة البرلمان ولا يستثنى من المنع أحد.

لدى القاء النظرة الأولى على نواب المجلس تشعر انهم جاؤوا الى المكان من الشوارع المجاورة، فالمظهر العام لممثلي الشعب اليمني ليس مميزاً. البعض يرتدي ملابس تقليدية محلية وأقلية ترتدي البزات الحديثة الأوروبية. وبالرغم من اعتراض الحزب الاشتراكي على «الجنبية» لم تمنع من الدخول الى القاعة مع حامليها الذين يؤكدون انها ليست سلاحاً بقدر ما تشكل جزءاً اساسياً من اللباس التقليدي ومن العادات اليمنية الموروثة والتي تحظى باحترام واسع في البلاد، خصوصاً ان العديد من القيود الخطيرة تجعل استخدام الجنبية كسلاح امراً نادر الوقوع.

مواكب الابناء

وإذا كان من العسير ايجاد سلاح فردي في قاعة المجلس، فان البحث عن السلاح لا يحتاج الى جهد كبير، يكفي فقط اجتياز العتبة الخارجية لقاعة الجلسات. في باحة المجلس الغربية وأمام مدخل الكافيتيريا، تبدأ بالظهور مجموعات مسلحة ترافق عادة النواب المميزين.

ولعل اكبرها حجماً وحدات المرافقة التابعة لأصغر نائبين سناً في المجلس وهما الشيخ حميد بن عبدالله بن حسين الأحمر (٢٥ سنة) والشيخ محمد بن ناجي الشايف (٣٠ سنة)، فالأول نجل زعيم قبائل حاشد والثاني نجل احد اكبر زعماء بكيل وللذين لا يعرفون اليمن فان ائتلاف حاشد وائتلاف بكيل يمثلان القسم الاكبر من سكان المحافظات الشمالية والوسطى، لكن لماذا المرافقة المسلحة الكثيفة؟

«الولد حميد» كما يسميه الشيخ عبدالله الاحمر تعرض لمحاولة اغتيال غداة الانتخابات في مدينة حجة، واتهم الاحمر يومها عناصر من الحزب الاشتراكي ينتمون الى قبيلة حاشد ايضاً، بتدبير المحاولة، منذ ذلك الحين والشيخ الاحمر الابن أو «الولد حميد» يتنقل برفقة جيش صغير من الحراس والمرافقين.

كلما كبرت مرافقة ابن الاحمر، كلما استدعى ذلك تعزيز مرافقة ابن الشايف ليس خوفاً، في الحالة الاخيرة، وإنما بدافع الجاه والموقع الاجتماعي. ويؤكد احد زعماء الحزب الاشتراكي ممن يعتقدون ان التركيبة هي «مصيبة المصائب» في اليمن، ان التنافس في المرافقة المسلحة بين الشيخين كاد ان يؤدي مراراً الى مواجهات استدركت في اللحظات الاخيرة. وللشيخ الاحمر الأب رد على ذلك فهو يقول: «لا لوم على الاجانب الذين ينظرون الى قبائل اليمن بوصفها قبائل همجية وشبيهة بقبائل مجاهل افريقيا، فهم (أي الاجانب) لا يعرفون اليمن، لكن اللوم على اليمنيين الذين يقولون مثل هذا الكلام مع علمهم التام ان كل ابناء اليمن ينتمون الى القبائل التي اظهرت قدرة دائمة على التطور والتقدم والانخراط في المشاريع الوطنية الكبرى».

الا يعتمد النواب الاشتراكيون مرافقين مسلحين؟ «نحن مجبرون على اعتماد هذا الاسلوب نظراً لعمليات الاغتيال العديدة التي تعرضت لها عناصر من الحزب» يقول الزعيم الاشتراكي قبلّ ان يضيف «لكن مرافقينا من رجال الشرطة». يبقى القول ان رجال الشرطة ليسوا منفصلين عن المجتمع وقبائله ومناطقه بطبيعة الحال، ما يعني ان المرافقين من كلا الطرفين «شرطة» محلية جداً سواء ارتدى افرادها اللباس الرسمي ام اليومي!

ما تبقى من نواب المجلس يتفاوت عدد العناصر المرافقة لهم بتفاوت مواقعهم الاجتماعية والسياسية. والحد الادنى يبدأ من مرافق واحد ويصل احياناً الى سيارتين او ثلاث من طراز «صالون» أو «ليلى علوي».

ولعل من حسن حظ اليمنيين ان نوابهم لا ينتمون كلهم الى فئة كبار الوجهاء، سواء اكانت الوجاهة قبلية او مناطقية او دينية او حزبية، ليس لأسباب عملية فحسب وإنما لتعذر ايواء عدد اكبر من السيارات في باحة المجلس الخارجية الضيقة، التي تغص بالسيارات الفاخرة بالمقاييس اليمنية، وهنا ربما امكن تسجيل اكبر نسبة من الآليات في الكلم المربع الواحد.

راتب النائب: ٢٠٠ دولار

بالقياس الى رواتبهم، لا يمكن اعتبار نواب الشعب اليمني فئة مميزة، ذلك ان متوسط الراتب للنائب الواحد يصل الى ١٢ الف ريال (الدولار الواحد يساوي ٦٠ ريالاً) اي ما يعادل ٢٠٠ دولار شهرياً، وتنوي مجموعة من النواب التقدم بمشروع قانون لرفع الراتب الى ٥٠ الف ريال اي حوالي ٩٠٠ دولار شهرياً وهو مبلغ يقل في حال اعتماده بست مرات عن راتب النائب





في البرلمان الفرنسي. تجدر الاشارة هنا الى ان الحد الادنى للأجور يقل عن ١٠٠ دولار في صنعاء اليوم.

بالرغم من ضآلة رواتبهم لا يشكو نواب الشعب اليمني من الفاقة، فهم يحتفون بضيوفهم، خصوصاً الغرباء منهم، بكرم مفرط يتناسب مع التقاليد المحلية. لكن الضيافة في كافيتيريا المجلس الحديثة التجهيز شديدة التواضع. في الكافيتيريا يجلس النواب مع مرافقيهم المسلحين يتبادلون الاحاديث والدعابات السياسية بطريقة لا تعكس حدّة الازمة السياسية التي تعيشها البلاد. وهم لا

يتكتلون جماعا بحسب انتماءاتهم الحزبية. ولفرط مزاحهم مع بعضهم البعض تكاد لا تصدق انهم يقفون على حافة قطيعة سياسية.

نسأل نائباً من كتلة «الاصلاح» كان يتحادث بودّ مع نائب اشتراكي، عن احتمال تفاهمهما خارج العوامل الايديولوجية الفاصلة بينهما فيقول انه لا توجد مشكلة على هذا الصعيد لأن الحزب الاشتراكي تخلى عن الماركسية وانه وافق على اعتبار الشريعة الاسلامية مصدراً لكل التشريعات في البلد. والنائب الاشتراكي لا ينفي ما ورد على لسان زميله لكنه يلفت النظر الى ان حزبه بات يعطي الأولوية للعدالة الاجتماعية وانه لا يصر اليوم على الاشتراكية ويعطي الأهمية الأولى للقضايا اليمنية الوطنية.

«الشريعة مصدر القوانين» ليست الاشارة الوحيدة على التغيرات التي طرات على نظرة الاشتراكيين للعمل السياسي في اليمن، فقد امكننا ملاحظة ان نائبتين من الحزب الاشتراكي ترتديان في قاعة المجلس ثياباً نسائية تراعي الاصول الاسلامية ولا يظهر منها سوى الوجه وفي ذلك استجابة لشروط الزي النسائي التي يعتمدها البرلمان اليمني.

ودّ... وخلافات

بقدر ما تبدو العلاقات الشخصية بين النواب، ودّية ولا تكتنفها شوائب ظاهرة، بقدر ما تظهر الخلافات عميقة وجدية كلما اقترب النقاش من المسائل الأساسية.

في جلسة ذلك اليوم كان النواب يناقشون مشروعاً عادياً في ظل الازمة السياسية الطاغية في البلاد. يمكن اختصار المشروع بالسؤال التالي: من يحق له الدخول الى الكليات العسكرية؟ النواب الذين اجابوا عن السؤال ينتمون الى كتل حزبية متصارعة.

كان نواب «المؤتمر الشعبي العام» يدافعون عن حق كل يمني بالدخول الى الكليات دون حصر الدخول باعتبارات حزبية او مناطقية او طائفية. وكانوا يؤكدون انه لا بد من توافر شروط تتعلق بكفاءة المرشحين واهليتهم اكثر من أي شيء آخر. ويعتبر نواب «المؤتمر» أن اعتماد قاعدة الكفاءة يتيح التخلص من النزعات الضيقة وبالتالي بناء مؤسسة الجيش على قاعدة وطنية خصوصاً أن خريجي الكليات العسكرية في السنوات المقبلة سينتمون الى «الجيش الوطني الوحدوي» ولأن «المناطقية قتلتنا في اليمن وهي تمارس في كل مرافق الدولة ويكذب من يقول غير ذلك» على حد تعبير احد النواب المتحمسين للمشروع.

في ردهم على المشروع اختار نواب الحزب الاشتراكي تقديم ملاحظات حول الكليات العسكرية وحول شكل النقاش «كيف يناقش المشروع في غياب المسؤولين عن وزارة الدفاع»

على حد تعبير احد النواب الذي طالب باصلاح الكليات واعتماد وسائل حديثة في التدريب لأن بعض المنتسبين يخرجون «مكسرين وعوران ولا يجوز ان يُدربهم رفاقهم الأقدم منهم». واعترض نواب الحزب على «سوء التوزيع في المرشحين» وطالبوا بـ «عدالة التوزيع» التي تقضي على «المناطقية والطائفية» على حد تعبيرهم.

مشكلة الأكثرية العددية

مشكلة «عدالة التوزيع» تتعلق بمشكلة أكبر منها هي «الأكثرية العددية» ذلك أن اعطاء حق الدخول الى الكليات العسكرية لكل يمني تتوافر فيه شروط الكفاءة من شأنه أن يعكس بالضرورة أكثرية عددية مطلقة لا تتيح توازناً في العدد يسعى اليه الحزب الاشتراكي الذي ينطلق من القسمة مناصفة على أساس الانتماء السابق على الوحدة.

والمفارقة الملفتة في هذا التناقض تكمن في الاحراج المنطقي الذي يسببه طرح «المؤتمر» لحليفه الاشتراكي الذي يجد نفسه مضطراً للحديث عن التوازن المناطقي بدلاً من الحديث عن معيار وطني واحد تزول معه علامات ما قبل الوحدة.

بعدما اشبع المشروع نقاشاً وملاحظات تبين ان الطرفين مختلفان في العمق حوله الأمر الذي يستدعي في مثل هذه الحالة عرضه على



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٣

التصويت وهذا ما اقترحه باصرار نواب «المؤتمر الشعبي» الذين يدركون أنه سيعتمد بفعل الأكثرية العددية التي يسيطرون عليها في البرلمان. لكن ما فائدة الاقتراع على مشروع يزيد في تعميق الانقسام والتباعد بين الطرفين؟

الكومبيوتر اليمني

ربما كانت تلك هي الخلاصة التي توصل اليها رئيس المجلس الشيخ الأحمر. لذا تذرّع بالعطل الذي أصاب «الكومبيوتر» في ذلك اليوم وبالتالي استحالة الاقتراع الآلي على المشروع. ولما أصرّ نواب المؤتمر على الاقتراع بوسائل تقليدية، طالب الرئيس بتأجيل النقاش لليوم التالي لإشباع الموضوع «درساً وتمحيصاً». ولقطع الطريق على المزيد من الاصرار طالب الاحمر بتحويل الجلسة من علنية الى سرّية ما يعني خروج الصحافة والضيوف من القاعة المخصصة لهم تمهيداً لايجاد تسوية تبين فيما بعد انها قضت بتأجيل بحث المشروع والاقتراع عليه ريثما يتم حل الأزمة السياسية في البلاد.

يدرك الرئيس الأحمر ان البرلمانات لا تعمل بالأكثرية والأقلية وحدها وان هذه المعادلة تحيل الحياة النيابية الى نوع من التمارين الحسابية ذات النتائج المعروفة سلفاً. ولعل البرلمانات الديموقراطية ذات التقاليد القديمة تعمل وفق هذه المعادلة دون خوف من انعكاساتها على الوحدة الوطنية. فالبرلمان الفرنسي الحالي الذي يضم أكثرية يمينية ساحقة تتجاوز ثلاثة أرباع المقاعد اعتمد قوانين يمينية مئة بالمئة التزاماً بالبرنامج الانتخابي الذي تقدمت به الأحزاب اليمينية خلال حملتها الانتخابية. ولم تتمكن الأقلية الاشتراكية من تعطيل أي من القوانين المقترحة وكانت وما زالت وستواصل اعتماد سياسة تعويقية للمشاريع المقترحة تتيحها اللعبة البرلمانية. ويعرف الاشتراكيون أن مقاومتهم البرلمانية لن تجدي نفعاً بالنسبة لمصير القوانين بسبب معادلة الأكثرية والأقلية وهم ينتظرون المناسبات الانتخابية المقبلة لاحداث تعديل في توازن القوى لصالحهم.

وتطرح الممارسة الديموقراطية في اليمن مشكلة الأكثرية العددية ومعادلة «الاقلية والأكثرية» بوصفها مشكلة وطنية في حين أنها القاعدة البديهية للعبة البرلمانية إذ لا تستقيم الديموقراطية بدون هذه المعادلة لأن الطعن بها من طرف أقلوي اليوم يشكل سابقة لطعن مماثل من طرف اقلية المستقبل وتبادل الطعون يطيح اللعبة باسرها ومعها مرجعية الممارسة السياسية الديموقراطية في البلاد. ولعل هذا الطعن هو في أساس الحرب الأهلية الجزائرية الحالية حيث عمدت الدولة الى تعطيل اللعبة الديموقراطية بأسرها عندما جاءت نتائج الانتخابات البرلمانية (ديسمبر ١٩٩١) باكثرية اسلامية وأقلية مؤيدة للدولة. وليس المثال الجزائري فريداً من نوعه في العالم الثالث حيث توجد عشرات الأمثلة التي تشير الى صعوبة العمل الديموقراطي بسبب المس بأساس اللعبة أي مرجعية صناديق الاقتراع.

من حسن حظ اليمنيين أن القيادات السياسية العاقلة استطاعت أن تحيّد البرلمان عن الأزمة وأن تحفظ التجربة البرلمانية بوسائل غير برلمانية لكن فعالية الممارسة البرلمانية ستظلّ محدودة وستظل الدورة السياسية في البلاد خاضعة لسلطات غير برلمانية، وسيظل عمل الحكومة مرهوناً بما يقرر خارج البرلمان الذي يمكن أن يتحول الى «شاهد» بسيط على صراع سياسي يدور خارجه إذا ما تعطلت مرجعيته خوفاً من معادلة الأكثرية والأقلية.

قد يمنح اليمنيون أنفسهم فترة اختبار أخرى، وقد يعتمدون تسويات لمشاكلهم السياسية خارج البرلمان، موقتاً على الأقل، وقد يلجأون الى تقديم التنازلات المتبادلة للحؤول دون الاطاحة بوحدتهم وبمجلسهم النيابي، لكنهم سيكتشفون عاجلاً أم آجلاً أن المرجعية البرلمانية وقواعدها الأساسية، هي الشرط الحاسم للممارسة الديموقراطية، إلا إذا اختاروا نظاماً آخر وفي هذه الحالة يختلف الحديث ■



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٧ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأزمنة اليمنية انفصال... أم انقلاب أبيض هدفه صنعاء؟

بلال الحسن

● يجري الحديث بتركيز عن سعي الحزب الاشتراكي الى الانفصال والعودة الى حكم «اليمن الجنوبية». ولكن مؤشرات سياسية عديدة تشير الى احتمال بروز هدف سياسي آخر له، وجهته صنعاء، عبر عمل سياسي تمردي متدرج

ربما يكون الوضع في اليمن اخطر مما يجري الحديث عنه حتى الآن.

يجري الحديث حتى الآن عن خلاف بين الحزبين اللذين صنعا الوحدة، الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام.

يجري الحديث عن فشل مخطط التحالف والاندماج بينهما.

ويجري الحديث عن احتمال انفصال الجنوب اليمني عن شماله.

ويجري الحديث عن تخوف شديد من قتال مسلح ينشب بين الطرفين.

ولكن الوضع في اليمن ربما يكون قد تجاوز مثل هذه الاحتمالات، وربما يكون قد دخل في صراع من نوع آخر، صراع على السلطة كلها، في اليمن كله، صراع على السلطة في صنعاء تقوده عدن.

في صنعاء اليوم لا يوجد أي عضو جنوبي من اعضاء الحزب الاشتراكي. غادروا كلهم صنعاء الى عدن، قادة الحزب وكوادره الوسطى؛ الحزبيون منهم والموظفون، غادروا العاصمة السياسية الى العاصمة الاقتصادية، تركوا بيوتهم وتخلوا عن وظائفهم، واخرجوا اولادهم من المدارس، وغادروا ليقيموا في عدن.

وفي صنعاء اليوم لا يوجد وزراء من الجنوب. اغلبهم يقيمون في عدن، ولا يمارسون عملهم ولا يديرون وزاراتهم. يقيم في صنعاء فقط ثلاثة اشخاص: حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء ويمارس عمله من منزله، وصالح ابو بكر حسينون وزير النفط، وفضل محسن عبد الله وزير الثروة السمكية.

اما جار الله عمر (من الشمال) وزير الثقافة فهو يتنقل بين صنعاء وعدن، ربما بسبب عضويته في لجنة الحوار. بينما غادر جميع المسؤولين الاشتراكيين صنعاء، وكأنهم يشاركون امينهم العام اعتكافه السياسي. سالم صالح محمد الامين العام المساعد وعضو مجلس الرئاسة موجود في عدن، هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع موجود في عدن، محمد سعيد عبد الله (محسن) وزير الاسكان موجود في عدن، والوزراء الآخرون كلهم موجودون ايضا فى عدن.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ ديسمبر ١٩٩٣

علي سالم البيض امين عام الحزب الاشتراكي، ونائب الرئيس الذي لم يؤد اليمين الدستورية حتى الآن، يمارس اعتكافه الثالث. اعتكافه الاول واعتكافه الثاني خلال العام 1992 كانا في المكلا وحضرموت، بعيدا عن مركز السلطة وعن التحريك اليومي للعمل السياسي. بينما الاعتكاف الثالث بدءاً من آب 1993 كان في عدن، حيث يدلي نائب الرئيس بالتصريحات الصحفية، ويترأس اجتماعات المكتب السياسي لحزبه، وكذلك اجتماعات اللجنة المركزية. نائب الرئيس يعتكف في عدن، ولكنه يعمل. انه لا يعتكف غاضبا فقط بل ممارسا لمهمات يريدها.

وكل هذا، يمكن ان يقال حتى الآن، انه يصب في اطار الانفصال، انفصال الجنوب عن الشمال، وانهاء تجربة الوحدة التي انطلقت في 1990/5/22. ولكن ثمة وقائع تقود نحو تركيز الانظار على ما هو اخطر وأهم من الانفصال:

● وثيقة الحزب الاشتراكي المعلنة لحل الازمة، وثيقة النقاط الـ 18، وثيقة تضع مخطط عمل لليمن كله، ولا تتطرق من قريب او بعيد الى مطالب خاصة للشطر الجنوبي من اليمن: (توازيها وثيقة المؤتمر ذات النقاط الـ 19).

● دعوة الفدرالية التي اطلقها سالم صالح محمد (93/11/26) عضو مجلس الرئاسة، لم تطرح اقتراحا من اجل تنظيم الوضع في الجنوب اليمني فقط، بل كانت اقتراحا لليمن كله. وحين ثارت الضجة على هذا الاقتراح لم يتراجع صاحبه عنه، بل شرحه وفصله، فدعا «الى نظام فدرالي، تقسم البلاد بموجبه الى ثلاثة او اربعة اقاليم». وشدد في اقتراحه على «توزيع الثروة في شكل عادل، وكذلك المنافذ البحرية»، وقال «ان الاقتراح الجديد يندرج في اطار تعزيز الحكم المحلي، وبدلا من ان تكون لدينا 18 محافظة ستكون لدينا 3 او 4 اقاليم. انه تنظيم اداري». نعم انه تنظيم اداري ولكن لليمن كله.

ورغم صدور بيان عن الحزب الاشتراكي لا يؤكد رسمية الاقتراح، بعد الضجة التي اثارها، فإنه ليس من تقاليد قادة الحزب الاشتراكي ان يتحدثوا بامور اساسية، وان يقدموا اقتراحات جديدة، من عندهم او بمبادرة فردية منهم. انه على الارجح اقتراح رسمي اتفق على ان يعلن بشكل غير رسمي.

● لقد تم حتى الآن عقد مؤتمرين شعبيين كبيرين، مؤتمر حضرموت في مطلع الشهر الحالي ومؤتمر تعز (93/12/23)، الاول في الشطر الجنوبي، والثاني في الشطر الشمالي. وكلا المؤتمرين اصرا على التمسك بالوحدة، وطالبا بالحكم المحلي المنتخب، واخلاء المدن والقرى من القوات المسلحة والمليشيات. ويكاد البيان الذي صدر عن مؤتمر تعز ان يكون تبنيا شبه حرفي لبرنامج النقاط الـ 18 الصادر عن الحزب الاشتراكي، لا بل ان المؤتمر قرر تشكيل وفد يباشر نشاطه بلقاء مع السيد علي سالم البيض، باعتبار ان عدن اقرب المحافظات الى تعز.

ان مؤتمر تعز باعضائه الالفين الذين يمثلون مختلف فعاليات المحافظة، بما في ذلك القبائل ورجال الاعمال ورجال الدين، هو نشاط «اشتراكي ـ جنوبي» في الشطر الشمالي من اليمن، وهو ليس تعبيرا عن الرغبة في الانفصال، بل ربما كان تعبيرا عن طموح سياسي اكبر. وهذه الاشارة عن «عدن اقرب المحافظات الى تعز»، ربما لا تكون مجرد اشارة جغرافية، بل لها بالضرورة اشارة سياسية واضحة، ربما لا تكون بعيدة عن اقتراح الفدرالية.

● وفي قلب هذه الازمة، يبرز اسم جار الله عمر، وزير الثقافة وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، واحد ابرز شخصيات الحزب

٣٩٩

واكثرهم نفوذا «تنظيمياً» بداخله. اجرى جار الله عمر مقابلة صحفية (93/11/16 - «الشرق الاوسط») سئل فيها عن «الوضع المعلق بين الانفصال والانفجار» فرد قائلا: «الانفصال او الانفجار يعني الكارثة.... اذا حدث سيكون تقسيما. وانا لا اسميه انفصالا، وهذه هي الكارثة، ونحن جميعا متفقون على تجنب الكارثة». لقد ادلى جار الله عمر بتصريحه هذا قبل اسبوع واحد من انعقاد مؤتمر تعز، فهل كان تصريحه تلميحاً الى «الآخرين» بأن المراهنة على انفصال الجنوب ليست هي الاحتمال الوحيد القائم، بل هناك «التقسيم» الذي يسحب معه اجزاء اخرى من الشطر الشمالي، الامر الذي يستدعي ان يعالج هؤلاء «الآخرون» مطالب الحزب الاشتراكي بجدية اكبر؟ وباعتبارها مطالب تشمل اليمن كله؟ -

كل هذه الوقائع التي ذكرناها، لها موقعها في سياق الازمة اليمنية الناشبة منذ الوحدة حتى الآن. وكثيرون من الذين يتحدثون عن الازمة اليمنية العامة، يرون في الازمة الحالية مجرد امتداد للأزمة او للازمات القديمة، بينما ترجح الوقائع التي ذكرناها اننا ازاء ازمتين مختلفتين. ازمة عامة حول تحالفات الحكم وشروطها وتفاعلاتها، وازمة خاصة بدأت في الاشهر الاربعة الاخيرة فقط، لها ملامحها الخاصة، ولها اهدافها الجديدة.

ولا بد من استعراض المراحل الاساسية للأزمة العامة، حتى يمكن وضع الازمة الخاصة الجديدة في سياقها الطبيعي.

وبعيداً عن تفاصيل الازمة اليمنية، بعيداً عن قضايا الاغتيالات والمتفجرات، وبعيداً عن القضايا الامنية الساخنة (تمرد الشيخ طارق الفضلي، وقضية النائب السابق سلطان السامعي، وهرب اعضاء حزب الجهاد من سجن عدن)، يمكن ان نتحدث عن الازمة اليمنية في مرحلتين: مرحلة ما قبل الانتخابات، ومرحلة ما بعد الانتخابات.

مرحلة ما قبل الانتخابات (جرت يوم 93/4/27) طرحت مسالة العلاقة المستقبلية بين الحزبين الحاكمين، وهما على اعتاب انتهاء الفترة الانتقالية للوحدة، والتي تجسدت من خلال اقتسام السلطة بينهما. في هذه المرحلة طرح «المؤتمر الشعبي العام» على الحزب الاشتراكي مسألة الاندماج بينهما وتكوين تنظيم سياسي موحد جديد، واعتبر المؤتمر ان هذا الدمج يوفر فرصة لدخول الحزبين في الانتخابات كحزب واحد، وبقوائم واحدة، ويتيح لهما بالتالي الاستمرار في قيادة الحكم في اليمن من موقعهما الموحد الجديد. وقد لاقت هذه الفكرة هوى وتأييدا من قبل قادة بارزين في الاتحاد الاشتراكي، منهم امينه العام علي سالم البيض ورئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس واعضاء آخرون في المكتب السياسي، بينما عارضها اعضاء بارزون آخرون منهم جار الله عمر ومحمد سعيد عبد الله (محسن)، والدكتور ياسين سعيد نعمان. وهكذا جرت في 1992/1/11 محادثات لاقامة تحالف يفضي الى اندماج الحزبين في تنظيم سياسي واحد وفي 92/2/5 تشكلت لجنتان للبحث بدمج الحزبين، لجنة ثمانية برئاسة سالم صالح محمد، الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي، مهمتها تنقية الاجواء وازالة ازمة الثقة بين الحزبين، والثانية سداسية برئاسة عبد العزيز عبد الغني، عضو قيادة المؤتمر، مهمتها وضع التصورات العملية والصيغ الممكنة لدمج الحزبين. ولم تستطع اللجنتان انجاز المهمات المطلوبة منهما بسرعة، بينما كانت الانتخابات على الابواب، فتقرر تاجيل البحث بالموضوع الى ما بعد الانتخابات. وبعد ايام وجيزة من انتهاء الانتخابات، وفي 93/5/10 وقع الحزبان على مستوى الرئيس علي عبد الله صالح، ونائب الرئيس علي سالم البيض وثيقة «للتنسيق التحالفي بين الحزبين على طريق توحيدهما». وللمرة الثانية كان علي سالم البيض قريبا من المؤتمر الشعبي، وعلى خلاف مع اعضاء بارزين في قيادة الحزب الاشتراكي. وبرز ذلك من خلال مقاطعة نصف اعضاء المكتب السياسي لاجتماع توقيع الوثيقة المذكورة. وقال حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء مفسرا سبب المقاطعة والغياب «هناك متحفظون على مسألة توحيد الحزبين».

ولكن تطورا هاما حدث بعد شهر من ذلك (شهر 93/6)، اذ عقد



الحزب الاشتراكي الدورة الثلاثين للجنته المركزية، واستطاع الجناح المتشدد، الرافض لتوحيد الحزبين ودمجهما، الفوز باغلبية اعضاء سكرتاريا اللجنة المركزية، والتي اسندت رئاستها الى الدكتور ياسين سعيد نعمان. وصدر عن الاجتماع بيان صحفي يعلن رفض وثيقة التوحيد بطريقة لبقة اذ اعتبر ان الوثيقة «قد تقدمت بالحوار نحو علاقات طيبة تتطلب رعايتها من قبل التنظيمين».

وحدثت قبل هذا الاجتماع وبعده ثلاثة تطورات هامة:

أولاً: تشكل تحالف ثلاثي من المؤتمر والاشتراكي وحزب تجمع الاصلاح، وقام هذا التحالف بتشكيل حكومة يمنية جديدة برئاسة العطاس اعلنت يوم 93/5/30.

ثانياً: فاز الشيخ عبد الله حسين الاحمر برئاسة مجلس النواب (93/5/15).

ثالثاً: طرحت مسالة التعديلات الدستورية، وطالب تجمع الاصلاح بتعديل الدستور، بحيث تكون هناك رئاسة للدولة بدلا من مجلس رئاسة، ووافق المؤتمر على ذلك، وبدا الحزب الاشتراكي ايضا، موافقا على الاقتراح. وكان مفهوما ضمنا انه سيتم تقديم الرئيس ونائبه في قائمة واحدة للترشيح، بحيث يتم انتخاب الاثنين معا، ولكن برز اقتراح يقول بانتخاب الرئيس، ثم يقوم الرئيس باختيار نائبه، ودق هذا الاقتراح ناقوس الخطر، لدى الحزب الاشتراكي، ولدى امينه العام ايضا علي سالم البيض، والذي كان حتى تلك الفترة يقبل الاقتراب من المؤتمر على حساب تحالفه مع اعضاء بارزين في حزبه.

حدث هذا بينما نائب الرئيس موجود من اجل العلاج في الولايات المتحدة الاميركية، حيث اجتمع مع نائب الرئيس الاميركي آل غور على انفراد، وبدون حضور السفير اليمني. وأدلى بعد ذلك بتصريحات انتقادية لتجربة حكم الوحدة، ثم عاد مباشرة الى عدن ليعلن اعتكافه السياسي الثالث، وفتح ذلك الباب امام الحديث عن دور خارجي واجنبي في الازمة اليمنية.

بدأ اعتكاف البيض في 93/8/19، وبعد شهرين، انعقدت الدورة الـ 31 للجنة المركزية للحزب الاشتراكي وانهت اجتماعاتها يوم 93/11/12، واعلنت موقفا سياسيا من نوع جديد، يشكل قطيعة مع اسلوب معالجة الازمات السابقة، ويطرح اسلوب تحرك مختلفاً.

وفي هذا الاجتماع بدا علي سالم البيض متضامنا مع حزبه بالكامل، وبدا الحزب موحد الجناحين، يعمل جميع اعضاء مكتبه السياسي بانسجام تام.

لم يعد الحزب الاشتراكي في موقفه الجديد، يطالب بتطوير المواقف السياسية المتفق عليها، بل دعا الى ضرورة انجاز «اتفاق سياسي جديد»، واعلن رفضه للاغلبية العددية في البرلمان، ورفضه لموازين القوى السكانية، وطالب باعتماد معيار جديد للتوازنات، يقوم على توازن القوى السياسية والمصالح الاجتماعية. وذكر رسمياً ولاول مرة، انه قدم لتجربة الوحدة: دولة كاملة، وثلثي الارض والثروة، والكادر الوظيفي.

ويطرح هذا التحول النوعي في موقف الحزب الاشتراكي سؤالا عن السبب والدوافع؟

هناك تلميحات تربط بين اجتماع البيض ونائب الرئيس الاميركي، وبين الموقف الجديد للحزب الاشتراكي، ولكن مطالب الحزب الاشتراكي بالحكم المحلي واللامركزية وسحب الجيش من المدن وفرض الامن بالقوة، ورفض الاندماج مع المؤتمر، تسبق كلها هذا الاجتماع باشهر طويلة.

وهناك تلميحات بان علي سالم البيض قد غير موقفه باتجاه التصلب بعد ان شعر بان موقفه كنائب للرئيس، وبصلاحيات محددة، قد تهدد. ولكن التطورات قادت الى اعادة انتخابه نائبا للرئيس، والى فوز الحزب الاشتراكي بمنصبين في مجلس الرئاسة وبوضع موازن لحزب المؤتمر الذي يفوقه بالاصوات، بحيث



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible]

ينتفي تاكيد مثل هذا الدافع.
وهناك اقوال صريحة من الحزب
الاشتراكي، بأن موقفه هو حصيلة تراكم
مشكلات كثيرة سابقة، من التهديد الامني لقياداته الى محاولات
التهميش والالحاق والهيمنة عليه كحزب من اجل الغاء دوره.
ولكن هناك موقفا غائبا لا يعلن عنه اي طرف، ربما يكون هو الدافع
الاساسي والمحرك، للموقف النوعي الجديد الذي عبر عنه اجتماع اللجنة
المركزية للحزب الاشتراكي. وخلاصة هذا الموقف، شعور الحزب
الاشتراكي انه يسيطر على الجنوب بالكامل، وله قدرة على انتزاع مواقع
نفوذ قوية في الشمال، أبرزها جغرافياً في تعز، وابرزها سياسياً في
مجموعة الاحزاب والنقابات الأقرب اليه من غيره، وابرزها قبلياً تجمع
قبائل بكيل التي تبذل جهدها لاعادة تنظيم نفسها واحتلال موقع
يناسب حجم نفوذها في السلطة. وهنا يأتي برنامج النقاط الـ 18
واقتراح الفدرالية ومؤتمر تعز ليشكل الاشارات الاساسية لهذا النوع من
الصراع على السلطة.
ان الكثيرين يتحدثون عن اليمن، من خلال الانقلاب العسكري او من
خلال الصدام المسلح، باعتبارهما من تراث الحياة السياسية في اليمن.
ولكن لا احد يتحدث عن احتمال تجريب اسلوب الانقلاب السياسي
الابيض والمتدرج.
ان الحزب الاشتراكي يتحرك بفعالية، ولكن المؤتمر الشعبي لم يعلن
خطته بعد. فهل لديه خطة مضادة؟ وهل هو موحد الصفوف حول خطته
كما كان في السنوات السابقة؟

باريس 93/12/25



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٣

ع

البيض مستعد للقاء صالح

عدن ـ أ. ش. أ: رحب علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني بدعوة علماء اليمن للقاء الرئيس اليمني علي عبدالله صالح لبحث تداعيات الازمة الراهنة في البلاد وذلك بشرط بدء تنفيذ النقاط الثماني عشرة التي اعلنها الحزب الاشتراكي اليمني.

واشاد البيض خلال لقائه مساء امس بوفد يمثل العلماء المشاركين في اجتماع علماء اليمن الذي اختتم اعماله بصنعاء يوم الخميس الماضي بجهود العلماء والقوى الوطنية الساعية لايجاد الحلول للازمة السياسية الراهنة.

واكد نائب الرئيس اليمني اهمية الالتزام بالاتفاقيات، وعدم الانسياق وراء القوى المعادية للوحدة والتي تسعى الى جر اليمن الى اتون الصراع المدمر مطالبا بضرورة مواصلة الحوار الجاد البناء للاسهام في ايجاد الحلول المناسبة للازمة.



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٣

صالح والبيض يلتقيان في الاردن؟

الرئيس اليمني يستعجل حسم الحدود مع السعودية

عمان - وكالات - اتخذ الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قرارا بالاسراع بحسم مسالة الحدود مع المملكة العربية السعودية، فيما توقعت مصادر سياسية عن لقاء قريب مع نائبه علي سالم البيض في عمان في اطار الجهود التي يبذلها الاردن لتقريب وجهات النظر بينهما.

واكد الرئيس اليمني في مقابلة صحفية نشرت في عمان أمس ان القيادة السياسية اتخذت قرارا بتوجيه الحكومة للعمل سريعا على حسم النزاع الحدودي في اطار يضمن حقوق الدولتين الشقيقتين.

وذكر ان القرار اتخذ بالفعل وأنه طلب الاسراع بحسم مسالة الحدود السعودية بالآلية نفسها التي استخدمت لحل النزاع الحدودي مع سلطنة عمان.

وقال الرئيس اليمني انه اتخذ قرارا برفع مستوى المحادثات مع السعودية التي تتناول مسالة ترسيم الحدود الشمالية الحساسة من مستوى اللجان الفنية الى المستوى الوزاري.

وذكر انه يحاول اعادة العلاقات اليمنية السعودية الى سابق عهدها قبل ازمة الخليج.

واضاف قائلا انه بغض النظر عن الرغبات فلن تستطيع دولة الغاء الاخرى من الساحة الجغرافية وقال ان اليمن بحاجة الى السعودية كما ان السعودية بحاجة الى اليمن.

وحول الازمة القائمة حاليا بينه وبين نائبه علي سالم البيض المعتكف منذ اغسطس الماضي في عدن اكد علي ان اليمن لن يكون الا موحدا ودولة واحدة مزدهرة على الرغم من الازمة السياسية المعقدة التي يمر بها في الوقت الراهن.

وعبر عن أسفه لما لحق بسمعة الوحدة اليمنية والتجربة الديمقراطية في «اليمن» لدى الراي العام العربي والدولي.

وقال ان بلاده ستكون في وضع أفضل في كافة المجالات ودعا الى تضافر جهود كل القوى السياسية والوطنية لتجاوز الازمة الحالية.

ومن ناحية ثانية، توقعت مصادر سياسية اردنية ان تشهد العاصمة الاردنية قريبا ما اسمته لقاء تاريخيا بين الرئيس اليمني ونائبه البيض.

وذكرت انباء صحفية في عمان امس ان هذا اللقاء سيرعاه ملك الاردن متوجا بذلك الجهود الاردنية في اجراء المصالحة بين الرئيس اليمني ونائبه وربطت الانباء ذلك بان يتم في صنعاء والتوصل الى اتفاق مبدئي على عدد من الامور وكان الاردن قد بذل جهودا على مستويات مختلفة رسمية برعايته وحزبيه من اجل تحقيق هذه المصالح.

ولم تستبعد الانباء ان يقوم رئيس الديوان الملكي الشريف زيد بن شاكر قريبا بزيارة ثالثة لصنعاء وعدن لنقل رسائل ملكية للرئيس صالح ونائبه.

ونسب الى السفير الاردني في صنعاء الدكتور فايز الربيع قوله في اتصال هاتفي معه حول احتمال لقاء الزعيمين اليمنيين في عمان «كل شيء وارد» مضيفا ان المبادرة الاردنية هي «المخرج الرئيسي لانقاذ الوضع في اليمن».

وقال السفير ان هناك بوادر انفراج في الازمة اليمنية وتصميما من كافة الاطراف علي عدم الوصول الى نقطة اللاعودة او اغلاق ابواب الحوار وتغليب المصلحة العليا.

٤٠٢٠٣٠٢٠٤



تساؤلات حول فعالية تنفيذ قرارات القيادة اليمنية

الشرطة العسكرية تطارد قيادات الحزب الاشتراكي

صنعاء: من عبد الله حموده وحمود منصر

اعترضت قوات من الشرطة العسكرية اليمنية امس في صنعاء حراسة الدكتور سيف صائل خالد ـ عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ـ بعد ان احتجزت اول من امس افرادا من حراسة محمد احمد سلمان ـ عضو مجلس النواب ووزير الاسكان السابق وعضو اللجنة المركزية للاشتراكي ـ لمدة 4 ساعات، في اطار ما يصفه الحزب الاشتراكي بـ«مضايقات مستمرة، لاستفزاز قيادة الحزب لاتخاذ مواقف معادية للوحدة اليمنية».

وقال مصدر اشتراكي مطلع ان احتجاز حراسة سلمان حدث رغم ابراز تصاريح حمل السلاح التي كانت بحوزة الافراد، وبطريقة لا توحي بالجدية في تنفيذ «تصريحات بتحقيق الاستقرار، وتهدئة حالة التوتر السائدة حاليا، لتوفير ظروف مناسبة لحل الازمة اليمنية، التي طالت لمدة 4 اشهر».

ويتهم الحزب الاشتراكي «الطرف الذي لا يريد استمرار الوحدة» بتصعيد الامور بشكل او آخر، «رغم تعاون الحزب مع العميد مجاهد ابو شوارب، في الجهود التي تبذل حاليا لحل الازمة».

وردد اعضاء في مجلس النواب اليمني امس شائعات مضمونها ان اتفاقا تم بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي على اقتسام السلطة والثروة بالتساوي، مع بقاء التجمع اليمني للاصلاح ـ الشريك الثالث في الحكومة الحالية ـ في ظل المؤتمر الشعبي، ولكن مسؤولا اشتراكيا نفى ذلك وقال ان العميد مجاهد ابو شوارب وجه سؤالا بهذا الشان الى علي سالم البيض ـ الامين العام للحزب الاشتراكي ونائب الرئيس اليمني ـ فرد عليه قائلا «نحن لا يمكن ان نصل الى هذا المستوى، وانما نريد تصحيح دولة الوحدة، وليس العودة الى مثل هذه المسائل».

واضاف المصدر انه بعد اقل من 24 ساعة من اعلان الرئيس علي عبد الله صالح ـ الامين العام للمؤتمر الشعبي ـ يوم الخميس الماضي قرار مجلس الرئاسة عدم السماح بالتسليح، او نقل القوات، الا بقرار من مجلس الرئاسة والمجلس الاعلى للدفاع، ضبطت عربة نقل «مرسيدس» في مكيراس تحمل 155 كيسا من القمح و255 صندوق ذخائر يوم الجمعة الماضي، كانت تحمل رقم «247 جيش» بقيادة النقيب علي محمد الحبشي، في طريقها من صنعاء الى المحافظات الجنوبية، حيث يتمركز لواء العمالقة الشمالي الاصل.

ووزع في صنعاء امس بيان اصدره المؤتمر الشعبي، تناول فيه ما اسماه «بعض انتهاكات الحزب الاشتراكي» مثل خروج الشرطة العسكرية من منطقة التواهي في عدن، ونقل اللواء 30 من المهرة الى شبوة، ونقل كتيبة من لواء عباس من العبر الى شبوة ايضا بامر من الحزب، وتغيير قادة وحدات في المحافظات الجنوبية الشرقية واخراج الحرس الجمهوري من مقر هيئة الرئاسة بعدن ومعاشيق، وطرد الشرطة

التتمة .... ص 4   راجع .... ص 4



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشرطة العسكرية

الجوية من مطار عدن. وفي ظل ظروف تسديد القيود على عمل رجال الاعلام خلال الفترة الحالية، حصلت «الشرق الاوسط» على تأكيد من مصدر مقرب من قيادة المؤتمر بصدور البيان عنها، رداً على «الاتهامات التي ما زالت اجهزة الاعلام التابعة للحزب توجهها الى المؤتمر».

وبينما تقول مصادر اشتراكية ان المؤتمر الشعبي يمارس المضايقات ضد قيادات الحزب، لأنهم يضغطون لحل الازمة على اساس عدم المساس بالوحدة، بينما يريد منهم المؤتمر التصريح بذلك كمبرر لاتخاذ اجراءات في هذا الشأن، ترددت انباء عن ضغوط لاجبار المهندس حيدر ابو بكر العطاس - رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي - على تقديم استقالة حكومية، تمهيدا لحرمان الاشتراكي من مواقعه في الدولة الموحدة.

وعلى صعيد آخر تشكلت لجنة تابعة للجنة الحوار بين القوى السياسية اليمنية لحل الازمة - التي تضم احزاب الائتلاف والمعارضة - لبحث الموقف الأمني، وعقدت اجتماعا امس في منزل جار الله عمر - وزير الثقافة وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي - شارك فيه الدكتور عبد الكريم الارياني - وزير التخطيط وعضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام - لبحث تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة بشأن منع التسليح وتحركات القوات المسلحة الا بقرار من مجلس الرئاسة ومجلس الدفاع الاعلى.

كما تردد ايضا ان العميد مجاهد ابو شوارب كان يستعد مساء أمس للسفر الى العاصمة الاردنية عمان، للتشاور مع الملك حسين، بشأن وساطته بين الرئيس صالح ونائبه البيض، لانهاء أزمة الثقة بينهما، التي كانت سبب الازمة السياسية الحالية، وأدت الى شلل في مختلف مؤسسات الدولة، واثارت قلقا واسعا بشأن استمرار الوحدة بين الشطرين السابقين.



المصدر : الوطن الكويتية

التاريخ : ٢٧/١٢/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاردن قد يشهد لقاء صالح والبيض

اليمن يسارع بتطبيع علاقاته مع السعودية

عمان رويتر: قال الرئيس اليمني علي عبدالله صالح انه يعجل بحل نزاع حدودي قديم مع المملكة العربية السعودية وتطبيع العلاقات بين البلدين.

ونشرت صحيفة «الدستور» الاردنية حديثا صحفيا للرئيس اليمني امس الأحد قال فيه ان القيادة السياسية اتخذت قرارا بتوجيه الحكومة للعمل سريعا على حسم النزاع الحدودي في اطار يضمن حقوق الدولتين الشقيقتين.

وذكر الرئيس اليمني ان القرار اتخذ بالفعل وانه طلب الاسراع بحسم مسألة الحدود مع السعودية بنفس الآلية التي استخدمت لحل النزاع الحدودي مع سلطنة عمان.

وقال الرئيس اليمني انه اتخذ قرارا برفع مستوى المحادثات مع السعودية التي تتناول مسألة ترسيم الحدود الشمالية الحساسة من مستوى اللجان الفنية الى المستوى



الوزاري.

وذكر انه يحاول اعادة العلاقات اليمنية السعودية الى سابق عهدها قبل ازمة الخليج.

واضاف قائلا: انه بغض النظر عن الرغبات فلن تستطيع دولة الغاء الاخرى من الساحة الجغرافية وقال ان اليمن بحاجة الى السعودية كما ان السعودية بحاجة الى اليمن.

وذكر ان الازمة الحكومية القائمة التي تهدد الوحدة بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي والتى تحققت عام ١٩٩٠ اثرت على استثمارات صناعة النفط فى البلاد. واستطرد قائلا ان الازمة اضرت بالاستثمارات والمشروعات الاقتصادية التي لا تتحقق إلا مع الأمن والاستقرار وقال ان صناعة النفط والشركات التي تستثمر أموالها في هذا القطاع تحتاج الى الاستقرار.

وأعرب الرئيس اليمني عن امله في ان يصل انتاج اليمن من النفط الى مليون برميل أو أكثر يوميا وان اعترف بأن حجم الانتاج الحالي متواضع ويتراوح ما بين «٣٠٠» الف و«٣١٠» آلاف برميل يوميا.

ودعا الأحزاب السياسية الى بذل جهودها والتعاون مع الحكومة الائتلافية من اجل تعزيز الاستقرار والتخلي عن انقسامات الماضي.



تنفيذاً لأحد مطالب الحزب الاشتراكي

توقع صدور إعلان يؤكد رفض اليمن لكل أشكال الإرهاب في الداخل والخارج

عدن: من لطفي شطارة

اعتبرت مصادر سياسية يمنية تشارك في لجنة الحوار السياسي لإنهاء الأزمة القائمة في اليمن بأن إذاعة ونشر ما دار بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وممثلي علماء اليمن، أول من امس، وتطرقه إلى الأزمة القائمة سواء سلباً أو إيجاباً يعد انتهاكاً واضحاً للضوابط الإعلامية التي حددتها لجنة الحوار السياسي.

كما انتقدت تلك المصادر المركز الإعلامي للحزب الاشتراكي اليمني لتوزيعه بياناً يكشف فيه تهريب اسلحة من المحافظات الشمالية عبر مديرية «مكيراس» في محافظة لحج إلى المحافظات الجنوبية، واعتبرت ذلك تطوراً يمكن أن ينسف جهود الحوار لإخراج البلاد من الوضع الذي تعيشه.

واكدت المصادر أن لجنة الحوار ستناقش اليوم هذه الانتهاكات الإعلامية التي قد تؤثر على سير عمل اللجنة، وقالت إن اية تطورات على صعيد الأزمة سواء كانت مبادرات لمخارج بديلة للأزمة أو تداعيات جديدة لها يجب أن تقدم وتناقش أولاً في إطار لجنة الحوار السياسي والمشكلة من شخصيات يمثلون أحزاب الائتلاف الحاكم (الشعبي، الاشتراكي، الإصلاح)، وكذلك احزاب التكتل الوطني للمعارضة وبعض الشخصيات السياسية المستقلة.

وكانت لجنة الحوار السياسي قد انتقلت امس إلى مناقشة الجانب الأمني للأزمة بعد أن وضعت عدداً من الضوابط (المقيدة) لحرية الصحافة وتناولها للأزمة، وهو ما اعتبرته مصادر إعلامية يشكل سابقة يمكن أن تؤثر على مصداقية السلطة في التزامها بمبدأ الديمقراطية وحرية الكلمة.

وكشفت مصادر حزبية أن لجنة الحوار السياسي بصدد الإعلان اليوم عن وثيقة توصلت إليها جميع الأحزاب المشاركة في الحوار تعلن فيها رفض اليمن للإرهاب في الداخل والخارج، ورفض أن تكون اليمن ممراً أو معبراً لأي نوع من أنواع الإرهاب بالإضافة إلى التشديد على الالتزام بسياسة اليمن المعلنة والمناهضة للإرهاب والتشديد على اتخاذ إجراءات حازمة إزاء الأعمال الإرهابية والعنف.

ويرى المراقبون في ذلك استجابة لإحدى مطالب الحزب الاشتراكي الذي اصر على أن تعلن السلطة رفضها للإرهاب بكافة أشكاله وتأكيدها محاربته، وهي المطالب التي يحملها جانب الاشتراكي في الحوار السياسي، بالإضافة إلى مطالبته التمسك بنظام الأقاليم وإجراء تقسيم إداري جديد لتغيير الخريطة الداخلية لليمن والقائمة على نظام المحافظات (الشمالية والجنوبية) والتي ما تزال تكرس التشطير.

وذكرت مصادر سياسية أن لجنة الحوار ستضع ضوابط لمنع التجاوزات على الصعيد الأمني والتي ساهمت في تداعيات الأزمة السياسية. وشكلت لجنة مكونة من الدكتور عبد الكريم الأرياني وجار الله عمر ومحمد البدومي وآخرين لوضع تصور للضوابط الأمنية التي سيجري مناقشتها اليوم في إطار مواصلة



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٧ ديسمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اعمال لجنة الحوار السياسي.
ورغم ان الحوار السياسي الجاري حقق تقدماً طفيفاً في القضايا التي تجري مناقشتها، فإن اوساطاً سياسية ترى ضرورة ان يفعّل الحزب الاشتراكي اليمني من اهمية لجنة الحوار عبر إشراك شخصيات قيادية مثل سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد والدكتور ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي رئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية للاشتراكي، لتكون المشاركة على المستوى نفسه للمؤتمر الشعبي العام والممثل بعبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للشعبي وكذلك التجمع اليمني للاصلاح برئاسة عبد الوهاب الآنسي نائب رئيس الوزراء الأمين العام لحزب الإصلاح.



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/١٢/١٩٩٣

لديه تطمينات امريكية بدعم الوحدة والحوار في اليمن

صالح متفائل بانتهاء الازمة مطلع العام

اعرب الرئيس اليمنى علي عبدالله صالح عن تفاؤله بان يشهد مطلع العام المقبل حلا لازمة العلاقة بين اطراف الحكم في اليمن وتوقع ان يكون للملك حسين عاهل الاردن الذي يقوم بوساطة بينه وبين نائبه علي سالم البيض دور في وضع اللمسات الاخيرة للحل بعد ان تقوم لجنة الحوار اليمني واطراف الائتلاف الحاكم بالجهود المطلوبة لوضع اسس الحل.

جاء ذلك في حديث ادلى به الرئيس اليمني للتلفزيون الاردني في وقت توقعت مصادر سياسية اردنية ان تشهد عمان قريبا «لقاء تاريخيا» بين صالح والبيض برعاية الملك حسين، لكنها ربطت اتمام ذلك بالتوصل في صنعاء الى اتفاق مبدئي على عدد من الامور التي يطالب بها نائب الرئيس زعيم الحزب الاشتراكي.

ولم تستبعد صحيفة «الدستور» ان يقوم رئيس الديوان الملكي الاردني زيد بن شاكر قريبا بزيارة ثالثة لصنعاء وعدن لنقل رسائل من حسين الى صالح والبيض ونسبت الى السفير الاردني في صنعاء الدكتور فايز الربيع قوله في اتصال هاتفي معها حول احتمال لقاء الزعيمين اليمنيين في عمان «كل شيء وارد»، مضيفا ان المبادرة الاردنية هي «المخرج الرئيسي لانقاذ الوضع في اليمن».

واضاف السفير ان هناك بوادر انفراج في الازمة اليمنية وتصميما من كافة الاطراف على عدم الوصول الى نقطة اللاعودة او اغلاق ابواب الحوار وعلى تغليب المصلحة العليا.

وكان الاردن قد بذل جهودا على مستويات مختلفة رسمية وبرلمانية وحزبية من اجل تحقيق هذه المصالحه.. حيث اوفد الملك حسين رئيس ديوانه الى صنعاء وعدن مرتين خلال الشهور الثلاثة الماضية.. كما اعلنت احزاب سياسية اردنية عن مبادرة في هذا الاتجاه.. فيما يستعد وفد برلماني لزيارة صنعاء قريبا.

وفي حديث آخر نشرته «الدستور» قال الرئيس علي عبدالله صالح ان لديه تطمينات بالتزام الولايات المتحدة الامريكية بوحدة اليمن ودعم الحل السياسي لازمته الداخلية، مشيرا الى انه استقبل مبعوثين امريكيين نقلا اليه هذه المواقف، كما ان السفير الامريكي في صنعاء ارثر هيوز يقوم بجولات مكوكية بين شمال وجنوب اليمن لاعطاء تطمينات باستعداد بلاده للحفاظ على الوحدة والتعددية السياسية والخيار الديمقراطي.

ورأى الرئيس اليمني ان بلاده في موضع تنافس دولي



المصدر : الخليج الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٣

اقتصادي وسياسي الآن وقال ان دولا رئيسية سارعت الى تحديد موقفها من الوضع اليمني الداخلي وفي مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والمانيا وبريطانيا.

واضاف ان سفراء هذه الدول سلموا رسائل اليه والى نائبه (المقيم الآن في عدن) ايدت الوحدة اليمنية وابدت تحفظها على نشوء بؤرة صراع جديدة في هذه المنطقة الحيوية.

وقال علي صالح انه يعجل بحل الخلاف الحدودي مع المملكة العربية السعودية وتطبيع العلاقات معها، مشيرا الى ان القيادة السياسية في بلاده اتخذت قرارا بتوجيه الحكومة للعمل سريعا على حسم هذا الخلاف في اطار يضمن حقوق الدولتين الشقيقتين وبنفس الآلية التي استخدمت لحل الخلاف الحدودي السابق بين اليمن وسلطنة عمان.

واعلن صالح انه اتخذ قرارا برفع مستوى المحادثات مع السعودية التي تتناول مسالة ترسيم الحدود الشمالية الحساسة من مستوى اللجان الفنية الى المستوى الوزاري مؤكدا انه يحاول اعادة العلاقات اليمنية ـ السعودية الى سابق عهدها قبل ازمة الخليج، وان اليمن بحاجة الى السعودية كما ان السعودية بحاجة الى اليمن.

وفي اشارة الى ازمة الاحتلال العراقي للكويت قال الرئيس اليمني انه بغض النظر عن الرغبات فلن تستطيع دولة الغاء الاخرى من الساحة الجغرافية.

وحول الوضع الاقتصادي قال ان الازمة اضرت بالاستثمارات والمشروعات الاقتصادية التي لا تتحقق الا مع الامن والاستقرار وقال ان صناعة النفط والشركات التي تستثمر اموالها في هذا القطاع تحتاج الى الاستقرار.

واعرب الرئيس اليمني عن امله في ان يصل انتاج اليمن من النفط الى مليون برميل او اكثر يوميا وان اعترف بان حجم الانتاج الحالي متواضع ويتراوح ما بين ٣٠٠,٠٠٠ و٣١٠,٠٠٠ برميل يوميا.

(وكالات)



المصدر : الهدى القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧

الرجل الثانى فى «الاشتراكى»:

□ لا تراجع عن الوحدة.. وبداية الحل محاكمة المتهمين بالاغتيالات
□ وافقنا على «التعديلات الدستورية».. فتم الالتفاف عليها
□ الفيدرالية فكرة.. ولجنة حزبية تبحث عن حل

عدن:

● **منذ أن أعلنت عن تأييدك لفكرة الفيدرالية وهناك جدل صاخب حولها، قيل انها نكوص عن الوحدة.. وقيل إنك كنت تقصد بها الحكم المحلى، ونحن بدورنا نتساءل: ما المقصود بالفيدرالية التى طرحتها؟!**

□ أولا بالنسبة لقضية الوحدة فقد كانت وما زالت هدفا استراتيجيا وناضلنا طويلا من أجل تحقيقه، فالوحدة بالنسبة لنا قدر ومصير ولا رجعة فيها على الاطلاق، أما بالنسبة للفيدرالية فقد كانت افكارا أولية لا تستهدف الوحدة بل تأتى فى سياق تطوير واصلاح دولة الوحدة، رؤيتنا فى نظام الحكم.. طبيعته وطبيعة الوظائف التى تقوم بها الدولة وعلاقاتها بالأجهزة الادارية المختلفة فى المحافظات، وبصورة محددة العلاقة بين المركز وبين المحافظات والمديريات... الخ.، فالمحافظات تعانى معاناة شديدة من جراء المركزية الشديدة التى ما زالت قائمة وموروثة منذ الحكم التركى، ونحن نريد دولة حديثة ذات علاقات تقوم على حقوق المواطنين فى المحافظات المتساوية أمام القانون بالاضافة للواجبات.. الخ، ولكن بمجرد طرح هذه الأفكار هناك قوى لا تقبل التطور ومن ثم اطلقت النار على هذه الأفكار فى محاولة لوأدها.

● **ولكن يمكننا أن نطلق عليها تعبيراً آخر وهو الحكم المحلى مثلا!!**

□ نحن نرى ضرورة ايجاد شكل جديد لطبيعة سلطة الدولة فى الأقاليم، نسميها محافظات، ولايات، الوية سمها ما شئت، أنا لا تهمنى التسمية، نحن نريد فى الحزب الاشتراكى الحكم المحلى بهذا الشكل حقوق وواجبات متساوية للمحافظات مع الغاء المركزية الشديدة التى يفرضها النظام الحالى.

● **تقول نحن فى الحزب.. بينما مصادر عديدة اكدت أنها آراؤك الشخصية؟!**

□ ليست هذه آرائى الشخصية لكنها آراء الحزب، فنحن مؤسسة لدينا قيادة جماعية ودائما نتكلم بهذه الصفة، لأن الاجتهاد الشخصى يعود أولا للحزب فيصحح هذا الاجتهاد، ودائما نعود للحزب ونتخذ قراراتنا بالاجماع.

● **أثناء مباحثات الوحدة، المؤتمر طرح فكرة الفيدرالية بينما رفضتموها أنتم؟!**

□ كان هناك جنوب وشمال والموافقة تعنى الابقاء على التشطير، أما اليوم فنحن ننظر الى الوطن بشكله الجديد فهناك مناطق فى الشمال لم تكن تحسب على الشطر الشمالى السابق وكذلك مناطق فى الجنوب الآن، نحن على أبواب تشكيل وطن جديد وتشكيل أوضاعه بشكل جديد وتعديل كل ما هو بال.

● **بمناسبة التعديل.. لقد شاركتَ فى لجنة التعديلات على الدستور مع ممثل من المؤتمر وممثل من الاصلاح، ووافقتم على هذه التعديلات وكان اصراركم على توقيعها حتى قبل عودة نائب الرئيس، ثم عدتم بعد ذلك لتطالبوا بإضافة تعديلات جديدة، فما هو السبب الجوهرى وراء هذا التغير؟!**

□ أولا بالنسبة للموافقة والتوقيع على التعديلات فقد كانت وفق قرار من المكتب السياسى للحزب بكامله، وتم هذا أثناء سفر الأخ الأمين العام ونائب



سالم صالح

الرئيس الى امريكا، وعند عودته اعلن ان هذا القرار هو قرار المكتب السياسي وليس قراره الشخصي في التوقيع على هذه التعديلات..

ثانيا.. نحن وافقنا من حيث المبدأ على هذه التعديلات، لكن مع الأسف الشديد الاخوان في المؤتمر تخلوا عن النص الأصلي خاصة فيما يتعلق بالحكم المحلي وأيضا في نقطتين او ثلاث أخريات، ثم قدمت لمجلس النواب بشكل خاطئ لم يتفق عليه، فرأينا أن هذا يشكل التفافا على ما وقعنا عليه في الورق!!

● ولكن هناك من يرى أن الرجوع عن الاتفاق سببه الصراع داخل الحزب الاشتراكي، فهناك ثلاثة تيارات الأول مع الوحدة والثاني ضدها والثالث يقف موقفا وسطا، الى اي مدى صحة هذه الآراء؟!

□ في كل حزب وفي كل جماعة تتشكل الآراء وتأخذ اجتهادات مختلفة في قضايا معينة، لكن هناك الطابع العام والرئيسي في كل حزب، وفي حزبنا الطابع العام هو الاتجاه الوحدوي، فالوحدة هي أساس تفكير عناصره وقياداته وكذلك تاريخه، أما الانتقادات للتصرفات والأوضاع الراكدة فهي سمة عامة للجميع الآن، الكل داخل المجتمع ينقد الأوضاع الراهنة وقصور أداء دولة الوحدة.

● هل الاتجاه السائد والرئيسي في الحزب بالفعل مع حل الأزمة؟!

□ نعم.. الاتجاه السائد هو المحافظة على وحدة الوطن، والبحث الجاد عن مخارج حقيقية لحل كافة الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بل في علاقاتنا الخارجية سواء الاقليمية والعربية منها أو الدولية.

● بمجرد أن أعلن الرئيس علي عبدالله صالح عن موافقته على النقاط الـ ١٨ سارع المكتب السياسي للاجتماع وخرج بتصريح رحب فيه بهذه المبادرة.

- هل ناقش المكتب تصورات عملية على طريق تنفيذ هذه النقاط؟!

□ نحن في هذا الاجتماع استعرضنا كافة القضايا.. وقررنا البحث عن مخرج عملي يرضي كل الأطراف ويخرج البلد لوضع جديد ومعالجات جديدة، لقد وقف المكتب السياسي أمام مفردات النقاط الـ ١٨ وهي تحت تصرف اللجنة التي ستقوم بالقرار.

● هل تقصد لجنة الحوار الوطني أم لجنة خاصة بالحزب؟!

□ بل لجنة خاصة بالحزب.. وهذا أقوله لأول مرة.. نحن شكلنا هذه اللجنة من ابرز العناصر بالمكتب السياسي، ولديها صلاحيات للحوار والقرار، وهي تضم الأخ حيدر العطاس والأخ ياسين نعمان والأخ جار الله عمر والأخ عبدالله محسن..

● في تصوركم ما هي الخطوة الأولى والعملية التي اذا تمت ينطلق الحوار والانجاز على طريق تجاوز الأزمة؟!

□ الخطوة هي تقديم المتهمين بالتخريب والاغتيالات، سواء الموجود منهم في السجن أو الموجودين خارج السجن وتحت حماية بعض الأطراف، أقول تقديمهم لمحاكمة عاجلة وعادلة، ونضمن بذلك أننا في بلد أمن تسوده القوانين والنظام ولا تسوده الفوضى أو التخريب.

● ولكن هناك حالات اغتيالات تمت في المحافظات الجنوبية.. وأجهزة الأمن هنا تحت سيطرة الحزب الاشتراكي.. ماذا تم بخصوص هؤلاء؟!

□ لقد بدأت محاكمات لهم.. في محافظة لحج مثلا هناك محاكمات تمت لمجموعة منظمة الجهاد الاسلامية والمرتزقة خاصة المسماة بمجموعة الأفغان العرب، وهناك أيضا بعض العناصر نحن في انتظار تحرك النائب العام الموجود بصنعاء والذي نطالبه بالنزول الى المحافظات ومتابعة مشاكلها وهمومها، وأيضا في انتظار القرار السياسي بتقديم هؤلاء الى محكمة موحدة، لأن القضية قضية واحدة.

● الايمكن أن تكون هناك قوى خارجية وراء عمليات الاغتيال والتفجيرات من أجل اشعال الأزمة بين الطرفين - المؤتمر والاشتراكي؟؟!!

□ بالطبع هناك من لهم مصلحة في ذلك.. وعلى سبيل المثال هناك مجموعة الأفغان العرب الذين يقودهم اسامة بن لادن وهو موجود الآن في السودان، ونحن طالبنا رسميا بتسليمه، وسنعمل على تقديمه الى المحاكمة بمجرد تسلمه، وهذه المجموعة وراءها الحركة الأصولية العالمية والتي تدعمها وتمولها.

● أنتم شركاء في السلطة لماذا لم تقدموا حلا للمشكلة الأمنية؟!

□ نحن قدمنا في أطار النقاط الـ ١٨ مجموعة أفكار لو أخذ بها، ولو اخذت أيضا افكارنا منذ بداية الوحدة حول هذا الموضوع، ولو كان هناك اتجاه سليم لبناء مؤسسات للدولة، لما وصلت الحالة الأمنية الى ما وصلت اليه، ولكن للأسف هناك وجهة نظر تجهز على كل شئ من شأنه بناء دولة حديثة.

● اتفقتم من قبل مع المؤتمر على وقف الحملة الاعلامية ولكننا فوجئنا بها تمتد ولا تقف، الآن وبعد الخطوة الايجابية من الرئيس، هل ستقومون بوقف هذه الحملة بجدية وصرامة؟!

□ لقد وقعنا أكثر من مرة على قرارات بعدم الدخول في مهاترات أو شتائم أو الاساءة للوحدة ونحترم الناس ولا نتحدث عن أشخاص بل ظواهر، ولكن هذه القرارات لا تنفذ وتستمر الحملة الغاشمة علينا، وبالرغم من ذلك - اذا تم الاتفاق - سنمتنع صحفنا.. لأننا نرى ضرورة أن تسود الحكمة ويسود العقل في هذه الأزمة.. ومن ثم في الاعلام المتابع لها.



مواجهات «العربي» : الأزمة اليمنية .. لماذا يتعثر الحل؟

لماذا تتعثر حلول ومبادرات ووساطات «الازمة اليمنية »..؟ « العربي » واجهت اثنين من اهم القيادات اليمنية يمثلان طرفي الازمة بهذا السؤال . الاول هو عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة وامين عام مساعد حزب المؤتمر والثاني هو سالم صالح عضو الرئاسة وامين عام مساعد الحزب الاشتراكي الاول جرى في صنعاء .. واللقاء الآخر جرى في عدن .. الاثنان آكدا على « ثابتة الوحدة » .. وطرحا تصوراتهما عن الازمة ، تداعياتها ..والخطوة الاولي العملية للخروج من المأزق الذي يهدد وحدة وأمن ومستقبل اليمن .. وهكذا جرت وقائع المواجهة .

الرجل الثاني في « المؤتمر » :

- □ نرفض الانفصال التدريجي.. وبداية الحل عودة نائب الرئيس
- □ أصروا على توقيع «التعديلات الدستورية».. ثم جاءوا بتعديلات جديدة
- □ نرفض الفيدرالية.. ولا خطوبة بعد الزواج!

أجرى المواجهة :
مجدى رياض



صنعاء :

● **أنت ترى أن اعتكاف نائب الرئيس سبب الأزمة، بينما هناك أسباب وملاحظات أبديت من طرف الاشتراكي وكانت الخلفية التى تسببت فى الاعتكاف والتى تبلورت فيما بعد فى النقاط الثماني عشرة، فما هو موقفكم من هذه الملاحظات؟**

□ قبل هذه الملاحظات او القضايا المثارة فى الـ ١٨ نقطة، كانت هناك ثلاث نقاط تمثلت في تعديلات طرحت على مشروع التعديلات الدستورية والتى تم الاتفاق عليها من أطراف الائتلاف الحاكم، وتبناها مجلس النواب على أساس تحديد مدى زمني لها وكان من المفروض البت فيها بعد الشهرين اللذين يفرضهما الدستور الحالي، وقبل البت جاء الاعتكاف وذهب بعض الإخوة فى قيادة الحزب الاشتراكى ليناقشوه، بعد ذلك جاءوا وقالوا إن الأخ علي سالم البيض له رأى في التعديلات التى أقرت من قبل وهذه الآراء تتعلق بالحكم المحلي ورئيس الدولة ونائبه واخيرا المجلس التشريعي المقترح.

● **المقصود طبعا مجلس الشورى!!**

□ نعم مجلس الشورى.. وقد قبلنا الملاحظات والتعديلات رغم الاتفاق السابق وقدمت الى لجنة ثلاثية - من أطراف الائتلاف الحاكم - لمناقشتها وكانت على وشك البت فيها، وفوجئنا مرة أخرى بأن الاخوة فى الاشتراكى لهم ملاحظات اخرى تتمثل فى النقاط الـ ١٨ ويريدون طرحها على الائتلاف، فقبلنا النظر فيها وكنا على وشك أن ننتهى منها تماما وفى اخر يوم استأذن الاخوة من قيادة الاشتراكي للنزول الى عدن لتعزية الأخ النائب.. ولكنهم مكثوا هناك ثم اصدروا بيانهم الساخن... الخ.

● **ما هي تصورات ومبادرات حزب المؤتمر لتذليل هذه العقبات ومن أجل تجاوز هذا المأزق؟**

□ نحن تقدمنا بالعديد من المبادرات تتمثل فى:

١ - عرض الرئيس على النائب امكانية اللقاء فى اية مدينة يمنية من أجل حل الأزمة.

٢ - قدمنا رسالة الى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي قررنا فيها استعدادنا لمناقشة أى شئ ما عدا الثوابت.

٣ - عندما تعذر قدوم الاخوة الى صنعاء ارسلنا اليهم مبادرة اخرى تمثلت فى قبولنا واستعدادنا لمناقشة اية نقاط يقدمونها أو يقدمها آخرون بأية صيغة، وكان هناك رأى بالعودة الى لجنة الائتلاف السابقة، فجاء اقتراح من الحزب الاشتراكي مفاده أن تبقى هذه اللجنة ويضاف اليها ممثلون عن المعارضة وشخصيات سياسية عامة، وقبلنا هذا الاقتراح وبدأت اللجنة تمارس عملها..

● **الأطراف جميعها تريد الحوار وتبدي استعدادها الدائم لتجاوز الأزمة، هناك حلقة مفقودة فى هذا الخلاف.. فالحوار المباشر لم يتم واللجان المقترحة مشلولة فاعليتها، والحل لا تظهر دلائل مباشرة عليه، هل هناك سبب خفي غير معلن؟ وهل يمكنك الاشارة بوضوح الى هذه الحلقة المفقودة، والى الحل العملي؟**

□ لا توجد أسباب خفية.. ولم نكن نشعر بشئ قبل وصول الأخ النائب الى عدن، كانت هناك مشاكل قبل الانتخابات وتمت الانتخابات وقبلت الأطراف نتائجها، ثم كانت هناك أحاديث عن التعديلات الدستورية قبل الانتخابات الرئاسية، وتفاوتت الآراء بين أحزاب الائتلاف، وتشكلت لجنة ثلاثية تضمني وتضم سالم صالح عن الاشتراكي وعبدالوهاب الآنسي عن الاصلاح، وتوصلنا الى صيغة نهائية وتساءلنا عند التوقيع: هل نؤجل التوقيع حتى يأتي الأخ النائب.. هنا قال سالم صالح إنه والقيادة على اتصال دائم بالأخ النائب.. وفي كل الأحوال نحن مؤسسة، وكل ما يتفق عليه يجب أن يخضع له كل فرد في الحزب، ولكن الاخوان عادوا من عدن ومعهم ملاحظات الأخ النائب.. ولم نعترض على مناقشتها، والجميع يشعر بالطبع أنه لانتيجة للحوارات بدون اللقاء المباشر، والوسيلة الوحيدة هى اجتماع الأطراف والحوار الصريح ونحن لدينا مرونة كبيرة فى المناقشة، فقط تشددنا فى مواجهة التصريحات الصحفية التى اعلنها الأخ سالم صالح والتى تبنى فيها الفيدرالية.



عبد العزيز عبد الغنى

● **نعم الفيدرالية اثارت جدلا واسعا داخل اليمن وخارجها، وكانت لكم وجهة نظر مضادة لهذا الطرح، فما هى الأفكار الأساسية التى وقفت وراء رفضكم لهذه الفكرة؟**

□ منذ عام ١٩٧٢ وبعد الحرب بين الشطرين السابقين جاء اعلان القاهرة وبعدها اتفاق طرابلس الذى قرر فيه تشكيل لجان اقتصادية وسياسية ودستورية... الخ، من أجل وضع الوحدة موضع التنفيذ، وقد استمرت أعمال هذه اللجان منذ ١٩٧٢ مرورا بالصدام المسلح بين الشطرين عام ١٩٧٩، ووصولا الى نوفمبر ١٩٨٩م عندما تم الاتفاق على أساس الوحدة الكاملة والاندماجية، فكيف يأتي الحديث بعد ذلك ليعود الى الفيدرالية.. انها دعوة تعني الانفصال من جديد، اننا نرفض هذا الانفصال التدريجي، ونرى أيضا أن الاتحادات الفيدرالية تأتي بأشكال عديدة، نعم هناك اتحادات ناجحة لا شك فى ذلك، ولكن مقومات هذه الاتحادات لا تنطبق علينا، فالهند مثلا فيها عدة لغات وعدة قوميات وأقاليم مترامية الأطراف تحتاج الى هذا النوع من الاتحادات، ولكن فى اليمن هناك تجانس عرقي ولغوي

ودينى وحتى الجغرافيا متصلة ومن ثم لا تتطلب الشكل الفيدرالى، بالاضافة الى التكاليف الباهظة لمؤسسات هذا الاتحاد والتى لا تتحملها دولة فقيرة مثلنا، لذا نحن نرفض هذه الفكرة من كافة الزوايا لانها كما قلت نكوص عن الوحدة.

● **ولكن قبل الوحدة تقدم حزبكم - المؤتمر - بتصور عن الفيدرالية والذى رفضه هو الحزب الاشتراكى، ما هى أوجه الشبه أو الاختلاف بين مشروعكم والمشروع الحالى؟!**

☐ نعم كان هناك مشروع فيدرالى مقدم ممن كان يسمى بالشطر الشمالى، وكان هناك أيضا مشروع كونفدرالى مقدم ممن كان يسمى بالشطر الجنوبى، ولكن كل هذه الخطوات والتصورات قدمت من أجل التمهيد للوحدة الاندماجية كهدف نهائى وما دامت قد وجدت فإن طرح الفيدرالية يعتبر نكوصا عنها، وهناك مثل أضربه فى هذا المجال، الانسان الذى يتزوج يبدأ بالخطبة ثم العقد ثم الزواج، فهل يمكن أن يعود مرة أخرى بعد ذلك ليعيد الخطبة من جديد.

● **على أرض الواقع لم يتم هذا الزواج - الوحدة الاندماجية - فلم تتحقق مثلا وحدة الجيش أو وحدة العملة فما زال هناك الدينار والريال وما زالت هناك شركتان للطيران وخزيان وجهازا أمن... الخ، فواقع الزمر أن ما هو قائم أقرب للوحدة الفيدرالية منه للوحدة الاندماجية !**

☐ لم يكن متوقعا أن يتم توحيد كل شئ بين عشية وضحاها، هناك أجهزة قد توحدت وأجهزة فى سبيلها للتوحد ومنها القوات المسلحة،. لكن الموضوع مطروح وهناك خطوات على الطريق، أما بالنسبة للعملة فقد تم الاتفاق بعد الوحدة على رفض عملة جديدة بسبب التكاليف وحدد الريال كعملة موحدة لدولة الوحدة ومن أجل المصلحة العامة حددت أربع سنوات يتم فيها استبدال الدينار بالريال..

أما الأجهزة التى لم تتوحد كجهاز الأمن فى المحافظات الجنوبية والشرقية، فما زال الحزب الاشتراكى مسيطرا عليها سيطرة كاملة، وهذه أيضا نعطيها مدى حتى يتم التوحيد، فالتجزئة منذ الاستعمار استغرقت حوالى ١٣٠ عاما فلا يمكن أن نتوقع التوحد الكامل فى كافة مناحى الحياة خلال ثلاث سنوات فقط.

● **السؤال للأخ عبدالعزيز بصفته الحزبية وبصفته الشخصية: ما هو الطريق المختصر نحو هذا الحل؟!**

☐ نعم أنا مع حل هذه الأزمة وبشكل قاطع وحاسم. ان كل من يحب اليمن يجب أن يسعى الى حل الأزمة، خاصة انها لا تهدد الاشتراكى والمؤتمر بل تهدد الجميع، وقد تسببت فى الكثير من الآثار السلبية داخل الحياة السياسية والحياة اليومية للمواطنين..

واعتقد أن بداية الحل الفعلى والمختصر هو وصول الأخ النائب الى العاصمة وأداؤه القسم الدستورى وممارسة أعماله كاملة وبصورة طبيعية، ومن ثم ممارسة المؤسسات لدورها دون تعطيل، وكل القضايا بعد ذلك مطروحة للنقاش على طاولة البحث ونحن مستعدون للتعاطى معها بايجابية..



المصدر : الشرق الأوسط (الثورة)
التاريخ : ٢٨ ديسمبر ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عرفات التقى الزعيمين وعبّر عن تفاؤل بحل الأزمة

البيض يربط لقاءه علي صالح ببدء تنفيذ شروط «الاشتراكي»

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ اكد السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني ان «الحزب الاشتراكي يقدر عالياً الجهود الفلسطينية التي بذلت وتبذل لحل الأزمة السياسية الراهنة التي تشهدها اليمن والتي تتطلب اهمية الالتزام بالاتفاقات الوحدوية وعدم الانجرار الى ما تسعى اليه القوى المعادية للوحدة والديموقراطية والتحديث التي تحاول جر البلاد الى اتون الصراع المدمر».

ابو شوارب في عمان

ووصل امس الى عمان العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء الذي يعتبر الوسيط الرئيسي لحل الأزمة بين البيض وعلي صالح. وعلم ان الهدف من الزيارة التشاور مع العاهل الاردني الملك حسين في آخر تطورات الأزمة اليمنية.

ولم تستبعد ان يحمل ابو شوارب رسالة من الرئيس علي صالح الى العاهل الأردني ورسالة مماثلة من نائب الرئيس. ومعلوم ان الملك حسين شخصياً يقوم بوساطة للتوصل الى حل سياسي بين «المؤتمر» و«الاشتراكي»، وفد اخيراً الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي الاردني مرتين الى صنعاء وعدن.

وشدّد البيض لدى استقباله مساء امس في عدن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات على «اهمية تحكيم العقل عند معالجة القضايا ومواصلة الحوار الجاد والبناء بما من شانه المساهمة في ايجاد الحلول والمخارج للازمة».

وقال: «ان الحزب الاشتراكي كان شريكاً اساسياً في صنع الوحدة مع المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة ولذلك فانه لن يالو جهداً في تقديم كل ما من شانه ان يساهم في الحفاظ على هذا المنجز التاريخي».

وابلغ زعيم الحزب الاشتراكي

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٨ ديسمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البيض يربط لقاءه

تتمة الصفحة الاولى

الموجود في عدن منذ التاسع عشر من آب (اغسطس) الماضي الرئيس عرفات الذي وصل الى عدن امس بعد زيارة لصنعاء التقى خلالها الرئيس علي صالح في إطار جهوده للوساطة في حل الأزمة السياسية في اليمن، انه «رحب بدعوة الرئيس صالح للقاء به في ٢٧ رجب الموافق التاسع من كانون الثاني (يناير) المقبل» الا انه قال: «ان هذا اللقاء سيكون مشروطاً بمباشرة الرئيس علي صالح تنفيذ النقاط الـ ١٨ التي اعلنها الحزب وقبل بها هو وقيادة المؤتمر الشعبي العام».

ويذكر ان لقاء عرفات بكل من علي صالح ونائبه البيض امس يعدّ الثاني منذ بدء الأزمة في التاسع عشر من آب الماضي كما انه جاء في اطار وساطات عربية اخرى اردنية وعمانية واريترية.

وعلمت «الحياة» ان «الرئيس الفلسطيني ابلغ عدداً من مرافقيه بتفاؤله في خروج اليمن من ازمتها السياسية الراهنة خصوصاً بعد قبول الرئيس علي صالح نقاط الاشتراكي ودعوته للقاء نائبه البيض في اي محافظة يمنية وترحيب الاخير بذلك».

وكانت الانباء الرسمية في عدن ذكرت ان عرفات اطلع نائب الرئيس اليمني على آخر المستجدات الفلسطينية والعقبات التي تحول دون تنفيذ الاتفاق الفلسطينية - الاسرائيلي الخاص بالحكم الذاتي».

وكان البيض استقبل امس وفداً من علماء اليمن بحث معه في سبل الخروج من الأزمة. والتقى الوفد نفسه أول من أمس الرئيس علي صالح.

من جهة اخرى، نسبت امس صحيفة «الثورة» الرسمية الى مصدر مسؤول في إدارة البحث الجنائي ان التحقيق جار مع المتهم في مقتل عبداللطيف الرعيني، الذي القي القبض عليه بعد الحادث مباشرة، وان القضية ستحال الى النيابة تمهيداً لتقديمه للمحاكمة. واكد المصدر بان الحادث جنائي ولا يحمل اي صبغة سياسية.



قيادات عسكرية تؤكد أهمية الحياد

تحذير أميركي لليمن بادراجه على قائمة الإرهاب

صنعاء: «الشرق الأوسط»

كشفت مصادر حكومية يمنية وثيقة الاطلاع في صنعاء ان اليمن تلقى اخيراً تحذيرا من الولايات المتحدة بادراجه ضمن قائمة الدول الراعية للارهاب، وذلك بعد ان ترددت انباء في الآونة الاخيرة عن وجود عناصر تابعة لتنظيم «الجهاد» من «العرب الافغان» في اليمن عادوا من افغانستان، ويلقون الرعاية من اطراف سياسية يمنية.

والقى هذا التحذير بظلاله على مناقشات لجنة الحوار الوطني لحل الازمة اليمنية حيث يتوقع ان تصدر هذه اللجنة بيانا اليوم بادانة الارهاب والعنف بجميع صوره واشكاله.

وقالت مصادر وثيقة الاطلاع ان لجنة الحوار بحثت في اجتماعاتها على مدى الايام الثلاثة الماضية قضايا الامن والارهاب، وعينت لجنة مصغرة من اعضائها تضم جار الله عمر وزير الثقافة (الحزب الاشتراكي) والدكتور عبد الكريم الارياني وزير التخطيط والتنمية (المؤتمر الشعبي) وعبد الله الاكوع (تجمع الاصلاح) واحمد جابر عفيف (اتحاد القوى الوطنية) لصياغة البيان، وتقديمه الى اللجنة لاقراره واصداره اليوم.

واشارت المصادر الى ان نقاشات حادة جرت امس في لجنة الحوار حول قضية الارهاب وادانته، وقالت ان بعض ممثلي الائتلاف نفوا تورط السلطات الرسمية اليمنية في رعاية ما يعرف بعناصر «الجهاد» او «العرب الافغان» لكنها ألمحت الى انه اذا كان بعض هؤلاء المتطرفين قد وجدوا في اليمن رعاية فهي من جانب عناصر متنفذة في الحكومة وليس من الحكومة ذاتها، وربما يكونون قد دخلوا الى اليمن بعد عودتهم من افغانستان بفضل تسهيلات تلقوها من تلك العناصر او القيادات المتنفذة بصورة غير رسمية.

من ناحية اخرى ما زال الجدل قائما حول مطالب الانضباط الاعلامي بين اطراف الازمة اليمنية اذا استدعت وزارة الاعلام اليمنية اخيرا عددا من مراسلي الصحف العربية التي تصدر خارج اليمن في محاولة لاقناعهم بالالتزام بالنقاط التي اصدرتها لجنة الحوار بشأن الازمة، والتي تصفها الاوساط السياسية اليمنية بانها «تمثل ردة نحو الشمولية الاعلامية».

على صعيد اخر قال القاضي حمود الهتار عضو وفد العلماء الذي التقى علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني اول من امس في عدن «ان البيض استجاب بلا

التتمة .... ص 4



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٨ ديسمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن

تحفظه لدعوة جمعية العلماء لعقد لقاء بينه وبين الرئيس علي عبد الله صالح في اي مكان في اليمن شريطة ان يخرج اللقاء ببرنامج عمل محدد للمرحلة المقبلة.

واضاف ان البيض متمسك بنقطتين رئيسيتين هما، القاء القبض على المتهمين في حوادث الاغتيالات والتفجيرات والعنف ومحاكمتهم، واخراج المعسكرات من المدن، ثم وضع خطة لاعادة توزيع القوات المسلحة في انحاء البلاد غير ان قياديين في الحزب الاشتراكي، وبعض قادة المعارضة يرون ان الازمة تجاوزت حدود حلها في اطار لقاء بين الرئيس ونائبه ويؤكدون انها اصبحت ازمة نظام حكم، والبحث عن بناء دولة تترجم الابعاد الحقيقية للوحدة اليمنية بما يحقق طموحات الناس التي علقوها على تحقيق الوحدة.



رســـــالة مـن وزيـر الخـــارجيـــة اليــمني لنظيـــره الامـــاراتي

ابوظبي - كونا - تلقى وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الامارات الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان رسالة خطية من وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه.

وذكرت ابوظبي ان الرسالة تتصل بالعلاقات الثنائية بين البلدين، وتسلم الرسالة وكيل وزارة الخارجية الاماراتي بالنيابة السفير سيف سعيد مساعد وذلك خلال اجتماعه مع سفير الجمهورية اليمنية بدولة الامارات محمد حاتم الخاوي



المصدر : الشرق الأوسط الدولية

التاريخ : ٢٩ ديسمبر ١٩٩٢

وزارة الإعلام تستدعي مراسلي الإعلام الخارجي

محاولة لإسكات الصحافة عن تناول الأزمة اليمنية

صنعاء: من عبد الله حموده

استدعت وزارة الإعلام اليمنية عدداً من مراسلي الصحف العربية، التي تصدر خارج اليمن، في محاولة «لإقناعهم» بالالتزام بالنقاط التي اصدرتها لجنة فرعية منبثقة عن اللجنة الموسعة للحوار الوطني بشأن الأزمة السياسية الحالية بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، وتطالب وزارة الإعلام في عبارات مطاطة تحتمل تفسيرات متعددة - بـ«الامتناع عن الخوض في القضايا التي تؤجج الأزمة».

ويقول مراقبون إن بعض المسؤولين في وزارة الإعلام يحاولون توسيع نطاق «مذكرة مطالب الانضباط الإعلامي»، لتشمل الاخبار التي يبعث بها مراسلو الصحف غير اليمنية، وممارسة ضغوط عليهم في هذا الشأن، وصلت الى حد تلقي احد المراسلين تهديداً هاتفياً بالاغتيال.

وفي حين تؤكد مصادر أن «مذكرة الانضباط» كانت تستهدف أساساً صحف الحزبين طرفي الأزمة (الشعبي والاشتراكي)، والصحف المؤيدة لكل منهما، أشار نواب في البرلمان اليمني أمس - ينتمون إلى مختلف الأحزاب - إلى أن تلك المذكرة «تمثل ردة نحو الشمولية الإعلامية».

وأثاروا تساؤلات حول شرعية إصدار لجنة الحوار لمثل هذه المذكرة، التي تتجاوز قانون الصحافة، المعمول به في اليمن حالياً.

ويشعر الصحافيون اليمنيون بأن هناك محاولة لـ«تكميم الأفواه، بهدف إتاحة الفرصة أمام خفافيش الظلام لتفجير الأزمة، في غيبة أصوات تحذر من مغبة ما يحدث».

وتشكل «صمام أمان» لتنفيس الضغوط التي تؤدي إلى تصعيد الأزمة، انطلاقاً من الزعم بأن عدم الحديث عن الأزمة ينفي وجودها.

وبينما تقول مصادر ان أطراف المعارضة في لجنة الحوار وقعت في فخ الأحزاب الحاكمة، ووافقت على «مذكرة الانضباط»، أكد متحدث باسم أحد أحزاب المعارضة أنه «كان قد اتفق على إدخال بعض التعديلات على المذكرة لكي تشمل أجهزة إعلام أحزاب الائتلاف وأحزاب المعارضة المؤيدة لها، إلا أن تلك الملاحظات لم تقبل وانتهى الأمر بإدخال إعلام المعارضة بالكامل ضمن الأجهزة الأخرى دون استثناء».

وتتهم بعض القيادات المعارضة عناصر أحزاب الائتلاف الحاكم في لجنة الحوار بتحريف نقاط المذكرة، مما يعتبر اتجاهاً نحو تجاوز حرية التعبير، تفادياً لإحراج بعض أطراف الأزمة التي تشعر أنها في موقف ضعيف، لأنها توافق في أعماقها على ضرورة تنفيذ بعض النقاط المطلوب تنفيذها لتأمين الوحدة اليمنية، ولكنها تشعر بالغضاضة لأنها جاءت من جانب طرف آخر، مما يجعلها في موقف ضعيف في ساحة المزايدات السياسية.



ارتياح في عدن بعد لقاء البيض والعسكريين

أبو شوارب في دمشق لاقناع علي ناصر بدور

[] صنعاء - من فيصل مكرم:
[] عدن
من إقبال علي عبدالله

■ علمت «الحياة» أن العميد مجاهد أبو شوارب نائب رئيس الوزراء اليمني، الوسيط الرئيسي في الأزمة الراهنه في اليمن، التقى الملك حسين في عمان في ساعة متقدمة من ليل الاثنين - الثلثاء. ولم يعلن شيء عن مضمون المحادثات.

وتوجه أمس العميد ابو شوارب الى دمشق حيث يُنتظر أن يلتقي الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد. وقالت مصادر مطلعة أن أبو شوارب سيتشاور مع علي ناصر في امكان أن يلعب الاخير دوراً ايجابياً في الوساطة بين طرفي الازمة. وتوقعت اوساط سياسية أن ينجح مسعى ابو شوارب وان يزور علي ناصر صنعاء في وقت قريب.

وأوضحت هذه الأوساط أن تعقيدات الازمة اليمنية لا تشجع الوساطة الشخصية التي تبناها الملك حسين، الذي يعتقد انه تشاور مع العميد أبو شوارب في شأن تأجيل التدخل الأردني بعض الوقت. ويرجح أن تكون المشاورات تطرقت ايضاً الى امكان اعداد تحرك اردني جديد في ضوء التطورات.

ويرى المراقبون في صنعاء أن العراقيل التي تواجه الوساطة العربية، سواء الاردنية او الفلسطينية، هي التي جعلت أبو شوارب يتوجه الى دمشق سعياً الى دور للرئيس اليمني السابق،

التتمة في الصفحة (٤)



أبو شوارب في دمشق

تتمة الصفحة الاولى

خصوصاً ان مؤتمر الحوار الوطني الموسع المعني بالازمة يراوح مكانه من دون نتائج مشجعة.

ويذكر ان مؤتمر الحوار يواصل اجتماعاته بشكل يومي واقتصرت نتائجه حتى الآن على «ضوابط اعلامية» لم يسبق لها مثيل حتى في ايام التشطير، اي قبل اعتماد الديموقراطية والتعددية الحزبية. وكان مستغرباً لدى المراقبين أن تبادر احزاب المعارضة المشاركة في الحوار الى تبني هذه الضوابط وطلبت من السلطة تنفيذها بدءاً من ٢٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٣ حتى العاشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤. وكان بيان عن الحوار الوطني صدر مساء أول من امس ندد بالعنف والارهاب السياسي واللجوء الى القوة في حل المشاكل السياسية أو غيرها، وطالب بالتزام الشرعية الدستورية والامتثال للحوار البنّاء والمباشر. ودعا الى دعم أجهزة الامن في احباط كل اشكال العنف والارهاب.

تفاؤل في عدن

وفي عدن اعرب العديد من المراقبين السياسيين في عدن أمس عن «وجود مؤشرات لبوادر حل الأزمة السياسية الراهنة التي تشهدها البلاد منذ منتصف اب (اغسطس) الماضي» مشيرين الى ان استجابة السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي لاقتراح الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للمؤتمر الشعبي عقد لقاء بينهما في التاسع من كانون الثاني المقبل لازالة الحواجز التي تقف امام ايجاد الحلول للأزمة وايقاف تداعياتها، تبشر بالحل وإن كانت استجابته اشترطت تنفيذ ما ورد في النقاط الـ١٨ التي قدمها الاشتراكي.

واعتبر المراقبون ان لقاء البيض مساء اول من امس في عدن مع قيادة وزارة الدفاع والمسؤولين في الوحدات العسكرية الجنوبية والشمالية للمرة الأولى منذ بدء الأزمة شكل فرصة مهمة لتحقيق خطوات ملموسة نحو حل الأزمة السياسية خصوصاً ان حديث البيض مع القيادات العسكرية التي شهدت توتراً الشهر الماضي بفعل تداعيات الأزمة اتسم بالتفاؤل والرغبة الحقيقية في ايجاد الحل.

وشدد البيض امام القيادات العسكرية التي زارت عدن منذ الأحد الماضي للقائه على «ضرورة معالجة الاختلالات الأمنية والقاء القبض على الخارجين عن القانون وتقديمهم الى العدالة ومعالجة الأوضاع المعيشية للمواطنين والحد من غلاء الاسعار». وفي تصريحات لـ «الحياة» امس أشار أحد المسؤولين العسكريين الى ان «حديث البيض بعث التفاؤل بجدية حل الخلافات السياسية بين الحزبين الرئيسيين في الائتلاف الحاكم وصانعي الوحدة» مؤكداً ان «القوات المسلحة على الرغم من عدم دمجها واعادة توزيعها حسب متطلبات الدفاع عن الوطن سوف تتمسك بالثوابت الوطنية في الوحدة والديموقراطية».

سياسي يمني جنوبي عاد الى الحكم عن طريق الشمال

المتطرفون في جميع الاحزاب يهددون الوحدة هزمنا الفدرالية من قبل وعدنا إليها

اجرى الحوار: عبد الله حموده

يعتبر عبد القادر باجمال احد السياسيين اليمنيين المخضرمين في حقل الاقتصاد، وهو احد القلائل - في صنعاء حاليا - الذين يعرفون اهمية العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، ويخشى على الاقتصاد من ان تفسده السياسة، ويحاول الاستفادة منها في تحقيق التنمية لتامين مستقبل الديمقراطية.

وباجمال من اصل جنوبي، انشق عن الحزب الاشتراكي مع جناح الرئيس السابق علي ناصر محمد في اعقاب صراع 13 يناير (كانون الثاني) عام 1986، وبعد فترة من التدبر، انضم الى المؤتمر الشعبي العام (الشمالي الاصل) وعاد الى السلطة رئيسا لهيئة المناطق الحرة اليمنية، بعد ان شغل عدة مناصب وزارية في حكومة الجنوب خلال الفترة السابقة.

وهو يقدم تصورا فريدا لمواقف المؤتمر الشعبي من الازمة الحالية، ويطالب جميع الاطراف بالتطرق الى التفاصيل، لمعالجة القضايا المطروحة بجدية. وفي ما يلي نص الحوار:

● ما هو تصورك لاساس الازمة السياسية الحالية بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي؟

- يجب ان نتعامل مع هذه الازمة من منظور واقعها التاريخي، فهي مرتبطة بكل العوامل المرتبطة بالوحدة، وانا لم افاجأ بها، ولن افاجأ بها اذا تكررت. فمفهوم الوحدة معقد لدى الاطراف نفسها، وان كان متفقا عليه كمبدأ، لان المفاهيم استقرت في ظل التفكير الشمولي.

ففي النظام السابق في الجنوب كان هناك تيار يرى ان تتم الوحدة تحت شعار الوحدة الوطنية الواحدة، بمعنى ان ينشأ حزب واحد يستولي على السلطة في الشمال، اضافة الى وجوده في الجنوب، وعندما يتسلم ذلك الحزب السلطة، تتوفر اداة الثورة اليمنية الواحدة. وقد روج كثيرون لهذه الفكرة، وتكونت قناعات فكرية لدى جيل بدعم خلق النموذج، كما هو موجود في فيتنام والمانيا الشرقية وكوريا الشمالية.

وهذا النزوع غريب عن التفكير اليمني، وليست له جذور اصيلة في ما يتعلق بربط الثورة والوحدة باداة طبقية، وكأن الوحدة لا تتحقق الا بها.

● هل كان هذا التصور موجودا لدى الحزب الاشتراكي وحده؟

- لا هذا التصور كان موجودا لدى كلا الطرفين.

تجاهل الخصوصية

● بمعنى ان كل طرف كان يريد ان يغير الآخر الى الشكل المقبول له؟

- طبعا كان هذا سائدا بينهم - داخل الجنوب ودون ذكر الاسماء - ولكن كان هناك جناح آخر وطني داخل الحزب الاشتراكي لديه اعتراض على هذا التفكير الايديولوجي، كانت له علاقات عربية وليست اممية مع الكتلة الاشتراكية السابقة.

نظر هذا التيار الى المسالة من زاوية قريبة من تفكير بعض القوميين العرب، الذين يقولون ان الوحدة تتحقق بقرار سياسي، بمعنى ان يقرر حاكمان ان يغادر كرسيهما، ولكن هذا لم يتكرر بعد نموذج شكري القوتلي، لان بعض العناصر ترى ان ذلك النموذج يتسم بالسذاجة، ومن ثم فان الحاكمين يتفقان على ان يحكما معا.

وكان هذا التيار يرى ان مفهوم اداة الثورة اليمنية الواحدة يحمل في طياته نزعة انقلابية، لانه يتضمن احداث ثورة في ارض الطرف الاخر، كانت اداتها هي حزب الوحدة الشعبية «حوشي»، الذي كان جناح الاشتراكي في الشمال.

وفي عام 1967 كان يفترض ان لا يكون لدى الجبهة القومية مشروع دولة شطرية في الجنوب، ولكن ظروفا معينة طرأت، كما ان قرار الدولة لا يمكن ان تصنعه دولة وحدها، ومن ثم تكرست هذه الدولة بعناصر ومقومات متناقضة مع النظام في الشمال.

وقد اتفق ابراهيم الحمدي (رئيس اليمن الشمالي) وسالم ربيع علي (رئيس الجنوب) في منتصف السبعينات على الوحدة، ولكن الحمدي قضت عليه الظروف الموضوعية في الشمال، وسالم ربيع علي قضت عليه الظروف الذاتية في الجنوب، ولم يستطع اي منهما التحرك نحو الوحدة، الاول بسبب الاوضاع في الشمال، والثاني بسبب وجوده في اطار العمل الحزبي.

وفي كل الحالات لم يكن هناك تفكير - منذ بدأت الحركة الوطنية اليمنية - سوى في صورة وحدة اندماجية، وظل السؤال هو من الذي يحققها؟

● هل كانت الوحدة ضرورة؟

- نعم، اما اطرافها فهم اطراف بالصدفة، وينبغي عدم الدمج بين الضرورة والصدفة، وسواء كانت الاطراف افراداً او زعماء او اصحاب قرار، فهم صدفة تاريخية، وانا اعترض على من يدعي حقا تاريخيا بتحويل نفسه من صدفة الى ضرورة.

● ولكن البعض يقول ان ظروف سقوط المجموعة الاشتراكية واقتراب الاتحاد السوفياتي من التفسخ هي التي دفعت الحزب الاشتراكي الى الوحدة؟

- ضرورة الوحدة لم تكن يمنية بحتة، وانما ضرورة اقليمية ودولية ايضا، لانها قامت في اطار تصور جديد للمنظومة الاقليمية. ودون شك فان سقوط دول المجموعة الاشتراكية ترك اثرا بالغا على الحزب الاشتراكي، وكان يمكن ان يأتي جناح داخل الحزب ينظم انقلابا ويقول انا شيء آخر، ويكون شكله مقبولاً في الظرف الراهن، لانه من غير الطبيعي ان يظل مقبولا من تمسك بالعلاقات مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية.

مشكلات للجميع

● الم تكن هناك مشكلة لدى المؤتمر الشعبي العام في الشمال حينئذ ايضا؟

- ليس هناك نظام في بلد متخلف الا وعنده مشكلة لكن مشكلة النظام في الشمال - لو نظرنا اليها من ناحية خارجية - كانت اقل بكثير من الآثار التي ترتبت على النظام الجنوبي.

● ولكن برنامج الاصلاح السياسي والاقتصادي في الجنوب بدا قبل الوحدة، ووضع اساسه باقتراح التعددية والاصلاحات الاقتصادية عام 1988؟

- للاسف الذي اقترح التعددية تعرض لانتقادات شديدة في المكتب السياسي، وقدم اعتذارا.

● هل تعني ان ذلك لم يكن خطوة جدية؟

- جاء طرح التعددية كطرح لفكرة الانفتاح السياسي، وكان هذا تفسيري للامور عندما حصلت على نسخة منها اثناء وجودي في السجن. ورأيت انها مجرد انفتاح على الخط القومي مثل الناصريين والبعثيين، وكان تعليقي انه يتعين عليهم ان ينفتحوا على بعضهم البعض كاشتراكيين اولا.

لقد كانت فكرة الاصلاح في اطار الدولة وليس في اطار التفكير، فقد كان للايديولوجية طابعها المقدس، وما زال لدى الكثيرين اعتقاد بان هناك اخطاء في التطبيق اما النظرية فصحيحة.

● الم يحاول الشمال خلق نظام ملائم له في الجنوب، كما حاول الجنوب خلق نموذج ملائم له في الشمال؟

- كان تفكير الشمال مختلفا، فقد انشغل النظام بقضايا وجوده، فقد عاش فترة حروب اهلية لتحديد وضع الجمهورية، ودخل في متاهات طويلة، حتى وصل حالة من الاستقرار في النصف الثاني من السبعينات. ولم تكن هناك اشارة الى ان الشمال حاول ان يقيم نموذجا له في الجنوب، لان النظام الشمالي كان يختلف عن نموذج القرار في الجنوب، الذي كان نموذج عدن وحضرموت في احسن الاحوال.

كما كان النظام الاداري هو نتاج خبرة العدنيين والحضارمة، وهو نموذج وضعه الاستعمار البريطاني، وقد حدث انقلاب ضده عام 1972، وجاء نظام لا يرقى الى درجة النموذج، ولكنه كان تجربة تحولت الى نموذج، ودخلت الصراع بين النظامين. واذكر - عندما كنت وزيراً للنفط في الجنوب - ان المزايدين على قضيته الوحدة فوجئوا عندما قلت لهم: لماذا لا نتحدث عن الحدود؟ فاضفت: نعم حدود نظامين، وليس حدود دولتين، لان هناك جنودا يواجهون بعضهم البعض في تلك المناطق، وطلبت ان نسمي الاشياء باسمائها الحقيقية.

● اذا نظرنا الى نقطة الحدود بين النظامين، الا ترى انها ظلت موجودة، ومن ثم بقيت الوحدة هشة، وان كانت تحمل اسم «اندماجية». واذا كان - في هذه الحالة - طرح الفيدرالية لا يعني جديدا، فلماذا لا نسمي الاشياء باسمائها الحقيقية، ويجري تنفيذها على هذا النحو؟

- المشكلة هي ان الفيدرالية التي ارادها الانجليز في الجنوب في صورة «اتحاد الجنوب العربي» لم تصمد، والذين يدعون الى الفيدرالية اليوم هم اول من حاربها حينئذ، فكيف نبحث عن فيدرالية بعد ان حطمنا تجربتها الاولى؟ ونرتد الى عام 1967؟

ولكن اذا كان هناك تفكير جديد فلنبحثه في حوار بالتي هي احسن، ونقول اننا جربنا نموذج الفيدرالية واجتمعت كل الطبقات - بما فيها المثقفون - وهزموها. فلا اظن الذين يدعون الى الفيدرالية يمتلكون ركيزة تاريخية يمكن الاستناد عليها، الا اذا كان لديهم تصور لنظام الحكم المحلي، وتحقيق اللا مركزية، فنقول لهم: صححوا العبارة، ولا داعي للمكابرة.

مشروع انفصال

● لماذا تطرح الامر وكان الفيدرالية تعني الانفصال؟

- هذا يتوقف على نوع الفيدرالية، وماذا تعني.

● تعني وجود نظامين او اكثر في دولة واحدة.

- لا انها تعني اكثر من قرار، تعني قرارا محليا وقرارا اتحاديا، وارضا محلية واخرى اتحادية، مما يعني وجود سيادتين.

● ولكن التفرقة بينهما قضية اختصاص، وليست قضية تناقض؟

- كل الفيدراليات ليست قضية اختصاص او موضوعا امنيا فقط وانما ذات جذور عرقية وسياسية تاريخية، الكانتونات في سويسرا اصلها ايطاليا والمانيا وفرنسا، وفي اميركا لها جذور عرقية واضحة، الولايات الاولى كانت تتوزع بين



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ ديسمبر ١٩٩٢

الايرلنديين والاسكتلدنيين، ومن هنا جاءت تسمية «البيض الانجلو سكسون البروتستنت» المعروفة بتعبير WASP، وهؤلاء جاؤوا من مناطق مختلفة، اما نحن فتاريخنا يمتد آلاف السنين.

والفيدرالية ليست سوى مشروع انفصال، انظر الى الاتحاد السوفياتي السابق او يوغسلافيا.

● اذا كانت دولة الوحدة غير مهيأة لتحمل اعباء المرحلة، لان المركزية الشديدة عقدت الامور، الا يمكن ان يكون ذلك حلا في هذه المرحلة؟

- لا، الحل هو ان نواجه المشكلات، وهي مسؤولية الجميع، وكانت هناك فرص حقيقية لم نستفد منها، ضاعت بسبب المغالاة في اجواء المحبة والود والانسجام، الى درجة لم نعد معها نرى ما حولنا، او الهروب من الواقع، او المغالاة في تقدير الذات، لدرجة اننا كنا نرى كل شيء جميلا، ومن ثم جاءت المشكلة.

كانت هناك فرصة للالتفاف حول برنامج البناء والاصلاح، وكنت احد النواب الذين شاركوا في اعداده، وهو استشعار وطني حقيقي. كنا في حاجة الى وثيقة نضع فيها جماع آرائنا، وندخل في حوار واسع حول ما نريده في المستقبل، ولكن الاطراف المتطرفة - سوء في الاشتراكي او المؤتمر او الاحزاب الاخرى - وقفت ضدها.

وبدأت الشكوك والريبة، وتساؤلات عن ما يراد من هذا او ذاك، وكل ينظر الى نظامه القديم على انه الافضل، وكنت اتمنى ان يكون كل ما قبل 22 مايو (ايار) 1990 لاغيا، وان لا يكون هناك نص في وثائق الدولة على «البحث عن افضل شيء لدى النظامين»، فليس هناك شيء افضل في التاريخ الشطري، ولكن الكل زايد وتمسك بتجربته الخاصة.

● الا يمكن ان توفر الفيدرالية فرصة لبناء نموذج في جزء من اليمن، يمكن ابداء الرأي فيه او تعديله، ما دام الخلاف بين الاطراف يمنع بناء نموذج وحدوي؟

- لماذا نحول الخلاف الذاتي الى خلاف موضوعي، والقضية الذاتية الى قضية موضوعية؟

● ما هي اسباب هذا الخلاف الذاتي؟

- هو ذاتي لانني لا احمل احدا عبء المشكلات الموضوعية، ومن حيث الموضوع ليس هناك خلاف. ومن الناحية الذاتية نحن نحتاج الى فهم وجودنا، وما اذا كان وجودا جغرافيا، وهذا خطير، لان الجغرافيا تضيق، فاذا سميت نفسك يمنيا جنوبيا، فانك ستسمي نفسك ابيني (نسبة الى محافظة ابين) او حضرمي (نسبة الى حضرموت)، او قعيطي او كثيري او قبيلي صغير، وتضيق على نفسك.

لقد رأينا ذلك بانفسنا، وتقاتلنا على البطاقة الشخصية، ولا نريد فتح الملف مرة اخرى، حتى لا نضيق الخناق على انفسنا. انها ازمة ذاتية، عنوانها ازمة تاريخية لدى القيادة.

اطراف مسؤولة

● هل النقد هنا موجه الى الرئيس علي عبد الله صالح ام الى علي سالم البيض - نائب الرئيس - ام اليهما معا؟

- هما محايدان في هذه المشكلة، وذلك بمقاييس من يلعب في الازمة بشكل ذكي، ويؤثر فيها، ويستخدمها احيانا ادوات فيها، ولا استطيع ان اقصر القضية عليهما.

● من هي الاطراف المسؤولة اذن؟

- عديدة جدا.

● اذا لم تستطع ان تسميها هل يمكن ان تصفها؟

- هي اطراف ذات بعد فكري واحد، سواء في التفكير اليساري او اليميني، ولا تقتصر المسألة على طرف دون آخر. كما انها ذات عقلية قبلية، لم تكتشف نفسها الا في لحظة انهزام كل القيم الاخرى في داخلها، لانهم فقدوا مصالح مباشرة في الوحدة، ويتسمون بعقلية عدم الامان من الذين كان مطلوبا منهم الامان، وهم جهاز الامن السياسي والشرطة.

وربما كان حوالي 50 في المائة منهم عملاء مزدوجين، عملوا مع النظامين (في الجنوب والشمال) في آن واحد، على النحو الذي اكتشفناه في تجربة المانيا والاتحاد السوفياتي، والذي باع نفسه مرة، يستطيع ان يبيع نفسه مرة اخرى، والموجودون منهم كثيرون. ولذلك اريد من الخيرين امثال علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض ان يحسبوا حسابات دقيقة لهذه المسألة، لان هذه الاجهزة هي التي كانت تحكم في الواقع.

مطالب وطنية

● لننتقل الان الى مطالب الحزب الاشتراكي في النقاط الـ18 التي طرحها، الا ترى انها نقاط موضوعية وليست ذاتية؟

- تلك النقاط هي اعادة قراءة لجميع برامج الاحزاب السياسية، وهي



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ ديسمبر ١٩٩٣

موجودة في برامج كل من الاشتراكي والمؤتمر والاصلاح، والرابطة والتجمع اليمني الوحدوي والناصريين، وهو طرح يتبناه الجميع، ولكن ظروف الازمة تجعل لها جانبية وحيوية خاصة، وان كان ليس هناك حزب ينكرها.

وبالنسبة الى المؤتمر الشعبي، فلو رجعت الى خطاب الرئيس علي عبد الله صالح في 30 نوفمبر (تشرين الثاني) من العام الماضي، ستجد صفحة كاملة تتحدث عن اهمية وضع نظام الادارة المحلية، والانتقال من المركزية الى اللامركزية.

● لماذا لا يتبناها المؤتمر اذن؟

- المشكلة اننا نطرح الشعار دون ان نفصله، وطالبت في يوم من الايام بانه لا يكفي ان نتحدث عن شعارات، وانما يجب ان ندخل في التفاصيل، ويتعين ان نقول: اننا متفقون على التفاصيل، وبقيت بعض المبادئ. وذلك لاننا متفقون على المبادئ اصلا، وقلنا نعم للدستور والديمقراطية والوحدة، والجمهورية والعقيدة الاسلامية، ولا يجرؤ احد على الاختلاف عليها.

ويجب ان يطرح كل حزب وجهة نظره التفصيلية عن الحكم المحلي والادارة المحلية، وانتخابات المحافظين حتى نصل الى اتفاق. ولكنهم يتبعون مبدأ «الشيطان يكمن في التفاصيل»، وينسون انه قبل الشروع في بناء عمارة، يجب تحديد المواصفات والتصميمات، وجميع مواد البناء المستخدمة، وللاسف لدينا شياطين كثيرة وليس شيطانا واحدا.

● اذا كان هناك اتفاق على المبادئ، فلماذا تشعر بعض الاحزاب بعدم الثقة تجاه احزاب اخرى؟ ولماذ يشعر الاشتراكي بعدم الثقة تجاه المؤتمر الشعبي؟ ما الذي يعوق المؤتمر عن توفير الثقة به لدى الاحزاب الاخرى؟

- الحديث الان حول الاشتراكي والمؤتمر، اما الاحزاب الاخرى فقد دخلت دوامة التجاذب بين هذين القطبين، وبعضها كان ضحية هذا التجاذب، بينما استفاد البعض الآخر من ذلك، اذن كلنا مسؤولون عن هذا التجاذب، ويجب أن لا نلقي مسؤولية ذلك على الاخرين وننفي مسؤوليتنا.

والمنظومة السياسية في اليمن لا تضم الاحزاب الثلاثة الحاكمة فقط (المؤتمر والاشتراكي والاصلاح)، وانما جميع الاحزاب الحاكمة وغير الحاكمة والمنظمات الفاعلة في المجتمع، وكان يمكن تصحيح الامر عن طريق التفاصيل، وكانت الفرصة الاخيرة لهذا التصحيح في مناسبة طرح برنامج الحكومة، الذي قدمه المهندس حيدر أبو بكر العطاس - رئيس الوزراء - الى البرلمان.

كنت احد الذين أشتركوا في اعداد البيان عن المؤتمر الشعبي، ضمن مجموعة من الزملاء المقتدرين، وطرحت فكرة ملحق للبرنامج يتضمن اليات ووسائل وطرق التنفيذ، حتى يكون كل شخص على بينة من الامر، ويكون هناك جدول زمني للعمل، ولكن البعض اعترض، وقال: اتركوا ذلك الى ما بعد.

● من الذي اعترض؟

- اشخاص من مختلف الاطراف، لست ادري ان كان بحسن نية او بسوء نية. وقال البعض اننا مطالبون ببرنامج، ولنا في اليمن ممثل اي بلد آخر فيه علاقات ثابتة بين مؤسسات الدولة، ويكفي ان نطرح السياسات ثم نبحث بعد ذلك عن الوسائل.

وكنت افضل في مناسبة وجود برلمان جديد منتخب ان اقول: هذا هو البرنامج، وعندي الاليات التالية، ولو حدث ذلك لما احتجنا الى النقاط الـ18، او النقاط الـ19 ولا لغيرها.

اسباب القصور

● هل يعني هذا ان سبب الازمة هو قصور في طرح القضايا؟

- تصور في طرح القضايا بسبب القصور في طريقة الاداء.

● يبدو انك تنفي وجود سوء نية لدى القيادات؟

- انا استبعد سوء النية، بالرغم من مطاطية الكلمة، وليس في ذلك دبلوماسية عندما اقول ان كل الناس نواياهم طيبة حتى هذه اللحظة، لكن في لحظات معينة من الحماقة كان يتم القفز على هذه النقطة.

● دعنا نتناول نقطة المواطنة، ما رأيك في دعوى الحزب الاشتراكي بان هناك مواطنين من الدرجة الثانية، وهل تقتصر هذه الدعوى على ابناء الجنوب فقط؟ أم أن هناك مواطنين محرومين في الشمال، ويشملهم ايضا مطلب الاشتراكي؟

- لا يمكن اطلاق كلمة المواطنة الثانية بمفهوم شطري، وان كنت ارى ان هذا كلام غير صحيح، ولكن تأثير تقليدي وربما غير حضري لعوامل البعض منها ذات طابع اداري أو سلالي، أو قبلي أو تمايز فئوي او قبلي. وهذا التمايز هو الذي يؤدي الى قيام الثورات في أي مجتمع.

وهو تمايز معروف حتى في الاتحاد السوفياتي السابق، والتساؤل هو: هل نحوله الى قضية، ام نقول ان جماع التنمية الاقتصادية والثقافية والمساواة يمكن ان يوفر لها حلا.

● اذا كان هذا موجودا بشكل موضوعي كما قلت، اذن من الضروري طرحه في برنامج للاصلاح، تتفق عليه الاحزاب المختلفة، ولكن يمكن القول ان الحزب الاشتراكي كان سباقا بطرحها؟

- هي مطروحة من قبل، وهي قضية حساسة في كل المجتمعات وليس في اليمن فحسب، ففي بريطانيا يضطر الاسكتلندي لدخول الجيش بعكس الانجليزي، وكان يمكن طرح هذه النقطة في غير ظروف الازمة لكي تكتسب بعدها



الحضاري المدني، اما في ظل الازمة فانها تأخذ بعداً بشعا.

● ما رايك في القول بان الحرب الاشتراكي يدعو الى برنامج للاصلاح ويواجه محاولة لتطويعه وتجريده من القدرة على لعب اي دور، وقبول الامر الواقع؟

- ليس هناك حزب يمني - بما فيها المؤتمر والاصلاح والاشتراكي - ضد عملية الاصلاح، لكن هناك أناس داخل التركيب الاجتماعي والفكري للأحزاب المختلفة لديهم تحفظات على طرق الاصلاح وليس الفكرة العامة، فقد اعترض الاشتراكي على نقطتي الحرية الاقتصادية والسوق المفتوحة، لانهما تمسان تراثا معينا له، كما نظرت عناصر من المؤتمر الشعبي الى نقاط اخرى على انها تمس وتنتقد نموذجا كونوه هم، وجدير بان يستمر.

ويجب ان نبحث الامور بجدية، ونرفع شعار «من يجرؤ على الصمت»، ويبدو ان الاخ علي سالم البيض - نائب الرئيس والامين العام للحزب الاشتراكي - بدأ يجرؤ على الصمت، وهذا شيء جميل، واتمنى ان يفكر في اعماقه. كما ادعو الى نفتح اذهاننا على الواقع والمستقبل، ذلك اننا نريد ان نجنب اطفالنا اي صراع واي ازمات، ونتحمل نحن المشاكل في الفترة الحالية.

مفاهيم ديمقراطية

● معروف ان الاغلبية في الحكم حاليا من الشمال، ويتمتع المؤتمر الشعبي بالاغلبية بين الاحزاب الاخرى، الا ترى انه من الضروري ان تتمتع الاغلبية بحساسية لمطالب الاقلية؟ أليس عدم اجتهاد المؤتمر الشعبي في الاقتراب من وجهات نظر الاحزاب الاخرى يعتبر نوعا من تعسف الاغلبية، مرفوضا مثل ديكتاتورية الاقلية؟

- نظرتنا الى الديمقراطية يجب ان تكون قيمة نسبية وليست قيمة مطلقة، حتى يمكننا ان نقبل باغلبية 51 في المائة، ومن هنا ارفض عدم اعتراف اي طرف بالاغلبية. ولو انقلب الامر وحصل المؤتمر الشعبي على الاغلبية في الجنوب، وحصل الاشتراكي على الاغلبية في الشمال في الانتخابات الماضية، على عكس ما حدث في الانتخابات الماضية، فكيف تفسر ذلك؟

● كان سيكون وضعا وحدويا اكثر صحة

- اذن ما حدث هو استثناء وليس قاعدة.

● ما حدث هو ان كل حزب فاز في قاعدته الاساسية

- هذا كله استثناء ما دامت هناك انتخابات كل 4 سنوات، فليست هناك قاعدة في الانتخابات، لان الاشتراكي قد يكون مسيطرا على محافظة معينة، وتنتقل السيطرة عليها الى الاصلاح وليس المؤتمر، ومن الممكن ان يقرر الناس - كما حدث في الاردن - ترك الاحزاب، واختيار مرشحين مستقلين.

في هذه الحالة لن يكون هناك منطق اغلبية واقلية انطلاقا من فكرة شطرية.. هذا خطير، لكن يجب ان نتكئ على قضية حزبية، وناخذ في اعتبارنا اننا في حاجة الى فترة معينة، ما دام الذين حكموا لمدة معينة ما زالوا موجودين.

وهنا لا يصبح الحديث عن تنازل، وانما عن اتفاق تدرك فيه الاطراف اهمية احترام خصوصية كل طرف منها، لان انتفاء ذلك يؤدي الى عدم الثقة، من برنامج كل منها ما لا يصطدم مع خصوصية الاطراف الاخرى.

وهناك خطورة في ان رفض الاغلبية يعني رفض كل نتائج الانتخابات والدستور، بعد ان ساد شعار وقت الاستفتاء على الدستور بانه استفتاء على الوحدة.

● هل تعني ان ترحيب الناس بالوحدة ادى الى عدم اهتمامهم بمضون الدستور؟

- نعم.

- لو نظرنا الى النقاط الـ18 (من الحزب الاشتراكي) والـ19 (من المؤتمر الشعبي)، فما هي تلك التي ينبغي تطبيقها فورا لكي يقتنع الناس بجدية التحرك نحو الاصلاح، مع ترك بقية النقاط في اطار برنامج زمني؟

- كل النقاط المطروحة تعالج بطريقتين،

الاولى: في اطار دستوري، اي نعدل في الدستور مباشرة، لكي لا تكون المعالجة حسب رغبة فئة او حزب او افراد.

والثانية: انه عندما يكون هناك نص يقول «وينظم ذلك القانون»، يجب ان يسبقه وجود القانون الذي ينظم ذلك، حتى لا نختلف عليه، ومن ثم يجب تعديل الدستور وانجاز كافة القوانين قبل كل شيء.

السرية ضرورية

● ولكن هذا الانجاز يتطلب حالة من الوفاق، تسمح بتهيئة الجو لتحقيقه، وفي ظروف الازمة الحالية لماذا يتفق على اجراء استثنائي لتحريك الموضوع وانهاء الازمة؟

- لا تنتهي الازمة ما دامت التفاصيل قائمة.

● الا يغطي جدول اعمال لجنة الحوار بين احزاب الائتلاف الحاكم، ولجنة الحوار الوطني الموسع هذه القضايا؟

- لا، لا يغطيها، ولن يتصارح الناس في وجود هذا العدد من البشر، واللجان الموسعة لن تنجز شيئا، في وقت اصبحت فيه المباحثات السرية هي اساس العمل. لقد حدثت مفاجآت عجيبة، حين جلس الفرقاء في غياب المؤثرين الاخرين والوسطاء وتناقشوا في هدوء، ثم خرجوا وقالوا للناس هذا ما اتفقنا عليه،

ونطلب مصادقتكم على اتفاقنا. ففي بريطانيا تجري اتصالات سرية بين الحكومة ومنظمة الجيش الجمهوري الايرلندي.

سحب القوات

● هناك قضية تنفيذية لا علاقة لها بتعديل الدستور، يمكن عرضها كنوع من الاختيار، فالرئيس والمؤتمر الشعبي يرفضون سحب القوات المسلحة من المدن، بحجة ضرورة توفير الامن وسط شعب مسلح، ولكن وجود تلك القوات لم يمنع الحوادث المحلية او اختطاف الدبلوماسيين الاجانب، كما ان عدم وجودها في مناطق اخرى يحجب سلطة الدولة عن تلك المناطق، اليس من المنطقي سحب هذه القوات الى مناطق اخرى تحقق فيها امنا مطلوبا؟

- انا مع شيئين في آن واحد، الاول: سحب المعسكرات من المدن. والثاني: استبعاد المعسكرات من المناطق الوسطى (التماس سابقا)، التي كانت فيها على اساس شطري.

لان الاولى عنوان لمجتمع غير مدني، والثانية لمجتمع ما زال يستشعر التشطير، وبالتالي يجب ذهاب الاثنين، وترتب توزيع القوات المسلحة على اساس قواعد وطنية تتفق مع استراتيجية دفاعية واضحة.

● لماذا لا يوافق المؤتمر الشعبي على ذلك؟

- من قال انه لا يوافق؟

● لماذا لا ينفذ؟

- هل هذا بيد المؤتمر الشعبي وحده؟ ام بيد الكل؟

● المؤتمر بيده القوة العسكرية الاساسية بوصفه حزب الدولة السابق.

- ظللنا في المؤتمر الشعبي بدون رئيس اركان لمدة 6 اشهر، وكان هناك وزير دفاع محسوب على الحزب الاشتراكي، ولكنني لا احمل وزير الدفاع او رئيس الاركان ذلك، وهما رجلان يتحملان مسؤولية كبيرة.

ليس هناك مثقف حضاري، يريد بناء مجتمع مدني، يتمسك ببقاء المعسكرات في المدن، لكن في المقابل يجب ان نضع بدائل لكل شيء، فاذا كانت هناك كثافة من القوى التقليدية في موقع معين، نبحث عن الشيء الذي يناسبها، ويحقق التوازن معها، مثل تكليف القاعدة العسكرية المدنية من الشرطة والامن السياسي، على ان تندمج هذه القوى جميعا في كتلة واحدة، ذات اهداف محددة، وتتخلى عن الميراث القديم، لتكون بديلا وطنيا متكاملا.

انت تعرف ان صنعاء تعرضت لحصار وهجمات، وربما بنيت 80 - 90 في المائة من المعسكرات بسبب ذلك، فاذا كانت تلك الاسباب قد ازيلت، كما ان الوحدة جعلت مواقع كثير من المعسكرات غير ذات اهمية سوى خطر التهديد بالتشطير والانفصال، فكلاهما يجب ان يذهب ويسود شيء اسمه المنطق والعقل.

الجانب الشخصي

● هل يعتبر موقفك من الحزب الاشتراكي مبنيا على اساس خلافاتك السابقة معه؟

- خلافاتي السابقة مع جناح في الاشتراكي لا يمكن ان تنسحب على تفكيري في قضية معينة، تهم الوطن اليمني ككل، ولا تهم شخصا بعينه، فليس المطروح على بساط البحث هو ملفي الشخصي، وانما الملف الوطني باكمله، واذا كان الامر كذلك، فلننطلق من هذه الزاوية.

وينسب البعض اي خلافات في الراي معه الى مثل هذه الخلفية، اذا لم يكن صاحب الرأي المخالف عضوا في حزبه، وانا انفي عن نفسي وعن الاخرين مثل هذا الموقف، بعدما حدث في 13 يناير. وبعد ان قامت الوحدة ايدنا الخطوات الوحدوية وللاخ علي سالم البيض والمناصرين له، بينما كان عدد كبير من اخواننا ما زالوا في السجون، وكذلك ايدنا الانفتاح الذي بدا منذ عام 1988.

والذي يدعو الى الملفات لا يدعو الى ذلك تفضلا عن آخر، او ينظر اليها من زاوية القوي او المقتصر على الضعيف المنهزم.. هذا خطر. لانه في تقديري الشخصي، وبسبب ماسينا الطويلة في الشمال والجنوب - وانا لا اتكلم الا على القسم الذي كنت فيه - ترتب عليها كثير من الماسي.. فهناك ثكالى وايتام وارامل.

هل اغلاق هذا الملف يعني نسيان الآثار التي حدثت لهؤلاء منذ الستينات. اغلاق الملف يعني ان تسوى أوضاع الطفل اليتيم، والارملة، وذلك الذي نهبت وصودرت اموالة ومنزله. الميت لن يعود، وهم «شهداء التخلف» لكن الاحياء الباقين، لا نستطيع ان نغلق ملفهم، وهم بدون عمل، ولا يتسلمون راتبا.

● عدت الى السلطة وتوليت موقع مسؤولية مرة اخرى نتيجة انضمامك الى حزب شمالي وانت من اصل جنوبي. فالى اي حد ترى ان موقفك نوع من تعزيز الوحدة والمحافظة عليها، بحكم انك شخصيا من المستفيدين من الوحدة؟

- صحيح ان المؤتمر الشعبي العام كان حزبا شماليا بحكم ان الحزبية هناك - بموجب الدستور السابق - كانت محرمة، وعند انطلاقه للاخذ بنظام التعددية السياسية كان شعارنا في البداية هو وحدة الحزب الاشتراكي اليمني، وحدث نقاش واسع ورسمي داخل المكتب السياسي، يعرفه الامين العام والامين العام المساعد، وبحثنا كيفية اعادة توحيد الحزب الاشتراكي، ثم انتقلنا الى تأسيس الحزب الوحدوي الديمقراطي، وتركه بعضنا، وانضم الى احزاب اخرى، كان ذلك بالنسبة لنا قناعة، لان الانسان قرر ان لا يعيش خارج نطاق المنظومة السياسية،

وهو خيار ينفع الوطن اليمني ككل.

● في اطار هذا الوضع السياسي العام حصلت على دور سياسي؟

- قبل ذلك عينت في البرلمان (مجلس النواب) السابق بعد الوحدة مباشرة.

● قبل ان تكون عضوا في المؤتمر الشعبي العام؟

- نعم قبل ان اكون عضوا في اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام كنت من بين 31 عضوا عينوا في البرلمان.

● هل كنت عضوا في المؤتمر الشعبي العام حينئذ؟

- لا، كنت عضوا في الحزب الوحدوي الديمقراطي، ولكن لم نات باسم الحزب الوحدوي الديمقراطي، لاننا اعلنا قبل 42 ساعة من الوحدة ان هذا الحزب سوف يرتب لوضع آخر، ثم عبرنا في اجتماعاتنا عن الرغبة في البحث عن بديل آخر، فاما ان نعود الى الحزب الاشتراكي اليمني او ننضم الى المؤتمر الشعبي العام، وظل الاستاذ علي ياذيب في الحزب الوحدوي الديمقراطي. ولم يكن ذلك انتقاما، لان الظرف كان تاريخيا.

● هل تشعر ان اي خطر يهدد الوحدة سيهدد ايضا اوضاع المسؤولية من اصل جنوبي في الاحزاب الشمالية مثل وضعك؟

- الخطر الذي يهدد الوحدة يهدد الجميع، ليس الذي في المؤتمر او في الاشتراكي، لان تهديد الوحدة هو قفزة في المجهول، وليس من الممكن ان نتحدث عن هذا الخطر بصفتي منتميا الى المؤتمر، واقول انه سياتي من جانب الاشتراكي. لان صياغة السؤال بهذا الشكل تبدو وكانني اتهم الاشتراكي، وانا اخشى على الاشتراكي ايضا من اعداء الوحدة. فالاشتراكي له حضور اكثر في الشمال من الناحية العددية.



اجتماع مشترك للجنتي الحكومة والبرلمان

اليمن: حادث اغتيال جديد يرفع قتلى «الاشتراكي» الى ١٥١

اعلن الحزب الاشتراكي اليمني امس مقتل احد كوادره في صنعاء (شمالا) مؤكدا انه «الحادي والخمسون بعد المائة» الذي يقتل من الحزب منذ اعلان الوحدة اليمنية في مايو / ايار ١٩٩٠.

وقال المكتب السياسي للحزب في بيان صدر في عدن ان عبداللطيف سعد الرعيني «شاب جامعي وعضو نشط» في الحزب، قتل يوم الخميس الماضي «بايد غادرة».

على صعيد الازمة عقدت اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي الحقائق حول الازمة السياسية في اليمن اجتماعا مشتركا امس مع لجنة الحكومة برئاسة الشيخ عبدالله الاحمر رئيس مجلس النواب والمهندس حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء.

واكد الاحمر اهمية هذه اللقاءات لاستكمال المناقشات حول الازمة القائمة ومتابعة الجهود والمساعي الهادفة الى انهاء الوضع القائم في البلاد مؤكدا حرص مجلس النواب على مواصلة جهوده لاخراج البلاد منها.

واكد العطاس من جانبه على اهمية المحافظة على وحدة وتماسك مجلسي الوزراء والنواب باعتبارهما يمثلان السلطتين التنفيذية والتشريعية، مشيرا الى اهمية الحوار الموضوعي والتعاون من اجل التوصل الى الطريق الذي يساعد على تعميق الوحدة والدولة اليمنية.

وتم التاكيد خلال الاجتماع على وقف تداعيات الازمة وفصل العمل السياسي عن الحزبي على مستوى الحوارات الرامية لانهاء الازمة.

من جانب آخر غادر رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات صنعاء امس بعد سلسلة اجتماعات عقدها مع المسؤولين اليمنيين تناولت «التاكيد على الوحدة اليمنية التي لا تعتبر ذخراً لليمن واليمنيين فحسب ولكن للامة العربية كلها» حسب تصريح ادلى به قبل المغادرة.

وقد اجرى عرفات محادثات مع



الرئيس علي عبدالله صالح في صنعاء ومع نائبه علي سالم البيض في عدن حيث يعتكف الاخير منذ منتصف اب الماضي اثر خلاف مع الرئيس اليمني حول الاصلاحات السياسية في البلاد.

كما اجتمع عرفات امس مع عبدالعزيز عبدالغني نائب رئيس الرئاسة اليمني.

وصرح سفير فلسطين في صنعاء يحيى رباح بان عرفات اكد خلال مباحثاته مع المسؤولين اليمنيين على ثقة القيادة الفلسطينية بقدرة اليمن وقيادته على تجاوز هذه الازمة.

وقال ان القادة اليمنيين اعربوا عن تقديرهم للاهتمام الذي ابداه عرفات «الذي وعد بمواصلة الجهود الفلسطينية مع الاخوة في اليمن لاستيعاب هذه الازمة». وقال ان عرفات ناقش مع علي صالح والبيض «حلولا عملية» لتطبيق اي اجراءات قد يقترحها الزعماء اليمنيون والاحزاب السياسية المشاركة في محادثات المصالحة. وفي وقت لاحق، وصل عرفات الى الخرطوم. (وكالات)



أبو شوارب: صالح والبيض يلتقيان برعاية الملك حسين

عمان - وكالات - كشف السيد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء اليمني عن ان لقاء مصالحة سيعقد قريبا بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، ونائبه، علي سالم البيض، لحل الخلاف القائم الان في اليمن، وان الملك حسين عاهل الاردن سيحضر هذا اللقاء.

واوضح في تصريح نشر في عمان امس ان زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي الاردني سيتوجه الى اليمن لوضع الخطط والترتيبات الخاصة لهذا اللقاء معربا عن تفاؤله الكبير بقرب انفراج الازمة التي المت باليمن.

وبين في حديثه ان طبيعة الخلاف القائم الان ليست له مبررات كبيرة اذ انه نتج عن خلل في بعض الاجهزة والاوضاع فتقدم الحزب الاشتراكي بافكار ونقاط محددة

وتشكلت لجنة من مختلف اطراف الائتلاف الحكومي والاطراف الاخرى المؤثرة من خارج هذا الائتلاف وهي تعمل جاهدة لايجاد الالية المناسبة لحل نقاط الاختلاف التي طرحت ووافق عليها الرئيس اليمني.

واوضح ابو شوارب ان اللجنة قطعت شوطا كبيرا في هذا الاتجاه واتخذت القرار الاول والاهم وهو وقف جميع الحملات الاعلامية التي تسببت في ردود الافعال وباعدت بين الرئيس ونائبه.

المدونة
المصدر : الحياة [اللندنية]
التاريخ : ٢١ دسمبر ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اجراءات أمنية في عدن خشية هجمات يشنها تنظيم «الجهاد» في رأس السنة

أبو شوارب حمل الى علي ناصر «مبادرة» يدعمها الرئيس ونائبه

□ دمشق-من ابراهيم حميدي:
□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ اكد الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد امس ان العميد مجاهد أبو شوارب الذي زاره في دمشق في اطار الوساطة التي يقوم بها لحل الأزمة في البلاد، يحمل «مبادرة خاصة» وافق عليها الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه المعتكف علي سالم البيض.

وقال الرئيس السابق لـ «الحياة» اثر المحادثات التي اجراها مع ابو شوارب أول من امس، ان «لا تحفظات» عن عودته الى اليمن وانه لا يزال ينتظر «الوقت والظرف المناسبين» للقيام بوساطة في الأزمة التي يشهدها اليمن. ووصف محادثاته مع ابو شوارب بانها «جيدة ومفيدة. وتحدثنا على ضرورة اخراج اليمن من الازمة». واكد ان المسؤول اليمني الذي زاره يحمل «مبادرة خاصة» حصلت على موافقة الرئيس علي صالح والسيد البيض المعتكف في عدن منذ آب (اغسطس) الماضي.

وذكر علي ناصر انه اكد للعميد ابو شوارب «دعمي وتقديري المبادرة التي يحملها لحل الأزمة». لكنه رفض كشف مضمون هذه المبادرة.

وعن موعد زيارته لليمن، قال «ساقوم بوساطة اذا شعرت ان الجهود ستثمر حلاً، واذا وافقت (عليها) الأطراف جميعها». واضاف «انني انتظر موافقة الجميع على دوري القادم لاخراج البلد من هذا النفق المظلم والدوامة الحالية».

اجراءات في عدن

على صعيد آخر، أفيد في عدن ان اجهزة الامن اتخذت اجراءات أمنية مكثفة حول الفنادق والمنشآت السياحية التي اعلنت الاحتفال بليلة رأس السنة الميلادية اليوم الجمعة. وذكرت لـ «الحياة» امس مصادر مسؤولة في الأمن ان «هذه الاجراءات بدات منذ الثلثاء الماضي ضماناً للأمن في هذه المواقع التي شهد بعضها العام الماضي اعمالاً ارهابية أودت بحياة عدد من السياح الأوروبيين والحقت اضراراً مادية كبيرة فيها».

ويذكر ان فندق غولدمور في منطقة التواهي شهد ليلة ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) العام الماضي انفجاراً كبيراً دمر الطبقة الرابعة فيه مما أدى الى مقتل اثنين من السياح النمسويين وجرح عدد آخر منهم، كذلك حصل انفجار امام فندق عدن القريب من المطار لم يؤد الى ضحايا.

واتهمت أجهزة الأمن والاستخبارات عناصر تنظيم «الجهاد الاسلامي» في اليمن بالانفجارات واعمال الارهاب التي شهدتها عدن نهاية العام الماضي.

وشاهد مراسل «الحياة» الحراسات المشددة امام الفنادق والملاهي الليلية ولم يلاحظ وجود مضايقات للنزلاء والرواد.

وبدت عدن، العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن، في حلة بهية استعداداً للاحتفال الذي يأتي هذا العام والبلاد تعيش أزمة سياسية معقدة بين الحزبين الرئيسيين في

التتمة في الصفحة (٤)

أبو شوارب حمل الى علي ناصر

تتمة الصفحة الاولى

الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي).

وفي موسكو («الحياة») دعا الرئيس بوريس يلتسن الزعماء اليمنيين الى «الحكمة وضبط النفس» لتجاوز الخلافات باعتماد الحوار والتعددية السياسية.

وذكر غريغوري كاراسين مدير الاعلام في وزارة الخارجية الروسية ان يلتسن وجّه رسالة في هذا الخصوص أكد فيها ان المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي بوصفهما من أكبر القوى السياسية قادران على اداء رسالتهما في تعزيز «هياكل الدولة الموحدة».



ترحيل مراسل فرنسي وتوقيف آخر

اليمن: تهديد بمضايقة الصحافيين الذين يزيدون «الطين بلّة»

صنعاء - شينخوا - كشف مسؤول يمني انه قد تم ترحيل مراسل فرنسي وتوقيف مراسل فرنسي اخر عن العمل، وسط تهديدات بمضايقة الصحافيين الاجانب الذين اتهمتهم السلطات بزيادة «الطين بلة» في الازمة اليمنية.

واعلن مظهر التقي وكيل وزارة الاعلام اليمني في اجتماع عقده مع مراسلي هيئات الاعلام الاجنبية.

واتهم السيد التقي المراسلين الفرنسيين بكتابة تقارير اثارية «تزيد الطين بلة»، ولكن لم يشر الى اسميهما والمؤسسات التي ينتسبان اليها.

وطالب المسؤول اليمني مراسلين معتمدين بالالتزام بقانون الصحافة وبالعمل باخلاق الصحافيين، وهدد بعدم منح بطاقات اعلامية جديدة للذين يخرجون عن القانون.

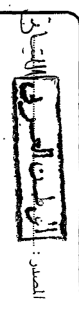
واضاف قائلا: ان الجهات المختصة اليمنية ستتخذ اجراءات ضد الصحف والمجلات التي من شانها تاجيج الازمة الراهنة.

جدير بالذكر ان لجنة الحوار للقوى السياسية اقرت في يوم ١٢ من ديسمبر الحالي الضوابط والقواعد الاعلامية بهدف الحيلولة دون تداعيات اعلامية وتوفير مناخات مناسبة لايجاد الحلول للازمة السياسية التي تعيشها اليمن.

الرئيس علي عبدالله صالح تلقى امس رسالة من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة تتعلق بالعلاقات الثنائية والعربية، وذلك خلال استقبال الرئيس اليمني امس لسفير دولة الامارات العربية المتحدة لدى اليمن سيف المنصوري.

واوضحت وكالة الانباء اليمنية ان الرسالة تضمنت «حرص دولة الامارات على تطوير وتعزيز علاقات الاخوة والتآزر مع اليمن والعمل على كل ما من شانه جمع كلمة الاشقاء وتنقية الاجواء العربية واعادة التضامن والتآزر والتعاون العربي».


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات


المصدر : الوطن العربي اللبناني

التاريخ : ٢١ ... ١٩٩٢

تفاصيل السيناريو الشمالي الذي يتخوف منه الجنوبيون

اليمن : حرب أهلية على الطريقة الصومالية

لم يعد السؤال المطروح في اليمن اليوم : هل وصلت تجربة الوحدة الى طريق مسدود يفرض العودة الى التشطير والانفصال أو اعتماد الفيدرالية ؟ والعارفون بخفايا ما يجري في الكواليس يتخوفون جدياً من حرب أهلية على الطريقة الصومالية تتداخل فيها صراعات حزبية وخلافات قبلية وحركات اصولية و... سلاطين في سيناريو يتهم الاشتراكيون الرئيس علي عبدالله صالح باعداده مع جهات خارجية يهدف الى تصعيد الوضع ودفع الجنوبيين الى الانفصال وينتهي بالتدخل عسكرياً باسم الدفاع عن وحدة اليمن واستقراره . كيف يعد هذا السيناريو وما هي التحالفات وموازين القوى والى اين سيقود اليمن ؟

صنعاء تلجأ الى الحركات الاصولية والقبائل والسلاطين للقضاء على الحزب الاشتراكي

خفايا عرض

علي صالح لاحتضان

علي ناصر محمد



المصدر : الوطن العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٣

مازال المراقبون للوضع اليمني يحاولون معرفة الأسرار والمعطيات التي عاد بها زعيم الحزب الاشتراكي ونائب مجلس الرئاسة في دولة الوحدة «الجنوبي» علي سالم البيض من جولته الخارجية التي قادته اثر الانتخابات النيابية الى عدد من دول العالم وابرزها الولايات المتحدة .

وتؤكد مصادر مقربة من البيض انه اطلع من خلال لقاءاته الاميركية واجتماعاته مع خبراء اميركيين وغربيين في الشؤون اليمنية على معلومات خطيرة جداً. وعاد برؤية مختلفة لمستقبل التجربة الوحدوية والمخاطر التي تتهددها وتهدده دفعته الى اللجوء مباشرة الى عدن وبدء عملية اعتكاف امتدت من ١٩ آب(اغسطس) ولا شيء يوحي بانها ستنتهي بسلام وحوار ومصالحة رغم كل الوساطات والتصريحات المتفائلة التي تظهر بين الحين والآخر (فما يجري على الارض منذ اكثر من شهرين يدعو الى التشاؤم ليس فقط بالنسبة لانفراط عقد الوحدة ، بل بالنسبة للأنعكاسات الخطيرة جدا التي تحملها هذه النتيجة . وهي تتعدى العودة الى التشطير والانفصال او حتى اعتماد خيار الفيدرالية او الكونفدرالية الى خطر نشوب حرب اهلية دموية مدمرة تتأجج بوقود صراعات حزبية وخلافات قبلية وتدخلات خارجية تجعل كثيرين من المراقبين يعبرون عن خشيتهم من ان تتجاوز هذه الحرب المطلة بشبحها منذ اشهر طابع اللبننة الى الصوملة ، اي على الطريقة الصومالية .

وعلى الرغم من مؤشرات التفاؤل التي تبرز من حين لآخر عبر تصريحات الوسطاء أو حتى من خلال سياسة الاعتدال والقلب المفتوح التي يبديها الرئيس اليمني علي عبدالله صالح موحياً عبرها الى استعداده لتقديم ما يجب من تنازلات لانقاذ الوحدة و« التضحية بالروح والدم» في سبيلها تظل الممارسات العملية والميدانية اكثر تعبيراً بالنسبة للمراقبين عما ينتظر اليمن من مرحلة انفجار خطيرة جدا يجري الاعداد لها بعيداً عن الكلام المعسول . وترى مصادر مقربة من الحزب الاشتراكي أن القراءة الحقيقية للوضع في اليمن تستدعي تجاوز اعلان النوايا إلى البحث في حقيقة النوايا المبيتة ، التي تكشفها التصرفات والسياسات المتبعة . ويتهم هؤلاء رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح، أي الحكم في صنعاء ، بالمبالغة في رفع شعار الوحدة والدفاع عنها والحرص على التمسك بها بينما هو يتحرك في الخفاء في اتجاه معاكس ويعمل على التصعيد وتأجيج نيران الخلافات . وفي الاسبوع الماضي قدم منتقدو علي عبدالله صالح دليلاً جديداً على سياسته الخفية عندما اكدوا على مسؤوليته او على الأقل مسؤولية السلطات التي تعمل تحت امرته في التعرض لموكب رئيس الحكومة حيدر ابو بكر العطاس عند مشارف صنعاء وقيام مجموعات الشرطة العسكرية باستفزاز موكبه العائد الى العاصمة من أجل استئناف لقاءات الحوار الى درجة مطاردة الموكب حتى شارع الستين داخل صنعاء. وكان من الواضح ان الهدف من هذا التصرف هو تصعيد الوضع اكثر في ظرف يزداد حرجاً وتعقيداً يوماً بعد يوم ويساهم في توتير الاجواء اكثر بين صنعاء وعدن ، وفي الوقت الذي تؤكد اوساط الرئيس علي عبدالله صالح حرصه على احتواء كل الخلافات وتذليل الصعاب وموافقته على النقاط الـ ١٨ التي وضعها الحزب الاشتراكي كشرط لعودة البيض عن اعتكافه جاءت هذه القضية الأخيرة لتصب الزيت على النار وتؤجج الخلافات اكثر وتؤكد على استمرار التباعد بين الطرفين واستحالة الحوار . وتساءلت اوساط مقربة من الاشتراكي كيف يعلن الرئيس صالح موافقته على الشروط بينما يعكس اعتراض موكب العطاس استمرار تجاوز نقطة اساسية في الخلاف وهي تدخل الشرطة العسكرية في الشؤون الأمنية وخصوصا الأمن الداخلي اضافة الى المضي في عسكرة المدن ونشر قوات عسكرية بشكل مكثف في صنعاء خاصة .

في هذا الجو تعرب اوساط مطلعة في صنعاء وعدن عن خشيتها من ان يكون الطرفان قد قررا السير نهائياً على طريق العودة الى التشطير والانفصال ووضع حد لثلاث سنوات ونصف من تجربة الوحدة التي بدأت في ٢٢ ايار(مايو) ١٩٩٠ . وتلاحظ هذه الاوساط ان كل فريق يعتمد اسلوباً خاصاً وتكتيكاً مختلفاً للوصول الى هذه النتيجة الكارثية معتبرة ان الاشتراكي يخوض لعبة مكشوفة ظهرت بالدعوة الى الفيدرالية والحكم المحلي التي خرجت على لسان سالم صالح محمد عضو المجلس الرئاسي والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي بينما تحاط لعبة المؤتمر الشعبي العام بالكثير من اللغط والشبهات والتساؤلات . وتقول هذه الاوساط أن الحزب الاشتراكي اكتشف أن الحزب الحاكم في صنعاء يلعب لعبة خلط اوراق مدروسة ويمارس تحت غطاء الدفاع عن الوحدة والتحمس الشديد لها تكتيكاً يهدف في النهاية الى حشر الجنوبيين ودفعهم الى الانفصال وعندها يجد الرئيس علي عبدالله صالح الفرصة مناسبة للتدخل في عدن واحتلالها باسم انقاذ الوحدة وحماية المصلحة



المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٣

العليا للبلاد والأمن والاستقرار والسلم الأهلي . وهو مايؤدي في النهاية الى توحيد اليمن عملياً ولكن تحت سلطة صنعاء .

سيناريو التدخل

ويؤكد انصار البيض انه حصل على معلومات مؤكدة عن هذا السيناريو وعلم ان جماعة حزب البعث الموالي للعراق وانصار صدام حسين داخل النظام في صنعاء دفعوا في هذا الاتجاه واعدوا التفاصيل السياسية والعسكرية للوصول اليه وتحقيقه . ويضيف البيض ان الخبراء العسكريين العراقيين الذين يعملون الى جانب «الحرس الجمهوري» في صنعاء يشرفون على اعداد الخطط العسكرية والامنية في هذا الصدد .

وتشدد جماعات الحزب الاشتراكي على قناعتها ومعلوماتها بان كل ماجرى من احداث في اليمن منذ عدة أشهر يصب في خانة هذا السيناريو وان كل عمليات التصعيد التي حصلت وستحصل ، رغم الدعوات المتكررة للحوار ، تهدف الى السير فيه حتى النهاية ، ويعدد هؤلاء سلسلة الاجراءات التي قادت الى تزايد العقبات والعراقيل أمام تجربة الوحدة وجمدت كل تنفيذ عملي لها ومنها : مسلسل الاغتيالات الذي تعرض له قادة ورموز الحزب الاشتراكي وعمليات التهديد والارهاب الاخرى .

اصرار المؤتمر الشعبي العام في صنعاء على الهيمنة على مصادر القرار في حكومة الوحدة واحتلال ابرز المواقع واكثر حساسية ، وقد ادى هذا الأمر الى ولادة شعور بالغبن لدى الاشتراكيين والجنوبيين دفعهم الى التذمر والانتفاض والتلويح بالانفصال والواقع ان ثمه تياراً رسمياً وشعبياً في اوساط الجنوبيين يتحدث منذ فترة بمرارة وغضب عن ان الجنوب كان الخاسر الاكبر من عملية التوحيد التي لم تطبق اتفاقاتها عمليا . وفيما يقول البعض في صنعاء ان التوحيد بين الاشتراكي والمؤتمر ثم على مستوى المحافظات الشمالية فقط سواء في الخزينة العامة أو تقاسم الوظائف واستمر الحزب الاشتراكي يحكم قبضته على الجنوب كان الجنوبيون يوجهون التهم للنظام في صنعاء بانه يمارس معهم سياسة الحاق والغاء ويتعامل مع المحافظات الجنوبية والشرقية كأنها «ملحقة باليمن وكأن هناك يمن أصل ويمن فرع ومواطنون من درجات ادنى» على حد قول العميد باراس رئيس اللجنة التحضيرية للقاء حضرموت . وهذا الانطباع اكده سالم صالح محمد اكثر من مرة منددأ بعقلية «تنظر الينا وكاننا أتينا فعلا من خارج اليمن» ومشيراً إلى حظر كامل على الحزب الاشتراكي في الشمال بينما رتب المؤتمر اوضاعه في كل المحافظات حيث اعضاء المؤتمر هم قادة الأمن والشرطة والجمارك ومسؤولو وزارة المال . ووصل صالح الى بيت القصيد عندما تساءل : «كم هو عدد كوادر الاشتراكي في رئاسة الجمهورية ؟» ولعل هذا الشعور بالغبن هو الذي دفع بعلي سالم البيض والاشتراكيين الى الاشارة اكثر من مرة الى انهم ارتكبوا خطأ في الموافقة على الوحدة . ويضيف الجنوبيون الى هذه العوامل عاملاً اقتصادياً هاماً يعتبرون من خلاله ان الجنوب الذي يعد ٢,٥ ملايين نسمة عاني اكثر من الشمال المشاكل الاقتصادية حيث ارتفعت الاسعار اكثر ووصل التضخم الى ٦٠٠ في المائة . بينما انحصر باربعين في المائة في الشمال ولم يجر توزيع الثروات . وبالتحديد النفطية ولم تحقق الدولة وعدها باقامة منطقة حرة في عدن .

والى جانب الارتفاع الفاحش في الأسعار وبالتالي تنامي النقمة الشعبية لاسباب معيشية جاء الفلتان الأمني والتسيب العام وتزايد اعمال العنف وخصوصاً عمليات الاغتيالات المنظمة التي كشفت للاشتراكيين انهم المستهدفون بها . والجدير بالذكر ان علي سالم البيض لم يخف ان احد اسباب عودته الى عدن واعتكافه فيها كان خشيته من ان يلقى مصير الرئيس اليمني الشمالي السابق ابراهيم الحمدي المؤيد للوحدة الذي قتل في ظروف غامضة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ عشية زيارة كان ينوي القيام بها لعدن مشيراً الى ان اغتيال الحمدي كان «نتيجة الغدر ولابد من التخلص من اساليب المكر والخداع»

وكانت قيادة الاشتراكي قد وجهت اكثر من مرة اتهامات لعناصر مرتبطة بصنعاء بانها وراء الاغتيالات ومحاولات الاغتيال التي تعرض لها اكثر من مسؤول في الحزب وقالت ان منفذي هذه العمليات يحظون بحماية شخصيات شمالية مسؤولة وقد وضعت قضية الكشف عن هؤلاء والتحقيقات كشرط اساسي من شروط العودة الى «التطبيع» وفي الأيام الماضية كشفت شخصيات اشتراكية بصراحة عن وجود خطة تهدف الى اغتيال رموز الحزب وقادته في صنعاء منهم وزير الدفاع هيثم قاسم طاهر وبعض اعضاء المكتب السياسي مؤكدة على عدم وجود اية ضمانة ، لحياة المسؤولين الجنوبيين في صنعاء . وبعد أيام من الحديث عن هذا المخطط تعرض ضابط جنوبي كبير الى عملية خطف على يد مجهولين اقتادوه من غرفته في احد فنادق صنعاء حيث جاء من عدن في مهمة . واعتبر المراقبون قضية خطف المقدم محمود مسعد الحريسي احد كبار ضباط القوات المسلحة عملية خطيرة جدا تستهدف اشعال الفتنة بين افراد القوات المسلحة التي لم تظل فقط غير موحدة بل قامت مؤخراً بتحركات عسكرية



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

واتخذت استعدادات متتالية تحسباً لمفاجاة ما واعادت التشطير بالبراميل فتوتر الوضع في المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب التي سبق ان شهدت ثلاث حروب .

اصوليون وسلاطين

وتتهم اوساط الاشتراكي المؤتمر الشعبي العام بانه يقوم بمسلسل الاغتيالات بهدف تصعيد الازمة اكثر وفق السيناريو المعد . ويملك هؤلاء معلومات عن ان صنعاء تعتمد لتحقيق استراتيجيتها التصعيدية هذه على عوامل وعناصر اخرى . العامل الاول هو المتطرفون الاسلاميون الذين اتهم كثيرون منهم باثارة الاضطرابات الامنية في عدن والقيام بعمليات ومحاولات اغتيال لمسؤولين اشتراكيين بعد تعبئتهم ضد هذا الحزب الماركسي ودفعهم للانتقام من سياسته المعادية للاسلام . وسبق للاشتراكيين ان اكدوا اكثر من مرة ان صنعاء تقدم الدعم العسكري والمادي لعدد من الأفغان اليمنيين والجهاديين للقيام بعمليات في الجنوب ولاغتيال مسؤولين جنوبيين في الشمال . ولا شك في ان الحزب الاشتراكي الذي تخوف من انعكاسات النتائج التي حققها تجمع الاصلاح في الانتخابات التشريعية الاخيرة وقادت بالشيخ عبدالله الأحمر الى رئاسة المجلس القيادي يتخوف اكثر من انتفاضة اصولية في الجنوب وتنامي الحركات الاسلامية المتطرفة .

والعامل الثاني هو شق الجنوب من خلال اثارة ما يسمى بالحساسيات السلالية او العودة الى تأليب السلاطين على الحزب الاشتراكي الذي امم املاك الاغنياء والسلاطين وقد سبق ان اثارت قضية اعتقال سلطان أبين طارق الفضلي ، بداية هذا العام، بتهمة اغتيال علي صالح عباد عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ازمة بين صنعاء وعدن ولوحظ في الاسابيع الأخيرة عودة السلاطين الى التحرك والنشاط والتدخل في الازمة القائمة وبدا هذا واضحاً عندما أرسل السلطان احمد عبدالله الفضلي سلطان أبين السابق برقية الى كل من الرئيس علي عبدالله صالح والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر يتهم فيها الحزب الاشتراكي بالعمل لفصل جنوب اليمن بعد ان تأكد له وجود مخزن نفطي كبير في أراضيه .

ولعل الخطر الاكبر الذي يلوح في الافق اليمني اليوم هو خطر عودة صراع القبائل وحملها السلاح ضد بعضها البعض وتعيش اليمن اليوم هاجس الصراع التاريخي بين قبائل حاشد وبكيل خصوصاً بعد ان فسر البعض الزيارة التي قام بها الشيخ سنان ابولحوم الساعي لتقريب وجهات النظر ، الى عدن على راس وفد كبير بانها تدخل في اطار مشروع تحالف بين علي سالم البيض وقبائل بكيل المعروفة في الشمال بعدائها لقبائل حاشد

خطة يمنية شمالية - عراقية للتدخل العسكري في الجنوب

التي ينتمي اليها الرئيس صالح والشيخ الأحمر . ويرى بعض المراقبين أن الحزب الاشتراكي لا يستبعد الرد على صنعاء بالرهان على حرب دموية بين بكيل وحاشد في الشمال بينما يكون الأمن في الجنوب مضموناً بفضل هيمنة الجيش الجنوبي المتماسك والعقائدي والذي يعتبر عسكرياً اقوى من جيش الشمال .

ولوحظ في الاسابيع الماضية ان عددا من القبائل والمناطق قد بدأت تدخل على خط الصراع وتزيد من مخاطر الانفجار . فمنطقة حضرموت مثلا وجهت انتقادات شديدة للشمال ودعت الى حكم محلي وصلاحيات واسعة والتمتع بخصوصية تسمح لها بالاستفادة اكثر من ٦٠ في المائة من احتياط النفط اليمني لديها . وعلى الرغم من تشديد لقاء حضرموت على رفض الانفصال إلا ان المراقبين اعتبروا ان في هذا التحرك مؤشرا يتعدى الضغط على صنعاء لانقاذ الوحدة. أما قبائل خولان التي اكدت انها جزء لا يتجزأ من بكيل فقد طلبت بدورها المشاركة في السلطة بما يتلاءم مع حجمها .

حرب اهلية

في هذا الوقت تستمر حملة التعبئة في الجنوب لمؤشرات تهدد بما هو أبعد من الانفصال وقد اشتدت حدة هذه الحملة بعد محاولة اغتيال ابني علي سالم البيض نايف وينوف في عدن واغتيال ابن شقيقته حيث رفعت في جنازته ثيابه الملطخة بالدم واناشيد ثورية جنوبية قديمة وعلم الحزب الأزرق المزدان بنجمة حمراء وهتف المتظاهرون شعارات الانتقام داعين الى اعادة خطوط التماس على الحدود وحمل السلاح ضد الشمال بدلاً من الاستمرار في العيش متسولين في اليمن الموّحد . وبالفعل يزداد الحديث عن تسليح الشباب واعداد ميلشيات مسلحة من المواطنين .

وفي موازاة ذلك تستمر الحملات الاعلامية والاتهامات المتبادلة بين الطرفين وعمليات عودة الجنوبيين الى الشمال والشماليين الى الجنوب والتعزيزات العسكرية وأخبار وصول اسلحة وخبراء الى هذا الطريق او ذاك . ويتوقع المراقبون ان يزداد الوضع توتراً في الأيام المقبلة ويرى هؤلاء أن الجنوب سيظل يعمل في اطار عرض الفيدرالية او الكونفيدرالية باسم الحل الأمثل لتفادي الانفصال والعودة الى التشطير. وفي المقابل يزداد قادة الاشتراكي قناعة بان صنعاء ستصر على سياسة لا بديل عن الوحدة من منظورها الخاص ولغاية فرض سيطرتها على الشمال والجنوب . ويتوقع هؤلاء ان يشهد الجنوب في المرحلة المقبلة اضطرابات أمنية وعمليات اغتيال وخطف واسعة مصحوبة بازمة اقتصادية خانقة . بهدف دفع الى ولاده تيار كبير يدعو الى الانفصال ويحققه وعندها تتدخل صنعاء التي تكون حسب اخر المعلومات قد رتبت علاقات وثيقة مع قبائل جنوبية والسلاطين والحركات الاصولية وانهت مفاوضاتها مع الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد لاستضافته في صنعاء في محاولة لكسب تيار أخر من قدامى الاشتراكيين لكن المراقبين والوسطاء العرب والاجانب الذين حاولوا ويحاولون الدخول على خط المصالحة وعدم وصول الامور الى نقطة اللاعودة يدركون جيدا مخاطر استمرار التصعيد في هذا الاتجاه لانه سيؤدي حتما الى دخول اليمن في حرب أهلية ستكون نتائجها وانعكاساتها أخطر بكثير من كل الحروب التي اندلعت بين أهل البلد الواحد .

صنعاء – عدن : الوطن العربي



رئيس سابق للحكومة يعود الى صنعاء

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ وصل الى صنعاء ليل الاربعاء الخميس الدكتور عبدالرحمن البيضاني وكان في استقباله حشد من قبائل محافظتي مارب والبيضاء وممثلون عن قوى اجتماعية من المحافظات وعدد من النواب.

وقال مصدر قريب من البيضاني ان زيارته تاتي بناء على دعوة من قبائل مُراد في محافظة مارب التي ينتمي اليها. وكان البيضاني احتل بعد قيام الثورة في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ مناصب عدة منها رئاسة الحكومة ووزارة الاقتصاد والخارجية ونيابة رئاسة الجمهورية. وانتقل الى القاهرة عام ١٩٦٤.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أهمها محاكمة وملاحقة المتهمين في الاغتيالات السياسية

لجنة الحوار تبحث مع البيض في عدن مقترحات جديدة

عدن: من لطفي شطارة

تستانف لجنة الحوار السياسي لحل الازمة اليمنية اجتماعاتها بعد غد في عدن بلقاء مع نائب الرئيس علي سالم البيض لاطلاعه على الخطوات التي قطعتها اللجنة خلال الاسبوعين الماضيين.

واكدت مصادر سياسية مشاركة في لجنة الحوار ان اللجنة الامنية التي جرى تشكيلها مطلع الاسبوع الماضي قدمت مقترحات حول عدد من الضوابط والاجراءات الخاصة بالمتهمين في حوادث الاغتيالات السياسية والمتسببين في اقلاق الأمن العام.

وكشفت المصادر ان اللجنة قررت ان تكون محاكمات المتهمين والمقبوض عليهم، علنية وشرعية وفورية مع متابعة الفارين من العدالة سواء في الداخل او الخارج عبر «الانتربول» والقنوات الدبلوماسية.

وصادقت اللجنة على مقترحات ابعاد غير اليمنيين الذين توجد لدى اليمن دلائل على مزاولتهم انشطة تخالف سياسة الدولة وقوانينها، على ان يبعد من يدان منهم بعد قضاء العقوبة القانونية.

وقررت اللجنة سرعة اصدار لائحة تنفيذية لتنظيم حمل السلاح واعادة النظر في قانون حمل وحيازة السلاح ووضع اجراءات صارمة للحد من انتشار حمل وبيع السلاح والترويج لتجارته.

وحثت اللجنة السياسية، اللجنة العسكرية الفرعية على التحري والتاكد من وجود معسكرات لتدريب المتطرفين واتخاذ الاجراءات الحازمة بشانها بعد التاكد من وجودها، وهي اشارة الى ما تردد مطلع الشهر الجاري عن قيام محافظ عدن العميد صالح منصر السييلي بزيارة سرية الى مصر نقل خلالها ملفا يتضمن اسماء ومراكز لمعسكرات تدريب المتطرفين وشبكة تنظيم الجهاد في اليمن وعلاقة هذه.

